المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الدراسات العليا
فرع الكتاب والسنة
شعبة الحديث وعلومه



مصطلح (لَيِّن) عند الحافظ البزار

(دراسة نظرية وتطبيقية)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب/

إبراهيم بن حسن بن إبراهيم جمال حريري
الرقم الجامعي/ ٤٢٥٨٠٠٧٥

إشراف فضيلة/

د. أحمد بن نافع المورعي

١٤٢٩هـ - ١٤٣٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما بعد:

فعنوان رسالتي التي أتقدم بها لنيل درجة الماجستير من قسم الكتاب والسنة هو: [**مصطلح**: (**لَيِّن**) **عند الحافظ البزار**] وهي دراسة نظرية وتطبيقية، تهدف إلى معرفة مرتبة الرواة الذين وصفهم البزار بهذا الوصف.

والرسالة تحوي مقدمة، وقسماً نظرياً، وآخر تطبيقياً، ثم خاتمة، وفهارس.

أما **المقدمة** فبينت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، وخطة البحث، وختمتها بذكر أبرز النقاط للمنهج الذي سلكته في الرسالة.

وأما **القسم النظري** ففيه ثلاثة أبواب:

الباب الأول: ترجمة الإمام البزار، وكلام العلماء فيه.

الباب الثاني: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند البزار، وقد جمعتها من الرسائل العلمية التي حققت مسند البزار.

الباب الثالث: أقوال العلماء في دلالة مصطلح: (لين)، ليعلم مرتبتها بين ألفاظ الجرح عند غير البزار.

وأما **القسم التطبيقي**، فشمل دراسة ترجمة مائة وراويين ممن أطلق عليهم البزار: (لين)، والقسم على بابين:

الباب الأول: من تعددت فيهم أقوال البزار. الباب الثاني: من ليس للبزار فيهم إلا عبارة واحدة.

وقد ختمت كل ترجمة من تلك التراجم بما يترجح عندي من دلالة (لين) عند البزار في تلك الترجمة.

وفي **خاتمة البحث** ذكرت الإحصائيات، وأهم النتائج والتوصيات المستخلصة من البحث، وأهمها ما يلي:

- لا فرق بين (لين) أو (لين الحديث) أو (فيه لين) أو (في حديثه لين) أو نحوها من العبارات في استعمالات البزار.
- يطلق البزار هذه العبارات على من هو خفيف الضعف أو مقبول الرواية، لكن غالب استعماله لها فيمن اشتد ضعفه، والحكم للغالب.
- ضرورة النظر في عبارات النقاد المتقدمين بتأمل وتدبر، ودون عجلة في الحكم.
- الحاجة الماسة لتحرير عبارات العلماء كي نفهم مرادهم منها، من أجل الوصول إلى الحكم الصحيح على الرواة.

والله هو الموفق والمعين.

المشرف على الرسالة	الطالب
د. أحمد بن نافع المورعي	إبراهيم بن حسن جمال حريري

Abstract Of The Thesis

Thank Goadness, the lord of the worlds and peace and blessing of Allah be upon the noblest of the Prophets, our prophet Mohammad , his relatives and comrades altogether.

The title of my thesis that I introduce to get the master degree from the Ketab and Sunnah Department is [THE TERM (LIN) ACCORDING TO AL-HAFEZ AL-BAZAR]. It is a theoretical and practical study aims to recognize the narrators' degree whom Al-Bazar described . this research contains an introduction, a theoretical section, a practical section , a conclusion and an index.

As for the introduction: I pointed out the importance of this topic, the reasons for choosing it, the research plan and a conclusion in which I mentioned the most important points of the technique I followed in this study.

The Theoretical part: It consists of three Sections:
The first Section: Imam Al-Bazar's biography and the scientists' words about him.
The second Section: The degrees of jarh and modification terms belonging to him. **I collected them from the scientific studies which verified Al-bazar's Musnad.**
The third Section: the scientists' sayings about the significance of the term (lin) **to know its degree among Al-Bazar's terms of jarh.**

The Practical part: It includes a study of the biographies of one hundred and two narrators whom he called them (lin). Also, it consists of two chapters:
The first chapter is about those who Al-Bazar's words varied about them while the second one is about those who Al-Bazar said one term about them.
I concluded each biography with what I likely considered (lin) according to Al-Bazar.

In the conclusion: I mentioned the statistics and the most important results and recommendations as follows:

- **There is no difference between (lin) , (lin Alhadeeth) or (there is lin in it) or other expressions which Al-Bazar used.**
- **Al-Bazar used these expressions to describe the one whose narration is slightly weak or accepted, but most of his uses are to describe the one who is strongly weak and the judgment is for the majority.**
- **The necessity of looking carefully at the former reviewer's expressions without judging hastily.**
- **The urgent need to write down the scientist's expressions to understand their intention and reach the right judgment on the narrators.**

God is lord of prosperity

Supervisor: Dr. Ahmad Bin Nafe'e Al-Moarai

Graduator: Ibraheem Bin Hassan Jamal Harir

شكر وعرفان

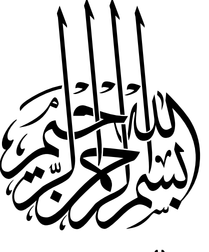
لست أجد في العبارات شيئاً يوافي ما يستحقه الوالدان من الشكر، اللسان عاجز عن تعداد ما بذلاه من أجلي؛ فماذا أذكر؟! رعايتهما لي في طفولتي، أم عنايتهما بي وأنا فتًى؟! ولم يزل فضلهما علي جارٍ، لا أقدر على رد شيء منه، فلو أني بذلت عمري كله لهما ما وافيتهما حقهما، اللهم ارحمهما كما ربياني صغيراً، وارض عنهما، وجازهما بالحسنات إحساناً، وبالسيئات عفوًا وغفرانًا، واحفظ أبي من كل سوء، وارزقني بره يا رب العالمين، ثم اجمعنا بوالدتي في جناتك جنات النعيم، مع النبيين والصديقين والشهداء، وحسن أولئك رفيقًا.

وأشكر جامعة أم القرى، وخاصة كلية الدعوة وأصول الدين، وبالأخص مشايخي الفضلاء في قسم الكتاب والسنة على ما يبذلونه من نشر العلم، فجزاهم الله خيراً.

واعترافاً بالفضل لأهله أتقدم بالشكر الجزيل إلى فضيلة الشيخ الدكتور/ أحمد بن نافع المورعي المشرف على رسالتي، والذي أفادني بدقيق ملاحظاته، وغمرني بمكارم أخلاقه، وجميل كلامه، مع تواضع جم، فأسأل الله أن يبارك له في علمه، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، وأن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يمن عليه بوافر العطاء.

ولا يسعني أيضاً إلى أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من فضيلة أ.د/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، وفضيلة د/ عبدالكريم بن مستور القرني، على ما بذلاه من وقت وجهد، وما تكبدها من مشقة التدقيق في هذه الرسالة، فاللهم بارك لهما في صحتهما وعلمهما، وأجزل اللهم لهما الأجر والمثوبة.

وأخيراً فكل الشكر والتقدير إلى زوجتي التي كانت لي خير معين لإتمام الرسالة، وحرصت على تهيئة الأجواء لي، وقد تحملت مني انشغالي الطويل بالرسالة، ومع ذلك لم أر منها إلا الرضا، وحسن العشرة، فاللهم اجزها عني كل خير، وارض عنها وعن والديها.



المقدمة

الحمد لله رب الأرض والسماوات، المُسْبغ علينا بالنِّعم والخيرات، له الحمد عدد ما بَرَأَ من نَسَمات، وما خلق من زرع ونبات، حمداً يوافي نعمه، ويكافي مزيده، لم يمنعنا بمعاصينا عن كرمه وفضله ، ولم يحرمنا بتقصيرنا عن جوده ومَنِّه ، فهو الكريم المنان، الرحيم الرحمن، له الأسماء الحسنى، والصفات العلى.

وأشهد أن لا إله إلا الله ذو القوة والجبروت، خالق الكون وبيده الملكوت، الحي الذي لا يموت، من لا يغيب عنه شيء ولا يفوت، خلقنا من العدم، وغَمَرَنا بوافر النِّعم، إلى إحسانه افتقرنا، وبغير عونه عجزنا، ومن دون توفيقه ضللنا، فبمنِّك يا ربي ألهمنا الصواب والسداد، وبكرمك إلهي هب لنا التوفيق والرشاد ، واجعلنا للهدى داعين، وعلى الحق مقيمين، وبتوفيقك مُعَانِين، حتى يأتينا اليقين.

وأشهد أن محمد عبد الله ورسوله، صاحب الخلق العظيم، المبعوث بالرحمة، المَجْبُولِ على الشفقة، كريم السجايا، جميل المزايا، قد عجزت الألسن عن تَعْدَادِ محاسنه، وتاهت العبارات عن وصف مكارمه، فصلي عليه يا ربي عدد ما أمطرت السماء، وهبت نِسَمٌ في الأجواء، ونبت زرع بالأرجاء، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

أما بعد:

فإنه لا يخفى عن مطلع على السنة النبوية ما لعلم الجرح والتعديل من أهمية كبرى، فهو أهم طريق يعرف به صحيح السنة من سقيمها، الذي هو الغاية من دراسة علوم السنة، لذا كانت عناية العلماء بهذا العلم أشد عناية، ولقي منهم أكبر رعاية.

وقد تكلم في الرجال جمع من العلماء النقاد منذ عصر التابعين حتى العصور المتأخرة، ولم يكن أهل العلم يقبلون النقد من كل أحد، إنما اعْتُمِدَت عبارات أئمة هذا العلم، وقد ذكر الذهبي – وتبعه السخاوي – طائفة ممن يعتمد قولهم في الجرح والتعديل، وممن ذكراه الحافظ الإمام أبا بكر أحمد بن عمرو بن عثمان بن عبدالخالق البزار (ت ٢٩٢هـ)[1].

ثم إنه من المعلوم أن لكل ناقد من أولئك النقاد اصطلاحات يستخدمها في الجرح والتعديل، وفهم تلك الاصطلاحات عند من أطلقها هو أهم ما صار يشغل المتأخرين من أهل العلم، قال الذهبي:(ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الجهبذ واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة)[2]؛ ولا شك أن التعبير بالافتقار يدلنا على شدة الحاجة إلى هذا الأمر.

والبزار – كغيره من أئمة الجرح والتعديل – له اصطلاحات في حكمه على الرواة – جرحاً وتعديلاً – تحتاج إلى تحرير ونظر، ومن ذلك قوله: (لين)، ووجه الإشكال فيها أن البزار مرات يطلقها على راو شديد الضعف عند أئمة النقد، مع أن الأصل في هذه العبارة الدلالة على خفة الضعف لا شدته؛ فهل هو اصطلاح خاص به؟ أم أن إطلاقه لهذه العبارة أحياناً على من هو شديد

---

[1] «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» للذهبي (ص: ٢٠٠)؛ و«المتكلمون في الرجال» للسخاوي (ص: ١٠٩).

[2] «الموقظة» للذهبي (ص:٨٢).

الضعف هو من قبيل اجتهاده؟ فهو يراه خفيف الضعف؛ ولِـمَ يطلقها مرات على من هو خفيف الضعف؟ بل وعلى من قال عنه: ثقة؟

فرأيت أن إجابة هذه الإشكالات لا تكون إلا بجمع من قال فيه هذه العبارة، ثم دراسة أحوالهم، ومعرفة منازلهم، وكذا جمع كل عبارات البزار فيهم، ومحاولة تصور حكمه عليهم.

لذا عزمت – مستعيناً بالله تعالى – على سلوك النهج الذي أوصى به الذهبي، وأن أجعل رسالتي التي أنال بها درجة الماجستير بعنوان: (دراسة مصطلح لَيِّن عند الحافظ البزار) دراسة نظرية وتطبيقية.

ويمكن أن ألخص أسباب اختياري للموضوع في النقاط التالية:

١- إمامة وحفظ البزار، حتى قال أبو الشيخ الأصبهاني: (كان أحد حفاظ الدنيا رأساً، حُكي أنه لم يكن بعد علي بن المديني أعلم بالحديث منه، اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد، فبركوا بين يديه فكتبوا عنه)، وهذا ما حثني على أن أخصه بالبحث والدراسة.

٢- الحاجة الماسة لفهم معاني المصطلحات عند أئمة النقد، خاصة ما كان يشوبها شيء من الغموض وعدم الوضوح، ومصطلح (لين) عند البزار واحد من تلك المصطلحات.

٣- أهمية الموضوع كما سبق بيان ذلك، ففهم معاني اصطلاحات العلماء – خاصة المتقدمين منهم – أصل لمعرفة أحوال الرواة المتكلم فيهم.

٤- حبي الشديد لدراسة الرجال، وتحليل أقوال النقاد، والنظر فيما اختلفوا فيه، وغير ذلك مما له تعلق بعلم الجرح والتعديل.

٥- سعي الحثيث على أن أُمَرِّن نفسي على دراسة أقوال النقاد، ومثل هذا البحث ميدان عظيم لتحقيق هذا الهدف.

وأما خطة البحث فتشمل على ما يلي: مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة وتحتوي على:

- مقدمة عامة.
- أهمية البحث.
- أسباب اختياري للموضوع.
- خطة البحث.
- منهجي في البحث.

وينقسم البحث إلى قسمين:

القسم الأول: الدراسة النظرية، وهو ثلاثة أبواب:

الباب الأول: ترجمة الإمام البزار، وكلام العلماء فيه، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ترجمة الحافظ البزار.

الفصل الثاني: ثناء العلماء على الحافظ البزار.

الفصل الثالث: من تكلم في الحافظ البزار؛ مع تفصيل الرد على من تكلم فيه.

الباب الثاني: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند البزار، وفيه فصلان:

الفصل الأول: مراتب ألفاظ التعديل عند البزار.

الفصل الثاني: مراتب ألفاظ الجرح عند البزار.

الباب الثالث: أقوال العلماء في دلالة مصطلح (لين)، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أقوال العلماء في دلالة مصطلح (لين) قبل عصر ابن الصلاح.

الفصل الثاني: أقوال العلماء في دلالة مصطلح (لين) من عصر ابن الصلاح وما يليه.

الفصل الثالث: دلالة مصطلح (لين) عند العلماء والباحثين في العصر الحديث.

القسم الثاني: القسم التطبيقي، وهو بابان:

الباب الأول: من تعددت فيهم أقوال البزار.

الباب الثاني: من ليس للبزار فيهم إلا عبارة واحدة.

الخاتمة: وفيها ذكر الراجح لمرتبة مصطلح (لين) عند البزار، وأهم الفوائد المستخلصة من البحث.

الفهارس وتشمل:

١- فهرس الأحاديث والآثار.

٢- فهرس الأعلام.

٣- فهرس المصادر والمراجع.

٤- فهرس الموضوعات.

وأما منهجي في البحث فأذكره في نقاط:

١- ترجمة الحافظ البزار تشمل: اسمه ونسبه وكنيته، مولده ونشأته، رحلاته وشيوخه، تلامذته، مؤلفاته، وفاته.

٢- جمع ما كتب عن مراتب الجرح والتعديل عند البزار من خلال الرسائل الجامعية التي حققت مسند البزار.

٣- في قسم الدراسة التطبيقية عند دراسة كل راو فإنني أفرغ وسعي في الاجتهاد للوقوف على كل عبارات البزار في الراوي، لتصور موقفه بدقة.

٤- الاجتهاد في جمع أقوال العلماء – خاصة المتقدمين منهم – في الراوي لتتبين لي حاله، مما قد يعينني على فهم (لين) عند البزار.

٥- أرتب أقوال النقاد بحسب إمامتهم في هذا العلم، فأبدأ بمالك بن أنس، ثم شعبة، ثم ابن المبارك والثوري ووكيع وابن عيينة، ثم يحيى القطان وابن مهدي، ثم ابن معين، ثم أحمد بن حنبل، ثم علي ابن المديني، ثم البخاري، ثم باقي النقاد بحسب وفياتهم، وربما قدمت أحداً لتوافق قوله مع قول من سبقه، كأن يقول أبوحاتم في راو: (ضعيف)، ثم أجد الدارقطني ذكر نفس العبارة في الراوي، فأقدم ذكر الدارقطني مع أبي حاتم، قائلاً: قال أبو حاتم والدارقطني: (ضعيف).

٦- وضعت رموزاً عند كل راو تبين من أخرج له من أصحاب الكتب التسعة، وقد استعملت ذات الرموز التي وضعها الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، وزدت عليها:

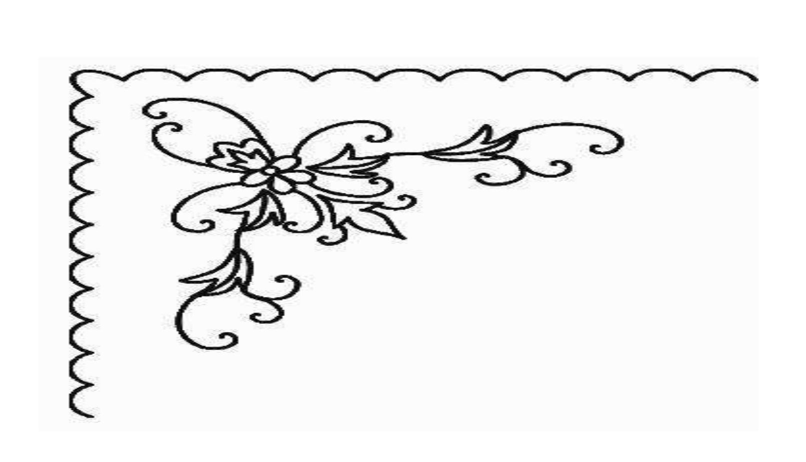
{ موطأ }: لموطإ الإمام مالك، و { أحمد } لمسند الإمام أحمد، و { دارمي } لسنن الدارمي.

٧- أجتهد في ذكر تاريخ وفاة الراوي، من دون ترجيح بين ما اختلف فيه العلماء، فإن لم أجد تاريخ وفاته فأكتفي بذكر طبقته معتمداً على الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»، وإلا فعلى الذهبي في كتابه «تاريخ الإسلام»، فإن لم أجد ذكراً لطبقته، فأذكر أشهر من روى عنهم من المشايخ، وأشهر من روى عنه من التلامذة.

٨- بعد الانتهاء من سرد أقوال النقاد أبين حال الراوي – بحسب ما يتبين لي – ، ثم أذكر الراجح فيه، ثم أذكر أقوال البزار فيه، ثم ما يتبين لي في معنى (لين) في ذلك الراوي، إما من خلال عبارات البزار، أو من أقوال النقاد، أو من الاثنين معاً.

٩- أبين في الخاتمة الراجح عندي من مراد البزار بـ (لين)، من خلال إحصائيات البحث، ثم أقارن ذلك بمراد العلماء بـ (لين)، وكذا مقارنة تلك النتيجة بما ذكره الأخوة الذين حققوا المسند.

أسأل الله أن ييسر لي أمري، وأن يوفقني في هذا البحث للصواب، وأن يجنبني الخطأ والزلل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



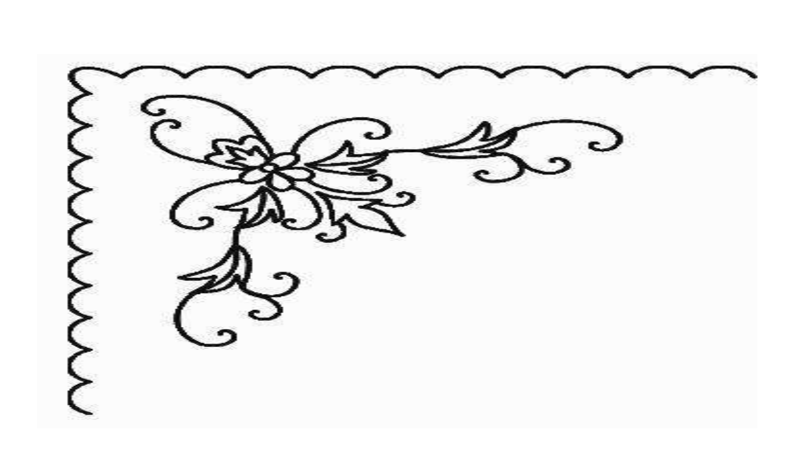
القسم الأول: الدراسة النظرية، وهو ثلاثة أبواب:

الباب الأول: ترجمة الإمام البزار، وكلام العلماء فيه

الباب الثاني: مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند البزار

الباب الثالث: أقوال العلماء في دلالة مصطلح: (لين)



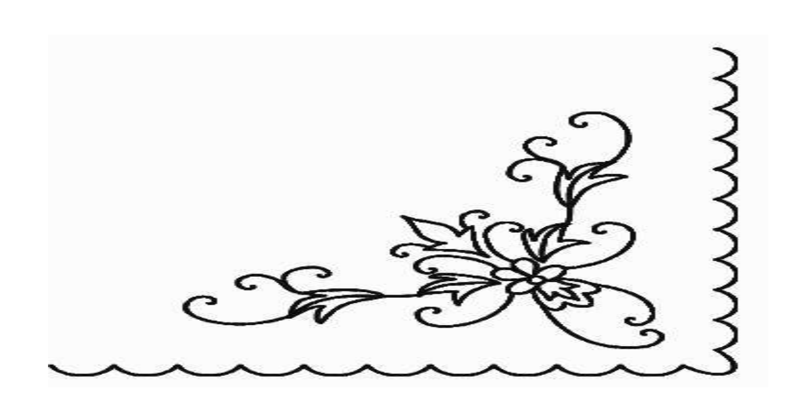


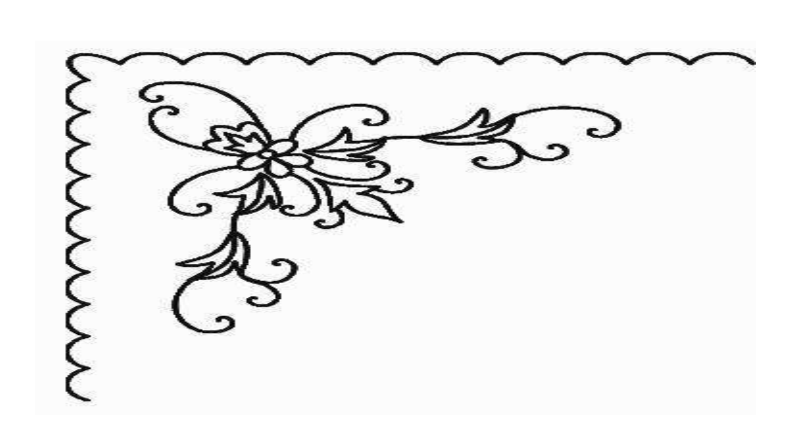
البَابُ الأوَّل: ترجمة الإمام البزار، وكلام العلماء فيه، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ترجمة الحافظ البزار

الفصل الثاني: ثناء العلماء على الحافظ البزار

الفصل الثالث: من تكلم في الحافظ البزار؛ مع تفصيل الرد على من تكلم فيه





الفصل الأول:

ترجمة الحافظ البزار



ترجمة الحافظ البزار[*]

اسمه ونسبه وكنيته:

هو أحمد بن عمرو بن عبدالخالق بن خلاد بن عبيدالله العتكي الأزدي البصري أبو بكر البزار.

والعَتَكِي: نسبة إلى عَتِيك بن النضر بن الأزد، فهو بطن من الأزد، كما حكاه السمعاني[١].

وقد روى الخطيب بإسناده إلى ابن سعيد (وهو ابن عقدة [٢]) أنه قال: (أحمد بن عمرو بن عبدالخالق أبو بكر البزار العتكي مولاهم) وهذا يفيد بأن نسبته إلى عتيك إنما هي من طريق الولاء.

والأَزْدي: نسبة إلى أزْد شَنُوءة، وهو أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان[٣].

والبَزَّار: نسبة إلى صنعة، وهي إخراج الدهن من البَزْرِ (وهو البذر)[٤] أو بيعه[٥].

---

[*] قد ترجم للإمام البزار الإخوة الذين حققوا مسنده في الرسائل الجامعية المسجلة بجامعة أم القرى، ولهم في ذلك جهود كبيرة، قد استفدت منها فجزاهم الله خيراً، إلا أني حاولت هنا أن أستدرك عليهم ما فاتهم في ترجمته، ذاكراً ما لا يستغنى عن ذكره في ترجمة البزار مما ذكروه، وأما المصادر التي اعتمدت عليها في ترجمته فهي: «المسند» للبزار، و«طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي الشيخ الأصبهاني (٣/٣٨٦)، و«سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص: ٩٢)، و«تاريخ بغداد» للخطيب (٥/٥٤٨- ٥٥١)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٣/٥٥٤- ٥٥٧)، و«لسان الميزان» (١/٥٦٣- ٥٦٦).

[١] «الأنساب» للسمعاني (٤/١٥٣).

[٢] هذه فائدة مستفادة من رسالة الدكتور/ فيصل بن عابد اللحياني، وهو قد استفادها من كتاب «موارد الخطيب في تاريخ بغداد» للأستاذ الدكتور/ أكرم ضياء العمري.

[٣] «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم (ص: ٣٣٠).

[٤] «معجم تهذيب اللغة» للأزهري (١/٣٢٦) [مادة: بزر].

[٥] «الأنساب» للسمعاني (١/٣٣٦).

مولده ونشأته:

لم تحدد أي من المصادر التي وقفت عليها تاريخ مولد الإمام البزار، لكن الذهبي قد اجتهد في ذلك فقال: (ولد سنة نيف عشرة ومائتين.) والظاهر أنه بنى ذلك على ما وقف عليه من تواريخ وفاة كبار شيوخه، وقد روى في مسنده عن أحمد بن داود الواسطي نزيل بغداد (ت ٢٢١هـ) فإما أن يكون البزار قد رحل مبكراً أو أنه ولد قبل التاريخ الذي ذكره الذهبي، ولعل ابن داود قد دخل البصرة في آخر عمره، فالله أعلم.

وذكر الدكتور/ فيصل اللحياني أن الحافظ البزار قد روى عن آدم بن أبي إياس المرُّوذي ثم البغدادي ثم العسقلاني (ت ٢٢٠هـ)، فلو صح هذا لجزمنا بأن البزار قد ولد قبل التاريخ الذي ذكره الذهبي، لكن الذي وقفت عليه في مسند البزار أنه يروي عنه بواسطة، فالله أعلم.

أما عن نشأته فيظهر أن أباه كانت له علاقة قوية في دفعه إلى الانشغال بعلم الحديث، فقد ثبت أنه روى عن بعض أهل العلم[١]، وهذا يبين أنه قد كانت له بهم صلة، فغالب الظن أنه شجع ابنه على الانشغال بهذا العلم، وذلك ظاهر من خلال تلقيه العلم عن طبقة متقدمة من المشايخ، وأيضاً فخاله محمد بن الفزر بن عثمان له ذكر في كتب أهل العلم[٢]، وهذا يبين أن الأسرة التي نشأ فيها الحافظ البزار هي أسرة تهتم بالعلم وتحث عليه، فلا غرابة عندئذ أن يخرج لنا مثل هذا العالم الجهبذ.

وغني عن الذكر ما قد كانت تتمتع به البصرة – وهي محطة نشأة الحافظ البزار – من مكانة علمية في تلك الفترة، فقد كانت قبلة أهل العلم، ومقصداً للعلماء وطلبة العلم، ولا داعي لتكرار جهود من

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٢٠٩٨،٧٢٣).

(٢) «الإكمال» لابن ماكولا (٦٥/٧)، وانظر كذلك مقدمة رسالة الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن سعَّاف اللحياني في تحقيق جزء من مسند البزار (ص: ٢١).

سبقوني ممن حققوا مسند البزار في تفصيل هذا الأمر، ففيما ذكروه الكفاية[1]، لكن يكفي أن أشير إلى طائفة من أعلام تلك الفترة في البصرة، فمنهم: علي بن المديني، وعمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن المثنى العنزي، ومحمد بن بشار (بندار)، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدي، وأبو الوليد الطيالسي، ومسدد بن مسرهد، ومحمد بن المنهال الضرير، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، وعبيدالله ابن عمر القواريري، وغيرهم كثير من العلماء وأئمة الحديث، ولا شك أن وجود مثل هؤلاء الأعلام جعل للبصرة أهمية كبرى لدى طلبة العلم ليرحلوا إليها، مما جعلها ملتقى أهل العلم من المحدثين وغيرهم، أضف إلى ذلك كله أن البزار قد عاش في العصر الذهبي لتدوين السنة، ففي عصره أُلِّف الصحيحان وباقي الكتب الستة، وكذا مسند أحمد وإسحاق بن راهويه وبقي بن مخلد ومصنف ابن أبي شيبة وغير ذلك من دواوين السنة التي صنفت في القرن الثالث الهجري، كل هذه الأمور كانت لها أكبر الأثر على الإمام البزار رحمه الله في أن يبلغ ما بلغ من الحفظ والإمامة والإتقان.

رحلاته وشيوخه :

لم تذكر لنا المصادر شيئاً عن رحلاته في طلب العلم، إنما الذي ذكر أنه رحل عندما كبر ليحدث الناس بحديثه، ولينشر علمه، فقد قال الذهبي: (ارتحل في الشيخوخة ناشراً لحديثه، فحدث بأصبهان عن الكبار، وببغداد، ومصر، ومكة، والرملة).

إن عدم ذكر المصادر لرحلاته في طلب العلم لا يعني بالضرورة أنه لم يرحل، فلعله رحل لكن المصادر التي بين أيدينا لم تسجل شيئاً من تلك الرحلات، ولا يهمنا رحل البزار أو لم يرحل، فإنه قد جمع أحاديث الأمصار بروايته عن شيوخ من بلدان شتى، وأحسب أن عدد شيوخ البزار قد بلغوا

---

[1] من أجود من رأيته تكلم عن هذا الأمر فضيلة الدكتور/ وليد العاني في تحقيقه للجزء الأول من مسند البزار، فانظره في مقدمة رسالته.

نحو الألف شيخ[١]، وكنت قد عزمت على جمعهم وسردهم، إلا أن كثرتهم قد صعبت علي أمر استقصاءهم، وسأذكر طائفة من مشاهيرهم فمنهم:

محمد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، وعمرو بن علي الفلاس البصري، ومحمد بن المثنى العنزي البصري، ومحمد بن بشار (بندار) العبدي البصري، ويعقوب ابن إبراهيم الدورقي البغدادي، وفضيل بن حسين أبو كامل الجحدري البصري، وعبدالواحد بن غياث البصري، ونصر بن علي الجهضمي البصري، وبشر بن معاذ العقدي البصري، وإبراهيم بن سعيد الجوهري البغدادي، ومحمد بن عبدالرحيم (صاعقة) البغدادي، وأحمد بن منصور بن سيار الرمادي البغدادي، والحسن بن عرفة العبدي البغدادي، ومحمد بن العلاء أبو كريب الهمداني الكوفي، وإبراهيم بن عبدالله (أبو شيبة بن أبي بكر بن أبي شيبة) العبسي الكوفي، وعبدالله بن أحمد ابن شبويه المروزي، وإبراهيم بن هانئ النيسابوري نزيل بغداد، وسلمة بن شبيب المسمعي النيسابوري، وعمر بن الخطاب السجستاني الأهوازي، وخلقاً غيرهم.

هؤلاء طائفة من شيوخه، ولم يزل البزار يكتب الحديث ويجمعه حتى في كبره، فقد كتب العالي والنازل، وكان شغوفاً مولعاً بهذا العلم، فانظر إلى ما ذكره أبو الشيخ الأصبهاني حيث قال: (حضرت مجلس إبراهيم بن محمد بن الحارث، فصار إليه أبو بكر البزار سنة ست وثمانين ومائتين، فأخرج إليه كتب النعمان فانتخب نحو خمسين حديثاً من كتب النعمان، وكتبه عنه فيما انتخب عليه)[٢]، وقال في موضع آخر: (إبراهيم بن محمد بن الحارث أبو إسحاق توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين، وكان عنده كتب النعمان عن محمد بن المغيرة، وحديث البصريين

---

[١] انظر رسائل الأخوة الذين حققوا مسند البزار، فقد جمع كل واحد منهم شيوخ البزار في الجزء الذي حققه، ومن سأذكرهم من الشيوخ مستفاد من رسائلهم.

[٢] «طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي الشيخ الأصبهاني (٢/٢٢٢).

والأصبهانيين والكثير، وحضرت مجلسه فجاءه أبو بكر البزار، فأخرج إليه كتب النعمان فانتخب عليه، وكتب عنه عن أبيه)[١]؛ فللَّه دَرُّه من إمام ما فتئ يكتب الحديث ويجمعه حتى توفاه الله رحمه الله.

تلامذته:

تتلمذ على يد البزار جماعة من أهل العلم، قال الذهبي: (وقد أملى أبو سعيد النقاش مجلساً عن نحو من عشرين شيخاً حدثوه عن أبي بكر البزار)، فإذا كان أبو سعيد وحده أدرك عشرين شيخاً من تلامذة البزار، فغالب الظن بأن يكون عدد أولئك التلامذة كبيراً، وقال أبو الشيخ الأصبهاني: (اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد، فبركوا بين يديه، فكتبوا عنه)، وهذا دليل آخر على كثرة تلامذته، وقد اجتهد من سبقوني إلى ترجمة البزار في ذكر ما وقفوا عليه من أولئك التلامذة، فبلغوا ثمانية وثلاثين تلميذاً، وهم[٢]:

١- أحمد بن إبراهيم بن يوسف الضرير الأصبهاني (ت ٣٥٣هـ).

٢- أحمد بن جعفر بن سلم الفرساني الأصبهاني.

٣- أحمد بن جعفر بن محمد الختلي البغدادي (ت ٣٦٥هـ).

٤- أحمد بن جعفر بن معبد السمسار الأصبهاني (ت ٣٤٦هـ).

٥- أحمد بن الحسن بن أيوب التميمي.

٦- أحمد بن الحسن بن إسحاق الرازي المصري (ت ٣٥٧هـ).

٧- أحمد بن محمد بن زياد البصري المشهور: بابن الأعرابي (ت ٣٤١هـ).

٨- إسحاق بن إبراهيم الأذرعي الشامي (ت ٣٥٧هـ).

---

[١] «طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي الشيخ الأصبهاني (٣/٣٥٦).

[٢] غالب الذين سأذكرهم نقلتهم من رسالة فضيلة الدكتور/ فيصل بن عابد اللحياني، غير أنه ذكر ابن جميع الصيداوي من تلامذة البزار، وهو ذهول منه فبالرجوع للمرجع الذي أحال عليه نجد ابن جميع إنما يروي عن الصموت تلميذ البزار، وقد فاته ثلاثة من تلامذة البزار ذكرهم فضيلة الدكتور/ وليد بن حسن العاني.

٩- ثابت بن حزم بن عبدالرحمن السرقسطي (ت ٣١٣هـ).

١٠- الحسن بن رشيق العسكري المصري (ت ٣٧٠هـ).

١١- الحسين بن جعفر أبو أحمد الزيات.

١٢- سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ).

١٣- عبدالباقي بن قانع البغدادي (ت ٣٥٠هـ).

١٤- عبدالرحمن بن محمد بن أحمد الدشتي الأصبهاني (ت ٣٤٦هـ).

١٥- عبدالرحمن بن محمد بن جعفر الكسائي الأصبهاني ويعرف: بابن استرجه (ت ٣٦٤هـ).

١٦- عبدالله بن جعفر بن أحمد الأصبهاني ويعرف: بابن فارس (ت ٣٤٦هـ).

١٧- عبدالله بن خالد بن رستم الرَّازَاني الأصبهاني.

١٨- عبدالله بن محمد بن حيان أبو الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ).

١٩- عبدالله بن محمد بن فَوْرك القبَّاب الأصبهاني (ت ٣٧٠هـ).

٢٠- عبيدالله بن الحسن بن محمد الأصبهاني.

٢١- علي بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني.

٢٢- علي بن محمد بن أحمد الواعظ المصري (ت ٣٣٨هـ).

٢٣- عمرو بن محمد بن إبراهيم الرقاعي الأصبهاني.

٢٤- قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي (ت ٣٠٢ هـ).

٢٥- محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو أحمد العسال الأصبهاني (ت ٣٤٩هـ).

٢٦- محمد بن أحمد بن الحسن الثقفي.

٢٧- محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة السدوسي البغدادي (ت ٣٣١هـ).

٢٨- محمد بن إسحاق بن أيوب.

٢٩- محمد بن أيوب بن حبيب المصري أبو الحسن الصموت؛ راوي المسند عنه (ت ٣٤١هـ).

٣٠- محمد بن العباس بن نجيح البغدادي (ت ٣٤٥هـ).

٣١- محمد بن عبدالله بن زكريا بن حيويه النيسابوري المصري (ت ٣٦٦هـ).

٣٢- محمد بن عبدالله بن ممشاذ الأصبهاني ويعرف: بالقنديل (ت ٣٤٩هـ).

٣٣- محمد بن عمرو بن موسى أبو جعفر العقيلي (ت ٣٢٢هـ).

٣٤- محمد بن عمير بن إسماعيل أبو بكر الخطاب.

٣٥- محمد بن الفضل بن الخصيب الأصبهاني.

٣٦- محمد بن يحيى بن عبدالله الصولي البغدادي (ت ٣٣٥هـ).

٣٧- يعقوب بن إسحاق النيسابوري أبو عوانة؛ صاحب المستخرج (ت ٣١٦هـ).

٣٨- أبو بكر بن المهندس المصري (ت ٣٨٥هـ) [١].

وقد وقفت على طائفة أخرى من تلامذة البزار، فالحمد لله على توفيقه، وهم:

٣٩- إبراهيم بن محمد بن عبدالله أبو إسحاق البغدادي [٢].

٤٠- أحمد بن علي بن شَرِيس بن معمر أبو العباس الأصبهاني (توفي بعد ٣٥٠هـ) [٣].

٤١- محمد بن إسحاق بن إبراهيم الأهوازي ويعرف: بسُكَّرة [٤].

٤٢- محمد بن عبدالله بن الموفق الضبي الأصبهاني [٥].

٤٣- لؤلؤ بن عبدالله أبو محمد الخَصِيُّ المصري نزيل دمشق [٦].

٤٤- يعقوب بن المبارك الغَزَّال الكوفي أبو يوسف نزيل مصر [٧].

---

[١] قد نبه الدكتور/ فيصل اللحياني إلى صعوبة أن يكون ابن المهندس قد سمع من البزار، فإنه ولد سنة ٢٨٩هـ، اللهم إلا أن يكون قد أجازه البزار.

[٢] «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٩٣/٧- ١٩٤).

[٣] ذكر روايته عن البزار أبو بكر ابن نقطة في «تكملة الإكمال» (٤٥٩/٣)، وانظر ترجمته في «ذكر أخبار أصبهان» لأبي نعيم (١٥٢/١).

[٤] وقد روى عن البزار في «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم الأصبهاني (١٦٤٣/٣٢٠/٢)، وانظر ترجمته في «لسان الميزان» (٥٥٣/٦).

[٥] «ذكر أخبار أصبهان» لأبي نعيم الأصبهاني (٢٧٣/٢- ٢٧٤).

[٦] «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٣٠/٥٠).

[٧] لم أقف له على ترجمة، وله ذكر في «الإكمال» لابن ماكولا (٢١/٧)، وستأتي عبارة ليعقوب الغزال أنه قال: (ما رأيت أنبل من البزار ولا أحفظ)، فيفهم منه أنه من تلامذته ، وإن لم أقف على رواية له عنه.

مؤلفاته:

١- المسند الكبير:

وهو الذي طبعت منه أجزاء وقد تداوله أهل العلم قديماً وحديثاً، واهتموا به اهتماماً كبيراً، قال ابن كثير رحمه الله: (ويقع في مسند الحافظ أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد)[١]، وهي عبارة ثناء عظيمة يستحقها المُصَنَّف والمُصَنِّف، خاصة إذا علمنا أن البزار قد حدَّث به من حفظه بمصر ولم تكن كتبه معه، كما أكد ذلك الدارقطني[٢].

٢- المسند الصغير:

حدَّث به بأصبهان، وقد ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس[٣]، وبين فيه أن السلفي قد اطلع على المسند الكبير الذي حدث به بمصر، فكان ما حدث به في أصبهان أصغر.

٣- مسند أبي موسى الأشعري:

ذكره ابن الحطاب في مشيخته[٤]، ولست أدري أهو جزء من أحد الكتابين السابقين، أم هو كتاب منفصل، مع أن الدكتور الفاضل/ فيصل اللحياني قد رجح أنه كتاب منفصل[٥]، إلا أني أعتقد بأنه لا يوجد دليل يجعلنا نقطع في المسألة.

---

[١] «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير» للشيخ/ أحمد محمد شاكر (ص: ٧٢).

[٢] «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص: ٩٢).

[٣] «المعجم المفهرس» لابن حجر (ص: ١٣٩)؛ وانظر أيضاً «حصر الشارد» لمحمد عابد السندي (٤٥٩/٢).

[٤] «مشيخة ابن الحطاب» بانتقاء أبي طاهر السلفي (ص: ١١٩).

[٥] انظر رسالته في تحقيق جزء من مسند البزار (٤٥/١).

٤- السنن:

ذكر هذا الكتاب الأخوة الأفاضل الذين سبقوني إلى ترجمة الحافظ البزار، واكتفوا في إثبات صحة نسبة الكتاب للمصنف بما وجدوه من نقولات للحافظ ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب»[١]، فوفقني الله تعالى للوقوف على من سبق الحافظ إلى النقل من هذا الكتاب، وهو العلامة مغلطاي بن قليج في كتابه المفيد «إكمال تهذيب الكمال»[٢]، وأيضاً نقل منه الإمام ابن الملقن في كتابه الفريد «البدر المنير»[٣].

وقد نسب بعضهم كتاب الطهارة للبزار[٤]، ولا أظنه إلا جزءاً من كتابه السنن، فقد ذكر ابن الملقن حديثاً في كتابه «البدر المنير»، ثم قال: (رواه الحافظ أبو بكر البزار في كتاب الطهارة من سننه)[٥]؛ فدلت عبارة ابن الملقن أن كتاب الطهارة جزءٌ من كتاب السنن، ويبعد أن يكون له كتاب مستقل آخر في ذات الموضوع.

٥- الصلاة:

ذكره ابن الحطاب في مشيخته، وأنه سمع الجزء الرابع منه، وهذا يبين أن الكتاب لا يقل عن أربعة أجزاء[٦].

---

[١] وقد قام بجرد «تهذيب التهذيب» الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن سعَّاف الحياني، وحصر المواطن التي ذكر فيها الحافظ ابن حجر كتاب السنن للبزار، فبلغت عشرة مواطن.

[٢] انظر «إكمال تهذيب الكمال» (٦٩/٢)، (٢٥٠/٣)،(٣٤٥/٣)،(٥/٩)، وغير ذلك من المواطن الكثيرة.

[٣] انظر «البدر المنير» لابن الملقن (٧٨،٦/٢).

[٤] انظر على سبيل المثال: رسالة الدكتور الفاضل/ فيصل اللحياني (٤٨/١).

[٥] «البدر المنير» لابن الملقن (٦/٢).

[٦] «مشيخة ابن الحطاب» بانتقاء أبي طاهر السلفي (ص: ١١٩).

٦- الصلاة على النبي ﷺ :

أشار إلى وجود نسخة منه في (حسين جلي) ببورسة= فؤاد سزكين، وذكر أن النسخة منسوخة في سنة ٧٤٥ هـ[١].

٧- الأشربة وتحريم المسكر:

ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته، وبين أنه يقع في جزء كبير[٢].

٨- الأمالي:

ذكر هذا الكتاب الأخوة الأفاضل الذين حققوا المسند، وأحالوا على «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان الفاسي، وقد وقفت على نقل من هذا الكتاب لعالم آخر سبق ابن القطان، وهو الإمام عبدالحق الإشبيلي في كتابه «الأحكام الشرعية الوسطى»، فقد ذكر حديثاً، ثم قال: (ذكره أبو بكر البزار في الإملاء في غير المسند)[٣].

ويظهر لي أن البزار لم يقصد تأليف كتاب الأمالي، وإنما الذي حصل بأن البزار كان يملي مسنده، ثم إذا فرغ من المجلس، أملى بعض الفوائد على طلابه، وليست متعلقة بالمسند، فكانت تدون تلك الفوائد في أطراف المسند، فوقع في بعض النسخ شيء من تلك الأمالي، ودليلي على ذلك عبارة لابن القطان الفاسي حيث قال – عقب حديث نسبه عبدالحق الإشبيلي للبزار – : (هذا الحديث والكلام بعده ليس في مسند حديث عبدالله بن مسعود من كتاب البزار، لعله نقله من بعض أماليه،

---

[١] «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين (٣١٦/١).

[٢] «فهرسة ابن خير الإشبيلي» (ص: ٢٢٩).

[٣] انظر «الأحكام الشرعية الوسطى» لعبدالحق الإشبيلي (١٤/٢– ١٥).

التي تقع له مجالس مكتوبة في أضعاف كتابه في بعض النسخ، ولعله يعثر عليه بعد – إن شاء الله تعالى –)[١].

وقد وصف الأستاذ الدكتور/ عبدالله اللحياني – وفقه الله تعالى – شيئاً من تلك الأمالي، فقال: (وقد وقفت على أربع لوحات جاءت في النسخة الأزهرية، في آخر مسند أنس وبداية مسند أبي هريرة.. وقد وقع في آخر هذه الورقات أحاديث وأخبار في مواضيع متفرقة عن عدد من الصحابة، وبعضها عن غيرهم، ويغلب على ظني أنها من الأمالي، والله أعلم)[٢]، فلم يجسر على الجزم بذلك، ولو وقف على كلام ابن القطان الذي نقلته لك لجزم، والحمد لله على توفيقه.

هذا وقد ذكر الدكتور الفاضل/ وليد العاني كتابان للبزار أطلق عليهما اسمان من عنده، فسمى الأول (حديث الحجامة)، وسمى الثاني (إجابات وفوائد)، وذكر أنهما دُوِّنَا في المسند أيضاً، فلا أظنهما إلا من الأمالي، والله أعلم.

٩- جزء من يترك حديثه أو يقبل:

ذكره الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح»[٣]، وابن حجر في «النكت على ابن الصلاح»[٤]، والسخاوي في «فتح المغيث»[٥]، وقد نقل سبط ابن العجمي في كتابه «التبيين لأسماء المدلسين» كلاماً يشبه أن يكون من هذا الكتاب[٦].

---

[١] «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان (٢/٢٣٩).
[٢] انظر رسالته في تحقيق جزء من مسند البزار (١/٥٥).
[٣] «التقييد والإيضاح» للعراقي (١/٤٥١).
[٤] «النكت على ابن الصلاح» لابن حجر (٢/١٠٥).
[٥] «فتح المغيث في شرح ألفية الحديث» للسخاوي (١/٣١٤).
[٦] «التبيين لأسماء المدلسين» سبط ابن العجمي (ص: ٣٦).

١٠- للبزار كتاب في الأحاديث التي خولف فيها مالك:

قال الذهبي: (وعمل الدارقطني أيضاً الأحاديث التي خولف فيها مالك، ولأبي بكر البزار مُؤَلَّفٌ في ذلك)[١]؛ وقد وجدت لابن عبدالبر نقلاً عن البزار يشعر بأنه من هذا الكتاب، فقال رحمه الله: (وهاتان المسألتان ليس عند مالك فيهما حديث مسند، مسألة الأذان في صلاة العيدين، ومسألة تقديم الصلاة قبل الخطبة في ذلك، وقد عَدَّ ذلك عليه أبو بكر البزار فيما ذكر له من السنن التي ليست عنده رحمه الله)[٢].

ونسب عمر رضا كحالة للبزار مؤلفاً في شرح موطإ مالك[٣]، وقد بين كل من الأستاذ الدكتور/ عبدالله اللحياني[٤]، والدكتور/ فيصل اللحياني[٥] خطأه، وأنه إنما قصد المـُؤَلَّف السابق ذكره.

١١- كتاب الصحابة:

للبزار مُؤَلَّفٌ في الصحابة، ولا أدري هل ألف كتاباً في الصحابة، ثم ألف كتاباً آخر في المقلين منهم؟ وهل الوحدان جزء من كتاب الصحابة أم هو كذلك كتاب مستقل؟

الذي يظهر لي أن جميعهم مؤلف واحد، فقد ثبت أنه ألف كتاباً في الصحابة، كما نقل عنه ابن الأثير حيث قال: (أبو لُبَابَةَ الأسلمي: لا يوقف له على اسم، له صحبة، حديثه عند الكوفيين، ذكره أبو بكر البزار في الصحابة)[٦]، وعليه فغالباً ما يكون المقلين من الصحابة والوحدان منهم ضمن

---

[١] «سير أعلام النبلاء» (٨٦/٨).
[٢] «التمهيد» لابن عبدالبر (٣٩٦/٤).
[٣] «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة (٣٦/٢).
[٤] انظر رسالته في تحقيق جزء من مسند البزار (٥٦/١).
[٥] انظر رسالته في تحقيق جزء من مسند البزار (٤٧/١).
[٦] «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير (٢٦٧/٥).

هذا الكتاب، ويبعد أن يخصص لهم كتاباً آخر، لكن يشكل عليه أن ابن الأثير نقل من كتاب الصحابة مباشرة، ولما أراد أن ينقل من كتاب الوحدان أحال على ابن الدَّبَّاغ الأندلسي(ت ٣٩٣هـ)[١] فقال: (أبو الأشعث: قال ابن الدبَّاغ الأندلسي: ذكره البزار في المقلين من الصحابة)[٢] وهذا يشعر بأنه اطلع على كتاب الصحابة، ولم يطلع على كتاب الوحدان، اللهم إلا أن تكون النسخة التي عنده بها سقط، فالله أعلم بالصواب.

قال ابن عبدالبر في «الاستيعاب»: (عدي بن زيد الأنصاري: ذكره البزار في المقلين من الصحابة)[٣]، وقال ابن حجر: (خباب الزبيدي: ذكره البزار في المقلين)[٤]، وقال في موطن آخر: (ذكره البزار في الصحابة فوهم، فأخرج في الوحدان من طريق..)[٥] ثم نقل كلامه.

وقد وجدت كلاماً يدل على أن للبزار كتاباً غير الكتب السابق ذكرها، ولم أجد أحداً ذكره ممن ترجم للبزار، وهو:

١٢- العلل:

هكذا سماه ابن الملقن في «البدر المنير»، لما ذكر حديث: « أول من يصلي علي رب العزة.. »، فقال: (في حديث طويل كرهت أن أذكره، لأن البزار قال في علله: إنه موضوع)[٦]

ولقائل أن يقول: يمكن أن يكون ابن الملقن قصد المسند، فإن مسند البزار وصف بأنه معلل، فأقول: هذا احتمال يدفعه أمور منها:

---

[١] انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١١٣/١٧).

[٢] «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لابن الأثير (١٤/٥).

[٣] «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبدالبر (١٠٦٠/٣).

[٤] «الإصابة في معرفة الصحابة» لابن حجر (٢٦١/٢).

[٥] المرجع السابق (٢٨١/٥).

[٦] «البدر المنير» لابن الملقن (٢٧٦/٥- ٢٧٧).

١- إن ابن الملقن سمى مسند البزار باسمه في أكثر من موضع من كتابه[١]، ولم يكن من عادته أبداً في كتابه أن يطلق على مسند البزار اسم العلل، وهذا يضعف الاحتمال ولا يسقطه.

٢- إن الحديث منسوب من طريق أنس بن مالك ﷺ، ومسند حديث أنس في كتاب البزار موجود بين أيدينا وليس فيه هذا الحديث، وهذا يزيد من ضعف الاحتمال ويوهنه.

٣- قد وقفت – ولله الحمد – على نقل يدل على أن البزار قد ألف جزءاً يتضمن بيان علل حديث: « أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم »، وهذا قاطع لصحة وجود الكتاب، وصحة نسبته لمؤلفه.

فإن الإمام ابن الملقن ذكر طرق حديث: « أصحابي كالنجوم.. »، ثم قال: (الطريق السادس: عن أنس مرفوعاً به، رواه البزار في جزء له..)، ومسند البزار أكبر من أن يسمى جزءً، ثم قال: (قال أبو محمد بن حزم – في رسالته الكبرى في إبطال القياس والتقليد وغيرهما –: هذا خبر مكذوب موضوع باطل لم يصح قط. قال: وقال الحافظ أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار: سألتم عما يروى عن النبي ﷺ ما في أيدي العامة، يروونه[٢] عن النبي ﷺ: « إنما مثل أصحابي كمثل النجوم - أو قال: أصحابي كالنجوم - فبأيها اقتدوا اهتدوا »، وهذا الكلام لم يصح عن النبي ﷺ رواه عبدالرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. قال: وإنما ضعف هذا الحديث من قبل عبدالرحيم، لأن أهل العلم سكتوا عن الرواية لحديثه. قال: والكلام أيضاً منكر عن النبي ﷺ، ولم يثبت، والنبي ﷺ لا يصح الاختلاف بعده من الصحابة. هذا نص كلام البزار)[٣] انتهى كلام ابن الملقن، وقد نقل كلام البزار هذا: ابن عبدالبر في كتابه «جامع بيان

---

[١] فانظر على سبيل المثال لا الحصر: (١/٤٦٢،٤٩٦)، (٢/١١٣،٣٨٥)، (٣/٥٠،٢١٦).. إلى غير ذلك من المواطن.

[٢] في المطبوع: يرويه؛ والتصويب من كتاب «جامع بيان العلم وفضله»، وستأتي الإحالة عليه.

[٣] «البدر المنير» لابن الملقن (٩/٥٨٦- ٥٨٧).

العلم وفضله»[1]، ونَقْلُ ابن عبدالبر أتقن وأدق، وإنما ذكرت نقل ابن الملقن، لأنه هو الذي سمَّى لنا الكتاب الذي ذُكِرَ فيه هذا الكلام.

وثَمَّ نقلان آخران عن البزار، أرجو أن يكونا من هذا الكتاب، فقد جاءتا على صيغة سؤال عن حديث أجاب عنه البزار، فمن ذلك:

ما نقله ابن عبدالبر[2]، وأبو عبدالله القرطبي[3]، عنه في حديث أبي حازم القرظي، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ « قضى في سيل مهزور: أن يحبس في كل حائط حتى يبلغ الكعبين، ثم يرسل..» الحديث = فقال ابن عبدالبر والقرطبي: (سئل أبو بكر البزار عن حديث هذا الباب، فقال: لست أحفظ فيه بهذا اللفظ عن النبي ﷺ حديثاً يثبت)

والنقل الآخر ذكره ابن الملقن، فقال: (ذكر ابن عبدالبر بإسناده إلى أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار الحافظ، أنه سئل عن أصح حديث في التشهد، فقال: هو عندي والله حديث ابن مسعود، روي عنه من نيف وعشرين طريقاً، ثم عددهم، قال: ولا أعلم أنه يروى عن النبي ﷺ في التشهد أثبت من حديث عبدالله، ولا أصح أسانيد، ولا أشهر رجالاً، ولا أشد تضافراً بكثرة الأسانيد واختلاف طرقها، وإليه أذهب، وربما زدت)[4].

هذا ما وفقني الله تعالى إليه من مؤلفات الإمام الحافظ البزار رحمه الله.

---

[1] «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبدالبر (ص: ٣١٣- ٣١٤).
[2] «التمهيد» لابن عبدالبر (١٧٠/٧).
[3] «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٤٤٤/٦).
[4] «البدر المنير» لابن الملقن (٣٨/٤).

وفاته:

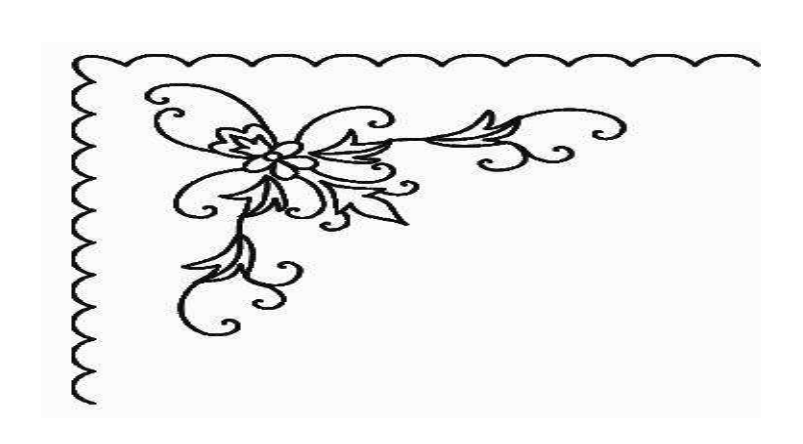
لما دنى أجل البزار توجه تلقاء مكة، فمكث فيها أشهراً، ثم خرج إلى الرملة فأدركته المنية هناك، فمات بعد حياة مِلؤُها طلب العلم، ونَشرُ السنة، والذبُّ عن سنة خير المرسلين نبينا محمد ﷺ ، بعد أن أفنى عمره في طلب العلم، وتدريسه، وتأليف تلك المصنفات العظيمة، فنسأل الله له المغفرة والرحمة، وأن يجمعنا به في مستقر رحمته، إنه سميع مجيب.

قال تلميذه أبو الشيخ الأصبهاني: (بقي بمكة أشهراً، فولي الحسبة فيما ذكر، ثم خرج ومات بالرملة سنة اثنتين وتسعين) يعني: بعد المائتين.

وخلف ابناً هو: أبو العباس محمد، من أهل العلم كان من شيوخ الدارقطني، وابن شاهين وغيرهم، وقد قال عنه الخطيب: كان ثقة[1].

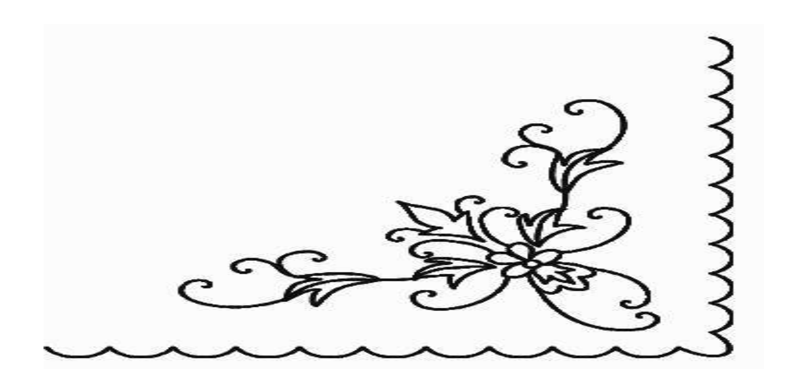
---

[1] انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٧٦/٢- ١٧٧).



الفصل الثاني:

ثناء العلماء على الحافظ البزار



ثناء العلماء على الحافظ البزار

كان البزار من أئمة هذا العلم، فلا غرو حينئذ أن تزدحم عبارات الثناء عليه ممن جاء بعده، وأنا أنقل لك ما وقفت عليه من تلك العبارات، فمنها:

- قال الأمير الكبير (ت ١٢٣٢هـ) في ثبته الشهير[١]: (قال ابن أبي خيثمة[٢]: هو ركن من أركان الإسلام، وكان يشبه بابن حنبل في زهده وورعه، له المسند الكبير، رحل في آخر عمره إلى الشام وأصبهان، فنشر علمه، ومات بالرملة من الشام)[٣].
- وقال يعقوب بن المبارك الغزال الكوفي – نزيل مصر – : ما رأيت أنبل من البزار ولا أحفظ[٤].
- وقال أبو سعيد بن يونس المصري (ت ٣٤٧هـ) صاحب «تاريخ علماء مصر»: حافظ للحديث[٥].
- وقال أبو الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ): كان أحد حفاظ الدنيا رأساً فيه، حكي أنه لم يكن بعد علي بن المديني أعلم بالحديث منه، اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد، فبركوا بين يديه، فكتبوا عنه[٦]

---

[١] المسمى بـ : «سد الأرب من علوم الإسناد والأدب».

[٢] هو: أبو عبدالله محمد بن أبي بكر أحمد بن زهير البغدادي (ت ٢٩٧هـ)؛ قال الخطيب: (كان أبوه يستعين به في عمل التاريخ.) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤٩٤/١١)، وكتاب «التاريخ الكبير» لأحمد بن أبي خيثمة مشهور قد طبع منه أجزاء.

[٣] «ثبت الأمير الكبير» (ق:٢٠/ب).

[٤] «تاريخ بغداد» للخطيب (٥٥٠/٥).

[٥] «سير أعلام النبلاء» (٥٥٦/١٣).

[٦] «طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي الشيخ الأصبهاني (٣٨٦/٣).

• وقال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): كان ثقة حافظاً، صنف المسند، وتكلم على الأحاديث وبين عللها، وقدم بغداد، وحدث بها[١].

• وقد وصفه بالحافظ جمع من أهل العلم، منهم: ابن عقدة البغدادي (ت ٣٣٢هـ)[٢]، والطبراني (ت ٣٦٠هـ)[٣]، وعبدالغني بن سعيد المصري (ت ٤٠٩هـ)[٤]، وأبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)[٥]، وابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)[٦]، والأمير أبو نصر بن ماكولا (ت ٤٧٥هـ)[٧]، وابن الحطاب الرازي (ت ٤٩١هـ)[٨]، والسمعاني (ت ٥٦٢هـ)[٩]، وابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)[١٠]، والذهبي (ت ٧٤٨هـ)[١١]، وخليل الصفدي (ت٧٦٤هـ)[١٢]، وابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)[١٣]، وابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)[١٤]، والعراقي (ت ٨٠٦هـ)[١٥]، وابن حجر (ت ٨٥٢هـ)[١٦]،

---

[١] «تاريخ بغداد» للخطيب (٥/٥٤٨).
[٢] المرجع السابق (٥/٥٥٠).
[٣] «المعجم الصغير» للطبراني (١/٥١).
[٤] «مشتبه النسبة» لعبدالغني الأزدي (ص: ٨).
[٥] «ذكر أخبار أصبهان» لأبي نعيم (١/١٠٤).
[٦] «البدر المنير» لابن الملقن (٩/٥٨٦- ٥٨٧).
[٧] «الإكمال» لابن ماكولا (١/٤٢٥).
[٨] «مشيخة ابن الحطاب» (ص: ١١٩).
[٩] «الأنساب» للسمعاني (١/٣٣٦).
[١٠] «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» لابن الجوزي (١٣/٣٤).
[١١] «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/١٢٤).
[١٢] «الوافي بالوفيات» لخليل الصفدي (٧/١٧٥).
[١٣] «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير» للشيخ/ أحمد محمد شاكر (ص: ٧٢).
[١٤] «البدر المنير» لابن الملقن (٤/٣٨).
[١٥] «التقييد والإيضاح» للعراقي (١/٤٥١).
[١٦] «تبصير المنتبه» لابن حجر (١/١٤٨).

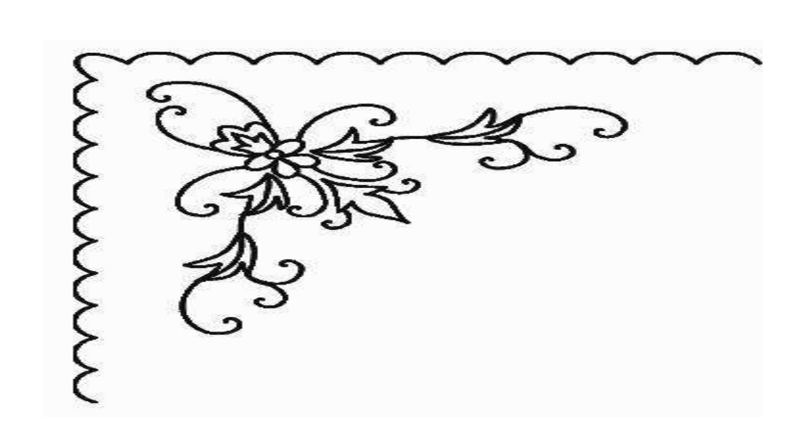
والسخاوي (ت ٩٠٢هـ)[١]، والسيوطي (ت ٩١١هـ)[٢].

- وقال السمعاني (ت ٥٦٢هـ): كان ثقة، صنف المسند، وتكلم على الأحاديث وبين عللها[٣].
- وقال ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ)[٤]، ومغلطاي بن قليج (ت ٧٦٢هـ)[٥]: كان أحفظ الناس للحديث.
- وقال الذهبي (ت ٧٤٨هـ)[٦]، وابن عبدالهادي (ت ٧٤٤هـ)[٧]: الحافظ العلامة.. صاحب المسند الكبير المعلل.
- وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل[٨].

هذا ما أسعفتني به المصادر من عبارات الثناء على الإمام الجهبذ أحمد بن عمرو البزار رحمه الله.

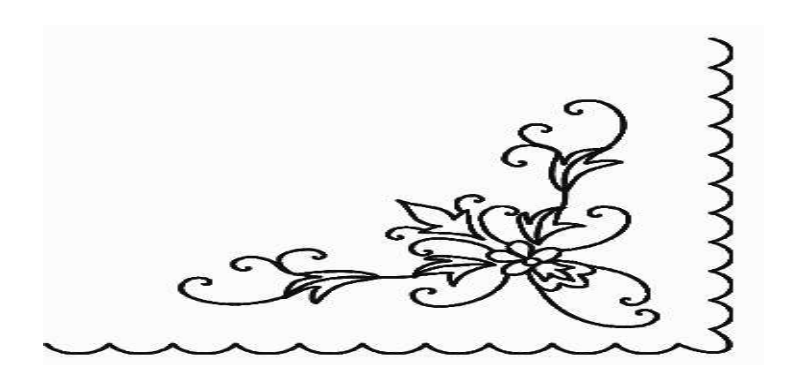
---

(١) «الغاية في شرح الهداية» للسخاوي (٢/٥٩٣).
(٢) «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص: ٢٨٩).
(٣) «الأنساب» للسمعاني (١/٣٣٦).
(٤) «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان الفاسي (٥/٦٣٩).
(٥) «إكمال تهذيب الكمال» (١/٩٤- ٩٥).
(٦) «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/١٦٦).
(٧) «طبقات علماء الحديث» لابن عبدالهادي (٢/٣٦٤).
(٨) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» للذهبي (ص: ٢٠٠).



الفصل الثالث:

من تكلم في البزار مع تفصيل الرد على من تكلم فيه



من تكلم في الحافظ البزار
مع تفصيل الرد على من تكلم فيه

تكلم بعض أهل العلم في البزار، وهم:

١- النسائي (ت ٣٠٣هـ): قال الدارقطني: جرحه أبو عبدالرحمن النسائي[1].

٢- الدارقطني (ت ٣٨٥هـ): قال في موطن: يخطئ في الإسناد والمتن، حدث بالمسند بمصر حفظاً، ينظر في كتب الناس ويحدث من حفظه، ولم تكن معه كتب، فأخطأ في أحاديث كثيرة يتكلمون فيه[2].

وقال في موطن آخر: ثقة يخطئ كثيراً، ويتكل على حفظه[3].

٣- أبو أحمد الحاكم (ت ٣٨٨هـ): قال أبو أحمد الحاكم: يخطئ في الإسناد والمتن[4].

٤- السيوطي (ت ٩١١هـ): قال السيوطي: كان يحدث من حفظه، فيخطئ[5].

والحق أن الدارقطني لا يعد ممن جرح البزار، بل عبارته تحمل ثناء عليه، وهكذا فهمها كل من ابن عبدالهادي[1]، والذهبي[2]، فقالا: (ذكره الدارقطني فأثنى عليه، وقال: ثقة؛ يخطئ ويتكل على حفظه).

---

[1] «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص: ٩٢).

[2] المرجع السابق.

[3] «سؤالات حمزة السهمي للدارقطني» (ص: ١٣٧).

[4] «لسان الميزان» (١/٥٦٣).

[5] «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي (٥/٤٦).

[1] «طبقات علماء الحديث» لابن عبدالهادي (٢/٣٦٥).

[2] «تذكرة الحفاظ» للذهبي (٢/١٦٦).

فإذا أنت تأملت في عبارات الدارقطني علمت مكانة البزار، وأدركت مرجع تلك الأخطاء التي وقع فيها، فإن البزار إنما أخطأ في أحاديث في مسنده الكبير، الذي حدث به في مصر من حفظه، وهو بعيد عن كتبه ومراجعه، ومسنده معلل، قصد فيه أن يجمع غرائب الأحاديث، ويبين عللها، ولا شك أن وقوع الخطأ في مثل هذا التأليف أكبر من وقوعه في غيره، لأنه مُؤَلَّف في أدق فنون علم الحديث، فكيف وهو يحدث من حفظه؟ معتمداً على ما في كتب طلابه، كي يستحضر الأحاديث، أفلمثل هذه الأخطاء ينزل قدر ذلك الإمام؟!

ثم إن قول الدارقطني: (أخطأ في أحاديث كثيرة) لا يراد به على إطلاقه، وإنما ذلك مقيد بالنسبة إلى مكانة البزار وحفظه، فهو إمام من أئمة الصنعة، وخطأ مثله ليس كخطإ غيره، لذا فلو أخطأ في المسند كله في عشرين حديثاً لعد ذلك كثيراً عند أئمة هذا الشأن، مع أن العشرين حديثاً لا تعد شيئاً بجانب آلاف الأحاديث المذكورة في كتابه.

ولست أنفي وقوع الخطإ من البزار، فقد أصاب النسائي فيما استنكره عليه، كما أكد ذلك الدارقطني، لكني أرى البزار معذوراً في ذلك، ويظهر أن إنكار النسائي كان مبالغاً فيه، فأوقع بينهما العداوة، فإن الدارقطني ذكر شيخه محمد بن عبدالله بن زكريا النيسابوري، ثم قال: (سمعته حدث عن البزار بأشياء أخطأ فيها، وأنكر عليه أبو عبدالرحمن، وكان الحق مع أبي عبدالرحمن، فأخرجوه من الجامع، وغسلوا موضعه)[1].

ولا شك أن تصرف تلامذة النسائي مع البزار يدل على عدم احترام لإمام حافظ، قد بَرَكَ بين يديه حفاظ بغداد فكتبوا عنه، واعتُرِفَ له بالإمامة والحفظ في أصبهان وغيرها، وكان واجباً على النسائي

---

[1] «سؤالات حمزة السهمي للدارقطني» (ص: ١٣٤).

أن يمنع طلابه من هذا الفعل، ويوبخهم عليه، لكن يظهر أن كلام النسائي على البزار هو المحرض الأول لأولئك القوم – غفر الله لهم – .

ويؤكد وقوع العداوة بين البزار والنسائي قول مغلطاي حيث قال عن البزار: (حج بعد الخمس وثمانين، فدخل إلى مصر في رجوعه من الحج، فأقام بها إلى سنة تسعين، وأملى مسند الحديث، فبين الصحيح، وتكلم على السقيم، ثم اختلف هو والنسائي، فخرج منها متنقصاً لأهلها، وحلف ألا يحدثهم، فنزل الرملة، فكتبوا عنه حتى مات)[٢].

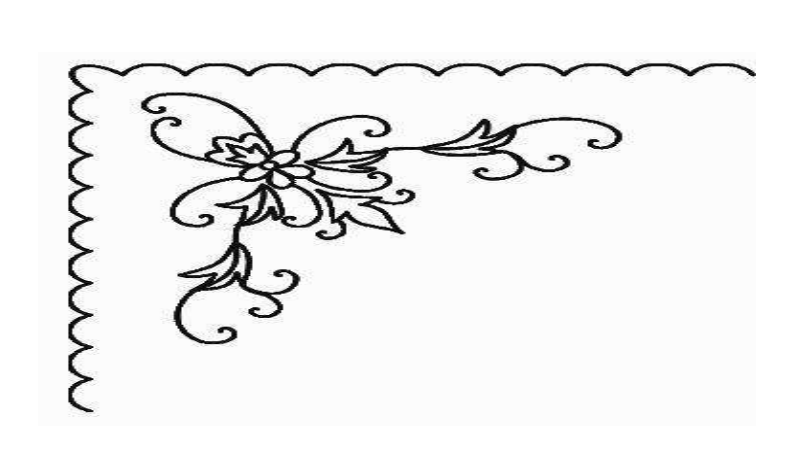
وكما قال ابن الصلاح رحمه الله عندما ذكر جرح النسائي لأحمد بن صالح المصري: (النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل، وإذا نسب مثله إلى مثل هذا كان وجهه أن عين السخط تبدي مساوئ لها في الباطن مخارجُ صحيحة تعمى عنها بحجاب السخط، لا أن ذلك يقع من مثله تعمداً لقدح يعلم بطلانه)[٣].

فقد تبين لك بأن كلام النسائي هو من كلام الأقران الذي يطوى ولا يروى، وأن الدارقطني معترف بإمامة البزار، فلم يتبق إلا كلام أبي أحمد الحاكم والسيوطي، والظاهر أن كلامهما مبني على جرح النسائي له، وعليه فلم يبق شيء من عبارات الجرح في حق الإمام البزار توجب إنزال قدر ذلك الإمام عن رتبة أئمة الحديث، بل هو ممن يعتمد على تصحيحه وتضعيفه وتعليله، ويرجع إلى أقواله في الجرح والتعديل.

---

[٢] «إكمال تهذيب الكمال» (١/٩٤– ٩٥).

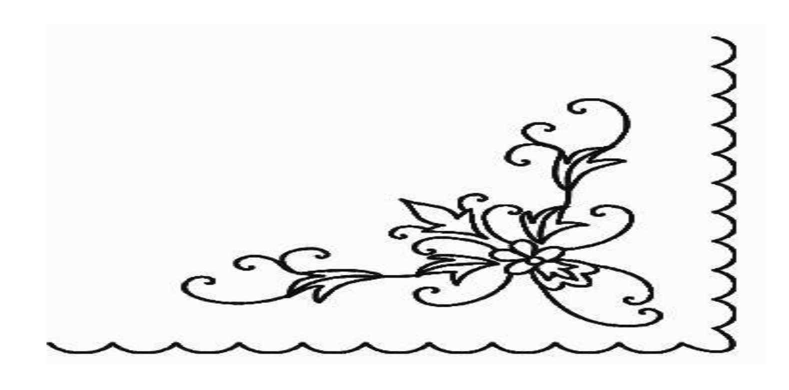
[٣] «معرفة أنواع علم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٣٩١).

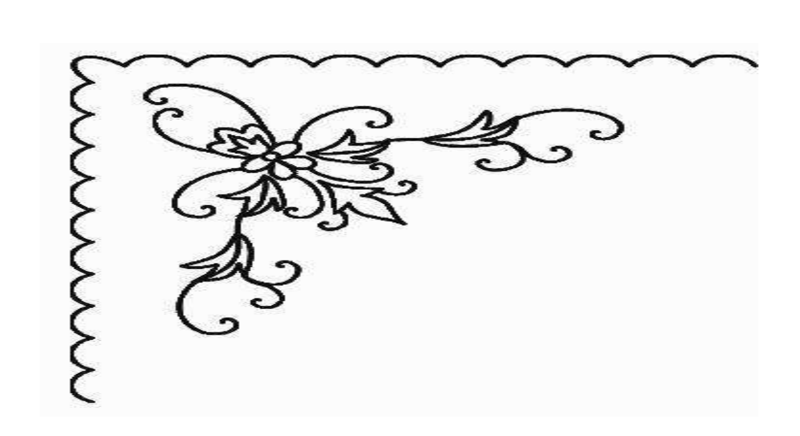


البَابُ الثَّانِي: مراتب ألفاظ التعديل والجرح عند البزار، وفيه فصلان:

الفصل الأول: مراتب ألفاظ التعديل عند البزار

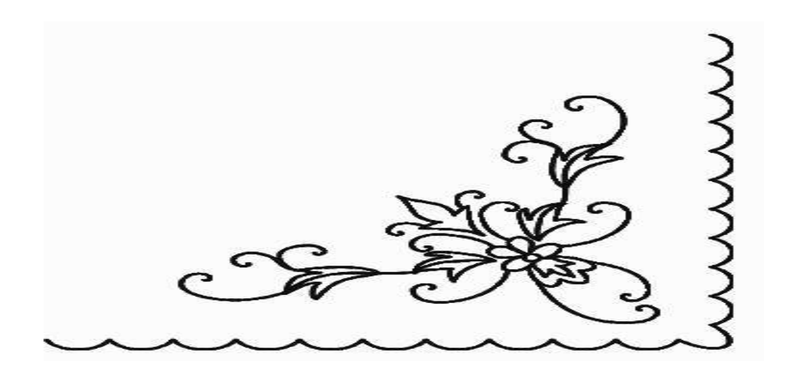
الفصل الثاني: مراتب ألفاظ الجرح عند البزار





الفصل الأول:

مراتب ألفاظ التعديل عند البزار



مراتب ألفاظ التعديل
عند الحافظ البزار

وفائدة هذا الفصل هو معرفة ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ البزار، وما هي العبارات التي يستخدمها في الكلام على الرواة؟ وذلك بحسب ما وقف عليه في مسنده.

فذكر **الأستاذ الدكتور/ عبدالله اللحياني** مراتب التعديل عند البزار، كما يلي:

١- أعلاها: (لا يسأل عنه)، (لا يسأل عنه لجلالته)، (لا يسأل عنه لثقته).

٢- ثم: (ثقة مأمون)، (ثقة معروف)، (ثقة مشهور)، (كان حافظاً).

٣- ثم: (ثقة)، (ثقة وصالح الحديث)، (مستقيم الحديث).

٤- ثم: (صدوق)، (جليل)، (ليس به بأس)، (من خيار الناس).

٥- ثم أدناها: (صالح الحديث)، (صالح).

وذكر **الدكتور الفاضل/ فيصل اللحياني** المراتب على النحو التالي:

١- فأعلاها: (لا يحتاج أن يزكى)، (لا يسأل عنه لجلالته)، (لا يسأل عنه لثقته).

٢- ثم: (حسبك بحفظه وإتقانه)، (ثقة حافظ)، (ثقة مأمون)، (ثقة معروف).

٣- ثم: (ثقة)، (ثقة صالح الحديث)، (حافظ)، (كان على غاية التوقي).

٤- ثم: (جليل فاضل)، (جليل)، (من خيار عباد الله)، (من أفاضل الخلق)، (من الأجلة).

٥- ثم: (صدوق)، (مستقيم الحديث)، (ليس به بأس).

٦- وآخرها: (صالح الحديث)، (حسن الحديث)، (صالح).

وأما **الدكتورة/ حسناء النجار** فرتبت عبارات التعديل عند البزار على المراتب الآتية:

١- أعلاها: (ثقة مشهور).

٢- ثم: (ثقة).

٣- ثم: (مشهور).

٤- ثم: (صالح).

٥- ثم: (ليس به بأس وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه).

٦- ثم: (ليس به بأس).

ورتب **الدكتور/ إبراهيم العروسي** ألفاظ التعديل عند البزار على المراتب التالية:

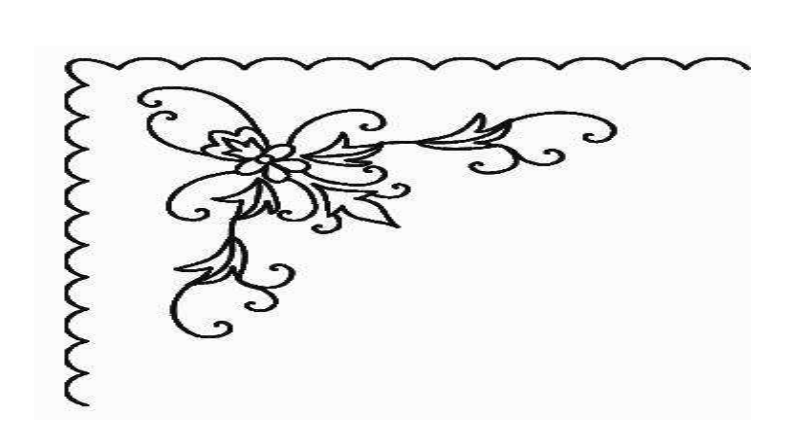
١- أعلاها: (ثقة مأمون)، (ثقة مشهور بالعبادة)، (ثقة مشهور)، (ثقة حدث عنه الناس)، (ثقة)، (لا يسأل عنه لثقته)، (ثقة عابد).

٢- ثم: (صدوق)، (روى عنه أهل العلم على أن فيه شيعية)، (صدوق شيعي احتمل على ذلك).

٣- ثم: (ليس به بأس)، (لا بأس به)، (لم يتابع على هذا واحتمل حديثه ليس به بأس)، (لم يتابع ليس بحديثه بأس)، (معروف لا يعلم به بأس)، (مستقيم الحديث)، (روى عنه أهل العلم).

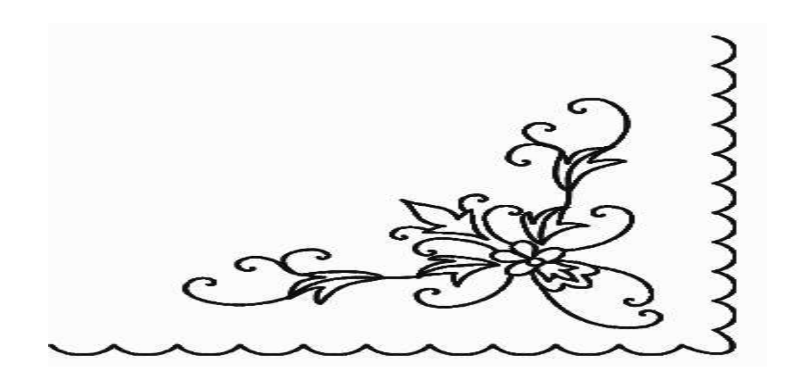
٤- ثم: (مشهور)، (مشهور روى عنه جماعة من أهل العلم)، (مشهور حدث عنه شعبة وغيره)، (مشهور روى عنه جماعة من أهل العلم ولم يكن بالحافظ)، (مشهور لا بأس به)، (معروف)، (معروف بالنقل للعلم واحتمل عنه).

هذا ما وقفت عليه ممن رتب ألفاظ التعديل عند البزار، ولست أرى كبير فرق بينهم، وأما عن كون بعضهم يذكر عبارات لا يذكرها غيره فذلك راجع لأن كل واحد منهم إنما ذكر العبارات التي وردت في الجزء الذي حققه، فلا خلاف حقيقي بينهم في ترتيب ألفاظ التعديل عند البزار، اللهم إلا ما ذكره الدكتور/ إبراهيم العروسي عندما عد قول البزار: (مشهور روى عنه جماعة من أهل العلم ولم يكن بالحافظ)= من عبارات التعديل، وهذا غريب، فإن العبارة تشعر بالضعف، والله أعلم.



الفصل الثاني:

مراتب ألفاظ الجرح عند البزار



مراتب ألفاظ الجرح عند الحافظ البزار

رتب **الأستاذ الدكتور/ عبدالله اللحياني** ألفاظ الجرح عند البزار كما يلي:

١- فأشدها: (يضع الحديث).

٢- ثم: (منكر الحديث جداً)، (لين الحديث جداً)، (متروك)، (أجمع أهل العلم بالنقل على ترك حديثه).

٣- ثم: (لين الحديث)، (منكر الحديث)، (ليس بالقوي)، (ليس بثقة ولا حجة)، (لم يكن بالحافظ)، (ضعيف جداً).

٤- ثم: (ضعيف)، (سيء الحفظ)، (عنده مناكير)، (اضطرب حديثه)، (أصابه اختلاط)، (فيه لين).

٥- ثم أخفها: (ليس بالمشهور)، (ليس بالمعروف)، (مجهول)، (مستور).

ورتبها **الدكتور/ فيصل اللحياني** على النحو الآتي:

١- أشدها: (يضع الحديث)، (متهم).

٢- ثم: (أجمع أهل العلم على ترك حديثه)، (متروك)، (منكر الحديث جداً)، (لين الحديث جداً).

٣- ثم: (منكر الحديث)، (لين الحديث)، (ليس بحجة ولا ثقة)، (ضعيف جداً).

٤- ثم: (ليس بالقوي)، (ضعيف عنده مناكير)، (فيه لين).

٥- ثم: (ضعيف)، (ليس بالحافظ)، (سيء الحفظ)، (عنده مناكير)، (لا يتابع على حديثه).

٦- ثم أخفها: مجهول، ليس بالمعروف، مستور.

وأما **الدكتورة/ حسناء النجار**، فرتبتها كما يلي:

١- أشدها: (ضعيف جداً وإنما يكتب من حديثه ما ليس عند غيره).

٢- ثم: (لين الحديث).

٣- ثم: (ليس بالقوي وإنما يكتب من حديثه ما لا يحفظ عن غيره).

٤- ثم: (ضعيف الحديث وإنما يكتب من حديثه ما تفرد به).

٥- ثم: (ليس هو بالحافظ وإنما يكتب من حديثه ما لا يحفظ عن غيره).

٦- ثم: (لين الحديث قد روى عنه الناس).

٧- ثم: (ليس بالقوي في الحديث وقد احتمل حديثه أهل العلم ورووا عنه).

٨- وأخف العبارات: (روى عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه وإن كان غير حافظ).

وعَدَّدَ **الدكتور/ إبراهيم العروسي** مراتب الجرح على النحو الآتي:

١- فأشدها: (تكلم فيه أهل العلم)، (سكت أهل العلم بالنقل عن حديثه لكثرة مناكيره)، (سكت أهل العلم عن حديثه)، (لين الحديث)، (لين الحديث وإنما يكتب من حديثه ما لا نحفظه عن غيره)، (لين الحديث حدث بأحاديث لم يتابع عليها)، (لين الحديث حدث بحديث كثير لم يتابع عليه)، (لين الحديث وأحاديثه لا يشاركه فيها أحد قد روى عنه جماعة)، (لين الحديث وقد احتمل حديثه)، (لين الحديث وقد حدث عنه أهل العلم)، (لين الحديث جداً)، (لو علمناه عن غيره لم نروه عنه)، (في حديثه لين)، (لين الحديث ولم نحفظه عن غيره).

٢- ثم: (منكر الحديث لا يتابع عليه)، (له مناكير لا يتابع عليها)، (لا يتابع على حديثه)، (حدث بأحاديث لم يتابع عليها)، (لا يكتب من حديثه إلا ما ليس عند غيره حدث بأحاديث لم يتابع عليها وقد حدث عنه فلان وفلان)، (حدث عنه جماعة من أهل العلم).

٣- ثم: (لم يكن بالقوي)، (ليس بالقوي)، (لم يكن بالقوي وقد حدث عنه كثير من أهل العلم)، (ليس بالقوي روى عنه غير واحد)، (لم يكن بالقوي ولم يكن كذاباً ولكنه يتشيع)، (ليس بالقوي ولا نعلم حدث به غيره)، (ليس بالقوي وقد حدث عنه جماعة)، (ليس بالقوي وإنما يكتب من حديثه ما لم يروه غيره).

٤- ثم: (ضعيف)، (ضعيف جداً)، (ضعيف عند أهل العلم).

٥- ثم: (لم يكن حافظاً وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم)، (ليس بالحافظ وإن كان قد روى عنه جماعة كثيرة)، (لم يكن بالحافظ وليس به بأس)، (لم يكن بالحافظ فصار في حديثه مناكير من

سوء حفظه)، (لم يكن بالحافظ لتشاغله بالعبادة فيما نرى)، (لم يكن من أصحاب الحديث)، (في حديثه اضطراب)، (ليس حديثه حديث حافظ).

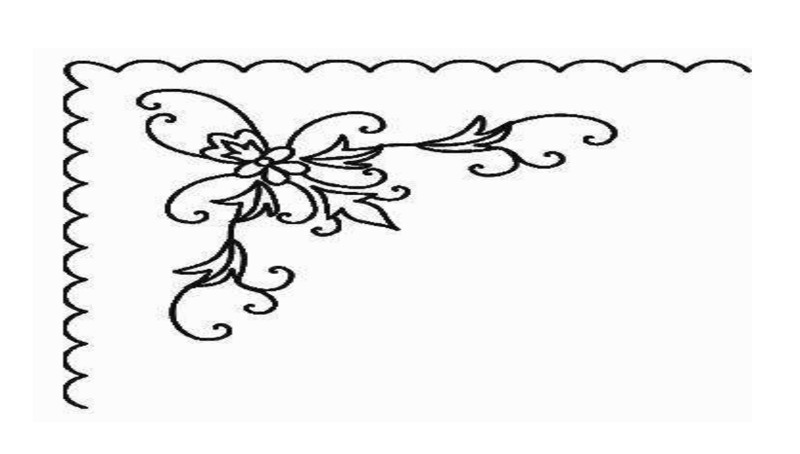
٦- وأخف العبارات: (علته[1] فلان)، (لين وقد احتمله أهل العلم)، (لين وقد احتمل حديثه)، (احتمل الثقات حديثه)، (مجهول)، (لا نعلم روى عنه غير فلان)، (ليس بالمعروف)، (لا يعرف بالنقل)، (لا نحفظ له حديثاً مسنداً)، (ليس بالمشهور)، (لا نعلم روى إلا هذا).

ونلاحظ اضطراباً كبيراً في ترتيب عبارات الجرح عند البزار، وهذا يعود إلى أن البزار ربما استخدم العبارة في راو خفيف الضعف، ثم يعود فيستخدم عين العبارة في راو آخر، لكنه شديد الضعف، فالوصول إلى معنى تلك العبارات لا يتم إلا بالوقوف على كل عبارة من تلك العبارات، وجمعها ودراستها دراسة تفصيلية، حتى يعلم مراده من تلك العبارات، وما هو غالب استخدامه لها، وعندئذ يمكن أن نرتب عبارات الجرح عنده.

وأهم ما نلحظه في ما ذكر من مراتب الجرح عند البزار أن (لين الحديث) غالباً ما تفيد شدة الضعف عند البزار، هكذا فهمها الأخوة الأفاضل كما يظهر لك، ولست بهذا أرجح معنى (لين الحديث) عند الحافظ البزار، لكن هذا أمر لا ينبغي إغفاله، وسأضعه في الاعتبار عند الوصول إلى نتيجة البحث – إن شاء الله تعالى – .

---

[1] الضمير يعود على الحديث الذي يتكلم عنه البزار.

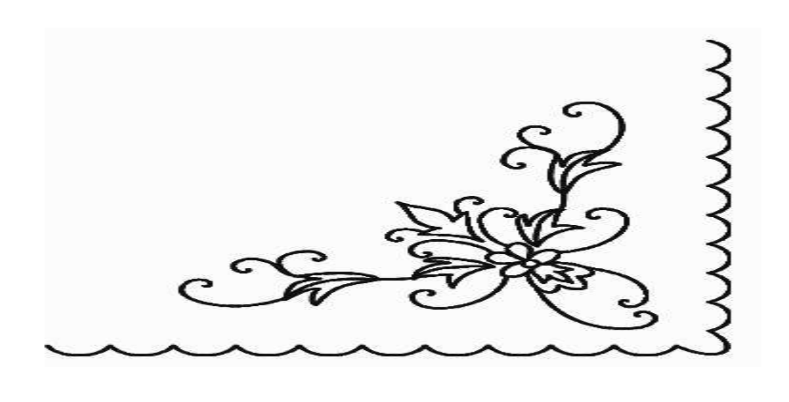


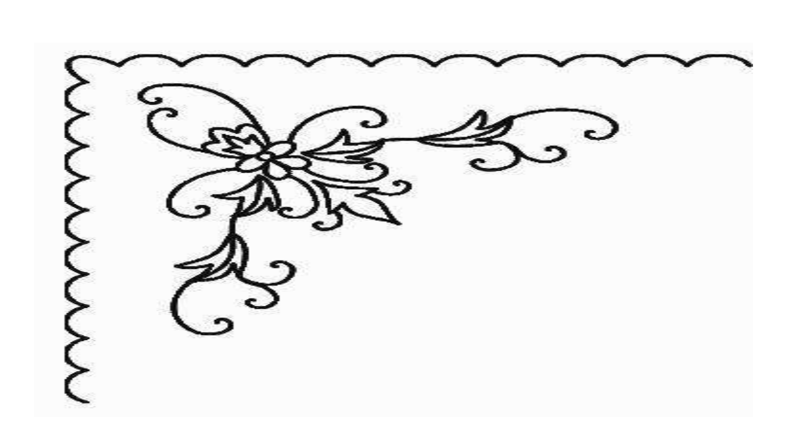
الباب الثالث: أقوال العلماء في دلالة مصطلح (لين)، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أقوال العلماء في دلالة مصطلح (لين) قبل عصر ابن الصلاح

الفصل الثاني: أقوال العلماء في دلالة مصطلح (لين) من عصر ابن الصلاح وما يليه

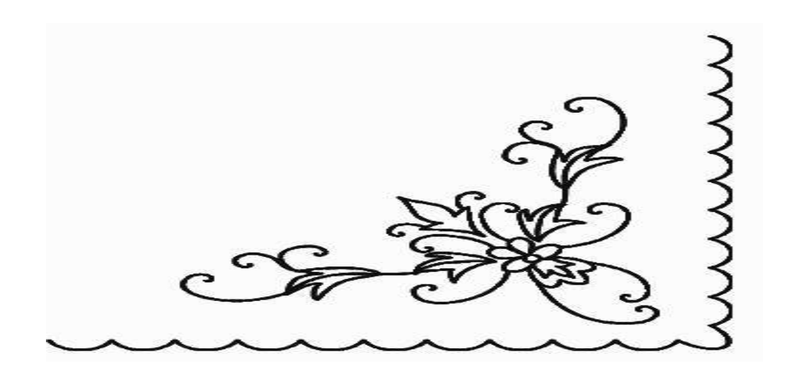
الفصل الثالث: دلالة مصطلح (لين) عند العلماء والباحثين في العصر الحديث





الفصل الأول:

أقوال العلماء في دلالة مصطلح (لين) قبل عصر ابن الصلاح



أقوال العلماء في دلالة مصطلح (لين) قبل عصر ابن الصلاح

أول من وقفت على بيان له لمرتبة (لين) بين عبارات الجرح هو: ابن أبي حاتم في كتابه النفيس «الجرح والتعديل»، فقال رحمه الله: (وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً)[١].

وقد عدها رحمه الله بعد مرتبة (صالح الحديث)، فعلى هذا تكون عبارة (لين الحديث) في المراتب الأولى من مراتب الجرح، وأن العبارة تطلق على من ضعف حديثه، لكنه لم يترك.

ثم جاء من بعده الدارقطني فزاد في تأكيد مرتبة مصطلح (لين الحديث) عند أهل العلم، فقد سأله تلميذه حمزة بن يوسف السهمي قائلاً: (إذا قلت فلان لين أيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة)[٢].

هذا الذي وقفت عليه من عبارات العلماء المتقدمين، وكلا العبارتان تدلان على أن مصطلح (لين الحديث) يفيد الضعف الخفيف لدى أهل العلم المتقدمين، إلا أن أمراً ينبغي التنبيه عليه، وهو: قد تقصر عبارة أحد الأئمة في راو من الرواة، فربما أطلق (لين) على شديد الضعف، ولم يرد به إلا بيان ضعفه، دون أن يبين مرتبته بين الضعفاء، وهذا قليل ونادر، والحكم للأغلب.

---

[١] «الجرح والتعديل» (٣٧/٢).
[٢] «سؤالات حمزة السهمي للدارقطني» (ص: ٧٢).

وأقوى مثال على هذا أن الدارقطني نفسه قال عن إبراهيم بن عمر العبدي: (لين يترك)[١]؛ ولا يخفى عن مطلع على ألفاظ الجرح أن (يترك) تدل على الضعف الشديد، وقد سبق أبو زرعة الدارقطني أيضاً في استخدام (لين) في راو شديد الضعف عنده، فانظر ترجمة: (عمر بن قيس المكي) في هذا البحث.

وأمر آخر لا ينبغي إغفاله، وهو أن الناقد قد يطلق (لين) أو (في حديثه لين) أو (فيه لين) للدلالة على ضعف في حديث الراوي، إلا أن ذلك لا يقتضي رد حديثه، بل ربما كان الراوي ثقة، إلا أنه يغلط، فيوصف بهذه الأوصاف، لا للدلالة على ضعفه، وإنما للإشارة إلى ما في حديثه من الوهم والغلط، فينبغي مراعاة ذلك أيضاً، ومن الأمثلة في ذلك:

١- قول أبي زرعة في الحكم بن عبدالله بن إسحاق الأعرج: (ثقة)، وقد قال عنه: (فيه لين)[٢].

٢- وقال أبو زرعة أيضاً عن كثير بن زيد الأسلمي: (صدوق فيه لين)[٣].

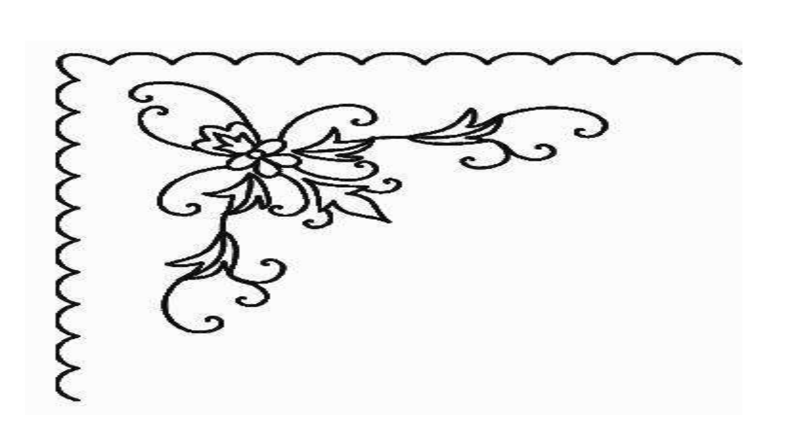
لكن يبقى أن غالب استعمال العلماء لـ (لين) هو في خفيفي الضعف، وعليه فحمل العبارات على هذا المعنى هو أولى من حملها على المعاني الأخرى، إلا أنه لا يصح إغفال تلك الاستخدامات أيضاً، فننظر في القرائن فإذا أكدت صرف تلك العبارات عن ذلك الاستخدام، عمل بها، وإلا تبقى تلك المصطلحات على الأصل؛ والله أعلم.

---

(١) «سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص: ٥٠).

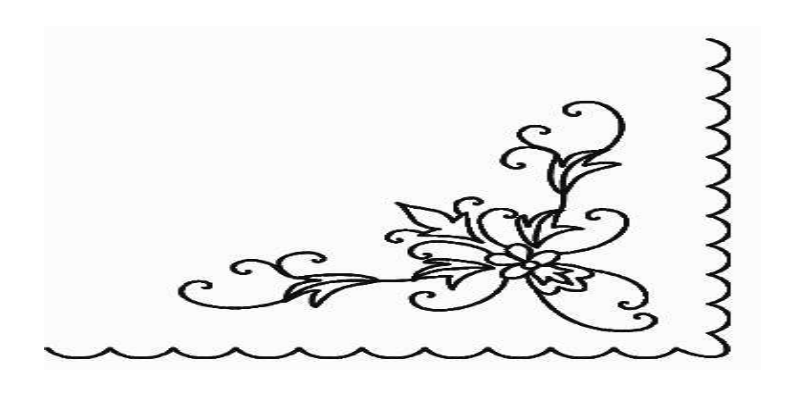
(٢) «الجرح والتعديل» (١٢٠/٣).

(٣) المرجع السابق (١٥١/٧).



الفصل الثاني:

أقوال العلماء في دلالة مصطلح (لين) من عصر ابن الصلاح وما يليه.



أقوال العلماء في دلالة مصطلح (لين) في عصر ابن الصلاح وما يليه

سار ابن الصلاح على ما كان عليه المتقدمين من العلماء، فاعتبر (لين الحديث) من المرتبة الأولى في الضعف، فقال: (وأما ألفاظهم في الجرح فهي أيضاً على مراتب: أولاها: قولهم: (لين الحديث) فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه اعتباراً)[1].

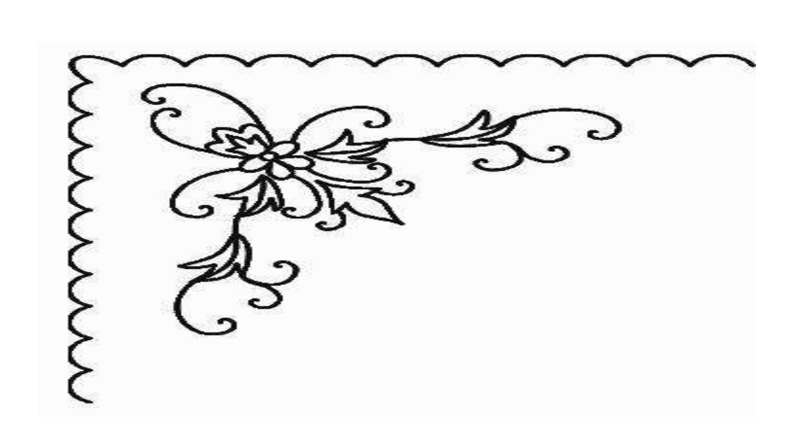
ثم تبع ابن الصلاح سائر من جاء بعده من العلماء في اعتبار (لين الحديث) من المراتب الأولى في الضعف، التي تفيد الضعف الخفيف، كالحافظ الذهبي[2]، والعراقي[3]، وابن حجر[4]، والسخاوي[5]، ولم أقف على خلاف لذلك في شيء من كتب المصطلح.

غير أني وجدت الذهبي ربما يستخدم (لين) ويريد بها مطلق الضعف، لا مرتبتها بين ألفاظ الجرح، كقوله عن داود بن راشد الطفاوي الصائغ: (لينه ابن معين)[6]، وعبارة ابن معين فيه: (ليس بشيء)[7]، وقال في ترجمة محمد بن فليح بن سليمان: (لينه ابن معين)[8]، وعبارة ابن معين: (ليس بثقة)[9].

---

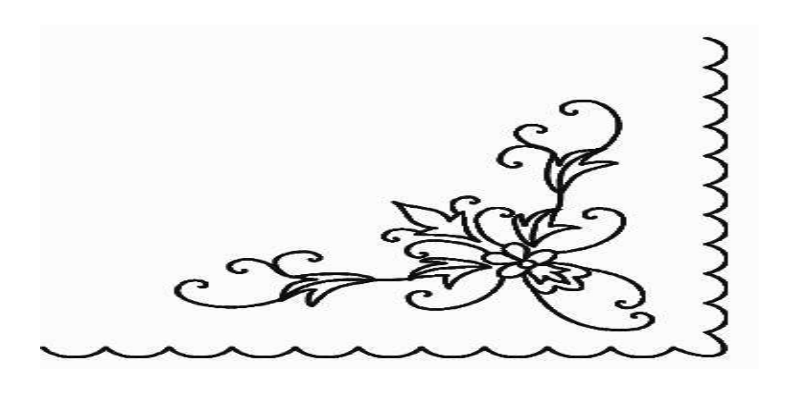
(١) «معرفة أنواع علم الحديث» لابن الصلاح (ص: ١٢٥).
(٢) «ميزان الاعتدال» (٤/١).
(٣) «التقييد والإيضاح» للعراقي (٦٠٨/١).
(٤) «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» لابن حجر (ص: ١٣٣).
(٥) «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» للسخاوي (٢٩٥/٢).
(٦) «الكاشف» (٣٧٩/١).
(٧) «الضعفاء» للعقيلي (٣٨٨/٢).
(٨) «الكاشف» (٢١١/٢).
(٩) «الجرح والتعديل» (٥٩/٨).

فثبت بأن العلماء المتقدمين والمتأخرين متفقين على عد (لين الحديث) من عبارات الضعف الخفيف، والتي لا يحتج بحديث صاحبها إذا انفرد، وإنما يقبل حديثه إذا تقوى بالمتابعات والشواهد، لكن ربما استخدمت (لين) للدلالة على مطلق الضعف، دون إرادة رتبتها بين ألفاظ الجرح، والله أعلم.



الفصل الثالث:

دلالة مصطلح (لين)
عند العلماء والباحثين
في العصر الحديث.



دلالة مصطلح (لين) عند العلماء والباحثين في العصر الحديث

لم يطرأ أي خلاف في المسألة حتى في العصور المتأخرة على أن (لين الحديث) تفيد الضعف الخفيف، وأنها من أسهل عبارات الجرح، فهاهو اللكنوي في «الرفع والتكميل» يرتضي هذا القول من السخاوي والسندي، ويستحسن تقسيمهما، وقد اعتبرا (لين الحديث) أو (فيه لين) من أسهل عبارات الجرح عند النقاد[١].

وقد وافق الدكتور/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي من سبقه في اعتبار (لين الحديث) من أسهل العبارات، وهي عنده تقال في أهل الغلط، وهم أخف مراتب الجرح بحسب تقسيمه[٢].

ومن أوسع من جمع ألفاظ الجرح والتعديل الشيخ أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل في كتابه «شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل»، وقد عد (لين الحديث) في أسهل مراتب الجرح[٣]، لكنه نبه إلى أن ابن عدي قد يستخدم هذه العبارة في رواة شديدي الضعف عنده، وقد بينت بأن هذا الأمر قد يقع من بعض النقاد، وليس ابن عدي وحده هو من صنع ذلك، بل – وكما سبق البيان – قد سبقه أبو زرعة إلى ذلك، وأيضاً فعل ذلك الدارقطني كما مر معنا، والدارقطني هو صاحب العبارة الشهيرة في تفسير (لين)، ففعله يؤكد أن هذا أمر يقع من أي ناقد ولا يستغرب منه، وقد بينا توجيه ذلك، والله أعلم.

---

[١] «الرفع والتكميل» للكنوي (ص: ١٨٢).

[٣] «دراسات في الجرح والتعديل» للأعظمي (ص: ٢٠٩).

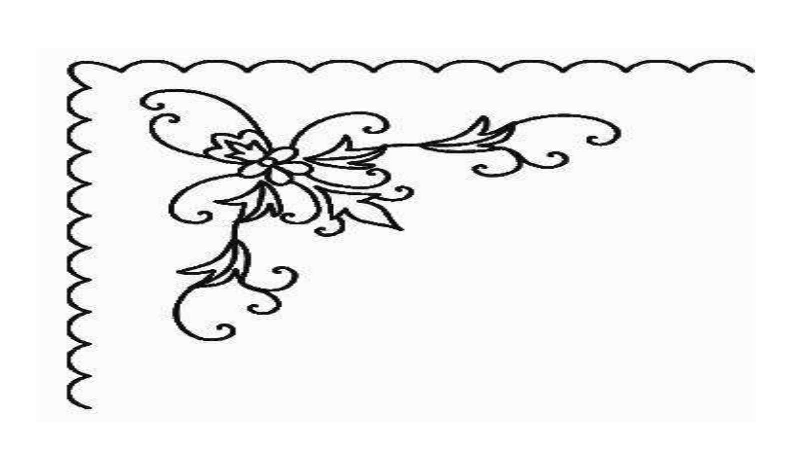
[٤] «شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل» لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل (ص: ١٥١– ١٥٢).

وقد قرر الشيخ عبدالله الجديع كلام الدارقطني في تفسير (لين)، وقال: (هذا المعنى في التحقيق هو الأصل في معنى هذا اللفظ في كلامهم، وهو الضعف من جهة سوء الحفظ، وفي معناها كذلك قولهم: (فيه لين)، و (فيه ضعف)، وإن كانت قد تفيد خفةً عن (لين) بمقتضى وضعها اللغوي، لكنها كذلك في استعمالهم)[١].

فظهر بما سبق أنه لا خلاف في أن الأصل في قولهم: (لين الحديث)، أو (فيه لين)، ونحوهما يفيد الضعف الخفيف، الذي يقبل رواية صاحبه إذا توبع، وإلا فترد، لكن ربما استعملت في مواطن قليلة على غير هذا الأصل، فيتنبه عندئذ لذلك، والله أعلم.

---

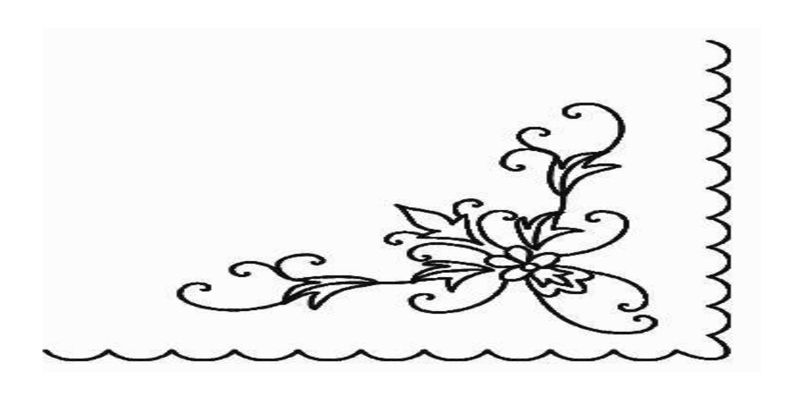
[١] «تحرير علوم الحديث» للجديع (١/٥٨٨- ٥٨٩).

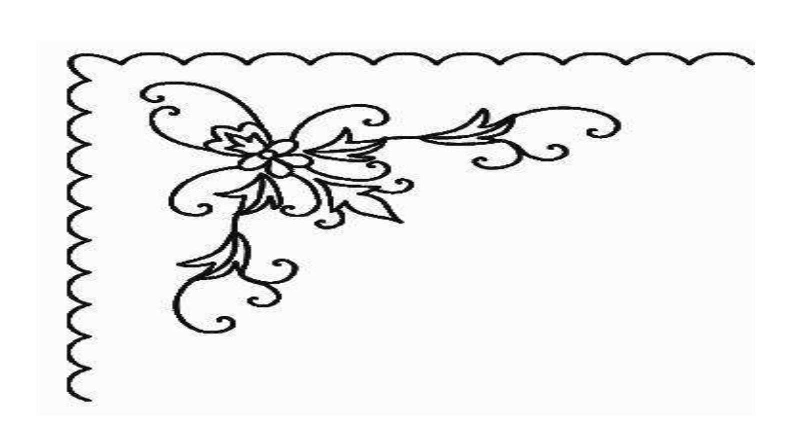


القسم الثاني: القسم التطبيقي، وهو بابان:

الباب الأول: من تعددت فيهم أقوال البزار

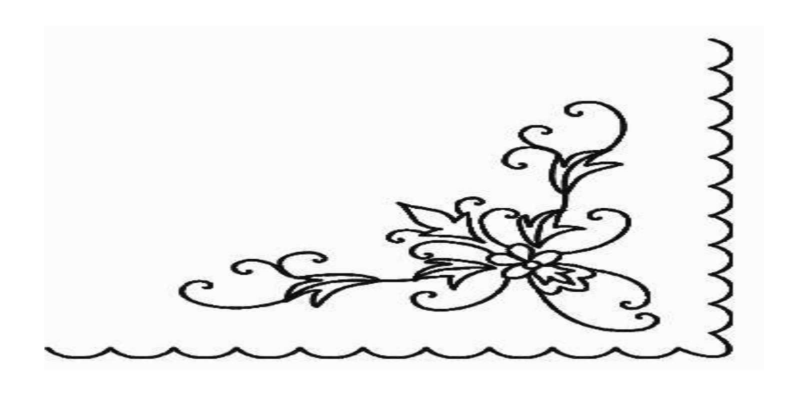
الباب الثاني: من ليس للبزار فيهم إلا عبارة واحدة





البَابُ الأَوَّلُ:

من تعددت فيهم أقوال البزار.



ﱡ

إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني (من الطبقة التاسعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال يحيى القطان: ليس بشيء[١].

وقال ابن معين في رواية الدوري: ضعيف[٢]. وفي رواية الكوسج: لا شيء[٣].

وروى ابن محرز[٤] وأحمد بن سعد بن أبي مريم[٥] وعبدالله بن أحمد[٦] عنه أنه قال: ليس بشيء.

زاد ابن أبي مريم في روايته: ضعيف. وزاد عبدالله بن أحمد في روايته: ليس بثقة

وقال أحمد بن حنبل في رواية المَرُّوذِي: ليس به بأس قد كتبت عنه، وأقمت عليه أياماً.

فسأله المَرُّوذِيُّ عن يزيد بن أبي حكيم؛ فقال: قد كتبت عنه أقل مما كتبت عن إبراهيم، ثم حدث إبراهيم بعد بأحاديث منكرة، وضعَّف أمره، وقدَّم يزيد بن أبي حكيم عليه[٧].

وفي رواية ابنه عبدالله قال: وقت ما رأيناه لم يكن به بأس، ثم قال: أظنه قال: كان حديثه يزيد بعدنا، ولم يَحْمَدْهُ[٨].

وقال العقيلي: حدثنا عبدالله بن أحمد قال: سألت أبي عن إبراهيم بن الحكم بن أبان، فقال: ليس بشيء، ليس بثقة[٩].

---

[١] «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم (٥٧/١).

[٢] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٧٦/٣).

[٣] «الجرح والتعديل» (٩٤/٢).

[٤] «معرفة الرجال» برواية ابن محرز عن ابن معين (٥٤/١).

[٥] «الكامل» (٣٩٢/١).

[٦] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (١٠/٣).

[٧] «من كلام الإمام أحمد» برواية المرُّوذِي عنه (ص:٩٣-٩٤).

[٨] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (١٠/٣-١١).

[٩] «الضعفاء» للعقيلي (٦٠/١).

وأخشى أن يكون العقيلي قد وهم في ذلك، فإن الذي في «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله هو من كلام ابن معين كما سبق، وقد تبع العقيليَّ ابنُ الجوزيِّ فنسب العبارة لأحمد[١].

وعن الأثرم أن أحمد قال: في سبيل الله دراهم أنفقناها في الذهاب إلى عدن، يعني إلى إبراهيم بن الحكم[٢].

وروى محمد بن موسى النهرتيري عن الإمام أحمد أنه قال عن إبراهيم بن الحكم: ما أدري خلط![٣]

وقال البخاري: سكتوا عنه[٤]. وقال محمد بن رافع: بعهدنا لم يكن به بأس، ولكن اختلط بعد[٥].

وقال عباس بن عبدالعظيم: كانت هذه الأحاديث في كتبه مراسيل، ليس فيها ابن عباس، ولا أبو هريرة – يعني أحاديث أبيه عن عكرمة – [٦].

وقال محمد بن أسد الخُشني: أملى علينا إبراهيم بن الحكم بن أبان من كتابه – الذي لم نشك أنه سماعه – وهو ضعيف عند أصحابنا؛ فذكر حديثاً[٧].

وقال الجوزجاني[٨] والأزدي[٩]: ساقط.

وقال أبو زرعة: ليس بقوي ضعيف[١٠]. وفي سؤالات البرذعي له قال: واهٍ[١١].

وقال أبو داود: لا أحدث عنه، وسمعت أحمد يقول: كان مرجئاً[١٢].

---

[١] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣٠/١).
[٢] «من سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل» (ص: ٢٦).
[٣] «الضعفاء» للعقيلي (٦٠/١).
[٤] «التاريخ الكبير» (٢٨٤/١).
[٥] «الضعفاء» للعقيلي (٦١/١).
[٦] «الكامل» (٣٩٣/١).
[٧] «تهذيب التهذيب» (١٣٩/١).
[٨] «أحوال الرجال» (ص:٢٥٢).
[٩] «تهذيب التهذيب» (١٣٩/١).
[١٠] «الجرح والتعديل» (٩٤/٢).
[١١] «سؤالات البَرْذَعِي لأبي زرعة» (٤٢٠/٢).
[١٢] «إكمال تهذيب الكمال» (١٩٦/١-١٩٧).

وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال: لا يختلفون في ضعفه[١].

وقال النسائي: متروك الحديث[٢]. وفي رواية أخرى عنه قال: متروك الحديث، ليس بشيء[٣].

وقال مرة: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٤].

وقال الساجي: ضعيف الحديث، ليس بشيء[٥].

واحتج به ابن خزيمة فأخرج له في صحيحه[٦]، وفي كتاب «التوحيد»[٧].

وقال ابن حبان: كان يخطئ، ولا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد[٨].

وقال ابن عدي عقب ذكره لجملة من أحاديثه: ولإبراهيم بن الحكم غير هذه الأحاديث عن أبيه، وبلاؤه مما ذكروه: أنه كان يوصل المراسيل عن أبيه، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه[٩].

وقال الدارقطني: ضعيف[١٠].

وقال أبو أحمد الحاكم[١١] وابن منده[١٢]: ليس بالقوي عندهم.

وأما أبو عبدالله الحاكم فأخرج له حديثان في «المستدرك»، وقال عقب أحدهما: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[١٣].

---

[١] «المعرفة والتاريخ» (٣/٥٤،٤١).

[٢] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص:٤٢).

[٣] «الكامل» (١/٣٩٣).

[٤] «تهذيب التهذيب» (١/١٣٨).

[٥] «إكمال تهذيب الكمال» (١/١٩٧).

[٦] «الصحيح» لابن خزيمة (١/٥٤-٥٥)، و(٢/٩).

[٧] «التوحيد» لابن خزيمة (٢/٧٣٢)؛ وقد نبه ابن خزيمة بأنه لا يحتج في كتابه هذا إلا بالأسانيد الثابتة الصحيحة. راجع المقدمة (١/١٠).

[٨] «المجروحين» (١/١١٢).

[٩] «الكامل» (١/٣٩٤).

[١٠] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٩٦).

[١١] «تهذيب التهذيب» (١/١٣٩).

[١٢] «الكنى والألقاب» لابن منده (ص: ٤٤).

[١٣] «المستدرك» (١/٦٢٨/١٢٣٥)، و(٣/٤٤/٣٢٨٧) وهو الحديث الذي صحح إسناده.

وقال الذهبي: متروك[١]. وفي «المغني»: تركوه، وقل من مشَّاه على ضعفه[٢].

وقال ابن حجر في «التقريب»: ضعيف، وصل مراسيل[٣].

وذكره ابن حجر في «العجاب» من الضعفاء من قِبَلِ الحفظ، وقال عنه: ضعيف... وإنما ضعفوه لأنه وصل كثيراً من الأحاديث بذكر ابن عباس[٤].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

مما سبق عرضه من أقوال النقاد نجد شبه اتفاق بينهم على ضعف الراوي، وكما قال الفسوي: لا يختلفون في ضعفه؛ لكنهم اختلفوا في درجة ضعفه، فضعفه الجمهور ضعفاً شديداً، وضعفه بعضهم ضعفاً خفيفاً، ومنهم من جعله في درجة المقبولين؛ وإليك البيان:

١ - من ضعفه ضعفاً شديداً، وهم:

يحيى القطان، ويحيى بن معين، والبخاري، وعباس بن عبدالعظيم، وأبو داود، والجوزجاني، والأزدي، والفسوي، والنسائي، والساجي، والذهبي.

والظاهر أن الإمام أحمد كذلك يرى شدة ضعف الراوي، فإن من تأمل عباراته أدرك أنه كان يرى من حال إبراهيم بن الحكم ما يجعله يقبل حديثه، فلما رجع من رحلته إلى عدن ندم على الرحلة، وندمه يدل على أنه ترك رواية حديث إبراهيم بن الحكم، فإنه لو تبين له بأنه خفيف الضعف لما كان هناك داع للندم على رحلته إلى عدن.

---

[١] «تلخيص المستدرك» (٤٤/٣)، و«ديوان الضعفاء والمتروكين» (٤٦/١).

[٢] «المغني في الضعفاء» (٢٣/١).

[٣] «التقريب» ترجمة (رقم: ١٦٦).

[٤] «العجاب في بيان الأسباب» (ص: ٦٠-٦١).

وكذلك قول ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. يفيد ظاهرها بأن الراوي شديد الضعف عنده، فإن الراوي إنما نعرف ضبطه وإتقانه بموافقته للثقات، فإذا صار غالب ما يرويه لا يتابعه عليه أحد كان ذلك مدعاة لترك حديثه، إذ يصبح هناك شك في عدالة الراوي.

سئل شبعة: من الذي يترك حديثه؟ فقال: (إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، فأكثر= طرح حديثه..)[١]

وقال الذهبي: (إن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها – لفظاً أو إسناداً – يصيره متروك الحديث)[٢].

٢- من ضعفه ضعفاً خفيفاً، وهم:

أبو زرعة، وابن حبان، وابن منده، وأبو أحمد الحاكم، ومحمد بن أسد الخُشني، وابن حجر.

و محمد بن رافع إن أراد بقوله: (اختلط): الاختلاط بمعناه الاصطلاحي، فإن عبارته تكون خفيفة في الراوي، أما إن أراد المعنى اللغوي، بمعنى أنه كثير التخليط، فربما كانت عبارته عندئذ تدل على الضعف الشديد.

وكذا عبارة الدارقطني ليس فيها ما يدل على الضعف الشديد، فإنه اكتفى بقوله: ضعيف. فظاهر العبارة أنه حكم بخفة ضعف الراوي، وإن كان العلماء قد يطلقونها مرات على شديدي الضعف، لكن الأصل فيها إفادة الضعف الخفيف.

٣- من احتج به، وقَبِلَ روايته، وهم:

ابن خزيمة، والحاكم.

---

[١] «الكامل» (٢٦٠/١).

[٢] «ميزان الاعتدال» (١٤١/٣).

هذا التقسيم من حيث ظاهر عبارات النقاد، وليس بالضرورة أن تكون آرائهم مختلفة، فقد يعبر أحدهم بعبارة وتحمل عبارته على غير ما يظهر منها.

والذي يترجح عندي أن إبراهيم بن الحكم شديد الضعف، لأن رأي من جالسه وسمع منه أولى بالقبول من رأي غيره، وإن من أجل من جالسه الإمام أحمد، وقد سبق أنه يضعفه ضعفاً شديداً، ثم هو قول أكثر النقاد.

قول البزار فيه:

قال البزار: إبراهيم بن الحكم ليس بالحافظ؛ في حديثه لين وإن كان قد روى عنه جماعة[١].
وقال أيضاً: لم يتابع على أحاديثه، على أنه قد حدث عنه أهل العلم[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

إن قول البزار: (لم يتابع على أحاديثه) نحو قول ابن عدي: (عامة ما يرويه لا يتابع عليه)، فالظاهر أن البزار يراه شديد الضعف.

الخلاصة: أطلق البزار عبارة (في حديثه لين) هنا على راو شديد الضعف، والله أعلم.

---

[١] «المسند» للبزار، عقب الحديث (رقم: ٨٧٩٣).
[٢] «كشف الأستار» للهيثمي (٨٧/٣).

تق

إبراهيم بن عثمان بن خُوَاستي العَبْسي أبو شَيْبَةَ الكوفي (ت سنة ١٦٩هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

روى عنه شعبة، لكن لما سأله معاذ بن معاذ عنه كتب إليه: أن لا ترو عنه فإنه رجل مذموم، وإذا قرأت كتابي فمزِّقه[١].

وذكروا أنه كذَّبه لما روى عن الحكم عن ابن أبي ليلى قال: شهد صفين من أهل بدر سبعون رجلاً. فقال شعبة: كذب والله؛ لقد ذاكرت الحكم ذاك وذكرناه في بيت، فما وجدنا شهد صفين من أهل بدر غير خزيمة بن ثابت[٢].

وأسند ابن حبان إلى شعبة أنه قال لمحمد بن أبي شيبة: أبوك يحدث عن الحكم؟ قال: نعم. قال: أنا رأيته عند الحكم، وفي أذنه قُرْطٌ أو شَنْفٌ[٣]، فقلت للحكم: من هذا؟ فقال: ابن أخت لي[٤].

وقد أسند ابن عدي إلى عمرو بن خالد الحراني قال: سمعت أبا شيبة إبراهيم بن عثمان يقول: ما سمعت من الحكم إلا حديثاً واحداً، قال: وكان الحكم زوج أمه[٥].

وقال ابن المبارك: ارم به[٦]. وقال ابن معين –كما في رواية الكوسج[٧] والدارمي[٨]–: ليس بثقة.

وفي رواية معاوية بن صالح قال ابن معين: ضعيف[٩].

---

[١] «الضعفاء» للعقيلي (١/٧٠).

[٢] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (١/٢٨٧).

[٣] القُرطُ: ما يعلق في شحمة الأذن. والشَّنْفُ: ما يعلق في أعلى الأذن. «تهذيب اللغة» للأزهري (٣/٢٩٣٤) مادة [قرط]، و(٢/١٩٣٦) مادة [شنف، وشفن].

[٤] «المجروحين» (١/١٠١).

[٥] «الكامل» (١/٣٨٩).

[٦] «الضعفاء» للعقيلي (١/٧٠).

[٧] «الجرح والتعديل» (٢/١١٥)

[٨] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٢٤٢).

[٩] «الضعفاء» للعقيلي (١/٧١).

وقال الإمام أحمد – فيما رواه عنه أبو طالب – : منكر الحديث، قريب من الحسن بن عمارة، والحسن بن عمارة متروك الحديث[١].

وعن أبي طالب أيضاً أن أحمد قال: عباد بن كثير أسوأ حالاً من الحسن بن عمارة، وأبي شيبة إبراهيم بن عثمان؛ روى أحاديث كاذبة لم يسمعها، وكان من أهل مكة، وكان صالحاً. فقال أبو طالب: فكيف يروي ما لم يسمع؟ قال: البلاء والغفلة[٢].

وروى أحمد بن أصرم المزي عنه أنه قال: كأن أبو شيبة قد وقع على الحكم عن مقسم، وضعفه جداً[٣].

وأخبر ابن هانئ أن أحمد بن حنبل سئل عن أبي شيبة، فقال: هو والحسن بن عمارة واحد، وكان الثوري إذا بلغه حديث كذب قال: هذا جزاري؛ وكان روى عن الحكم، عن يحيى بن الجزار، عن علي أحاديث كذب[٤].

وروى أبو بكر المروذي عن الإمام أحمد أنه ضعف أبو شيبة[٥].

ويعارض ما سبق ما رواه أبو داود عن أحمد قال: أبو هؤلاء؛ يعني محمد بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة، لا بأس به[٦].

وقال البخاري: سكتوا عنه[٧]. وقال أيضاً – كما في علل الترمذي الكبير –: ذاهب الحديث[٨].

وروى ابن أبي حاتم أن يزيد بن زريع كان عنده كتاب لأبي شيبة كراسة عظيمة كأنها اللؤلؤ من حسنها، فقال: لا أروي منها شيئاً أبداً حتى ألقى الله عَزَّ وَجَلَّ – يعني إنكاراً على أبي شيبة –[٩].

---

[١] «الجرح والتعديل» (١١٥/٢).

[٢] المرجع السابق (٨٤/٦-٨٥).

[٣] «الضعفاء» للعقيلي (٧٠/١).

[٤] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابن هانئ النيسابوري (٢٢٢/٢).

[٥] «من كلام الإمام أحمد » رواية المروذي عنه (ص: ٨٩).

[٦] «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص: ٣١٦).

[٧] «التاريخ الكبير» (٣١٠/١).

[٨] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٩٢).

[٩] «الجرح والتعديل» (١١٥/٢).

وضعفه كذلك ابن سعد[١]، وأبو زرعة[٢]، وابن الغلابي[٣]، وأبو داود[٤]، وأبو علي الحافظ النيسابوري[٥]، والدارقطني[٦].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ سكتوا عنه، وتركوا حديثه[٧].

وقال الجوزجاني: ساقط[٨].

وقال صالح جزرة: ضعيف، روى عن الحكم أحاديث مناكير، لا يكتب حديثه[٩].

وقال الترمذي: منكر الحديث[١٠]. وقال الساجي: يروي مناكير، وعنده مناكير[١١].

وقال النسائي[١٢] وأبو الفتح الأزدي[١٣] والدولابي[١٤]: متروك الحديث.

وقال ابن حبان: كان إذا حدث عن الحكم جاء بأشياء معضلة، وكان ممن كثر وهمه، وفحش خطؤه، حتى خرج عن حد الاحتجاج به[١٥].

---

[١] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥٠٦/٨)

[٢] «الجرح والتعديل» (١١٥/٢).

[٣] «تاريخ بغداد» (٢٥/٧).

[٤] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢٨٥/٢).

[٥] «تاريخ بغداد» (٢٦/٧).

[٦] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٩٩).

[٧] «الجرح والتعديل» (١١٥/٢).

[٨] «أحوال الرجال» (ص:٩٢).

[٩] «تاريخ بغداد» (٢٤/٧).

[١٠] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ١٠٢٦).

[١١] «إكمال تهذيب الكمال» (٢٥٣/١).

[١٢] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص:٤٢).

[١٣] «إكمال تهذيب الكمال» (٢٥٣/١).

[١٤] «الكنى والأسماء» للدولابي (٦٣٢/٢) انظر الحاشية، ولم يثبتها المحقق في الأصل!

[١٥] «المجروحين» (١٠١/١).

وقال ابن عدي: ولأبي شيبة أحاديث صالحة[١] غير ما ذكرت، عن الحكم وعن غيره، وهو ضعيف على ما بينته، وهو وإن كان نسب إلى الضعف، فإنه خير من إبراهيم بن أبي حية[٢].

وقد قال ابن عدي عن ابن أبي حية: وضعف إبراهيم بن أبي حية بين على أحاديثه ورواياته[٣].

وأخرج له الحاكم في «المستدرك» حديثين[٤].

وقال الذهبي: تُرِكَ حديثه[٥]. وقال ابن حجر: متروك الحديث[٦].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

ينبغي علي في البداية أن أنبه إلى أن قول الإمام أحمد: (أبو هؤلاء.. لا بأس به) ليس هو في إبراهيم بن عثمان، وإنما المعني به – فيما يظهر لي – هو ابنه محمد بن إبراهيم بن عثمان، وهو أبو عثمان بن محمد الإمام المفسر (وهو من أقران الإمام أحمد)، وجد محمد بن عثمان بن محمد (وهو من أقران عبدالله ابن الإمام أحمد).

ثم أقول: إن عامة النقاد على شدة ضعف إبراهيم بن عثمان، لكثرة مناكير ما روى، وربما عده بعض النقاد خفيف الضعف، إلا أن عبارات الجمهور تقطع بشدة ضعفه.

---

[١] في المطبوع: (غير صالحة)؛ والتصويب من المخطوط (ق: ٨٥/ب).

[٢] «الكامل» (١/٣٩٢).

[٣] المرجع السابق (١/٣٨٩).

[٤] «المستدرك» (٤/١٤٨/٤٨١٢)،(٤/٤٥٧/٥٦٥٩).

[٥] «الكاشف» (١٧٤).

[٦] «تقريب التهذيب» (٢١٥).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث؛ وإنما نذكر من حديثه ما لا نحفظه إلا عنه[١].

وفي موطن آخر قال: كان كوفياً، وكان رديء الحفظ[٢].

ووهم الهيثمي فنسب للبزار أنه قال عن أبي شيبة: (كان قد أَسَنَّ، فَلُقِّنَ أحاديث فَلَقِنَها، فضعف حديثه لذلك.)[٣]، والصحيح أن البزار قد قال هذه العبارة في جُبَارة بن مُغَلِّس[٤].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

قول البزار: (وإنما نذكر من حديثه..) يفيد شدة الضعف، كما سأبين – إن شاء الله – في ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزي عند قول البزار: (يكتب من حديثه ما ينفرد به)، والعبارتان على معنى واحد.

الخلاصة: استخدم البزار (لين الحديث) هنا في راو شديد الضعف عنده، وعند عامة النقاد.

---

[١] «المسند » للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٨٩٩).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٤٩٠٠).

[٣] «كشف الأستار» (٣/٢٠١).

[٤] انظر «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٩٠٠).

تق

إبراهيم بن يزيد الخُوزي أبو إسماعيل المكي (ت سنة ١٥١هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

أبَى عبدُالله بنُ المباركِ أنَّ يحدِّثَ أبا إسحاق الطالقانيَّ بحديث إبراهيم الخُوزِي، فقال له ابن أبي رِزْمَةَ: حدِّثهُ يا أبا عبدالرحمن. فقال: تأمرني أن أعود في ذنب قد تُبتُ منه؟![1]

وقال محمد بن المثنى: كان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان عن سفيان عن إبراهيم الخُوزِي[2].

وكذا قال الفلاس: كان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان عن إبراهيم بن يزيد الخُوزِي[3].

أما ابن معين فروى عنه ابن أبي خيثمة أنه قال: ليس حديثه بشيء[4].

وفي رواية للدوري[5] وأحمد بن سعد بن أبي مريم[6] قال: ليس بثقة.

وفي موطن آخر عند الدوري قال: ليس بشيء[7].

وروى معاوية بن صالح عن ابن معين قال: ضعيف[8].

وأغرب الليث بن عبدة، فروى عن ابن معين أنه قال: إبراهيم بن يزيد الخُوزِي ليس به بأس[9].

وأما أحمد فروى ابنه صالح[10]، وإسحاق بن إبراهيم بن هانئ[11] عنه أنه قال عن إبراهيم الخوزي: متروك الحديث.

---

[1] «الجرح والتعديل» (١٤٦/٢-١٤٧).

[2] المرجع السابق (١٤٧/٢).

[3] «الضعفاء» للعقيلي (٨٢/١).

[4] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٢٦٤/١).

[5] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١١١/٣).

[6] «الكامل» (٣٦٨/١).

[7] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٣٩/٣).

[8] «الكامل» (٣٦٨/١).

[9] المرجع السابق.

[10] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه صالح (ص: ٢٨٤).

[11] «بحر الدم» لابن عبدالهادي (ص: ٦٠)؛ ولم أهتد إليه في المطبوع من «المسائل» لابن هانئ النيسابوري.

وقال ابن حبان: كان أحمد بن حنبل سيء الرأي فيه[١].

وقال علي بن المديني: ضعيف، لا أكتب عنه شيئاً[٢].

وقال البخاري: سكتوا عنه[٣]. وروي عنه أنه قال: لا يحتجون بحديثه[٤].

وقال مؤمل بن إسماعيل: حدثنا إبراهيم بن يزيد، عن أيوب السختياني في نسخة كتبناها عنه أكثرها مقلوبة[٥].

وقال ابن سعد[٦] وأبو علي الحافظ[٧] والدارقطني[٨]: ضعيف.

وقال ابن نُمَيْرٍ: كان الناس يتقون حديثه[٩].

وقال أبو حاتم[١٠] وأبو زرعة[١٠]: ضعيف الحديث؛ منكر الحديث.

وقال الجوزجاني: سمعتهم لا يحمدون حديثه ويضعفونه[١١].

وقال ابن البرقي: كان يتهم بالكذب[١٢]. وذكره الفسوي في: باب من يرغب عن الرواية عنهم[١٣].

وحَسَّنَ الترمذي حديثاً من روايته، ثم قال عنه: قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه[١٤].

---

(١) «المجروحين» (١/٩٥).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (١/٣٢٢).

(٣) «التاريخ الكبير» للبخاري (١/٣٣٦).

(٤) «الكامل» (١/٣٦٨). هكذا رواه ابن عدي عنه، وفي المطبوع من «التاريخ الأوسط» أطلقت هذه العبارة على إبراهيم بن يزيد بن مردانبه، لا على الخوزي؛ وربما الذي عند ابن عدي رواية أخرى، فالله أعلم.

(٥) «المجروحين» (١/٩٧).

(٦) «تهذيب التهذيب» (١/١٩٧).

(٧) «السنن الكبرى» للبيهقي (٦/٢٣٢/١١٧٦٦).

(٨) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١٠/١٦٦).

(٩) «الجرح والتعديل» (٢/١٤٧).

(١٠) المرجع السابق.

(١١) «أحوال الرجال» (ص: ٢٥٧).

(١٢) «تهذيب التهذيب» (١/١٩٧).

(١٣) «المعرفة والتاريخ» (٣/٤٢).

(١٤) «الجامع» عقب الحديث (رقم:٨١٣).

وقال ابن الجنيد[١] والنسائي[٢]: متروك الحديث. وعن النسائي أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٣].

وقال ابن حبان: روى... مناكير كثيرة، وأوهاماً غليظة؛ حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها[٤].

وقال عبدالله بن أبي داود السجستاني: لين الحديث[٥]. وقال ابن المنذر: هو متروك الحديث عندهم[٦].

وقال ابن عدي – بعد أن ذكر جملة من أحاديثه –: ويأتي حديث إبراهيم بن يزيد مما لم أذكره أقوم مما ذكرته؛ وهو في عداد من يكتب حديثه وإن كان قد نسب إلى الضعف[٧].

وقال الدارقطني مرة: منكر الحديث[٨].

وقال الذهبي: واه[١١]. وقال أيضاً: متروك[١٢]. وكذا قال ابن حجر: متروك الحديث[١٣].

---

[١] «إكمال تهذيب الكمال» (١/٣٢٤).

[٢] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٤٢).

[٣] «إكمال تهذيب الكمال» (١/٣٢٣).

[٤] «المجروحين» (١/٩٥).

[٥] «الكامل» (١/٣٦٧).

[٦] «البدر المنير» لابن الملقن (٦/٢٣).

[٧] المرجع السابق (١/٣٧٤).

[٨] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ١٠٢-١٠٣).

[٩] «الكاشف» (١/٢٢٧).

[١٠] «ديوان الضعفاء والمتروكين» (١/٦٢).

[١١] «التقريب» (ص: ٣٥).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

بالنظر إلى عبارات الأئمة السابقة نجدهم قد ضعفوا إبراهيم بن يزيد، وعبارات الغالب منهم تدل على شدة الضعف، ومنهم من لانت عبارته في الراوي، كابن سعد وابن أبي داود وأبي علي الحافظ، على أنه يحتمل أن يكون الراوي عندهم شديد الضعف، لكنهم عبروا بعبارات لا تدل على ذلك، إلا الترمذي وابن عدي فإن عبارتهما واضحة الدلالة على خفة ضعف الراوي بلا شك.

وأما ابن معين فبالنظر إلى الروايات عنه يترجح عندي أنه يضعف إبراهيم الخوزي ضعفاً شديداً، فهكذا روى عنه الأكثرون، ويكفي أن رواية ابن أبي خيثمة والدوري تفيد ذلك، وهما من هما علماً ودراية بأقوال ابن معين، وحتى رواية معاوية بن صالح عنه تؤكد على ضعف الراوي، وحملها على شدة الضعف قريب وقوي، وأما ما انفرد به الليث بن عبدة فلعله خطأ، أو رأي قديم لابن معين، ولم أقف على ترجمة لليث بن عبدة، بيد أنه يظهر أن له سؤالات كثيرة عن يحيى بن معين، كما هو ملاحظ في «الكامل» لابن عدي؛ والله أعلم.

فظهر أن أكثر النقاد يرون شدة ضعف إبراهيم الخوزي، كابن المبارك، ويحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وابن نُمَيْرٍ، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني، وغيرهم ممن سبق ذكر أقوالهم، فالراجح عندي أن إبراهيم بن يزيد متروك، ممن اشتد ضعفه.

الخلاصة: إبراهيم الخُوزِي مختلف فيه، عده بعض النقاد خفيف الضعف، وغالب النقاد على أنه شديد الضعف، وهو الراجح عندي.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وقد روى عنه جماعة، منهم: الثوري وغيره، ويكتب من حديثه ما ينفرد به[١]
وقال أيضاً: إبراهيم بن يزيد ليس بالقوي، وقد حدث عنه سفيان الثوري، و جماعة كثيرة[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

لو لم يقل البزار في إبراهيم بن يزيد: (يكتب من حديثه ما ينفرد به) لقلنا: إن البزار يضعف الراوي ضعفاً خفيفاً، ولا يرى رأي الجمهور، إلا أن قوله هذا يحتاج منا إلى تأمل وتدبر.

إن من المُسلَّمَات أن الروايات التي يُشَارَكُ فيها الرواةُ – ضعفاءُهم وثقاتُهم – أولى بالقبول والكتابة مما انفردوا به، لذا فلا يعقل أن يكون مراد البزار هو العكس، أن نكتب ما انفرد به هذا الضعيف عنده (إبراهيم بن يزيد) ونترك ما شورك فيه، هذا المعنى يستحيل عقلاً أن يقصده أي مدرك للسنة النبوية، فكيف بإمام ناقد كالبزار؟

والظاهر أن البزار إنما أراد أنه لا يخرج لمثل هذا الراوي في مسنده، إلا إذا لم يجد بداً من ذلك، فكأن البزار يتحرج من ذكره في المسند، خشية أن ينتقد عليه ذلك، وهنا نسأل: ترى من هم الرواة الذين ينتقد على البزار ذكرهم في مسنده؟ إنهم المتروكون، إذ البزار لم يوسم كتابه بالصحة، فلا انتقاد عليه لذكره الضعفاء في كتابه، إنما الذي ينتقد عليه أن يروي عن المتروكين، فإن الرواية عنهم لا طائل تحتها، فلا ينتفع بحديثهم لا من باب المتابعات والشواهد فضلاً عن باب الاحتجاج،

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٥٩٩٢).
[٢] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٨٢).

وهنا يطرأ سؤال: فلم أخرج البزار حديثهم؟ يجيب البزار عن هذا بقوله: (لنبين علته)[1]، فتبيين العلة هو أكبر دافع للبزار لذكره لمثل هؤلاء الرواة، وقد ظهر لي أن البزار إنما يذكر مثل هؤلاء الرواة، ويبين ضعفهم، إذا كانوا مشهورين – برواية أهل العلم عنهم، أو برواية إمام عنهم – أو كان حديثهم مشهوراً، فيضطر عندئذ أن ينبه إلى ضعف الحديث والراوي.

ويؤكد ما سبق أني جمعت الرواة الذين قال فيهم: (يكتب من حديثه ما ينفرد به)، وقمت بدراستهم، فتبين لي أن عامتهم من شديدي الضعف، وهم:

عمر بن موسى بن الوجيه، وسعيد بن سلام، وأبو مالك عبدالملك بن الحسين النخعي، وعبدالعزيز ابن أبان، وإبراهيم بن يزيد الخوزي، وعمر بن قيس المكي، ويحيى بن أبي عطاء.

فهؤلاء ممن لا يشك في ضعفهم، وستأتي تراجمهم فيما بعد، إلا أبو مالك النخعي.

وقد قال ابن معين عنه: ليس بشيء، وقال الفلاس: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال أيضاً: متروك الحديث، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ضعيف الحديث، وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي: له أحاديث حسان وعامتها لا يتابع عليها، وقال ابن حبان: كان ممن يروي المقلوبات عن الأثبات لا يجوز الاحتجاج به فيما وافق الثقات ولا الاعتبار فيما لم يخالف الأثبات، قال ابن حجر: متروك، وقال مرة: ضعيف جداً.

وأما: زائدة بن أبي الرقاد، وعبيدالله بن زحر – وهما ممن أُطلقت عليهم هذه العبارة – فقد اختلف فيهما النقاد، فمنهم من شدد فيهما القول ومنهم من لينه، وستأتي ترجمة ابن زحر.

الخلاصة: أطلق البزار (لين الحديث) هنا على من هو شديد الضعف عنده، وعند جمهور النقاد.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٠٣٥).

أحمد د ت ق

إسحاق بن عبدالله بن أبي فَرْوة الأموي مولاهم المدني (ت سنة ١٤٤هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال علي بن المديني: لم يدخل مالك في كتبه ابن أبي فروة [١].

وقال الخليلي:ضعفوه جداً، وتكلم فيه مالك والشافعي، وتركاه[٢].

وأخبر الدوري أن ابن معين وثق كل بني عبدالله بن أبي فروة، إلا إسحاق[٣].

وقال ابن معين أيضاً – في رواية ابن الجنيد[٤] ومعاوية بن صالح[٥] وأحمد بن سعد بن أبي مريم[٦]–: ليس بشيء. زاد معاوية بن صالح وابن أبي مريم في روايتهما: لا يكتب حديثه.

وفي موضع آخر عند معاوية بن صالح قال ابن معين: حديثه ليس بذاك[٧].

وروى الكوسج[٨] وعلي بن الحسن الهسنجاني[٨] عنه أنه قال: كذاب. زاد الكوسج في روايته: لا شيء.

وقال عبدالله بن شعيب: قُرِأَ على يحيى بن معين: إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة يُضعَّف[٩].

وعن أبي داود[١٠]، والمفضل الغلابي[١٠] أن ابن معين قال: ليس بثقة.

وأخبر الغلابي عن ابن معين أنه قال – عن رواة فيهم إسحاق بن أبي فروة – : لا يكتب حديثهم[١١].

---

[١] «الكامل» (٥٣١/١).

[٢] «الإرشاد» للخليلي (١٩٤/١).

[٣] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٢٧/٣).

[٤] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٢١).

[٥] «الضعفاء» للعقيلي (١١٨/١).

[٦] «الكامل» (٥٣٠/١).

[٧] «الضعفاء» للعقيلي (١١٨/١).

[٨] «الجرح والتعديل» (٢٢٨/٢).

[٩] «تاريخ دمشق»(٢٥٠/٨).

[١٠] المرجع السابق (٢٥٠/٨،٢٥١).

[١١] المرجع السابق (٢٥٢/٨).

وقال البخاري: نهى ابن حنبل عن حديثه[١].

وقال الجوزجاني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا يحل الكتاب عنه[٢].

وفي موضع آخر قال: حدثني من سمع ابن حنبل يقول : أَلقِ حديثَ الحكمِ الأَيْليِّ، وإسحاق بن أبي فَرْوة في الدِّجلَةَ[٣].

وأخبر المَرُّوذِيُّ عن الإمام أحمد أنه قال في بني عبدالله بن أبي فَرْوة: ليس بهم بأس، إلا إسحاق. قال المَرُّوذيُّ: فإنه نفض يده، وضعفه، وأنكره[٤].

وروى أبو طالب ابن حميد عنه قال: ما هو بأهل أن يحمل عنه، ولا يروى عنه[٥].

وقال أحمد بن الحسن الترمذي: سمعت أحمد بن حنبل يقول : لا تكتب لأربعة : موسى بن عبيدة ، وإسحاق بن أبي فروة ، وجويبر ، وعبد الرحمان بن زياد[٦].

وقال أحمد – حين ذكر له – : سبحان الله! وهل يحل لأحد يحدث عنه؟![٧]

وقال أبو غسان: جاءني علي بن المديني فكتب عني، عن عبدالسلام بن حرب أحاديث إسحاق بن أبي فروة، فقلت: أي شيء تصنع بها؟ قال: أعرفها لا تقلب[٨].

وروى إسماعيل بن إسحاق عن علي بن المديني قال: منكر الحديث[٩].

وقال البخاري: تركوه[١٠].

---

[١] «التاريخ الكبير» (٣٩٦/١).
[٢] «أحوال الرجال» (ص:٢١٣).
[٣] المرجع السابق (ص: ٢٦٠).
[٤] «من كلام الإمام أحمد» برواية المروذي عنه (ص:١٢٣-١٢٤).
[٥] «الكامل» (٥٣٠/١).
[٦] «الضعفاء» للعقيلي (١٣١٣/٤).
[٧] «إكمال تهذيب الكمال» (١٠٠/٢).
[٨] «الضعفاء» للعقيلي (١١٨/١).
[٩] «الكامل» (٥٣٠/١-٥٣١).
[١٠] «التاريخ الكبير» (٣٩٦/١).

وقال محمد بن عاصم المصري: قدمت المدينة ومالك بن أنس حي، فلم أر أهل المدينة يَشُكُّون أن إسحاق بن أبي فَرْوة متهماً على الدين[١].

وقال ابن سعد: كان إسحاق كثير الحديث، يروي أحاديث منكرة، ولا يحتجون بحديثه[٢].

وقال الفلَّاس[٣] وأبو حاتم[٤] وأبو زرعة[٤] وابن الجنيد[٥] والنسائي[٦] والدارقطني[٧]: متروك الحديث.

وزاد أبو زرعة: ذاهب الحديث[٤]. ثم قال ابن أبي حاتم: وكان في كتابنا حديث عنه، فلم يقرأه – يعني: أبا زرعة – علينا، وقال: أضعف ولد أبى فَرْوة إسحاق[٤].

وقال محمد بن عبد الله بن عمار: ضعيف ذاهب[٨].

وقال مسلم[٩] والساجي[١٠]: ضعيف الحديث. زاد الساجي: ليس بحجة.

وقال الترمذي عقب ذكره لحديث من رواية ابن أبي فَرْوة: هذا حديث لا يصح.. وإسحاق بن عبدالله بن أبي فَرْوة قد تركه بعض أهل العلم، منهم: أحمد بن حنبل[١١].

وقال ابن البَرْقي: وهو ممن تُرِكَ حديثُه، واتُّهم في روايتِه[١٢]. وقال ابن أبي عاصم: ليس بشيء[١٣].

وقال ابن خراش: كذاب[١٤].

---

[١] «الضعفاء» للعقيلي (١/١١٧).

[٢] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/٥٢٤).

[٣] «الكامل» (١/٥٣١).

[٤] «الجرح والتعديل» (٢/٢٢٨).

[٥] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/١٠٢).

[٦] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٥٤).

[٧] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ١٤٣).

[٨] «تاريخ دمشق» (٨/٢٥٣).

[٩] «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٤٦).

[١٠] «إكمال تهذيب الكمال» (١/١٠١).

[١١] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٢١٠٩).

[١٢] «إكمال تهذيب الكمال» (١/١٠١).

[١٣] «الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم (٦/١٧٥/٣٤٠٣).

[١٤] «تاريخ دمشق» (١/٢٥٤).

وقال الفسوي[١] والنسائي – في موطن آخر –[٢] والدولابي[٣]: لا يكتب حديثه.

زاد النسائي والدولابي: ليس بثقة. وقال ابن خزيمة: ولست أرى الرواية عن ابن أبي فَرْوة هذا[٤].

وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، وكان أحمد بن حنبل يَنهى عن حديثه... وقد روى إسحاق بن أبي فَرْوة أحاديث مناكير.. ثم ذكر جملة منها، وقال عقب أحدها: فجعل مكان أبي سعيد أبا هريرة، وقلب متنه، وجاء بشيء ليس فيه، اختراعاً من عنده[٥].

وقال ابن عدي: إسحاق بن أبي فروة هذا – ما ذكرت هاهنا من أخباره بالأسانيد التي ذكرت – فلا يتابعه أحد على أسانيده، ولا على متونه، وسائر أحاديثه مما لم أذكره تُشبه هذه الأخبار التي ذكرتها، وهو بَيِّنُ الأمرِ في الضعفاء، على أنَّ الليث بن سعد قد روى عنه نسخةً طويلةً[٦].

وتَسَاهل الحاكمُ فأخرج له في «المستدرك»، وقال: وإن كان من رواية إسحاق بن أبي فَرْوة، فإني ذكرتُه شاهداً[٧]. بل لم يَتَنَبَّه له في موطن آخر، فصحح إسناداً هو أحد رجاله[٨].

وقال الذهبي: تركوه[٩]. وقال ابن حجر: متروك[١٠].

---

[١] «المعرفة والتاريخ» (٣/٥٥).

[٢] «تهذيب التهذيب» (١/٢٥٨).

[٣] «الكنى والأسماء» للدولابي (٢/٦٠١).

[٤] «صحيح ابن خزيمة» (٢/٣٥٤).

[٥] «المجروحين» (١/١٤١- ١٤٢).

[٦] «الكامل» (١/٥٣٥).

[٧] «المستدرك» (١/٥٠٨/٩٠٦).

[٨] المرجع السابق (٢/٦٣٦/٣٠٥٠).

[٩] «الكاشف» (١/٢٣٧).

[١٠] «التقريب» ترجمة (رقم: ٣٦٨).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

يظهر جلياً مما سبق عرضه من أقوال النقاد، أن إسحاق بن عبدالله بن أبي فَرْوة شديد الضعف، حتى كاد أن يكون إجماعاً منهم على ذلك، بل لقد قال الذهبي: ولم أر أحداً مشاه[1]. وكذا قال ابن عبدالهادي: هو متروك باتفاقهم[2].

وأما من سهل عبارته من النقاد كمسلم وغيره، فإن ذلك لا يقتضي أنهم يرونه خفيف الضعف، بل الأولى أن تحمل عباراتهم على الصواب، أولاً: لشهرة أمر إسحاق عند النقاد، وثانياً: لأنه لا تناقض بين عباراتهم وعبارات بقية النقاد، فإن شديد الضعف هو في حقيقة الأمر: ضعيف الحديث، ولا يحتج به، ويؤكد ذلك عبارتي الذهبي وابن عبدالهادي فإنهما لم يريا تعارضاً في أقوال النقاد، ونَقْلُهما الإجماعَ على ترك ابن أبي فَرْوة دليل على ذلك.

الخلاصة: إسحاق بن أبي فَرْوة متروك باتفاق النقاد، ولم يخالف في ذلك أحد، إلا أن تعامل الحاكم معه في مستدركه يشعر بأنه يراه خفيف الضعف، وقد تساهل في كتابه هذا.

---

[1] «ميزان الاعتدال» (١/١٩٣).
[2] «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق» (١/١٥٤).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١]. وقال أيضاً – عقب ذكره لحديث من رواية إسحاق بن أبي فَرْوة – : لين الحديث جداً، ولو علمناه عن غيره لم نروه عنه[٢].
وقال في موطن آخر: ليس بالقوي[٣]. وقال: ضعيف الحديث[٤].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

إن وضوح حال إسحاق بن أبي فَرْوةَ عند النقاد، يؤكد لنا أن البزار لم يكن غافلاً عن حاله، فاتفاق الأئمة على ترك حديثه، يجعلنا نحمل عبارات البزار على ما يوافق حكمهم، وذلك أن الأصل في أحكام الأئمة الصواب، فكيف إذا كان الراوي مما لا يختلف في حاله؟ وأيضاً فإن عبارات البزار لا تَعَارُضَ بينها وبين عبارات النقاد يمتنع معه الجمع، ثم إن البزار يستعمل (ليس بالقوي) في رواة شديدي الضعف عنده[٥]، ولا أقول بأن ذلك اصطلاحاً له، بل هي من العبارات المشكلة عند البزار، والتي تحتاج إلى جمع ودراسة، وكذلك قوله: (ضعيف الحديث) فإنها من العبارات الواسعة الدلالة، ليس عند البزار فحسب، بل عند كثير من النقاد، وقد سبق في دراسة أقوال النقاد، الكلام على عبارة مسلم وغيره ممن سهل عبارته في إسحاق، فنتعامل مع عبارات البزار بنفس الطريقة.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو شديد الضعف، والظاهرأن قوله: (لين الحديث جداً) يشبه قولهم: ضعيف الحديث جداً، والله أعلم.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٥٨٨٧،٨٠٩٢).
[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٨٧٦١).
[٣] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٤٦٠).
[٤] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ١٠٠٢).
[٥] انظر مقدمة «الجرح والتعديل للبزار» للدكتور/ عبدالله بن سَعَّاف اللحياني (ص: ١٥).

أحمد ت ق

إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيدالله التيمي أبو محمد المدني (ت سنة ١٦٤هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال يحيى بن سعيد: شبه لا شيء[١].

وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبدالرحمن – يعني: ابن مهدي – يحدث عنه شيئاً[٢].

وقد وقفت على رواية لابن مهدي عن إسحاق بن يحيى بن طلحة[٣].

وقال ابن معين – فيما رواه عنه الدوري[٤] ومعاوية بن صالح[٥] –: ضعيف.

وفي رواية المفضل الغلابي عن ابن معين قال: يضعف[٦].

وروى أبو داود[٧] والدوري[٨] والدارمي[٩] وابن طهمان[١٠] وابن الجنيد[١١] والليث بن عبدة[١٢] عن ابن معين قال: ليس بشيء. زاد العقيلي[١٣] وابن عدي[١٤] في رواية الدوري: لا يكتب حديثه.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٢/٢٣٦).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (١/١١٩).

(٣) انظر: «تاريخ دمشق» (٥٩/٨٧).

(٤) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/١٧٢).

(٥) «الكامل» (١/٥٤١).

(٦) «تاريخ دمشق» (٨/٣٠٠).

(٧) «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/٢٤٩).

(٨) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٢٢٠).

(٩) «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٧٧).

(١٠) «من كلام ابن معين» برواية ابن طهمان عنه ترجمة (رقم: ٤٠).

(١١) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٨٩).

(١٢) «الكامل» (١/٥٤٠).

(١٣) «الضعفاء» للعقيلي (١/١٢٠).

(١٤) «الكامل» (١/٥٤١).

وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث ليس بشيء[١]. وفي رواية أخرى عنه قال: متروك الحديث[٢].

وروى المَرُّوذِيُّ عن الإمام أحمد أنه قال: ليس حديثه بشيء[٣].

وقال علي بن المديني: كان ضعيفاً ليس بشيء[٤]. وقال الفلَّاس: متروك الحديث؛ منكر الحديث[٥].

وقال البخاري: يتكلمون في حفظه يكتب حديثه[٦].

وقال أيضاً: يَـهِمُ في الشيءِ بعد الشيءِ، إلا أنه صدوقٌ[٧].

وقال محمد بن عبدالله بن عمَّار الموصلي: صالحٌ[٨].

وقال يعقوب بن شَيْبَةَ: كان لا بأس به، وحديثه مضطرب جداً[٩].

قال ابن سعد: كان أخوه طلحة بن يحيى أثبت في الحديث عندهم منه.. وهو يُسْتَضْعفُ[١٠].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بقوي، ولا يُمكِنُنا أن نعتبرَ بحديثه، وأخوه طلحة بن يحيى أقوى حديثاً منه، ويتكلمون في حفظه، ويُكتَبُ حديثه[١١].

وقد قال أبو حاتم عن طلحة بن يحيى: صالح الحديث، حسن الحديث، صحيح الحديث[١٢].

وقال أبو زرعة: واهي الحديث[١٣]. وقال أيضاً: منكر الحديث جداً[١٤].

---

(١) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابنه صالح (ص: ٢٨٥).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» رواية ابنه عبدالله (٤٨٣/٢).

(٣) «من كلام الإمام أحمد» برواية المروذي عنه (ص: ٧٢).

(٤) «سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني» (ص: ١٤٢).

(٥) «الجرح والتعديل» (٢٣٧/٢).

(٦) «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص: ٣٥).

(٧) «تاريخ دمشق» (٣٠١/٨).

(٨) المرجع السابق.

(٩) المرجع السابق (٣٠٠/٨).

(١٠) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥٥٠/٧).

(١١) «الجرح والتعديل» (٢٣٧/٢).

(١٢) المرجع السابق (٤٧٧/٤).

(١٣) المرجع السابق (٢٣٧/٢).

(١٤) «تاريخ دمشق» (٣٠١/٨).

وقال العجلي: ليس بالقوي[١]. وقال ابن البرقي: ترك بعض أهل العلم بالحديث حديثه[٢].

وقال أبو داود[٣] والدارقطني[٤]: ضعيف. وقال الساجي: فيه ضعف، وتكلموا في حفظه[٥].

وقال الترمذي: ليس بذاك القوي عندهم، تكلم فيه من قبل حفظه[٦].

وقال النسائي: متروك الحديث[٧]. وقال في موطن آخر: ليس بثقة[٨].

وذكره ابن حبان في «المجروحين»، وقال: كان رديء الحفظ، سيء الفهم، يخطئ ولا يعلم، ويروي ولا يفهم[٩].

إلا أنه تراجع فذكره في «الثقات»، وقال: يخطئ ويهم، قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء، لِـمَا كان فيه من الإيهام، ثم سَبَرْتُ أخبارَه، فإذا الاجتهادُ أَدَّى إلى أن يُـتْرَكَ ما لم يُتابع عليه، ويُحتج بما وافق الثقات، بعد أن استخرنا الله تعالى فيه[١٠]. قلت: لذا أخرج له في صحيحه[١١].

وذكر له ابن عدي حديثان مما ينكر عليه، ثم قال: وهذان الحديثان غير محفوظين بإسناديهما، يرويهما إسحاق بن يحيى، وسائر روايات إسحاق قريب من ذلك، ولإسحاق أحاديث غير ما ذكرت، ولم أجد في أحاديثه أنكر مما ذكرته، وحديث من كذب مشهور، وهو خير من إسحاق بن أبي فروة، وإسحاق بن نجيح بكثير[١٢].

---

(١) «التاريخ» للعجلي (ص: ٦٢).
(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (١١٩/٢).
(٣) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢٤٨/١).
(٤) «السنن» للدارقطني (٢٩٧/٩٥/١).
(٥) «إكمال تهذيب الكمال» (١١٨/٢).
(٦) «الجامع» عقب الحديث (رقم: ٢٦٥٤).
(٧) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٥٣).
(٨) «تاريخ دمشق» (٢٩٧/٨).
(٩) «المجروحين» (١٤٣/١).
(١٠) «الثقات» لابن حبان (٤٥/٦).
(١١) «الصحيح» لابن حبان (٤٣٧/١٥- ٦٩٨٠/٤٣٨).
(١٢) «الكامل» (٥٤٢/١).

وأخرج له الحاكم في «المستدرك»، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه[1].

وقال الذهبي: ضعفوه[2]. وقال ابن حجر: ضعيف[3].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

قد يجد المطالع لأقوال النقاد تعارضاً كبيراً بين عباراتهم، والحقيقة أن ثمة اختلاف بين النقاد في حال إسحاق بن يحيى، لكن هذا الخلاف ليس بالدرجة الذي يدل عليها ظاهر العبارات، وتفصيل ذلك كما يلي:

نلحظ بأن كثيراً من العبارات التي دلت – في ظاهرها – على شدة ضعف إسحاق بن يحيى قد صدرت من شيوخ البخاري وأبي حاتم وشيوخ شيوخهم، وبرغم شدة تلك العبارات فإن البخاري وأبا حاتم وكذا الترمذي والساجي قد اتفقوا على أن الكلام في الراوي لم يكن إلا في حفظه، وهذا يقتضي أنه خفيف الضعف – لا شديد الضعف – عند من أطلق تلك العبارات الشديدة، وَفَهْمُ هؤلاء النقاد – مع علمهم بعبارات شيوخهم – مقدم على أي فَهْمٍ، فكفى بعلمهم بهذا الشأن علم، وهم أعرف الناس بمقصود مشايخهم: ابن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والفلاس، وهم على اطلاع كبير بكلام القطان وغيره.

فعُلِمَ بهذا أن الخلاف إنما وقع بين النقاد في قبول روايته وردها، لا في إسقاط حديثه، إذ لا مطعن في الراوي يقتضي ترك رواية حديثه، فهو – وإن أكثر من الأوهام – صدوق عدل، وهناك إشكال في عبارة أبي حاتم، فإنه قد يُفهم منها أنه لا يعتبر بحديث إسحاق، وليس مراد أبي حاتم بالاعتبار هنا

---

[1] «المستدرك» (١٤٩٨/٢٠/٢).

[2] «الكاشف» (٢٣٩/١).

[3] «التقريب» ترجمة (رقم: ٣٩٠).

إلا الاحتجاج، والدليل أنه ختم عبارته بقوله: (يكتب حديثه)، وربما ظن البعض أن هذه المقولة في أخي إسحاق، وهو طلحة بن يحيى، وليس بصحيح، فإن طلحة عنده أعلى قدراً من أن يكتب حديثه فقط، بل هو صحيح الحديث كما نقلنا عنه سابقاً.

وممن احتج بإسحاق بن يحيى محمد بن عبدالله بن عمار، وابن حبان، والحاكم، وعبارة البخاري: (يهم في الشيء بعد الشيء، إلا أنه صدوق) تشعر بأنه مقبول عنده، ونحو منها عبارة يعقوب بن شيبة.

وممن صرح برد حديثه أبو حاتم الرازي، وهو ما يشعر به عبارات عامة النقاد، خاصة ممن أطلق عبارات شديدة في حق إسحاق بن يحيى.

الخلاصة: اختلف النقاد في حال إسحاق بن يحيى بن طلحة فقبلت طائفة حديثه، وعدته طائفة أخرى خفيف الضعف، والراجح عندي القول بخفة ضعفه.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث إلا أنه قد روى عنه جماعة، منهم: الثوري وابن المبارك وغيرهما، وقد احتملوا حديثه[١].

وقال أيضاً: وإسحاق بن يحيى قد روى عنه عبدالله بن المبارك وجماعة، واحتمل حديثه وإن كان فيه[٢].

ونقل الهيثمي عن البزار أنه قال عن إسحاق بن يحيى: لين الحديث، وقد حدث عنه ابن المبارك، وغيره[٣].

ونقل مغلطاي عن البزار أنه قال: احتمل حديثه وإن كان فيه غبار[٤].

ويظهر أن ما نقله مغلطاي هو تمام العبارة الثانية للبزار، والله أعلم.

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ما نقله مغلطاي عن البزار يؤكد على أنه لم يكن يرى إسحاق بن يحيى شديد الضعف، فإنه شبه الأوهام والأغلاط التي في حديثه بالغبار، وهو تشبيه يشعر بخفة ما وقع فيه إسحاق من غلط ووهم، وربما كان البزار يراه مقبول الرواية عنده، وعباراته تشعر بذلك، والله أعلم.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو يتردد بين خفة الضعف والقبول، ولا يتبين لي مرجح لأحدهما.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٦٣م/ص: ١٨٧).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٦٣).

[٣] «كشف الأستار» (٢/١٢٥).

[٤] «إكمال تهذيب الكمال» (٢/١١٨).

دارمي ت ق

إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق من البصرة وسكن مكة (من الخامسة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال الفلَّاس: كان يحيى وعبدالرحمن لا يحدِّثان عن إسماعيل المكي[١].

وسُئِلَ القطانُ عنه فقال: لم يَزَلْ مختلطاً، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثةِ ضروب[٢].

وقيل له: إسماعيل بن مسلم المكي قالوا: بشر بن منصور يسقط شهادته. قال: نعم؛ أسقط شهادته بسبعين إنساناً، ثم قال: أريد أحداً يروي عن مهدي بن هلال[٣].

وأسند العُـقَيليُّ إلى علي بن المديني أنه سمع يحيى يقول: إسماعيل بن مسلم المخزومي، أصله بصري، وكان بمكة، وهو ضعيف[٤].

وقال البخاري: تركه ابن المبارك، وربما روى عنه، وتركه يحيى وابن مهدي[٥].

وقد أثبت أبو زرعة[٦] وأبو حاتم[٦] ومسلم[٧] رواية ابن المبارك عنه، فإثباتهم يقدم على شك البخاري.

وقال إسحاق بن أبي إسرائيل: سمعت سفيان يقول – وذَكَرَ إسماعيل بن مسلم – فقال: كان يخطئ في الحديث، جعل يحدث فيخطئ، أسأله عن الحديث من حديث عمرو بن دينار، فلا يدري إن كان علمه أيضاً لما سمع منه الحديث كما رأيته[٨]، فما كان يدري شيئاً[٩].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٢/١٩٨).

[٢] المرجع السابق.

[٣] «الضعفاء» للعقيلي (١/١٠٦).

[٤] المرجع السابق (١/١٠٧).

[٥] «التاريخ الكبير» للبخاري (١/٣٧٢).

[٦] «الجرح والتعديل» (٢/١٩٨).

[٧] «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٢).

[٨] في المطبوع (رأيت)، والتصويب من المخطوط [الجزء الأول] (ق: ١٠٢/ب).

[٩] «الكامل» (١/٤٥٤).

وقال ابن معين في رواية ابن أبي خيثمة[١] والدوري[٢]: ضعيف الحديث.

وفي رواية أبي يعلى الموصلي[٣] والدوري[٤] – في موطن آخر – والدارمي[٥]: ليس بشيء.

وروى الدوري أيضاً عنه أنه قال: أشعث بن سوار أحب إلي من إسماعيل بن مسلم[٦].

وقال الساجي: قال يحيى بن معين: إسماعيل بن مسلم البصري ليس بالقوي؛ ضعيف، أسقط شهادته بشر بن منصور[٧].

وروى أبو داود عن أحمد قال: منكر الحديث جداً، أهل البصرة تركوا حديثه؛ يحيى لم يحدث عنه، إلا أنه كان يتفقه[٨].

وفي رواية أبي طالب قال أحمد: منكر الحديث[٩].

وروى ابنه عنه أنه قال: ما روى عن الحسن في القراءات، فأما إذا جاء إلى المسندة التي مثل حديث عمرو بن دينار يسند عنه أحاديث مناكير، ليس أراه بشيء، وكأنه ضعفه، ويسند عن الحسن عن سمرة أحاديث مناكير[١٠].

وقال أحمد بن أصرم: قلت لأحمد بن محمد بن حنبل: حَدَّثنا عن عليٍّ بن مسهر، عن إسماعيل بن مسلم، فلما قلت له: إسماعيل بن مسلم. قال بيده هكذا، كأنه ضعفه[١١].

---

(١) «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (١/٢٦٥).
(٢) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤/٩٢).
(٣) «المجروحين» (١/١٢١).
(٤) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤/٨٢).
(٥) «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٦٦).
(٦) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤/٣٤٩).
(٧) «نقولات من مختصر الضعفاء للساجي» (ص: ٥٢).
(٨) «سؤالات أبي داود لأحمد» (ص: ١٧١-١٧٢).
(٩) «الجرح والتعديل» (٢/١٩٨).
(١٠) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢/٣٥٢) وفيه: وكان ضعفه. والتصويب من ضعفاء العقيلي.
(١١) «الضعفاء» للعقيلي (١/١٠٧).

وقيل لأحمد: إسماعيل بن مسلم المكي ترك حديثه للقدر؟ أو من أجل حديثه؟ قال: لا؛ حديثه كما رأيت، عن عمرو بن دينار، والزهري. قلت: وعن الحسن، ومحمد بن المنكدر؟ قال: نعم، عجائب[١].

وقال علي بن المديني: لا أكتب حديثه[٢]. وقال الجوزجاني: قال علي: أجمع أصحابنا على ترك حديثه[٣]

وسأل الترمذيُّ البخاريَّ عن حديث، فقال: هذا لا شيء، وإنما رواه إسماعيل بن مسلم، وضعف إسماعيل بن مسلم المكي جداً[٤].

وقال ابن سعد: قال محمد بن عبدالله الأنصاري: وكان له رأي وفتوى وبصر وحفظ للحديث وغيره، وكان الناس عليه وعلى عثمان البتي، وكان مجلس إسماعيل ويونس بن عبيد واحداً، فكنت أجيء فأجلس إليهما، فأكتب على إسماعيل، وأدع يونس لنباهة إسماعيل عند الناس، لما كان شهر به من الفتوى[٥].

وقال الفلَّاس: يحدث عنه أهل الكوفة: الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وحفص بن غياث، وأبو معاوية، وشريك، وجماعة، كان ضعيفاً في الحديث يَهِمُ فيه، وكان صدوقاً يُكثرُ الغلطَ، يحدث عنه من لا ينظر في الرجال[٦].

وقال أبو حاتم: هو ضعيف الحديث مخلط، فقال له ابنه: هو أحب إليك أو عمرو بن عبيد؟ قال: جميعاً ضعيفين، وإسماعيل هو ضعيف الحديث ليس بمتروك، يكتب حديثه[٧].

وقال الجوزجاني: واهي الحديث جداً[٨]. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[٩].

---

[١] «الضعفاء» للعقيلي (١/١٠٧).
[٢] «العلل» لعلي بن المديني (ص: ١٣٤).
[٣] «أحوال الرجال» (ص: ٢٥٥).
[٤] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٢٣٧).
[٥] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٩/٢٧٤).
[٦] «الكامل» (١/٤٥٦).
[٧] «الجرح والتعديل» (٢/١٩٩).
[٨] «أحوال الرجال» (ص: ٢٥٥).
[٩] «الجرح والتعديل» (٢/١٩٩).

وقال أبو داود: ضعيف كان يتفقه[١]. وقال أيضاً: إسماعيل دون أشعث، وأشعث ضعيف[٢].

وقال الفسوي– في موطن – [٣] والساجي[٤] وابن حبان[٥] وأبو علي الحافظ[٦] والدارقطني[٧]: ضعيف. زاد ابن حبان: من فصحاء الناس.

وقال ابن الجنيد[٨] والنسائي[٩] والدارقطني[١٠]: متروك الحديث. وقال النسائي مرة: ليس بثقة[١١].

وقال الترمذي – في أكثر من موطن – : قد تكلم بعض الناس فيه من قبل حفظه[١٢].

وقال الفسوي – في موطن آخر – : إسماعيل بن مسلم المكي يعرف حديثه وينكر[١٣].

وفي كتاب «العلل» لأبي إسحاق الحربي: كان يفتي هو وعثمان البرتي، وفي حديثه شيء[١٤].

وقال ابن خزيمة بعد ذكره لحديث من رواية إسماعيل بن مسلم: وأنا أبرأ من عهدته[١٥].

وقال أحمد بن محمد بن أبي بكر المقدمي: وليس هو بالقوي[١٦].

وقال مغلطاي: قال ابن حبان: يروي المناكير عن المشاهير، ويقلب الأسانيد[١٧].

---

[١] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/١٢٢).
[٢] المرجع السابق (١/٢٧٤).
[٣] «المعرفة والتاريخ» (٢/١١٤).
[٤] «نقولات من مختصر الضعفاء للساجي» (ص: ٥٢).
[٥] «المجروحين» (١/١٢١).
[٦] «إكمال تهذيب الكمال» (٢/٢٠٥).
[٧] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٤/٢٦٠).
[٨] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/١٢١).
[٩] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٥٠).
[١٠] «سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص: ١٤).
[١١] «تهذيب التهذيب» (١/٣٤١).
[١٢] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٢٣٣).
[١٣] «المعرفة والتاريخ» (٣/٦٦).
[١٤] «إكمال تهذيب الكمال» (٢/٢٠٥).
[١٥] «صحيح ابن خزيمة» (٤/٩٤/٢٤٢٩).
[١٦] «التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم» لأبي عبدالله المقدمي (ص: ١٢٢).
[١٧] «إكمال تهذيب الكمال» (٢/٢٠٥)، ولم أهتد إلى العبارة في شيء من كتب ابن حبان، فالله أعلم.

وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة، إلا أنه ممن يكتب حديثه[١].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٢].

وأخرج له الحاكم في «المستدرك»، وقال عقب حديث من روايته: هذا حديث صحيح الإسناد – وإن كان الشيخان تركا حديث إسماعيل بن مسلم – فإنه غريب صحيح[٣].

وقال الذهبي: متروك[٤]. وقال ابن حجر: كان فقيهاً؛ ضعيف الحديث[٥].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

قد اختلفت عبارات الأئمة في إسماعيل بن مسلم المكي، فمنهم من كان ظاهر عبارته يفيد الضعف الشديد، ومنهم من كانت عبارته تفيد الضعف الخفيف، ومنهم من تحتمل عبارته كلا الأمرين، لكن ثمة أمر بالغ الأهمية، وهو تصور حال إسماعيل المكي، فإننا نلمس من بعض العبارات مكانته، فهو من فصحاء العرب، وكان فقيهاً مفتياً، وكان له مجلس مع يونس بن عبيد، وله رواية عن الحسن في القراءات، فلم يكن راوياً عادياً، بل كان من العلماء المشهورين في زمانه.

إن تصور هذا الأمر، وإدراكه جيداً يجعلنا نفهم سبب تشديد عبارات الأئمة عليه، فخطأ مثله لا يغتفر، وتخليط من في مكانته لا يمكن أن يمر مرور الكرام، فكيف بفقيه لا يحفظ الحديث، ويحدث به على ثلاثة ضروب، وكيف له أن يفتي وهو يكثر الوهم والغلط في حديث رسول الله ﷺ، إن هذا مما يستنكره المحدثون، ويستعظمونه، لذا شدد العبارة عليه أحمد وغيره.

---

[١] «الكامل» (٤٦٣/١).

[٢] «إكمال تهذيب الكمال» (٢٠٦/٢).

[٣] «المستدرك» (٨١٣٧/٥١٥/٥).

[٤] «تنقيح التحقيق» (١٢١/٨).

[٥] «التقريب» (ترجمة: ٤٨٤).

وأما من قال في إسماعيل المكي (متروك) فربما عَنَى ترك الاحتجاج به، وهو اصطلاح يستخدمه أئمة النقد مرات، وما قاله علي بن المديني: (أجمع أصحابنا على ترك حديثه) فلعله قصد أن القطان وابن مهدي لم يرويا عنه، لا أن علماء الحديث قد أجمعوا على ترك حديث إسماعيل، لأنه قد روى عنه الأعمش وشريك ويزيد بن هارون وابن المبارك – على الصواب – وغيرهم من أئمة الحديث، واتفاق القطان وابن مهدي على ترك الراوي لا شك أنه أمر عظيم، إلا أنه من المعلوم أنهما لا يرويان إلا عن مقبول الرواية عندهما، ثم إن القطان لما سئل عنه لم يذكر لنا سوى أنه كان يحدث بالحديث على ثلاثة أوجه واهماً مخطئاً، وقال مرة: ضعيف. واكتفى ولم يزد عليها ما يفيد شدة الضعف، وانظر للفلَّاس تلميذ القطان وابن مهدي الذي روى عنهما أنهما تركا إسماعيل المكي = لما قال: (كان ضعيفاً في الحديث يهم فيه، وكان صدوقاً يكثر الغلط..) هذه عبارة تفيد – بكل وضوح – خفة ضعف الراوي عنده، ولن يحيد الفلاس عن ما اتَّفَقَا عليه – وهو الـمُجِلُّ لهما – بل الظاهر أن كلامه يوافق فهمه لموقفهما.

وعلى كل الأحوال إن مما لا يختلف فيه، أن هناك جمع ضعَّفُوا الراوي ضعفاً خفيفاً، فمنهم: الفلَّاس، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والفسوي، وإبراهيم الحربي، وابن خزيمة – إذ أخرج له في الصحيح، وإن لم يحتج به، إلا أنه لن يشوه كتابه بذكر راو متروك – والترمذي، وأبو علي الحافظ، وابن عدي، والحاكم، وابن حجر؛ فأقل الأحوال أن الراوي لم يتفق على تركه.

وقول الترمذي: تكلم فيه من قبل حفظه. مما ينبغي علينا تأمله، فهو تلميذ البخاري المعظم له، ففهمه بأن العلماء إنما تكلموا في الراوي من قبل حفظه = أمر لا ينبغي إغفاله، بل فهمه مقدم على فهمنا، وهو الذي روى عن البخاري أنه ضعف إسماعيل جداً، ومع ذلك يقول هذه العبارة، فهي من المرجحات القوية على خفة ضعفه، وإن شدد العلماء العبارات عليه، وهو الراجح عندي؛ والله أعلم.

الخلاصة: إسماعيل بن مسلم المكي خفيف الضعف – وإن شدد بعض العلماء عباراتهم فيه – .

أقوال البزار فيه:

قال البزار: إسماعيل بن مسلم لين الحديث.. وقد روى عنه الأعمش والثوري وجماعة[١].

وقال أيضاً: وإسماعيل بن مسلم فقد بينا لينه[٢].

وقال في موطن ثالث: ليس بالقوي في الحديث، وقد روى عنه الأعمش وغيره[٣].

وقال مرة: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عباس بإسناد أحسن من هذا الإسناد، على أن إسماعيل قد تكلم فيه، وروى عنه جماعة كثيرة من أهل العلم[٤].

وفي موضع آخر قال: وإسماعيل بن مسلم روى عنه الأعمش والثوري وجماعة كثيرة على أنه ليس بالحافظ، وقد احتمل الجماعة حديثه[٥].

وعزا الهيثمي للبزار أنه قال عنه: لم يكن حافظاً[٦].

وقال البزار: أحاديث إسماعيل لا نعلم رواها عن الحسن غيره[٧].

وذكر الهيثمي أن البزار قال فيه: ضعيف[٨]. فرجعت للمسند فوجدت الحديث بنصه، لكن البزار قد قال فيه: وقد استغنينا عن تبيين إسماعيل بن مسلم لما قد تقدم ذكرنا له[٩].

فالظاهر أن الهيثمي قد أورد العبارة بالمعنى لا باللفظ؛ والله أعلم.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٨٩٦).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٦٧٠٣).

[٣] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٩٩٧)، ونحوها عقب الحديث (رقم: ٣٥٧٢،٤٥٩٩).

[٤] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٤٨٣٣)، ونحوها عقب الحديث (رقم: ٤٨٣٥).

[٥] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٦٦٩٨).

[٦] «كشف الأستار» (١٨٤/٤).

[٧] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٦٠٢).

[٨] «كشف الأستار» (٣٨٢/٣).

[٩] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٨٣٦).

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

يظهر من عبارات البزار الكثيرة أنه يضعف الراوي ضعفاً خفيفاً، فليس في عباراته ما يشعر بشدة ضعف الراوي عنده، وحمل عباراته على ظاهرها أولى من تأويلها، خاصة إذا قلنا بأن الراوي ممن اختلف فيه العلماء بين أن يترك أو لا.

الخلاصة: أن البزار استعمل (لين الحديث) هنا على من يظهر أنه يضعفه ضعفاً خفيفاً.

أشعث بن بَرَاز الهُجَيْمي أبو عبدالله البصري (آخر من حدث عنه: عبدالواحد ابن غياث):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – في رواية الدوري عنه – : ليس بشيء[١].

وروى ابن الجنيد[٢] والدورقي[٣] عنه أنه قال: ضعيف الحديث.

وقال البخاري[٤] والدارقطني[٥]: منكر الحديث. وقال البخاري أيضاً: كان يوهنه يحيى بن يحيى[٦].

وقال الفلَّاس: ضعيف جداً[٧]. وقال أبو حاتم[٨] وأبو زرعة[٩]: ضعيف الحديث.

وقال السَّاجي: روى عن قتادة وعلي بن زيد حديثين منكرين[١٠].

وقال النسائي: متروك الحديث[١١]. وقال العقيلي: وللأشعث هذا غير حديث منكر[١٢].

وقال ابن حبان: يخالف الثقات في الأخبار، ويروي المنكر في الآثار، حتى خرج عن حد الاحتجاج به[١٣].

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٠٩/٤).

[٢] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٤٩).

[٣] «الكامل» (٤٥/٢).

[٤] «التاريخ الأوسط» للبخاري (١٣٠/٢).

[٥] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ١٥٢).

[٦] «التاريخ الكبير» (٤٢٨/١).

[٧] «الجرح والتعديل» (٢٧٠/٢).

[٨] المرجع السابق.

[٩] المرجع السابق.

[١٠] «نقولات من مختصر الضعفاء للساجي» (ص: ٥٧).

[١١] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٥٦).

[١٢] «الضعفاء» للعقيلي (٤٣/١).

[١٣] «المجروحين» (١٩٥/١).

وقال ابن عدي: ولأشعث بن براز هذا من الحديث غير ما ذكرت، وليس بالكثير، وعامة ما يرويه غير محفوظ، والضعف بين على رواياته [١].

وقال الدارقطني أيضاً[٢] وابن ماكولا[٣]: ليس بالقوي. وقال الذهبي: مجمع على ضعفه [٤].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

يظهر من عبارات النقاد أن ابن براز شديد الضعف، وقد أطلق أبو حاتم وأبو زرعة الضعف فيه، فيحمل على شدة الضعف، إذ هذا هو قول بقية النقاد، كما أن من تأمل كلام ابن عدي علم أن أشعث الهجيمي ممن لا يختلف في ضعفه، فهو قليل الحديث، ومع هذا فعامة ما يرويه منكر، والضعف واضح في أحاديثه، ومن هذه حاله فبعيد أن يختلف في أمره.

الخلاصة: أشعث بن براز شديد الضعف.

---

[١] «الكامل» (٢/٤٨).

[٢] «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (١/٢٠٦).

[٣] «الإكمال» لابن ماكولا (١/٢٥٩).

[٤] «المغني في الضعفاء» (١/١٣٧).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١].

ونقل ابن حجر عن البزار أنه قال: ضعيف، حدث بمناكير[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

إن وضوح أمر أشعث بن براز عند النقاد، مع ما قاله البزار في عبارته الثانية، يجعلني أرجح بأن أشعث كان شديد الضعف عند البزار أيضاً.

الخلاصة: (لين الحديث) هنا أطلقها البزار على راو شديد الضعف عنده وعند سائر النقاد.

---

[١] «كشف الأستار» (٣/٣٢٧).

[٢] «لسان الميزان» (٢/٢٠١).

تق

أشعث بن سعيد البصري أبو الربيع السمَّان (من الطبقة السادسة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال هُشيمٌ: بلغني أن شعبة يغمز أبا الربيع السمَّان[١].

وذكر ابن حبان – ولم يسند الخبر – أن شعبة سئل: أين يا أبا بسطام؟ فقال: أذهب إلى أبي الربيع السمَّان أَقُلْ له: لا تكذب على رسول الله ﷺ[٢].

وقال الفلَّاس: كان لا يحفظ، وهو رجلُ صدقٍ، وكان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان عنه، وقد حدَّث عنه الثوري، ورأيت عبدالرحمن يَخُطُّ على حديثه[٣].

وروي من طريق أحمد بن أبي يحيى – وهو الأنماطي – أن هُشيماً قال: كان يكذب[٤].

وأحمد بن أبي يحيى قد كذَّبه إبراهيم بن أُوْرْمَة، وقال ابن عدي: له غير حديث منكر عن الثقات، لم أخرجه ها هنا[٥].

وقال ابن معين – كما روى ابن أبي خيثمة[٦] وأبو داود[٧] وأبو يعلى[٦] والدوري[٨] عنه –: ليس بشيء.

وفي رواية الدارمي قال: ليس بثقة[٩].

وروى الدوري – في موطن آخر – عن ابن معين قال: ليس حديثه بشيء[١٠].

---

[١] «الضعفاء» للعقيلي (٤١/١).

[٢] «المجروحين» (١٩٥/١).

[٣] «إكمال تهذيب الكمال» (٢٣٢/٢).

[٤] «الكامل» (٤٨/٢).

[٥] المرجع السابق (٣٢١/١-٣٢٢)، وانظر ترجمة ابن أبي يحيى في «لسان الميزان» (٦٩١/١).

[٦] «المجروحين» (١٩٥/١).

[٧] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٤٢٣/١).

[٨] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٩٠/٤).

[٩] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٦٧).

[١٠] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٨١/٤).

وروى الدوري أيضاً أن ابن معين قال: ضعيف[١].

وقال أحمد بن حنبل – كما في رواية ابنه عبدالله – : حديثه حديث ليس بذاك؛ مضطرب، وكان ابن أبي عروبة حمل عنه[٢]. وروى المَرُّوذِي عن أحمد أنه قال: ليس حديثه بشيء[٣].

وقال الساجي: قال أحمد: ما أراه إلا صدوقاً[٤].

وقال علي بن المديني[٥] وأبو زرعة[٦] وأبو داود[٧] وأبو القاسم البغوي[٨] والنسائي[٩] والدارقطني[١٠]: ضعيف.

وقال البخاري: ليس بالحافظ عندهم، يكتب حديثه[١١].

وقال أيضاً: ليس بمتروك، وليس بالحافظ عندهم. ضعفه ابن معين، وقال: ليس بثقة[١٢].

وقال الفلَّاس[١٣] وعلي بن الجنيد[١٤] والدارقطني[١٥]: متروك الحديث. زاد الفلَّاس: وكان لا يحفظ.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، سيء الحفظ، يروي المناكير عن الثقات[١٦].

---

[١] «الكامل» (٢/٤٩).

[٢] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢/٥١٦).

[٣] «من كلام الإمام أحمد» برواية المَرُّوذِي عنه (ص: ٦٨).

[٤] «إكمال تهذيب الكمال» (٢/٢٣٢).

[٥] «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص: ١٦٩).

[٦] «الجرح والتعديل» (٢/٢٧٢).

[٧] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/٤٢٣).

[٨] «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (٤/٢٦).

[٩] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ق: ٢/ب).

[١٠] «من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن» لابن زُرَيقٍ المقدسي (ص: ١٨٠).

[١١] «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص: ٣٩).

[١٢] «الكامل» (٢/٤٨).

[١٣] «الجرح والتعديل» (٢/٢٧٢).

[١٤] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/١٢٥).

[١٥] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ١٥٣).

[١٦] «الجرح والتعديل» (٢/٢٧٢).

وقال ابن البَرْقي: هو ممن يُنسَبُ إلى الضعف[١]. وقال الجوزجاني: واهي الحديث[٢].

وقال الفسوي: حديثه ليس بشيء[٣]. وقال أيضاً: لم أزل أسمع أنه ضعيف، لا يسوى حديثه شيئاً[٤].

وقال الترمذي عقب حديث من رواية أبي الربيع السمان: هذا حديث ليس إسناده بذاك؛ لا نعرفه إلا من حديث أشعث السمان وأشعث بن سعيد أبو الربيع السمان يضعف في الحديث[٥].

وقال النسائي مرةً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٦]. وقال أيضاً: ليس بشيء[٧].

وقال الساجي: ضعيف، قُرِفَ بالقدر، تركوا حديثه، يحدث عن هشام بن عروة أحاديث مناكير[٨].

وقال ابن خزيمة: ليس ممن يحتج أهل الحديث بحديثه؛ لسوء حفظه[٩].

وقال أبو يعلى: كان سعيد بن أبي الربيع أوثق من أبيه[١٠]. وقال ابن الجارود: ليس حديثه بشيء[١١].

وقال ابن حبان: يروي عن الأئمة الثقات الأحاديث الموضوعات، وبخاصة عن هشام بن عروة، كأنه وُلِعَ بِقَلْبِ الأخبار عليه[١٢].

وقال ابن عدي: وأبو الربيع السمَّان له من الحديث غير ما ذكرتُ، في أحاديثه ما ليس بمحفوظ، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه، وأَنكَرُ ما حُدِّثَ عنه ما ذكرتُه[١٣].

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال» (٢/٢٣٢).

(٢) «أحوال الرجال» (ص: ١٥٢).

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/١١٣- ١١٤).

(٤) «إكمال تهذيب الكمال» (٢/٢٣٢).

(٥) «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٣٤٥).

(٦) «تهذيب التهذيب» (١/٣٦٢).

(٧) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٥٦).

(٨) «إكمال تهذيب الكمال» (٢/٢٣٢).

(٩) «التوحيد» لابن خزيمة (١/٤٠٤).

(١٠) «الكامل» (٢/٤٩).

(١١) «إكمال تهذيب الكمال» (٢/٢٣٣).

(١٣) «المجروحين» (١/١٩٤).

(١٣) «الكامل» (٢/٥٢).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[١]. وقال الذهبي: ضعيف[٢]. وقال ابن حجر: متروك[٣].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

لا شك أن جمعاً من النقاد قد أطلقوا عبارات شديدة على أبي الربيع السمَّان، وفي المقابل هناك من سَهَّل عبارته فيه، ولمعرفة الراجح يجب أن نعرف المأخذ على الراوي، فإن كان مأخذاً شديداً كان الراجح في أبي الربيع السمَّان هو الضعف الشديد، وإلا فلا.

وإن من أقوى العبارات المفصلة لحال الراوي هي عبارات البخاري والفلاس وابن خزيمة وابن عدي، فإنهم فصلوا حال الراوي أيما تفصيل، وبينوا أن المأخذ على الراوي هو سوء الحفظ فقط، ولذا قال ابن عبدالبر: اتفقوا على ضعفه لسوء حفظه[٤].

إذاً فالمطعن الوحيد على الراوي هو سوء الحفظ، ولا شك أن سوء الحفظ وحده ليس بمأخذ شديد، وعليه فإن الراوي خفيف الضعف – وإن شدد النقاد عباراتهم فيه – ، على أن كلام من شدد العبارة يحتمل التأويل، فمن قال: إنه متروك، يحتمل أنه أراد به ترك الاحتجاج لا الراوية، ونحوها قول النسائي: لا يكتب حديثه.

وانظر إلى عبارة البخاري إذ يقول: (ليس بمتروك، وليس بالحافظ عندهم. ضعفه ابن معين، وقال: ليس بثقة) فاعتبر عبارة ابن معين هذه – والذي ظاهرها يفيد الضعف الشديد – موافقةً لرأيه،

---

[١] «تهذيب التهذيب» (١/٢٦٢).
[٢] «الكاشف» (١/٢٥٣).
[٣] «التقريب» ترجمة (رقم: ٥٢٣).
[٤] «الاستغنا» لابن عبدالبر (ق: ٢٨/أ).

لأنه فهم أنه لا مطعن في الراوي يجعل ابن معين يضعفه ضعفاً شديداً، فاعتبر أن العبارة لا تفيد الضعف الشديد، بل هي مجرد تضعيف في الراوي. وقس على هذا باقي العبارات الأخرى.

الخلاصة: أبو الربيع السمَّان خفيف الضعف، لسوء حفظه.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١].

ونقل الهيثمي عن البزار أنه قال عقب حديث يرويه أشعث السمَّان، ونعيم بن مُوَرِّع: لا نعلم أحداً رواه وأسنده إلا أشعث، وهو أبو الربيع السمَّان، ونعيم؛ لا نعلم رواه غيرهما، إلا ألين منهما، وهما لينا الحديث[٢].

وقال البزار في موطن آخر: وأشعث بن سعيد أبو الربيع السمان ضعيف في الحديث، لكثرة الخطأ فيما روى، وإن كان قد روى عنه جماعة ممن ينسبون إلى العلم[٣].

وقال أيضاً – كما في التهذيب – : كثير الخطأ، يعرف بكنيته، وفي حديثه من النكرة ما بين أهل العلم بالنقل أنه ضعيف[٤].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارات البزار توضح أن الراوي عنده خفيف الضعف، فهي موافقة لما رجحناه من أقوال النقاد، إذ هو يراه ضعيف لكثرة خطئه، ولم يستخدم عبارة شديدة في الراوي، فالراجح أنه يضعف السمان ضعفاً خفيفاً.

الخلاصة: أن البزار استعمل (لين الحديث) في راو خفيف الضعف.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٨٧٤٨).

[٢] «كشف الأستار» للهيثمي (٣/٣٩٢).

[٣] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٨٧٤٩).

[٤] «تهذيب التهذيب» (١/٣٦٢).

أحمد خت ٤

أشعث الأعمى، وهو أشعث بن عبدالله بن جابر الحُدَّاني (من الخامسة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

روى يحيى القطان عنه[١]. وذكر المزي أن شعبة أيضاً روى عنه[٢]. وقال ابن معين: ثقة بصير[٣].

وقال أحمد: ما أرى به بأس. وفي موضع آخر قال: ما أعلم إلا خيراً[٤].

وأخرج البخاري في صحيحه حديثاً من طريق عمرو مولى المطلب عن أنس ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: « إن الله تعالى قال: إذا ابتليت عبدي بحَبِيبَتَيْهِ..» الحديثَ، ثم قال عقبه: تابعه أشعث بن جابر، وأبو ظلال عن أنس عن النبي ﷺ[٥].

وقال الدولابي: قال البخاري: قد روى معمرٌ، عن أشعث بن عبدالله، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة أحاديث لا يتابع على بعضها[٦].

وقال أبو حاتم: شيخ. وفي موضع ثان قال: أشعث بن عبدالملك أوثق من أشعث الحداني[٧].

وقال النسائي: ثقة[٨]. وقال العقيلي: في حديثه وهم[٩].

وأخرج له ابن خزيمة في «التوحيد»[١٠]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[١١].

---

[١] «الكنى والأسماء» للدولابي (٨١٢/٢).

[٢] «تهذيب الكمال» (٢٧١/١-٢٧٢).

[٣] «الجرح والتعديل» (٢٧٤/٢).

[٤] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٥٢٤/٢،٤٨٥).

[٥] «الصحيح» للبخاري (٥٦٥٣/٦/٧).

[٦] «الكنى والأسماء» للدولابي (٨١٢/٢).

[٧] «الجرح والتعديل» (٢٧٥/٢،٢٧٤)

[٨] «تهذيب التهذيب» (٣٦٥/١).

[٩] «الضعفاء» للعقيلي (٤٠/١).

[١٠] «التوحيد» لابن خزيمة (٥٧٣/٢).

[١١] «الثقات» لابن حبان (٦٢/٦).

وقال الدارقطني: يعتبر به[١]. وأخرج له الحاكم – شاهداً – في «المستدرك»[٢].
وأخرج له المقدسي في «الأحاديث المختارة»[٣]. وقال الذهبي: ثقة[٤]. وقال ابن حجر: صدوق[٥].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

إن توثيق ابن معين والنسائي، وكذا عبارات الإمام أحمد تجعلنا نطمئن إلى القول بقبول الراوي، وأنه ممن يحتج بحديثه.

وعبارة أبي حاتم – مع علمنا بشح عباراته في التوثيق – تؤكد على أن الراوي مقبول، ويكفي الراوي – إضافة لما سبق – رواية يحيى القطان وشعبة عنه، وهما لا يرويان إلا عن ثقة.

وما رواه الدولابي عن البخاري من وقوع أحاديث لأشعث لا يتابع عليها، فهو محصور فيما رواه عن شهر بن حوشب، وشهر فيه ضعف، فلعل الأوهام تكون من قبله، أو منهما جميعاً، على أن العبارة لا تقتضي الضعف.

الخلاصة: أشعث الأعمى مقبول الرواية في حديثه وهم، لكنه لا ينزل عن رتبة الصدوق.

---

[١] «سؤالات البَرْقاني للدارقطني» (ص: ١٧).
[٢] «المستدرك» (١/٢٤٧/٢٣٨).
[٣] «الأحاديث المختارة» (٤/٣٨١/١٥٤٧).
[٤] «الكاشف» (١/٢٥٣)، و«من تكلم فيه وهو موثق» (ص: ٤٩).
[٥] «التقريب» (ترجمة: ٥٢٧).

أقوال البزار فيه:

قال ابن حجر: قال البزار: ليس به بأس مستقيم الحديث. وفرق بين الحداني هذا وبين أشعث الأعمى، فقال فيه: لين الحديث[١].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ما نقله ابن حجر عن البزار من تفريقه بين الحداني والأعمى غريب، إذ لم أجد من فرق بينهما، غير ما ذكر في هذا النقل، وأخشى أن يكون الحافظ ابن حجر قد ظن أنه يفرق بينهما بناء على استخدامه لعبارتين مختلفتين في الراوي، على أنه يحتمل أن يكون قد فرق بينهما البزار، ولم أجد ما يؤكد هذا أو ينفيه.

وحري بي أن أذكر طائفة من العلماء الذين نصوا على أن الأعمى هو الحداني، فمنهم:

١ - البخاري كما في «التاريخ الكبير» و«الأوسط»[٢].

٢ - أبو حاتم كما في «العلل» لابنه[٣].

٣- ابن أبي حاتم كما في «الجرح والتعديل»[٤].

٤ - الدولابي كما في «الكنى والأسماء»[٥].

٥ - العقيلي كما في «الضعفاء»[٦].

---

[١] «تهذيب التهذيب» (١/٣٦٥).

[٢] «التاريخ الكبير» (١/٤٢٩)، و«التاريخ الأوسط» (٢/٢٠).

[٣] «العلل» لابن أبي حاتم (٣/٥٣-٥٤).

[٤] «الجرح والتعديل» (٢/٢٧٣).

[٥] «الكنى والأسماء» للدولابي (٢/٨١٢).

[٦] «الضعفاء» للعقيلي (١/٤٠).

٦- ابن منده كما في «الكنى والألقاب»[١].

٧- عبدالغني بن سعيد المصري الأزدي كما في «إيضاح الإشكال في الرواة»[٢].

وإن صح أن البزار يفرق بينهما، فمن الصعب جداً فهم معنى (لين الحديث) هنا، إذ إننا لا نعلم الأحاديث التي اعتبرها البزار من رواية الأعمى، فضعفه بها، وكم حجم الوهم والخطأ بالنسبة لمروياته، فهذا أمر محال.

أما إذا كان البزار لا يفرق في الحقيقة بين الأعمى والحداني، فإن قوله (ليس به بأس مستقيم الحديث) يوافق قول الجمهور، ويحمل قوله (لين الحديث) على التعبير بوجود أوهام عند الراوي، وهو ما قال به بعض النقاد، وهو ظاهر عبارة البخاري، إلا أنه لم يزل في حيز القبول عنده؛ والله أعلم.

---

[١] «الكنى والألقاب» لابن منده (ص: ٤٧٦).

[٢] «إيضاح الإشكال في الرواة» لعبدالغني بن سعيد المصري (ق: ٧/أ).

ق

بَحْر بن كَنِيز السَّقَّاء أبو الفضل البصري - وهو جد عمرو الفلَّاس- (ت سنة ١٦٠هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

روى ابن عيينة عن أيوب السختياني أنه قال لبحر: أنت كاسمك[1]. قال ابن عيينة: ما سمعت من أيوب مزحة قط غيرها[2].

وكان يحيى بن سعيد القطان لا يرضاه[3].

وقال يحيى بن معين في رواية ابن أبي خيثمة: لا يكتب حديثه[4].

وقال مغلطاي: وفي كتاب ابن أبي خيثمة عن يحيى: كل الناس أحب إلي منه[5].

وروى ابن الجنيد[6] ومعاوية بن صالح[7] وأحمد بن أبي يحيى[7] : ليس بشيء.

زاد في رواية معاوية: كل الناس أحب إلي منه[8].

وروى ابن هانئ أن أحمد بن حنبل سئل عن حسن وعن بحر السقاء، فقال: (حسن أحب إلي، وأصح حديثاً)[9]. ولست أدري من حسن هذا.

وقال البخاري: ليس عندهم بقوي[10].

---

(١) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٦٨٠/٢).

(٢) «الكامل» (٢٢٩/٢).

(٣) «تهذيب التهذيب» (٤٣٦/١).

(٤) «المجروحين» (٢٢٠/١).

(٥) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٥١/٢).

(٦) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٨٨).

(٧) «الكامل» (٢٢٨/٢).

(٨) المرجع السابق.

(٩) «بحر الدم» لابن عبدالهادي (ص: ٨٠).

(١٠) «التاريخ الكبير» للبخاري (١٢٨/٢).

وقال يزيد بن زُرَيْعٍ: كان لا شيء[١].

وقال أيضاً: ما كتبت عنه إلا حديثاً واحداً، فجاءت السِّنَّوْرُ فأَحْدَثت عليه[٢].

وقال محمد بن كثير – وفيه ضعف –: رأيت بحراً السَّقاء سكرانٌ، والصبيان يعبثون به[٣].

وقال ابن سعد[٤] وأبو حاتم[٥] وإبراهيم الحربي[٦] وأبو داود[٧] والدارقطني[٨]: ضعيف.

وقال الجوزجاني: ساقط[٩]. وقال العجلي: لا بأس به[١٠].

وقال إبراهيم الحربي – في موطن آخر –: معروف، وغيره أثبت منه[١١].

وذكره ابن البَرْقي في طبقة من تُرِكَ حديثه[١٢].

وقال أبو داود أيضاً: عمران – يعني: ابن دَاوِرٍ القطَّانَ – فوق بحرٍ؛ بحرٌ متروك[١٣].

وقال علي بن الجنيد[١٤] والنسائي[١٥] والدارقطني[١٦] – أيضاً –: متروك.

وقال النسائي – مرة –: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[١٧].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٢/٤١٨).

[٢] «الكامل» (٢/٢٢٩).

[٣] المرجع السابق.

[٤] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٩/٢٨٣).

[٥] «الجرح والتعديل» (٢/٤١٨).

[٦] «إكمال تهذيب الكمال» (٢/٣٥٠).

[٧] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/١٦٣).

[٨] «السنن» للدارقطني (١/٣٢٩/١٢٥٨).

[٩] «أحوال الرجال» (ص: ١٦٢).

[١٠] «إكمال تهذيب الكمال» (٢/٣٥٠).

[١١] المرجع السابق.

[١٢] المرجع السابق (٢/٣٥١).

[١٣] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/١٦٣).

[١٤] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/١٣٥- ١٣٦).

[١٥] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٦٤).

[١٦] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ١٦٢).

[١٧] «إكمال تهذيب الكمال» (٢/٣٥٠).

وقال السَّاجي: تُرْوى عنه مناكير، وليس هو عندهم بقوي في الحديث[١].

وقال ابن حبان: كان ممن فَحُشَ خَطَؤُهُ، وكَثُرَ وَهمُهُ؛ حتى استحقَّ التَّرك[٢].

وقال أيضاً بعد ذكر وهم من أوهام بحرٍ: جعل مكان حُميدٍ أبا سلمة لسوء حفظه[٣].

وقال ابن عدي: ولبحرٍ السَّقاءِ غير ما ذكرت من الحديث، وكل رواياته مضطربة، ويُخالف الناس في أسانيدها ومتونها، والضعف على حديثه بَيِّنٌ... وكل ما يحدث به، وما يَرْوونَ أصحاب النُّسخ عنه فعامة ذلك أسانيدها ومتونها= لا يتابعه عليه أحد، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى غيره[٤].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٥].

وذَهَلَ أبو عبدالله الحاكم فأخرج له في «المستدرك»[٦]، مع أنه كان يعلم ضعفه، إذ روى عنه مسعودٌ السِّجْزِيُّ أنه قال: مذهب سفيان بن سعيد أن يكنيَ المجروحين من المحدثين إذا روى عنهم، مثل: بَحْرٍ السَّقاءِ، فيقول: حدثنا أبو الفضل..[٧]

وقال الذهبي: وَهَّوه[٨]. وقال أيضاً: تركوه[٩]. وقال مرةً: متفق على تركه[١٠].

وقال ابن حجر: ضعيف[١١].

---

[١] «إكمال تهذيب الكمال» (٢/٣٥٠).

[١] «المجروحين» (١/٢٢٠).

[٢] المرجع السابق (١/٢٢١).

[٣] «الكامل» (٢/٢٣٥).

[٤] «تهذيب التهذيب» (١/٤٣٦).

[٦] «المستدرك» (٣/١٩/٣٢٢٧).

[٧] «سؤالات السِّجْزِيِّ للحاكم» (ص: ٨٨).

[٢] «الكاشف» (١/٢٦٣-٢٦٤).

[٣] «المغني في الضعفاء» (١/١٥٢).

[٤] «ديوان الضعفاء والمتروكين» (١/١٠٩).

[٥] «التقريب» ترجمة (رقم: ٦٣٧).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

يظهر مما سبق من أقوال النقاد أن بحراً ضُعِّفَ لأجل سوء حفظه، إلا أن العلماء اختلفوا فيه، فمنهم من ضعَّفَهُ ضعفاً شديداً، ومنهم من ضعَّفَهُ ضعفاً خفيفاً، ولا شك أن سوء الحفظ وحده ليس بكافٍ لتضعيف الراوي ضعفاً شديداً، ولم يتبين لي سبباً لتضعيفه ضعفاً شديداً، ولولا عبارة ابن عدي لأَوَّلتُ عبارات بقية النقاد، إلا أن عبارة ابن عدي تدل على شدة الضعف بكل جلاء، فلا وجه لصرفها عن معناها، وقد سبق الكلام عن قوله: (عامة ما يرويه لا يتابع عليه) في ترجمة: إبراهيم ابن الحكم بن أبان، وأن العبارة تفيد الضعف الشديد، وعبارته هنا أشد من تلك العبارة.

وفي المقابل تأتي عبارة ابن حبان واضحة جلية في بيان أن الراوي خفيف الضعف، والترك في عبارته على معنى ترك الاحتجاج لا ترك الرواية، والدليل على ذلك ما قاله ابن حبان نفسه - في مقدمة كتاب «المجروحين» عند ذكره لأنواع جرح الضعفاء - : (النوع الثالث عشر: ومنهم من كثر خطؤه وفحش، وكاد أن يغلب صوابه؛ فاستحق الترك من أجله – وإن كان ثقة في نفسه، صدوقاً في روايته – ..)[1] فهو يَعْرِفُ صِدْقَ الراوي وأنه عدل لا يتهمه في عدالته، وكل مأخذه عليه أنه يكثر الخطأ، فلا وجه لترك حديثه، وإنما المراد هنا ترك الاحتجاج بحديثه، ولا شك عندي أن بحرَ بن كَنِيزٍ هو من هذا النوع عند ابن حبان، لأنه استخدم فيه نفس عبارته؛ والله أعلم.

وهنا أقف حيراناً عاجزاً عن الترجيح، فإن مما يزيد المسألة تعقيداً عندي أن ابن معين – كما هو ظاهر عباراته – يضعف بحراً ضعفاً شديداً، وكذا يزيد بن زُرَيْع والجوزجاني والدارقطني وعلي بن الجنيد والنسائي وابن البرقي، وكذا الذهبي.

---

[1] «المجروحين» (١/٧٤).

وفي المقابل فقد خفت عبارة كل من: البخاري، وابن سعد، والعجلي، وأبو حاتم، وإبراهيم الحربي، والسَّاجي، وأبو أحمد الحاكم، وأبو عبدالله الحاكم، وكذا ابن حجر = في الراوي، ولانت عباراتهم فيه.

والقلب يميل إلى القول بخفة ضعف الراوي، لأني لا أعرف مطعناً في الراوي سوى سوء الحفظ، على أن إمامة وجلالة من قال بشدة ضعف الراوي تجعلني أتردد في هذا الحكم؛ والله أعلم.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: هو جد عمرو بن علي، وهو لين الحديث[١].

وقال – في موضع آخر – عقب ذكره لحديث من رواية بحر: وعبدالله اللَّقيطي ليس بالمعروف، وبحر بن كَنِيز لم يكن بالقوي، ولكن لم نحفظه عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه، فلم نجد بُدَّاً من إخراجه[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

قد سبق في ترجمة: إبراهيم بن يزيد الخوزي بيان أن قول البزار: (يكتب من حديثه ما ينفرد به) يفيد الضعف الشديد، وقوله هنا: (فلم نجد بداً من إخراجه) يشبه تلك العبارة، لكن الوضع هنا اختلف، فإن العبارة أطلقت على راويين أحدهما مجهول لا يعرف، ولم أقف له على ترجمة، بل لم أجد له سوى هذا الحديث، والآخر هو بحر.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٣٦٨٣).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٣٥٨٩)

وإن مما ينبغي الإشارة إليه أن البزار يتحرج من رواية المجهولين في كتابه، فكيف إن صح أنه لا يعرف إلا بهذا الحديث؟ ولتعلم منهجه في الرواية عن المجهولين في كتابه تأمل معي هذه العبارة، حيث قال البزار: (وخالد بن محمد ليس بمعروف.. ولولا أن الحديث لم نحفظه عن أحد عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد ما كتبناه لمكان خالد بن محمد)

قلت: خالد بن محمد هو الثقفي، وثقه أبو حاتم وغيره[1]. لكن البزار جَهِلَ أمره فقال فيه نحو العبارة التي قالها في عبدالله اللَّقيطي، فقول البزار: (ولكن لم نحفظه..) قد يكون ببحر بن كنيز، فيكون البزار عندها يرى شدة ضعفه، أو تكون العبارة خاصة باللقيطي وعندها لايتبين لي مكانة بحر عند البزار، إذ قد سبق البيان بأن عبارة (ليس بالقوي) من العبارات المشكلة عند البزار.

الخلاصة:لا يتبين لي مراد البزار بقوله: (لين الحديث) هنا، فالقرائن متجاذبة.

[1] «تهذيب الكمال» (٣٦٥/٢).

بخ د ت ق

بِشْر بن رافع الحارثي أبو الأسباط النجراني (من الطبقة السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال عبدالرزاق الصنعاني: بشر إمام أهل نجران ومفتيهم[١].

وقال ابن معين عن بِشْر بن رافع – كما روى الدوري عنه –: ليس به بأس[٢].

وفي موطن آخر عند الدوري قال ابن معين عن أبي الأسباط الحارثي: شيخ كوفي ثقة، يحدث بمناكير[٣].

وفي رواية ابن الجنيد قال ابن معين عن بشر بن رافع: ليس بشيء[٤].

ولما سأله ابن الجنيد عن أبي الأسباط قال: هو كوفي، لم أسمع من حاتم عن أبي الأسباط شيئاً[٥].

وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، ضعيف الحديث[٦].

وسأله المَيْمُوني عنه فقال: ما أَرَاهُ قوياً في الحديث[٧].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا ترى له حديثاً قائماً[٨].

وقال الترمذي: ليس بالقوي في الحديث[٩].

وقال يعقوب الفسوي: لين الحديث[١٠].

---

[١] «التاريخ الكبير» للبخاري (٧٥/٢).

[٢] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٣٣/٣).

[٣] المرجع السابق (١٧٤/٣).

[٤] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٢٨٢).

[٥] المرجع السابق (ص: ٤٣٨).

[٦] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٥٤٦/١).

[٧] «من كلام الإمام أحمد» رواية المَيْمُوني عنه (ص: ١٨٨).

[٨] «الجرح والتعديل» (٣٥٧/٢).

[٩] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ١٠٢٠).

[١٠] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١٣٨/٣).

وقال النسائي عن أبي الأسباط: ليس بالقوي[١]. وقال عن بشر بن رافع: ضعيف[٢].

وقال ابن حبان: يأتي بالطامات فيما يروي عن يحيى بن أبي كثير، وأشياء موضوعة يعرفها من لم يكن الحديث صناعته، كأنه كان المتعمد لها[٣].

وقال ابن عدي: هو مقارب الحديث، لا بأس بأخباره، ولم أجد له حديثاً منكراً، وعند البخاري أن بشر بن رافع هذا أبو الأسباط الحارثي، وعند يحيى بن معين أن أبا أسباط شيخ كوفي.. وعند النسائي أن بشر بن رافع غير أبي الأسباط، وما قاله البخاري فمحتمل، وما قاله يحيى والنسائي فمحتمل أيضاً، والله أعلم أنهما واحد أو اثنان، وبشر بن رافع وأبو الأسباط إن كانا اثنين فلهما أحاديث غير ما ذكرته، وكأن أحاديث بشر بن رافع أنكر من أحاديث أبي الأسباط[٤].

وقال أبو أحمد الحاكم[٥] ومحمد بن إسحاق بن منده[٦]: ليس بالقوي عندهم.

وقال الدارقطني: منكر الحديث[٧].

وقال الحاكم في مستدركه: إنما ذكرته شاهداً، وقد ألان مشايخنا القول فيه[٨].

وقال عقب حديث من رواية بشر بن رافع: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، وبشر بن رافع الحارثي ليس بالمتروك – وإن لم يخرجاه –[٩].

وقال ابن عبد البر: اتفقوا على إنكار حديثه، وطرح ما رواه، وترك الاحتجاج به، لا يختلف علماء الحديث في ذلك[١٠].

---

[١] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٦٣).
[٢] «الكامل» (١٦٤/٢).
[٣] «المجروحين» (٢١٤/١).
[٤] «الكامل» (١٦٦/٢- ١٦٧).
[٥] «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٤٢/٢).
[٦] «الكنى والألقاب» (ص: ٩٨).
[٧] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ١٥٨).
[٨] «المستدرك» (١٣٩/٢٠٩/١).
[٩] المرجع السابق (٢٠٣٤/٢٣٧/٢).
[١٠] «تهذيب التهذيب» (٤٧٠/١).

وقال ابن حجر: ضعيف الحديث[1].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق النقاد على جرح بشر بن رافع، واختلفوا في درجة ضعفه، واختلفوا في مسألة هي أصل في الحكم على الراوي، وهي: هل بشر بن رافع هو أبو الأسباط الحارثي؟ فالبخاري والجمهور اعتبراهما واحد، وابن معين والنسائي اعتبراهما اثنين، وهذا ولا شك يجعل هناك اختلافاً في الحكم من النقاد.

إن من اعتبر كلا الاسمين لراو واحد كان يرى ذلك الراوي كثير المناكير، ومن نظر لكل اسم على حدةٍ فإن نكارة حديث بِشْر ستقل في عينه، لذا تجد عبارات ابن معين والنسائي – على تشدده – أخف من عبارات غيرهما، وانظر إلى حكم ابن عدي لما حكم في بادئ الأمر على الراوي بأنه مقارب الحديث، ولا بأس بأخباره، فإنه ختم كلامه بما يدل على أنه لو كان الاسمان لراو واحد فإن حكمه سيختلف.

والراجح والله أعلم أن الاسمان لراو واحد، فهو قول الجمهور، ودليلاً على ذلك انظر حديث: « تعلموا أنسابكم..» الذي أخرجه ابن عدي في ترجمة بشر، فإن حاتم بن إسماعيل قال فيه: حدثنا أبو الأسباط الحارثي اليماني، فلم يكن أبو الأسباط كوفياً كما ذكر ابن معين.

فإذا علم هذا الأمر تبين أن الراوي ضعيف، والراجح أنه شديد الضعف، كما يشعر بذلك عبارات أحمد وأبي حاتم وابن حبان والدارقطني؛ والله أعلم.

---

[1] «التقريب» ترجمة (رقم: ٦٨٥).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وقد احتمل حديثه[١].

وقال في موطن آخر: ليس بالقوي، وإن كان قد روى عنه جماعة من أهل العلم، وحدثوا عنه[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارات البزار تشعر بأنه يرى بشراً خفيف الضعف، وليس فيها ما يقطع بذلك، فعباراته محتملة، إلا أنها ظاهرها يدل على ذلك، فإن قوله: (وقد احتمل حديثه)، مع قوله: (قد روى عنه جماعة من أهل العلم، وحدثوا عنه) يشيران إلى أنه يعد بِشْراً خفيف الضعف، فإذا انضاف إلى ذلك أنه قول الجمهور من أهل العلم، ترجح أن ذلك هو مراد البزار بـ (لين) هنا؛ والله أعلم.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو يغلب على ظني أنه خفيف الضعف عنده وعند طائفة من النقاد.

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٢٦٨٥).

(٢) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٨٨١٨).

ق

جُبَارَة بن الـمُغَلِّس الحِمَّاني أبو محمد الكوفي (ت ٢٤١ هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين: كذاب[١].

وسمع عبدالله ابن الإمام أحمد أحاديث من جُبَارة، فعرضها على أبيه، فقال في بعضها: هي موضوعة، أو هي كذب. واستنكرها الإمام أحمد[٢].

وقال ابن نُمَيْرٍ: ما هو عندي ممن يكذب؛ فقال له أبو زرعة: كتبت عنه؟ قال: نعم. فقال له: تحدث عنه؟ فقال: لا. فسأله أبو زرعة: ما حاله؟ فأجاب ابن نُمَيْرٍ: كان يوضع له الحديث فيحدث به، وما كان عندي ممن يتعمد الكذب[٣].

وسأل صالح جزرة ابنَ نُمَيْرٍ عنه، فقال: ثقةٌ. فذكر له بعض أحاديثه، فأنكرها وقال: أظن بعض جيرانه أفسد عليه كتبه، فقال له صالح: يعني يحيى الحِمَّاني؟ فقال: لا أسمي أحداً[٤].

وفي رواية أخرى أن ابن نُمَيْرٍ قال لصالح جزرة: كان لأن يَخِرَّ من السماء إلى الأرض أحبُّ إليه من أن يكذب[٥].

وقال البخاري: حديثه مضطرب[٦].

وقال ابن سعد: إمام مسجد بني حِمَّان، وهو يُضعَّف[٧].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٢/٥٥٠).

[٢] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (١/٤٧٠-٤٧١).

[٣] «الجرح والتعديل» (٢/٥٥٠).

[٤] «المجروحين» (١/٢٦٢- ٢٦٣).

[٥] «تهذيب التهذيب» (٢/٢٤).

[٦] «التاريخ الأوسط» (٢/٢٦٤).

[٧] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٨/٥٤٠).

وقال السُّلَيْماني: سمعت الحسين بن إسماعيل البخاري يقول: سألت محمد بن عبيد فيما بيني وبينه: أيهما عندك أوثق؟ فقال: جُبَارة عندي أحلى وأوثق؛ ثم قال: سمعت عثمان بن أبي شيبة يقول: جُبَارة أطلبنا للحديث وأحفظنا. قال: وأمرني الأَثْرَمُ بالكتابة عنه، فسمعت معه عليه بانتخابه[١].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث... هو على يَدَيْ عَدْلٍ؛ مثل: القاسم بن أبي شيبة[٢].

وقال أبو زرعة: أما إنه كان لا يتعمد الكذب، ولكن كان يوضع له الحديث فيقرؤه[٣].

وذكر ابن أبي حاتم أن أبا زرعة كان يحدثهم عن جُبَارة ويكنيه، ثم ترك حديثه بعد، ولم يقرأه عليهم[٤].

وقال مَسلَمة بن قاسم: روى عنه من أهل بلدنا ابن مَخْلَد – يعني: بَقِيّاً – وهو مولى يحيى بن عبدالحميد الحماني من فوق، وجبارة ثقة إن شاء الله تعالى[٥].

وقال أبو داود: لم أكتب عنه، في أحاديثه مناكير؛ لم أكتب عنه، ما زلت أَرَاه وأُجَالِسه، كان رجلاً صالحاً[٦].

وقال نصر بن أحمد البغدادي: جُبارة في الأصل صدوق، إلا أن ابن الحِمَّاني قد أفسد عليه كتبه[٧].

وقال النَّسائي: ضعيفٌ[٨].

وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، أَفْسَدَه يحيى الحِمَّاني حتى بَطُل الاحتجاج بأحاديثه المستقيمةِ، لما شابها من الأشياء المستفيضة عنه التي لا أصول لها، فخرج عن حد التعديل إلى الجرح[٩].

---

[١] «تهذيب التهذيب» (٢/٢٤).
[٢] «الجرح والتعديل» (٢/٥٥٠).
[٣] «سؤالات البَرْذَعي لأبي زرعة» (٢/٤٦٢).
[٤] «الجرح والتعديل» (٢/٥٥٠).
[٥] «إكمال تهذيب الكمال» (٣/١٥٨).
[٦] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/١٥٢).
[٧] «تهذيب التهذيب» (٢/٢٤).
[٨] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٧٢).
[٩] «المجروحين» (١/٢٦٢).

وقال ابن عدي: في بعض أحاديثه ما لا يُتَابعه أحدٌ عليه، غير أنه كان لا يَتعمَّد الكذب، إنما كانت غفلةٌ فيه، وحديثه مضطربٌ، كما ذكره البخاري؛ وعندي أنه لا بأس به[١].

وقال الدارقطني: متروكٌ[٢].

وقال الحاكم إِثْرَ حديثٍ رواه من رواية جُبَارة: هذا ينفرد به جُبَارة، وهو لا يقبل منه[٣].

وقال الذهبي[٤] وابن حجر[٥]: ضعيف.

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

الذي يظهر من كلام الأئمة – السابق نقله – أن جُبَارةَ متروك الحديث شديد الضعف، كما بيَّن ذلك مَن رآه وجالسه، وخَبَرَ حاله وعرف أمره، كابن نمير وأبي زرعة وأبي داود وأحمد بن نصر، فكلهم شهد عليه أنه كانت توضع له الأحاديث فيقرؤها وهو لا يدري، غفلة منه، وتقديم قول هؤلاء أولى من تقديم قول من خالفهم، لأنهم أعرف بحال الراوي وأدرى بأمره، فهم الذين عاصروه وخالطوه، على أني لا أرى لهم مخالفاً إلا بقياً وتبعه مسلمة بن القاسم، ولعل بقياً روى عنه قبل أن يُبْتلى بمن كان يضع له الحديث، ثم لم يبلغه بعد ذلك ما حَدَّث به جُبَارة من مناكير؛ والله أعلم.

وقول أبي حاتم: كان على يدي عدل. هو حكم بالضعف الشديد على الراوي، وتعني الهلاك[٦]، وهكذا فهمها ابن القطان الفاسي، فقال: وترك أبو حاتم حديثه[٧].

---

[١] «الكامل» (٢/٤٤٦).
[٢] «سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص: ٢٠).
[٣] «إكمال تهذيب الكمال» (٣/١٥٨-١٥٩).
[٤] «الكاشف» (١/٢٨٩).
[٥] «التقريب» ترجمة (رقم: ٨٩٠).
[٦] انظر «فتح المغيث» للسخاوي (٢/٢٩٩-٣٠٠).
[٧] «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان الفاسي (٣/١٩٨).

الخلاصة: جُبَارة الحِمَّاني متروك الحديث عند النقاد – وإن كان صدوقاً عدلاً في نفسه – فقد كانت فيه غفلة، يوضع له الحديث فيحدث به وهو لا يدري.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: وجُبَارة بن المُغَلِّس كوفيٌّ حِـمَّانيٌّ، كان قد أَسَنَّ فكان قد لُقِّنَ أحاديث فَلَقِنَها، فَلَانَ حديثُه لذلك السبب[١].

وقال أيضاً: كان كثيرَ الخطإ، ليس يُـحدِّثُ عنه رجلٌ من أهل العلمِ، إنما يُـحدِّث عنه قومٌ فاتتهم أحاديث كانت عنده، أو رجلٌ غبيٌّ[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

لاشك أن عبارة البزار الثانية تفيد شدة الضعف، إذ هو لا يرى جُبَارة أهلاً لأن يُروى عنه، بل لا يروي عنه إلا من أراد العلو، دون النظر في صحة الحديث، وقد عُمِّرَ جُبَارة، فمات وهو في عشر المائة كما ذكره الصريفيني[٣].

وكذا عبارة البزار الأولى تفيد شدة الضعف، فإن من يتلقن الأحاديث دون أن يعرف حديثه، فلا شك أنه شديد الضعف، خاصة إذا لم يتميز لنا حديثه، من الأحاديث التي كان يتلقنها.

الخلاصة: اعتبر البزار التلقين سبباً للين حديث الراوي، فوصف من هو شديد الضعف عنده بأنه قد (لان حديثه).

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٩٠٠).

[٢] «إكمال تهذيب الكمال» (١٥٨/٣).

[٣] المرجع السابق.

تق

حارثة بن أبي الرِّجال محمد النَّجَّاري الأنصاري أبو بدر المدني (ت ١٤٨هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال الحاكم: كان مالك بن أنس ﷺ لا يرضى حارثة بن محمد، وقد رضيه أقرانه من الأئمة[١].

وقال ابن معين – فيما ذكره الدوري عنه –: ليس هو بثقة [٢].

وفي رواية الدوري أيضاً [٣] وابن الجنيد[٤] وابن أبي مريم[٥] قال ابن معين: ضعيف.

زاد ابن أبي مريم في روايته: ليس يكتب حديثه.

وروى الدارمي[٦] وابن محرز[٧] عن ابن معين قال: ليس بشيء.

وقال البخاري: لم يعتدَّ أحمد بحارثة بن أبي الرجال [٨].

وروى المَرُّوذِي عن أحمد قال: ليس هو بذاك [٩]. وفي رواية أبي طالب قال: ضعيف ليس بشيء[١٠].

وقال ابن عدي: وبلغني عن أحمد بن حنبل ﷺ أنه نظر في جامع إسحاق بن راهويه، فإذا أول حديث قد أُخْرِجَ في جامعه هذا الحديث[١١] فأنكره جداً، وقال: أول حديث في الجامع يكون عن حارثة؟![١٢]

---

[١] «المستدرك» (١/٥٠٣/٨٩٣).

[٢] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٣٢٣).

[٣] المرجع السابق (٣/١٦٥).

[٤] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤١٧).

[٥] «الكامل» (٢/٤٧٠).

[٦] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٩٧).

[٧] «معرفة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين» (١/٥٧).

[٨] «التاريخ الأوسط» للبخاري (٢/٧٨).

[٩] «من كلام الإمام أحمد» برواية المَرُّوذِي عنه (ص: ٧٦).

[١٠] «الجرح والتعديل» (٣/٢٥٥).

[١١] الحديث يرويه: حارثة بن محمد، عن عَمْرَةَ، عن عائشة قالت: « كان رسول الله ﷺ يقوم إلى الوضوء، فيسمي الله..» الحديثَ.

[١٢] «الكامل» (٢/٤٧١- ٤٧٢).

وقال علي بن المديني: لم يزل أصحابنا يُضعِّفُونه[١].

وقال البخاري[٢] وأبو حاتم[٣] والساجي[٤]: منكر الحديث.

زاد أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ مثل: عبدالله بن سعيد المَقْبُرِيُّ. وقال الجوزجاني: متماسك الأمر[٥].

وقال أبو زرعة: واهي الحديث، ضعيف الحديث[٦]. وقال مرة: واه[٧]. وقال العجلي: لا بأس به[٨].

وذكره البَرْقي في: باب من كان الأغلب عليه الضعف في حديثه، وقد ترك بعض أهل العلم بالحديث الرواية عنه[٩]. وقال أبو داود: ليس بشيء[١٠]. وقال الترمذي: قد تُكُلِّمَ فيه من قبل حفظه[١١].

وذكره يعقوب الفسوي في: باب من يرغب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم[١٢].

وقال النسائي[١٣] وعلي بن الجنيد[١٤]: متروك الحديث.

وقال النسائي أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[١٥]. وقال ابن الجارود: ضعيف[١٦].

وذكر ابن خزيمة له حديثاً في «الصحيح»، إلا أنه قال عنه: ليس ممن يحتج أهل الحديث بحديثه[١٧].

---

(١) «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص: ١٢٦).

(٢) «التاريخ الأوسط» للبخاري (٧٨/٢).

(٣) «الجرح والتعديل» (٢٥٥/٣).

(٤) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٣٢/٣).

(٥) «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ٢٣٤).

(٦) «الجرح والتعديل» (٢٥٦/٣).

(٧) «سؤالات البَرْذَعِي لأبي زرعة» (٤٢٢/٢).

(٨) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٣٤/٣).

(٩) المرجع السابق (٣٣٣/٣).

(١٠) المرجع السابق (٣٣٢/٣).

(١١) «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٢٤٣).

(١٢) «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣٧/٣).

(١٣) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٧٧).

(١٤) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٨٥/١).

(١٥) «تهذيب التهذيب» (١٣٦/٢).

(١٦) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٣٢/٣).

(١٧) «الصحيح» لابن خزيمة (٤٧٠/٢٤٠/١).

وقال العقيلي: وله غير حديث لا يتابع عليه [١]. وقال ابن حبان: ممن كثر وهمه، وفحش خطؤه [٢].
وقال ابن عدي: وبعض ما يرويه منكر، لا يتابع عليه [٣].
وقال الدارقطني [٤] وابن ماكولا [٥]: ليس بالقوي في الحديث.
وقال الذهبي: ضعفوه [٦]. وقال ابن حجر: ضعيف [٧].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

عامة عبارات النقاد في حارثة تفيد الضعف، لكن بعضها يشعر بشدة ضعفه، والآخر يدل على خفة ضعفه، وحارثة من أسرة علم وحديث، فأبوه ثقة، وأخوه عبدالرحمن كذلك، وجدته أم أبيه كانت من الأثبات في حديث عائشة رضي الله عنها، ولهذا ربما شدَّدَ بعض النقاد عباراتهم في حق حارثة، إذ هو من بيت علم، فكان ينبغي أن يسير على خطاهم، فإذ به يخطئ في رواياته، حتى فحش ذلك منه، فأغلظ أهل العلم فيه القول.

فالذي يترجح عندي هو خفة ضعف حارثة – وإن شدد بعض النقاد عباراتهم فيه – ولا أعلم في الراوي مطعناً يوجب ترك رواية حديثه، وممن خفف عباراته في حارثة: علي بن المديني، وأبو زرعة، وابن خزيمة، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني.

---

[١] «الضعفاء» للعقيلي (١/٣١٠).
[٢] «المجروحين» (١/٣٣١).
[٣] «الكامل» (٢/٤٧٣).
[٤] «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (١/٤٤٧).
[٥] «الإكمال» لابن ماكولا (٢/٨).
[٦] «الكاشف» (١/٣٠٥).
[٧] «التقريب» ترجمة (رقم: ١٠٦٢).

إن ما ذكره الترمذي بأن أهل العلم إنما تكلموا في حارثة من قبل حفظه= دليل على صحة ما رجحته، فإن شيخه البخاري – ومن قبله أحمد وابن معين – قد شددوا عباراتهم في حارثة، ومع ذلك فقد اعتبر الترمذي – وهو العالم بكلامهم، وخاصة البخاري – ذلك كله كلاماً في الضبط لا في العدالة، وهذا يعني أن حارثة لم يزل خفيف الضعف عند أهل العلم.

الخلاصة: حارثة بن أبي الرجال خفيف الضعف عند النقاد.

أقوال البزار فيه:

نقل الهيثمي عن البزار أنه قال: لين الحديث[١].

وذكر ابن المُـلَقِّنِ أن البزار قال: حدث عنه جماعة، وعنده أحاديث لم يتابع عليها[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارة البزار الثانية تشير إلى خفة ضعف حارثة عنده، وهو قول الجمهور من النقاد كما أسلفنا، فالراجح أن حارثة بن أبي الرجال خفيف الضعف عند البزار.

الخلاصة: (لين الحديث) أطلقها البزار هنا على خفيف الضعف عنده، وعند سائر النقاد.

---

[١] «كشف الأستار» للهيثمي (١/١٣٧).

[٢] «البدر المنير» لابن المُلَقّن (٢/٨٦).

الحسن بن دينار التميمي أبو سعيد البصري (ذكره الذهبي في وفيات ما بين ١٦١-١٧٠هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال أبو داود الطيالسي: كنَّا عند شعبة فجاء الحسن بن دينار، فقال شعبة: هاهنا يا أبا سعيد، فجلس فقال: حدثنا حميد بن هلال، عن مجاهد قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول.. فجعل شعبة يقول: مجاهد سمع عمر؟! فقام الحسن ومر[١].

وقال البخاري: تركه يحيى، وابن مهدي، ووكيع، وابن المبارك[٢].

وقال ابن المبارك: اللهم إني لا أعلم إلا خيراً، ولكن أصحابي وقفوا فوقفت[٣].

وقال مرة: كان يرى القدر، وكان يحمل كتبه إلى بيوت الناس، ويخرجها من يده، ثم يحدث منها، وكان لا يحفظ[٤].

وقال ابن عيينة: كان يقال فيه[٥].

وقال ابن معين – فيما رواه عنه الكوسج –: لاشيء[٦].

وروى الدوري عنه أنه قال: ليس بشيء[٧].

وفي رواية ابن أبي شيبة[٨] ومعاوية بن صالح[٩] قال ابن معين: ضعيف.

---

[١] «الجرح والتعديل» (١١/٣).

[٢] «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٩٢/٢).

[٣] «الكامل» (١١٦/٣).

[٤] «لسان الميزان» (٤٢/٣).

[٥] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٨٦/٢).

[٦] «الجرح والتعديل» (١٢/٣).

[٧] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٤١/٤).

[٨] «المجروحين» (٢٧٧/١).

[٩] «الضعفاء» للعقيلي (٢٤٢/١).

وقال أحمد بن حنبل – كما روى أبو طالب عنه –: لا يكتب حديث الحسن بن دينار[١].

وقال المَرُّوذِي: سئل – يعني الإمام أحمد – عن الحسن بن دينار فضعفه[٢].

وقال علي بن المديني[٣] وابن سعد[٤]: ضعيف الحديث ليس بشيء.

وقال علي بن المديني أيضاً: كان الحسن بن دينار أَثْبَتُ الناس في أربعة – لو اقتصر عليهم – وأعلمه بهم: كان أعلم الناس بمعاوية بن قُرَّة، أسند عنه عن عائذ بن عمرو، وعن مَعْقِل بن يَسارٍ عن أبيه، وأعلم الناس بحُمَيد بن هلالٍ، لقد بلغني أنه كان يأتي إلى مسجد بني عَديٍّ، فيقول: أي شيء تَكَلَّم اليوم؟ فيقولون: بكذا وكذا. فيقول: قد سمعته يتكلم به. وكان أعلمَ الناس بالجُرَيريِّ وإسحاق بن سُويدٍ، والحسن بن دينار ليس ابن دينار هو ابن واصل[٥].

وقال محمد بن عبدالله الأنصاري[٦] وأبو خيثمة[٧]: ضعيف الحديث.

وقال أبو داود الطيالسي: ما هو عندي من أهل الكذب، ولكنه لم يكن بالحافظ[٨].

وقال الفلَّاس: اجتمع أهل العلم من أهل الحديث أنه لا يروى عن الحسن بن دينار[٩].

وقال الجوزجاني: من الذاهبين[١٠].

وقال ابن أبي حاتم: ترك أبو زرعة حديث الحسن بن دينار، ولم يقرأه علينا، فقيل له: عندنا مكتوب، قال: اضربوا عليه[١١].

---

[١] «الجرح والتعديل» (١٢/٣).
[٢] «من كلام الإمام أحمد» برواية المَرُّوذِي عنه (ص: ٨٨).
[٣] «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص: ١٧٠).
[٤] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢٧٩/٩).
[٥] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٦٣/٣).
[٦] المرجع السابق (١٢٧/٢).
[٧] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٨٦/٢).
[٨] «الكامل» (١١٧/٣).
[٩] «الجرح والتعديل» (١٢/٣).
[١٠] «أحوال الرجال» (ص: ١٧٠).
[١١] «الجرح والتعديل» (١٢/٣).

وقال أبو حاتم[١] والفسوي[٢] والنسائي[٣] وابن أبي حاتم[٤] والدارقطني[٥]: متروك الحديث.

زاد أبو حاتم: كذاب.

وقال أبو داود السجستاني: ليس بشيء[٦]. وقال الساجي: كان يُتَّهمُ، ويكثر الغلط[٧].

وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٨].

وقال ابن حبان: يحدث بالموضوعات عن الأثبات، ويخالف الثقات في الروايات، حتى يسبق إلى القلب أنه كان يتعمد لها[٩].

وقال ابن عدي: قد أجمع من تكلم في الرجال على ضعفه، على أني لم أر له حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[١٠].

وقال الذهبي: تركوه[١٢].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

الحسن بن دينار لا يختلف أهل النقد على ترك حديثه.

---

[١] «الجرح والتعديل» (١٢/٣).

[٢] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١٤١/٣).

[٣] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٨٨).

[٤] «العلل» لابن أبي حاتم (٤٣٠/٢).

[٥] «السنن» للدارقطني (٥٩٢/١٧٠/١).

[٦] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٣٩٠/١).

[٧] «لسان الميزان» (٤٣/٣).

[٨] المرجع السابق.

[٩] «المجروحين» (٢٧٦/١).

[١٠] «الكامل» (١٣١/٣).

[١١] «المغني في الضعفاء» (٢٤٧/١).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: ليس بالقوي في الحديث.. كان الحسن لين الحديث[1].

وقال في موضع آخر: وأبو سعيد هو: الحسن بن دينار، ومهاجر أبو حبيب بصري، وليسا بالقويين في الحديث، ولكن ذكرنا هذا لأنا لم نحفظه إلا من هذا الوجه[2].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارتي البزار محتملة، إلا أن اتفاق النقاد على شدة ضعف الحسن بن دينار، يجعلني أقطع بأن مراده بالعبارتين السابقتين شدة ضعف الراوي.

الخلاصة: جاءت عبارة (لين الحديث) في راو لا يشك في شدة ضعفه عند أهل العلم بالحديث.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٣٠٧).

[2] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٢٣٣٧).

خت ت ق

الحسن بن عُمارة البَجَلي أبو محمد الكوفي قاضي بغداد (ت سنة ١٥٣ هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال شعبة لأبي داود الطيالسي: ائت جرير بن حازم، فقل له: لا يحل لك أن تروي عن الحسن بن عمارة، فإنه يكذب. قال أبو داود: قلت لشعبة: وكيف ذاك؟ فقال: حدثنا عن الحكم بأشياء لم أجد لها أصلاً. قال: قلت له: بأي شيء؟ فذكر له شعبة أشياء من ذلك[١].

وقال شعبة لجرير مرة: يا أبا النضر لا تحدثني عن الحسن بن عمارة بشيء، فإنه جاء عن الحكم بن عتيبة بأحاديث ليس منها شيء، قد وضعها[٢].

وقال شعبة أيضاً: ألا تعجبون من جرير بن حازم – هذا المجنون – ، ومن حماد بن زيد أتياني يسألاني أن أكف عن ذكر الحسن بن عمارة، لا والله لا أكف عن ذكره. ثم عَدَّ مسائل قد سألها الحكم تنافي ما يرويه الحسن بن عمارة عن الحكم[٣].

وقال معاذ بن معاذ لشعبة: تنهى الناس عن الحسن بن عمارة، وتأمرنا بالمسعودي، وقد قَدِم في البيعة؟ فقال له شعبة: أنت ههنا بعد؟ قال معاذ: وقَدِم في البيعة مرتين[٤].

وعلَّق ابن أبي حاتم بقوله: لا يضرُّ المسعودي قُدُومَهُ لأخذ البَيْعة للسلطان مع صدقه في الرواية[٤].

وقال شعبة: أفادني الحسن بن عمارة عن الحكم سبعين حديثاً، فلم يكن لها أصل[٥].

وقال أيضاً: روى الحسن بن عمارة عن الحكم عن يحيى بن الجزار سبعة أحاديث؛ فلقيت الحكم فسألته عنها، فقال: ما حدثت بحديث منها[٦].

---

[١] «مقدمة صحيح مسلم» (ص: ٣٥).

[٢] «الكامل» (٩٥/٣).

[٣] «الضعفاء» للعقيلي (٢٥٦/١-٢٥٧).

[٤] «الجرح والتعديل» (٢٧/٣).

[٥] «التاريخ الكبير» للبخاري (٣٠٣/٢).

[٦] «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ٦٢-٦٣).

وذكر يحيى بن حكيم[1] المـُقَوِّم لأبي داود الطيالسي حديثاً من طريق ابن عمارة، فجمع أبو داود يده إلى نَحْرِه وقال: من هذا؟ كان شعبة يشق بطنه من الحسن بن عمارة [2].

وقال شعبة: ما أبالي حدثت عن الحسن بن عمارة بحديث، أو زنيت زنيةً في الإسلام[3].

وقال أبو داود السجستاني: كان شعبة يقول: لا يحل لي أن أحدث عن الحسن بن عمارة [4].

وقال ابن خِرَاشٍ: كان شعبة يشهد أنه كذاب[5].

وقال جرير بن حازم: ترك شعبة حديث الحسن بن عمارة وتكلَّم فيه، ثم تكلَّم الناس فيه بعد[6].

وقال وهب بن جرير بن حازم: كَلَّم أبي شعبةَ بنَ الحجَّاجِ فقال له: يا أبا بِسطام قد أكثرت في الحسن بن عمارة، فإن تكن أردت الله فقد أتيت ما أردت، وإن يكن غير ذلك فتركه أفضل، فوعده بالإمساك. قال وهب: ثم رحنا إليه بعشيٍّ، فلما رآني شعبة قال: يا وهب أعلم أباك أن الأمر الذي سألني ليس إلى تركه سبيلٌ، وذاك إنما أَرَاهُ لله[7].

وقال حمَّاد بن زيد: كلمنا شعبةَ أنا وعباد بن عباد وجرير بن حازم في رجلٍ، فقلنا: لو كففت عنه، قال: فكأنه لان وأجابنا، قال: فذهبت يوماً أريد الجمعة، فإذا شعبة ينادي خلفي، قال: ذلك الذي قلتم لي فيه لا أراه يسعني[8].

وقال رَوَّادُ بنُ الجرَّاحِ لابنه عصام – وفيهما ضعف – : كان الحسن بن عمارة رجلاً موسراً، وكان الحكم بن عتيبة مُقِلًّا، فضمَّه الحسن بن عمارة إلى نفسه وأجرى عليه الرزق، فصار الحسن من خاصة الحكم، فكان يُـحَدِّثُهُ ولا يمنعه شيئاً عنده، فحدثه بقريب من عشرة آلاف قضية عن شُرَيحٍ

---

[1] في المطبوع: (الحكم)، والصواب ما أثبته، انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٦/٨).

[2] «الضعفاء» للعقيلي (٢٥٧/١– ٢٥٨).

[3] «المجروحين» (٢٧٤/١).

[4] «سؤالات أبي عبيد لأبي داود» (١٤/٢).

[5] «تاريخ بغداد» (٣٢٦/٨).

[6] «الجرح والتعديل» (٢٨/٣).

[7] «الضعفاء» للعقيلي (٢٥٨/١).

[8] «الكامل» (٩٥/٣).

وغيره، وسمع شعبة من الحكم شيئاً يسيراً، فلما توفي الحكم قال شعبة للحسن: مِنْ رأيك أن تحدث عن الحكم بكل شيء سمعته؟ فقال له الحسن: نعم، ما أكتم شيئاً سمعته. قال: قال شعبة: من أراد أن ينظر إلى أكذب الناس فلينظر إلى الحسن بن عمارة. وقبل الناس من شعبة وتركوا الحسن[١].

قال أبو يعلى: ثنا محمد بن عقبة، ثنا أبو المساور الفضل بن مساور، عن أبي عوانة قال: سمعت الحسن بن عمارة يقول: أرسل إلي شعبة يستسلفني خمس مائة درهم، ولم تكن عندي، ولو كان عندي لأسلفته، فاحتمل ذاك علي فقال في، فالناس كلهم في حل غير شعبة. قال أبو يعلى: كذب الحسن بن عمارة[٢].

وقال الترمذي: ضعفه شعبة وغيره، وتركه ابن المبارك[٣].

وروى الحسن بن عمارة عن الحكم عن إبراهيم حديثاً، فقال عبدالله بن المبارك: هذا أعز من الكِبْرِيت الأحمر؛ لكأن هذا الحديث لم يدخل مسامعي قط[٤].

وسئل ابن المبارك: لم تركت أحاديث الحسن بن عمارة؟ فقال: جَرَّحَهُ عندي سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، فبقولهما تركت حديثه[٥].

وقال مرة: ما كنا نثق بحفظ الشيخ[٦].

وروى ابن هانئ عن الإمام أحمد أنه قال: كان الثوري إذا بلغه حديث كذب قال: هذا جزاري؛ وكان روى عن الحكم، عن يحيى بن الجزار، عن علي أحاديث كذب[٧].

---

[١] المرجع السابق (٣/٩٦).
[٢] المرجع السابق (٣/٩٦-٩٧).
[٣] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٦٣٨).
[٤] «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ٦٣).
[٥] «الضعفاء» للعقيلي (١/٢٥٨).
[٦] المرجع السابق.
[٧] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابن هانئ النيسابوري (٢/٢٢٢).

وقال أيوب بن سويد: كنت عند سفيان الثوري، فذكر الحسن بن عمارة فغمزه، فقلت له: يا أبا عبدالله هو عندي خير منك. قال: وكيف ذلك؟ قال: جلست معه غير مرة، فيجري ذكرك، فما يذكرك إلا بخير. قال أيوب: فما سمعت سفيان ذاكراً الحسن بن عمارة بعد ذلك إلا بخير حتى فارقته[١].

وتكلم الأعمش في الحسن بن عمارة – في غير الرواية – فأهدى إليه الحسن، فأصبح يثني عليه[٢].

قال أحمد: كان وكيع إذا أتى على الحسن بن عمارة قال: أجز – يعني: عليه –[٣].

وقال البخاري: كان ابن عيينة يضعِّفهُ.. قيل لا بن عيينة: أكان الحسن بن عمارة يحفظ؛ فقال: كان له فضل، وغيره أحفظ منه[٤].

وقال ابن عيينة أيضاً: كنت إذا سمعت الحسن بن عمارة يروي عن الزهري جعلت أصبعي في أذني[٥]. وفي رواية عند ابن أبي حاتم زاد عمرو بن دينار مع الزهري[٦].

وقال سفيان بن عيينة أيضاً: سمعت الحسن بن عمارة قال: سمعت شبيب بن غرقدة قال: سمعت عروة البارقي، أن رسول الله ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له به أضحية. فلما سألت شبيب بن غرقدة عنه قال: لم أسمعه من عروة، حدثنيه الحسن[٧] عن عروة[٨]. قال الحميدي: دُمِرَ على الحسن بن عمارة[٩].

ونحو مما سبق روى الحسن بن عمارة عن شبيب أنه سمع حديثاً من عروة، فسأل ابن عيينة شبيباً عنه، فقال: لم أسمع هذا من عروة، حدثني الحسن عن عروة[١٠].

---

[١] «تاريخ بغداد» (٣٢٧/٨).
[٢] «المعرفة والتاريخ» (٦٤/٣).
[٣] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٥٢٦/٢).
[٤] «التاريخ الكبير» للبخاري (٣٠٣/٢).
[٥] «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ٦٣).
[٦] «الجرح والتعديل» (٢٨/٣).
[٧] في المطبوع: الحي، والصواب ما ذكرنا.
[٨] «الجرح والتعديل» (٢٨/٣).
[٩] المرجع السابق.
[١٠] «الضعفاء» للعقيلي (٢٥٩/١).

وقال عيسى بن يونس: شيخ صالح، وكان صديقاً لأخي إسرائيل، قال فيه شعبة وأعانه عليه سفيان[١].

وسئل أيوب بن سويد عن الذي كان شعبة يطعن به على الحسن بن عمارة؟ فقال: كان يقول: إن الحكم بن عُتيبة لم يحدث عن يحيى الجزار إلا ثلاثة أحاديث، والحسن يحدث عن الحكم عن يحيى أحاديث كثيرة. قال: فقلت ذلك للحسن بن عمارة، فقال: إن الحكم أعطاني حديثه عن يحيى لأحفظه فحفظته[٢].

وقال علي بن المديني: سمعت يحيى يحدث عن مسعر قال: رأيت الأعمش يملي على الحسن بن عمارة[٣].

وقال مسعر لابن عيينة: تعرف مثل الحسن بن عمارة؟ قال سفيان: فقلت وأنا غضبان: نعم[٤].

وقال ابن مسعر – وقد كان يختلف مع ناس إلى الحسن بن عمارة ليصنفوا كتبه – : كنا نطالع في كتابه، فما كان عن الحارث قال: عن الحكم عن مجاهد. وإذا كان ابن عباس قال: عن يحيى بن الجزار[٥].

وقال الحاكم: قال يزيد بن هارون: الويل لشعبة، والله إني لأخشى أن يكون قد لقي ذُلاً في الآخرة بما صنع بابن عمارة، وإن أهل بيت الحسن يدعون الله تعالى عليه حتى الساعة، وكان والله خيراً من شعبة، لو أني وجدت أعواناً لأسقطت شعبة.

قال الحاكم: هذا كلام المشايخ الذين لا يعرفون الجرح والتعديل، فوالله إن شعبة كان على الحق في جرحه الحسن، والحق معه، وشعبة إمام مقدم لا يسقط بكلام أحد من الناس. وهذا لا أعرف له راوياً عن يزيد غير إبراهيم بن عبدالله الرباطي، ويقال: الحمال[٦].

---

[١] «تاريخ بغداد» (٨/٣٢٧).

[٢] المرجع السابق (٨/٣٢٧- ٣٢٨).

[٣] «أخبار القضاة» لوكيع الضبي (ص: ٦٤٦).

[٤] «الضعفاء» للعقيلي (١/٢٥٩).

[٥] «معرفة الرجال» برواية ابن محرز عن ابن معين (١/٦٤).

[٦] «إكمال تهذيب الكمال» تحقيق مجموعة من الطلاب بإشراف: د/علي الصياح (ص:١٠٢- ١٠٣).

وقال محمد بن المثنى – كما روى العقيلي –: ما سمعت عبدالرحمن يحدث عن الحسن بن عمارة [١].

ورواه ابن عدي – بنفس سند العقيلي – فزاد يحيى مع عبدالرحمن[٢].

وقال ابن معين – كما في رواية ابن أبي خيثمة – : ليس حديثه بشيء[٣].

وفي رواية أحمد بن سعيد بن أبي مريم: لا يكتب حديثه[٤].

وفي رواية معاوية بن صالح عنه: ضعيف[٥].

وروى عنه ابن أبي يحيى – وهو ضعيف[٦] – أنه قال: الحسن بن عمارة يكذب[٧].

وذكر عبدالله ابن الإمام أحمد لأبيه حديثاً من رواية عبدالملك بن أبي غنية؛ فقال له: هذا من حديث الحسن بن عمارة، ليس هذا من حديث ابن أبي غنية، ابن أبي غنية أتقى لله من أن يحدث بمثل هذا[٨].

وروى أحمد بن أصرم عن الإمام أحمد أنه قال: ليس بشيء، إنما يحدث عن الحكم عن يحيى بن الجزار. قال: وكان سفيان الثوري إذا جاءه بشيء عن الحسن بن عمارة يقول: جزاري. يعرض بالحسن بن عمارة [٩].

وقال أحمد – كما في رواية أبي طالب عنه – : متروك الحديث. فقال له أبو طالب: كان له هوًى؟ قال: لا، ولكن كان منكر الحديث، أحاديثه موضوعة، ولا يكتب حديثه[١٠].

---

[١] «الضعفاء» للعقيلي (٢٦٠/١).

[٢] «الكامل» (٩٣/٣).

[٣] «أخبار القضاة» لوكيع الضبي (ص: ٦٤٦).

[٤] «تاريخ بغداد» (٣٢٩/٨).

[٥] «الضعفاء» للعقيلي (٢٦٠/١).

[٦] سبق الكلام عليه في ترجمة: أشعث بن سعيد السمّان.

[٧] «الكامل» (٩٧/٣).

[٨] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٤٠٢/٣).

[٩] «الضعفاء» للعقيلي (٢٦٠/١).

[١٠] «الكامل» (٩٧/٣).

وروى أبو طالب أيضاً عنه أنه قال في إبراهيم بن عثمان أبو شيبة: منكر الحديث، قريب من الحسن ابن عمارة، والحسن بن عمارة متروك الحديث[١].

وعن أبي طالب أيضاً أن الإمام أحمد قال: عباد بن كثير أسوأ حالاً من الحسن بن عمارة وأبي شيبة إبراهيم بن عثمان؛ روى أحاديث كاذبة لم يسمعها، وكان من أهل مكة، وكان صالحاً. قلت: فكيف يروي ما لم يسمع؟ قال: البلاء والغفلة[٢].

وقال ابن هانئ: وسئل – يعني الإمام أحمد – عن أبي شيبة؟ فقال: هو والحسن بن عمارة واحد.. وكان روى عن الحكم، عن يحيى بن الجزار، عن علي أحاديث كذب[٣].

وقال أحمد – كما في رواية المَرُّوذِي[٤] – ويعقوب بن شيبة[٥] وأبو حاتم[٦] ومسلم[٧] وعلي بن الجنيد[٨] والنسائي[٩] والدارقطني[١٠]: متروك الحديث.

وقال علي بن المديني: ضعيف لا يكتب حديثه[١١].

وقال أيضاً: ما أحتاج إلى شعبة فيه، أمر الحسن بن عمارة أبين من ذلك. قيل له: أكان يغلط؟ فقال: كان يغلط؟! أي شيء يغلط؟ وذهب إلى أنه كان يضع الحديث[١٢].

---

[١] «الجرح والتعديل» (١١٥/٢).
[٢] المرجع السابق (٨٤/٦- ٨٥).
[٣] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابن هانئ النيسابوري عنه (٢٢٢/٢).
[٤] «من كلام الإمام أحمد» رواية المروذي عنه (ص: ٨٠).
[٥] «تاريخ بغداد» (٣٣٠/٨).
[٦] «الجرح والتعديل» (٢٨/٣).
[٧] «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٩٧).
[٨] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢٠٧/١).
[٩] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٨٧).
[١٠] «السنن» للدارقطني (١٢٢٤/٣٢٢/١).
[١١] «الكامل» (٩٧/٣).
[١٢] «تاريخ بغداد» (٣٢٨/٨).

وقال عبدالله بن داود الخُرَيبي – وهو كوفي الأصل – : كان صدوقاً داهية، وكان هو ومسعر لا يتكلم في مجلس الحسن ولا يحدث، فلو كان غير ما يقول الحسن لم يكن مسعر ينصحه؛ فيما بينه وبينه، ويقول: ليس هكذا أودع ذا. وإن لم يفعل لم يخلص مودته[١].

وقال جرير بن عبدالحميد: ما ظننت أني أعيش إلى دهر يُـحَدَّثُ فيه عن محمد بن إسحاق، ويُسْكَتُ فيه عن الحسن بن عمارة [٢].

وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث، ومنهم من لا يكتب حديثه[٣].

وقال الفلَّاس: والحسن بن عمارة رجل صدوق صالح؛ كثير الخطأ والوهم؛ متروك الحديث[٤].

وقال الجوزجاني: ساقط[٥].

وقال مالك بن عيسى العفصي: إن أبا الحسن الكوفي – يعني: العجلي – ضعفه، وترك أن يحدث عنه[٦].

وقال أبو داود: حدث شعبة عن جماعة من الضعفاء. ثم ذكر منهم عمرو بن عبيد وجابر الجعفي والحسن بن عمارة وغيرهم؛ فقال له أبو عبيد الآجري: قد حدث عن ليث[٧]. فقال أبو داود: ليث ليس هو مثل هؤلاء[٨].

وقال صالح جزرة: لا يكتب حديثه[٩]. وقال إبراهيم الحربي: غيره أوثق منه[١٠].

وابتدأ الفسوي بالحسن بن عمارة في: باب من يرغب عن الرواية عنهم[١١].

---

[١] «أخبار القضاة» لوكيع الضبي (ص: ٦٤٧).

[٢] «الكامل» (٩٨/٣).

[٣] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٤٨٨/٨).

[٤] «الكامل» (٩٨/٣).

[٥] «أحوال الرجال» (ص: ٦٢).

[٦] «إكمال تهذيب الكمال» تحقيق مجموعة من الطلاب بإشراف: د/علي الصياح (ص:١٠٣).

[٧] يعني: ليث بن أبي سليم.

[٨] «سؤالات أبي عبيد لأبي داود» (١٣/٢– ١٥).

[٩] «تاريخ بغداد» (٣٣٠/٨).

[١٠] «إكمال تهذيب الكمال» تحقيق مجموعة من الطلاب بإشراف: د/علي الصياح (ص:١٠٢).

[١١] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣٤/٣).

وقال القاضي وكيع الضَّبِّيُّ: له روايات كثيرة، ويضعف في الحديث[١].

وقال السَّاجي: ضعيف الحديث متروك، أجمع أهل الحديث على ترك حديثه[٢].

وقال ابن حبان: كان بلية الحسن بن عمارة أنه كان يدلس عن الثقات ما وضع عليهم الضعفاء، كان يسمع من موسى بن مُطَير وأبي العَطُوف وأبان بن أبي عيَّاش وأضرابِهِم، ثم يُسْقِطُ أسماءَهم ويرويها عن مشايخهم الثقات، فلما رأى شعبة تلك الأحاديث الموضوعة التي يرويها عن أقوامٍ ثقات أنكرها عليه، وأطلق عليه الجرح، ولم يعلم أن بينه وبينهم هؤلاء الكذابين، فكان الحسن بن عمارة هو الجاني على نفسه بتدليسه عن هؤلاء، وإسقاطهم من الأخبار، حتى التزقت الموضوعات به، وأرجو أن الله عز وجل يرفع لشعبة في الجنان درجات لا يبلغها غيره، إلا من عمل عمله بذبه الكذب عمن أخبر الله عَزَّ وَجَلَّ أنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ﷺ [٣].

وقال ابن عدي: والحسن بن عمارة ما أقرب قصته إلى ما قاله عمرو بن علي: أنه كثير الوهم والخطأ. وقد روى عنه الأئمة من الناس كما ذكرته: سفيان الثوري وسفيان بن عيينة وابن إسحاق وجرير، وقد حدَّث حماد بن زيد وجرير عنه، والأعمش روى عن أبي معاوية عنه – كما ذكرته – وشعبة – مع إنكاره عليه أحاديث الحكم – فقد روى عنه كما ذكرته، وقد قمت باعتذار بعض ما أمليت أن قوماً شاركوا الحسن بن عمارة في بعض هذه الروايات، وقد قيل – كما رويته وذكرته – : إن الحسن بن عمارة كان صاحب مال، فحول الحكم إلى منزله فاستفاد منه، وخصه بما لم يخص غيره، على أن بعض رواياته عن الحكم وعن غيره غير محفوظات، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[٤].

ولم يتنبه الحاكم فأخرج له في «المستدرك»[٥]، وقد سبق نقل عبارته التي رد فيها على كلام يزيد بن هارون في شعبة.

---

[١] «أخبار القضاة» لوكيع الضبي (ص: ٦٤٥).

[٢] «تاريخ بغداد» (٨/٣٣٠).

[٣] «المجروحين» (١/٢٧٤).

[٤] «الكامل» (٣/١١٥).

[٥] «المستدرك» (٤/٣١٤/٥٢٥٠).

وقال الذهبي: ضعفوه[١]. وقال أيضاً: متروك عندهم[٢]. وقال ابن حجر: متروك[٣].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

لو أردنا أن نقسم العلماء من حيث ظاهر عباراتهم في الحسن بن عمارة لقلنا: إنهم ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

❖ القسم الأول: من كانت ظاهر عباراتهم يفيد التعديل، وهم:
حماد بن زيد، وجرير بن حازم، وعباد بن عباد، وعبدالله بن داود الخُرَيبِي، وأيوب بن سويد، وعيسى بن يونس، ومِسْعر بن كِدَام، ويزيد بن هارون، وجرير بن عبدالحميد، ورُوَّاد بن الجرَّاح.

❖ القسم الثاني: من كانت ظاهر عباراتهم يفيد الجرح اليسير، وهم:
ابن سعد، وإبراهيم الحربي، والقاضي وكيع الضَّبِّي.

❖ القسم الثالث: من ضعَّفَ ابن عمارة ضعفاً شديداً، أو ترك حديثه، أو اتهمه بالوضع، وهم:
شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وعبدالله بن المبارك، وسفيان بن عيينة، وأبو داود الطيالسي، ووكيع، والحميدي، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والفلَّاس، والجوزجاني، والعجلي، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، ومسلم، وصالح جزرة، والساجي، وعلي بن الجنيد، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم، وكذا الذهبي، وابن حجر.

---

[١] «الكاشف» (١/٣٢٨).
[٢] «المغني في الضعفاء» (١/٢٥٤).
[٣] «التقريب» ترجمة (رقم: ١٢٦٤).

ولست بهذا التقسيم أجزم بأن موقف أصحاب القسم الثاني معارض لموقف أصحاب القسم الثالث، بل قد يكون بعضهم موافقاً لرأي أصحاب القسم الثالث، لكن عباراتهم لانت عن عبارات غيرهم، ورغم ذا يبقى احتمال موافقتهم لرأي الجمهور احتمالاً قائماً لا يمنعه لين عباراتهم.

ولا شك أن ترجيح قول القسم الثالث من العلماء هو الصواب، فهم أئمة النقد، وبهم نقتدي ونهتدي، وهم فرسان هذا العلم، فلا حيد عن ما اتفقوا عليه، فحكمهم هو الحق الذي لا مرية فيه، فكيف إذا كان جرحهم مفسراً بما يوجب ترك الراوي؟

وعبارة ابن عدي في الحسن بن عمارة – وإن كان ظاهرها يفيد الضعف اليسير – عبارة مشكلة، إذ هو يؤيد في أول عبارته موقف الفلَّاس من ابن عمارة، ثم يحصر الإشكال في ابن عمارة أنه يخطأ ويهم، ويعتذر له بأنه قد شاركه غيره فيما رواه، وقبل ذلك يؤكد على أن العلماء قد رووا عنه، ولم يتركوا حديثه، ثم يختم عبارته بقوله: (وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق) وهي عبارة مشكلة، فهل يريد بالصدق درجة من درجات القبول، أم مراده بالصدق المعنى اللغوي؟ فينفي عنه أن يكون صادقاً، والمعنى الثاني أقرب في نظري، لأني وجدت ابن عدي أكثر ما يستخدم هذه العبارة فيمن اشتد ضعفه؛ والله أعلم.

الخلاصة: أن الراوي متروك لا يكتب حديثه، ارتكب ما يوجب ترك روايته، بروايته الأحاديث الكذب عن الثقات، وهو بجانب هذا الأمر العظيم قد كان سيء الحفظ، كثير الخطأ، ومن أحسن الظن بالحسن بن عمارة، فقد غره صلاحه وعبادته وفقهه، ولم يفهم مأخذ أهل النقد عليه، ولذا يلاحظ أن عامتهم ليسوا من أئمة النقد، لذا استنكروا على شعبة وغيره الكلام في الحسن، لقلة علمهم بالجرح والتعديل مقارنة بشعبة ويحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وسائر من ذكرنا سابقاً.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: والحسن البجلي هذا: فلين الحديث، وقد سكت الناس عن حديثه، وأحسبه الحسن بن عمارة[١]. وقال أيضاً: والحسن فقد سكت أهل العلم عن حديثه[٢].
وقال في موضع آخر: والحسن بن عمارة لا يحتج بحديثه إذا تفرد[٣] بحديث[٤].
وقد ذكر الزيلعي أن البزار قال: والحسن بن عمارة متروك[٥].
ونقل الهيثمي كذلك عن البزار أنه قال: والحسن ضعيف[٦].

ويغلب على ظني أن الزيلعي والهيثمي قد نقلا عبارة البزار الأخيرة بالمعنى، والذي يدفعني لهذا الظن أن عبارتهما قد جاءتا عقب نفس الحديث الذي قال فيه البزار العبارة الأخيرة في «مسنده»، اللهم إلا إن كان نقل الزيلعي من كتاب آخر للبزار، فهذا احتمال وارد أيضاً.

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

قول البزار: (سكت أهل العلم عن حديثه) هو كقولهم: ترك أهل العلم حديثه، فإن سكوتهم عن التحديث بحديثه هو حقيقة الترك، لذا فعبارته تفيد الضعف الشديد في الحسن بن عمارة.
الخلاصة: أن البزار قد استخدم عبارة (لين الحديث) في راو شديد الضعف عنده.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٠٢٣).
[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٩٤٥)
[٣] في المطبوع: إذ تفرد بحديث. والتصويب من «كشف الأستار» للهيثمي (١/٤٢٣)، وفي «إكمال تهذيب الكمال» قال مغلطاي: قال البزار: لا يحتج بحديثه إذا انفرد.
[٤] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٨٦٨).
[٥] «نصب الراية» (٢/٣٤٩).
[٦] «مجمع الزوائد» (٣/٢١٨).

تق

الحسين بن قيس الرَّحَبي أبو علي الواسطي ولقب بـ(حَنَش) (من السادسة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – فيما رواه معاوية بن صالح عنه – : ليس بشيء[١].

وقال ابن معين – كما في رواية الدوري[٢] – وأحمد – كما في رواية ابنه عبدالله[٣] – وعلي بن المديني[٤]: ضعيف.

وروى عبدالله بن أحمد عن أبيه أنه قال: متروك الحديث[٥]. زاد ابن عدي – من طريق عبدالله أيضاً – أن الإمام أحمد قال: له حديث واحد حسن، رواه عنه التيمي في قصة الشؤم، واستحسنه أبي[٦].

وروى الأثرَمُ عن أبي عبدالله أنه قال: منكر الحديث[٧].

وقال البخاري: ترك أحمد حديثه[٨]. وقال ابن حبان: كذبه أحمد، وتركه ابن معين[٩].

وقال علي بن المديني – فيما حكاه ابنه عنه – : ليس هو عندي بالقوي[١٠].

وروى إسماعيل القاضي، عن علي بن المديني، أنه قال: ليس حديثه عندنا بالقوي[١١].

قال الترمذي: قال البخاري: منكر الحديث.. وضعفه جداً[١٢].

---

[١] «الضعفاء» للعقيلي (٢٦٧/١).

[٢] «الجرح والتعديل» (٦٣/٣).

[٣] «مسائل الإمام أحمد» براوية ابنه عبدالله (٤٣٤/١).

[٤] «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٣٤/٢).

[٥] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٤٨٦/٢).

[٦] «الكامل» (٢١٨/٣).

[٧] «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٣٤/٢).

[٨] «التاريخ الكبير» للبخاري (٣٩٣/٢).

[٩] «المجروحين» (٢٩٤/١).

[١٠] «إكمال تهذيب الكمال» تحقيق مجموعة من الطلاب بإشراف د/علي الصياح (ص: ١٦٥).

[١١] «تاريخ دمشق» (٣١٦/١٥).

[١٢] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٩١).

وكذا قال محمد بن يحيى[١] – أظنه: الذهلي – ومسلم[٢]: منكر الحديث.

وقال الجوزجاني: أحاديثه منكرة جداً، فلا تكتب[٣].

وقال أبو زرعة[٤] والحسين بن إدريس الأنصاري[٥]: ضعيف.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث. قيل له: أكان يكذب؟ قال: أسأل الله السلامة؛ هو ويحيى بن عبيدالله متقاربان. قلت: هو مثل ابن ضُمَيرة؟ قال: شبيه[٦].

ابن ضُمَيرة هو الحسين بن عبدالله بن أبي ضُمَيرة، ويحيى بن عبيدالله هو ابن موهب القرشي.

وسئل أبو حاتم عن الحسين بن عبدالله بن عبيدالله بن العباس، فقال: هو ضعيف الحديث، وهو أحب إلي من حسين بن قيس الرحبي؛ يكتب حديثه ولا يحتج به[٧].

وقال أبو محصن حصين بن نمير الهمداني – وهو يروي عن حسين الرحبي –: شيخ صدوق[٨].

وقال الترمذي: ضعيف عند أهل العلم، ضعفه أحمد وغيره[٩].

وقال في موضع آخر: يضعف في الحديث من قبل حفظه[١٠].

وقال الساجي: ضعيف الحديث؛ متروك، يحدث بأحاديث بواطيل[١١].

وقال أبو القاسم البغوي: في حديثه ضعف[١٢].

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال» تحقيق مجموعة من الطلاب بإشراف د/علي الصياح (ص: ١٦٥).

(٢) «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٧٣).

(٣) «أحوال الرجال» (ص: ١٧٦).

(٤) «الجرح والتعديل» (٣/٦٤).

(٥) «سؤالات أبي داود لأحمد» (ص: ٢٨٩).

(٦) «الجرح والتعديل» (٣/٦٣– ٦٤).

(٧) المرجع السابق (٣/٥٧).

(٨) «الكامل» (٣/٢٢٠).

(٩) «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ١٨٨).

(١٠) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٢٤١٦).

(١١) «إكمال تهذيب الكمال» تحقيق مجموعة من الطلاب بإشراف د/علي الصياح (ص: ١٦٥).

(١٢) «تاريخ دمشق» (١٥/٣٢٠).

وقال النسائي[١] والدارقطني[٢]: متروك الحديث. وقال النسائي في موطن آخر: ليس بثقة[٣].

وقال العقيلي: له غير حديث لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به[٤].

وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار؛ يلزق رواية الضعفاء بالثقات[٥].

وقال ابن عدي: وللحسين بن قيس أحاديث غير ما ذكرته.. ويروي سليمان التيمي عنه – ويسميه: حنش – عن عكرمة عن ابن عباس بضعة عشر حديثاً، يشبه بعضها بعضاً، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[٦].

وقال مسلمة: مجهول[٧]. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس هو بالقوي عندهم[٨].

وأغرب الحاكم فوثقه[٩]، وصحح إسناداً فيه حنش بن قيس الرحبي[١٠].

وقال البيهقي: ضعيف عند أهل النقل لا يحتج بخبره[١١].

وقال الذهبي: ضعيف[١٤]. وقال ابن حجر: متروك[١٥].

---

[١] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٨٦).

[٢] «السنن» للدارقطني (١/٣٨٠/١٤٦٠).

[٣] «تاريخ دمشق» (١٥/٣١٧).

[٤] «الضعفاء» للعقيلي (١/٢٦٧).

[٥] «المجروحين» (١/٢٩٤).

[٦] «الكامل» (٣/٢٢٣)

[٧] «إكمال تهذيب الكمال» تحقيق مجموعة من الطلاب بإشراف د/علي الصياح (ص: ١٦٥).

[٨] المرجع السابق (ص: ١٦٥).

[٩] «المستدرك» (١/٥٦٥/١٠٥٨)، وأيضاً انظر «سؤالات السجزي للحاكم» (ص: ١٦٥- ١٦٦).

[١٠] «المستدرك» (٢/٢٩٣/٢١٨٢).

[١١] «السنن الكبرى» للبيهقي (٣/٢٤١/٥٥٦١).

[١٤] «ديوان الضعفاء والمتروكين» (١/٢٤٠).

[١٥] «التقريب» ترجمة (رقم: ١٣٤٢).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

قبل الدراسة أبين أن ابن عساكر قد خلط بين الحسين أو (حنش) بن قيس الرحبي، وبين حنش بن علي الصنعاني، فظن أنهما واحد، لأن الظاهر أن كلاهما من صنعاء دمشق، ونتج عن هذا الخلط أن ذكر قولاً لعلي بن المديني في حنش بن علي، أنه قال: (لا بأس به) وحنش بن علي من رجال مسلم، وهو غير صاحب الترجمة، قال علي بن المديني: (حنش الذي روى عن فضالة هو: حنش ابن علي الصنعاني، وليس هو حنش بن المعتمر الكناني صاحب علي، ولا حنش بن ربيعة الذي صلى خلف علي، ولا حنش صاحب التيمي)[1] وهذا الأخير هو صاحب الترجمة.

إن ظاهر عبارات العلماء السابقة تفيد شدة ضعف الراوي، على رغم أن قلة من النقاد قد استعملوا عبارات سهلة في الراوي، كأبي زرعة وعلي بن المديني، وحملها على ما يوافق قول الجمهور غير ممتنع عندي، فلا تعارض بين عباراتهم وعبارات بقية النقاد، وحمل أقوالهم على الصواب – متى ما أمكن – أولى.

وممن لين عبارته مع الحسين بن قيس: الترمذي، وحمل عباراته على مراد بقية النقاد صعب، إذ ظاهر عبارة الترمذي أن الراوي ضعيف لسوء حفظه، ولا شك أن سوء الحفظ وحده غير كاف للحكم على الراوي بشدة الضعف.

ويظهر أن النقاد قد ضعفوا الراوي ضعفاً شديداً لكثرة مناكير ما روى، وقد جرى في نفوسهم الريبة من ابن قيس الرحبي، ولذا أطلق عليه كثير منهم عبارة: (منكر الحديث) منهم أحمد والبخاري والذهلي ومسلم والنسائي والدارقطني، وجاء أبو حاتم فأطلق عليه نفس العبارة، ولم ينف عنه الكذب، بل شبهه بابن ضُمَيرة، وقد قال أبو حاتم فيه: (هو عندي متروك الحديث؛

---

[1] «تهذيب التهذيب» (٤٧١/٢).

كذاب)[١] وشبهه أيضاً بيحيى بن عبيدالله بن موهب، وقد نهى أبو حاتم ابنه أن يكتب عن المنذر بن شاذان، عن يعلى، عن يحيى بن عبيدالله، وقال له: (لا تشتغل به)[٢]، كل ذلك يدل على أن الراوي قد أكثر من المناكير جداً، إلى أن وصل إلى الحد الذي لا اعتبار فيه بحديثه.

والخلاصة: أن الراوي متروك لكثرة مناكير ما روى.

أقوال البزار فيه:

قال مغلطاي: (قال أبو بكر البزار: لين الحديث، روى عنه سليمان التيمي، وقال: عنده أحاديث صالحة عن عكرمة عن ابن عباس)[٣]

وقال البزار: تقدم ذكرنا لحسين بن قيس بلينه، فاستغنينا عن إعادة ذكره[٤].

وقال الهيثمي: (قال البزار: وحنش هو ابن قيس الرحبي، روى عنه التيمي، وخالد بن عبدالله وغيرهما، وليس بالقوي، وإنما يكتب من حديثه ما لم يرويه غيره)[٥].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ما نقله الهيثمي عن البزار في قوله: (وإنما يكتب من حديثه..) يوافق تماماً قول البزار: (يكتب من حديثه ما ينفرد به) وقد سبق في ترجمة: إبراهيم بن يزيد الخوزي بيان أنها تفيد شدة الضعف عند البزار، فأثبتت هذه العبارة أن البزار يرى الحسين بن قيس شديد الضعف، تماماً كرأي بقية النقاد.

---

[١] «الجرح والتعديل» (٥٨/٣).

[٢] المرجع السابق (١٦٨/٩).

[٣] «إكمال تهذيب الكمال» تحقيق مجموعة من الطلاب بإشراف د/علي الصياح (ص: ١٦٥).

[٤] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٤٣٥).

[٥] «كشف الأستار» للهيثمي (١٢٦/٢).

وقد يثير قول البزار: (عنده أحاديث صالحة عن عكرمة عن ابن عباس) إشكالاً، فالمعروف أن وصف حديث الراوي بالصلاح يفيد القبول، فكيف نجمع بين هذا القول وقوله الذي يفيد شدة الضعف؟

وجواباً عن هذا الإشكال نقول: إن البزار قد استخدم هذه العبارة على معنى الكثرة، أي: له أحاديث كثيرة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، يدل على ذلك عبارة أخرى للبزار في مسنده، حيث قال: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد روي بهذا الإسناد أحاديث صالحةٌ فيها مناكير، فذكرنا هذا الحديث لأنه غير منكر)[1] فهذه العبارة تؤكد أنه أراد بصالحة هنا: كثيرة، إذ يستحيل أن يكون مراده القبول، فكيف تكون الأحاديث منكرة وهي مقبولة؟ هذا محال.

ثم إن العرب تستخدم صالحة بمعنى الكثرة، قال الزبيدي: (مطرة صالحة أي: كثيرة – من باب الكناية – ومنه قول ابن جِنِّي: أبدلت الياء من الواو إبدالاً صالحاً. أي: كثيراً)[2] وقد بين هذه المسألة أوضح بيان= الشيخ الشريف حاتم العوني في بحث له بعنوان: «بيان أن وصف حديث الراوي بالصلاح قد لا يدل على شيء من عدالته وضبطه» فينظر فيه[3].

الخلاصة: أطلق البزار (لين الحديث) هنا على راو متروك الحديث عنده.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٥٠٩).

[2] «تاج العروس» لمحمد مرتضى الزبيدي (١٨٣/٢).

[3] وقد نشر ضمن كتاب «إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية» للشيخ حاتم العوني.

أحمد ت

حُصَين بن عمر الأَحْمَسي الكوفي (من الطبقة الثامنة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

روى الدوري[١] وابن أبي خيثمة [٢] وابن الجنيد[٣] عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء.

وقال زياد بن أيوب: نهاني أحمد بن حنبل أن أحدث عن حُصَين بن عمر، وقال: إنه كان يكذب[٤].

وقال ابن المديني: شيخ من أهل الكوفة ليس بالقوي، روى عن مُخَارِق عن طارق أحاديث منكرة [٥].

وقال البخاري[٦] وأبو زرعة [٧] ومسلم[٨] والساجي[٩] وابن الجارود[١٠]: منكر الحديث.

وقال البخاري أيضاً: حديثه ليس بالقائم[١١].

وقال الجوزجاني: يروي أحاديث نُنكرها [١٢].

وقال يعقوب بن شيبة: ضعيف جداً، ومنهم من يُجَاوز به الضعفَ إلى الكذب[١٣].

وقال العجلي: حُصَين بن عمر كوفي ثقة [١٤].

---

[١] «الجرح والتعديل» (١٩٤/٣).

[٢] «المجروحين» (٣٣٤/١).

[٣] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٢٧٦).

[٤] «الجرح والتعديل» (١٩٤/٣).

[٥] «تاريخ بغداد» للخطيب (١٨٠/٩).

[٦] «التاريخ الكبير» للبخاري (١٠/٣).

[٧] «الجرح والتعديل» (١٩٤/٣).

[٨] «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٧١).

[٩] «تاريخ بغداد» للخطيب (١٨١/٩).

[١٠] المرجع السابق (١٧٩/٩).

[١١] «الكامل» (٣٠١/٣).

[١٢] المرجع السابق (٢٩٩/٣).

[١٣] «تاريخ بغداد» للخطيب (١٨١/٩).

[١٤] «التاريخ» للعجلي (ص: ١٢٣).

ويعارضه ما نقله مغلطاي من كتاب «الضعفاء» لأبي العرب قال: قال أبو الحسن الكوفي – يعني: العجلي – : حصين بن عمر ضعيف[١].

وقال أبو حاتم: واهي الحديث جداً، لا أعلم يروي حديثاً يتابع عليه؛ هو متروك الحديث[٢].

ووهم أبو داود فخلط بين صاحب الترجمة وبين خازم بن الحسين الحميسي، قال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود سليمان بن الأشعث، عن أبي إسحاق الحميسي، قال: حصين بن عمر، روى مناكير، حدث عنه أبو معاوية[٣].

ونسب المزي[٤] – وتبعه ابن حجر[٤] – إلى يعقوب بن سفيان الفسوي أنه قال: ضعيف جداً، ومنهم من يجاوز به الضعف إلى الكذب. وهذا نص عبارة يعقوب بن شيبة السابق ذكرها، فيشبه أن يكونا قد وهما في نسبة العبارة للفسوي، وإنما هي من كلام ابن شيبة.

وقال الترمذي: ليس حصين عند أهل الحديث بذاك القوي[٥].

وقال النسائي: ضعيف[٦]. وقال أيضاً: ليس بثقة[٧].

وقال ابن خراش: كذاب[٨].

وقال العقيلي بعدما ذكر له حديثاً من روايته: وله عن إسماعيل، ومخارق غير حديث لا يتابع عليه[٩].

وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات[١٠].

---

[١] «إكمال تهذيب الكمال» تحقيق مجموعة من الطلاب بإشراف د/علي الصياح (ص: ٢٠٢).

[٢] «الجرح والتعديل» (١٩٤/٣).

[٣] «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٣١٥/١).

[٤] «تهذيب الكمال» (٢١٣/٢)، و«تهذيب التهذيب» (٣٥١/٢).

[٥] «الجامع» عقب الحديث (رقم: ٣٩٢٨).

[٦] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٨٢).

[٧] «تهذيب التهذيب» (٣٥١/٢).

[٨] «تاريخ بغداد» للخطيب (١٨٠/٩-١٨١).

[٩] «الضعفاء» للعقيلي (٣٣٧/١).

[١٠] «المجروحين» (٣٣٤/١).

وقال ابن عدي بعد ذكره لطائفة من مروياته: ولحصين غير هذا من الحديث، وعامة أحاديثه معاضيل ينفرد عن كل من يروي عنه[١].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٢]. وصحح أبو عبدالله الحاكم إسناداً هو أحد رجاله[٣].

وقال الذهبي: ضعيف بمرة[٤]. وقال ابن حجر: متروك[٥].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

قد تواترت عبارات العلماء على أن حصيناً شديد الضعف، وذلك لما أكثره من رواية المناكير، وأما العجلي فالراجح أنه يضعفه، وعبارته الأخرى تؤول، فلعله أراد أنه ثقة لا يتعمد الكذب، فتكون العبارة عندئذ لا تعاض بينها وبين عبارات بقية النقاد، وأما تصحيح الحاكم له فالظاهر أنه من باب الغفلة والذُّهُول.

الخلاصة: حصين الأحمسي شديد الضعف متروك عند أهل العلم.

---

(١) «الكامل» (٣/٣٠١).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» تحقيق مجموعة من الطلاب بإشراف د/علي الصياح (ص: ٢٠٢).

(٣) «المستدرك» (٤/٢٣-٢٤/٤٥١٢).

(٤) «المغني في الضعفاء» (١/٢٧١).

(٥) «التقريب» ترجمة (رقم: ١٣٧٨).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وقد روى عنه أهل العلم، واحتملوه على ما فيه[١].
وقال في موطن آخر: قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها[٢].
وقال أيضاً: قد حدث بأحاديث لم يتابع عليها، وإنما ذكرنا هذا الحديث على لين حصين، لأنه لا يُرْوى عن النبي ﷺ بإسناد متصل إلا من هذا الوجه، فلذلك ذكرناه[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

لو كانت عبارة البزار: (روى عنه أهل العلم، واحتملوه) مجردة من دون وجود عبارات أخرى ربما أشعر ذلك بأن الراوي ليس بمتروك عند البزار، لكنه لما أعقبها بقوله: (على ما فيه) بين ذلك أن البزار لم يرتضِ الرواية عنه، وإنما حكى ما وقع من أهل العلم، وأن بعضهم قد روى عنه، ثم جاءت عباراة البزار الأخرى لتؤكد أن حصيناً قد كان شديد الضعف عند البزار، عندما قال: (وإنما ذكرنا هذا الحديث..) فإن معنى هذه العبارة قريب من قوله: (يكتب من حديثه ما ينفرد به) وقد سبق الكلام عنها في ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزي، وأنها تفيد شدة الضعف عند البزار، وعبارته هنا تبين أنه لو لم يكن الحديث غريباً لما ذكر الرواية لحال حصين، أضف إلى ما سبق اشتهار حصين عند أهل العلم بشدة ضعفه، فيتقوى في النفس القطع بأن حصيناً الأحمسي شديد الضعف عند البزار.

الخلاصة: أن البزار استخدم عبارة: (لين الحديث) في راو شديد الضعف.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٣٧٣٥).
[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٥٦).
[٣] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٥٦م) [ج١/ص٢٠٠- ٢٠١].

ت عس ق

حفص بن سليمان الأسدي أبو عمر البزاز الكوفي المقرئ، وهو حفص بن أبي داود، صاحب عاصم، ويقال له: حفيص (ت سنة ١٨٠هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال البخاري[١] وأبوحاتم[٢]: قال أحمد بن حنبل رحمه الله: قال يحيى: أخبرني شعبة، قال: أخذ حفص ابن سليمان كتاباً، فلم يرده، قال: وكان يأخذ كتب الناس، فينسخها.

وروى عبدالله ابن الإمام أحمد عن أبيه قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: عطاء بن أبي ميمونة مات بعد الطاعون، وكان يرى القدر، وحفص بن سليمان قبل الطاعون بقليل، فأخبرني شعبة، قال: أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً فلم يرده، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها[٣].

وقال ابن سعد: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: أخذ مني حفص بن سليمان كتاباً فلم يرده علي، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها، ومات قبل الطاعون بقليل، وكان الطاعون سنة إحدى وثلاثين ومائة[٤].

ونقل مغلطاي[٥] – وتبعه الحافظ ابن حجر[٦] – من كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي عن ابن مهدي قال: والله لا تحل الرواية عنه.

والصواب أن عبارة ابن مهدي هذه في أبي مقاتل حفص بن سلم السمرقندي[٧].

---

[١] «الضعفاء الصغير» (ص: ٦٦– ٦٧).

[٢] «الجرح والتعديل» (١٧٣/٣).

[٣] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٧٧/٣– ٧٨).

[٤] «الطبقات الكبرى»لابن سعد (٢٥٥/٩).

[٥] «إكمال تهذيب الكمال» تحقيق مجموعة من الطلاب بإشراف د/ علي الصياح (ص: ٢٢٧).

[٦] «تهذيب التهذيب» (٣٦٦/٢).

[٧] «الموضوعات» لابن الجوزي (١٦٧٣/٤٤٣/٣). وانظر ترجمة أبي مقاتل في «الكامل» (٢٩٣/٣).

وقال أبو عمرو الداني: قال وكيع: كان ثقة [١].

روى ابن محرز عن ابن معين قال: قال لي أيوب بن المتوكل – وكان من القُرَّاء البُصَرَاء – قال: قراءة أبي عمر البزاز أثبت قراءة من أبي بكر عياش، وأبو بكر أصدق منه. قال يحيى: وأبو عمر هذا كذاب[٢]. وروى أحمد بن محمد البغدادي عن ابن معين بنحو ما رواه ابن محرز[٣].

وفي رواية الدارمي[٤] وأبي قدامة السرخسي[٥] والليث بن عبيدة[٦] عن ابن معين قال: ليس بثقة.

وزاد الليث في روايته: هو أصح قراءة من أبي بكر بن عياش، وأبو بكر أوثق منه.

وعن أحمد بن محمد الحضرمي أن ابن معين قال: ليس بشيء[٧].

وذكر ابن عدي في ترجمة حفص بن سليمان الأسدي ما رواه الدوري عن ابن معين أنه قال: أبو عمر الصفار ضعيف[٨].

ولا أعلم أحداً لقب حفصاً المقرئ بالصفار، وأخشى أن يكون غير صاحب الترجمة.

وأخطأ الخطيب فنقل عن عبدالله ابن الإمام أحمد عن أبيه أنه قال في حفص المقرئ: (صالح)[٩]، والعبارة في «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله قد قالها أحمد في المنقري لا المقرئ[١٠].

ونقل الخطيب أيضاً من طريق حنبل عن أحمد أنه قال: وما كان بحفص بن سليمان المقرئ بأس[١١].

---

[١] «تهذيب التهذيب» (٣٦٦/٢).

[٢] «معرفة الرجال» برواية ابن محرز عن ابن معين (١١٣/١– ١١٤).

[٣] «الكامل» (٢٦٨/٣).

[٤] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٩٨).

[٥] «الجرح والتعديل» (١٧٣/٣).

[٦] «الكامل» (٢٦٨/٣).

[٧] «الضعفاء» للعقيلي (٢٩٢/١).

[٨] «الكامل» (٢٦٨/٣)، وانظر العبارة في «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٢٢/٤).

[٩] «تاريخ بغداد» (٦٥/٩).

[١٠] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٤٢٠/١– ٤٢١).

[١١] «تاريخ بغداد» (٦٥/٩).

ثم نقل بعده من طريق حنبل أيضاً عن الإمام أحمد أنه قال: وأبو عمر البزاز متروك الحديث[١].

وجاء في رواية عبدالله بن أحمد عن أبيه أنه قال: متروك الحديث[٢].

وقال علي بن المديني: ضعيف الحديث، وتركته على عمد[٣].

وقال البخاري: تركوه[٤]. وقال مرة: سكتوا عنه[٥]. وقال الجوزجاني: قد فُرِغَ منه منذ دهر[٦].

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[٧].

وقال للبَرْذَعي: لو جَوَّزْنَا حفص بن سليمان لكان الأمر كذا؛ حفص بن سليمان ذاك الضعيف[٨].

وقال أبو حاتم: لا يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث؛ لا يصدق، متروك الحديث، فسأله ابنه عن حاله في الحروف؟ فقال: أبو بكر بن عياش أثبت منه[٩].

وقال صالح جزرة: لا يكتب حديثه.. أحاديثه كلها مناكير[١٠].

وقال مسلم[١١] والنسائي[١٢] – كما في رواية عنه –: متروك الحديث.

وقال الترمذي: يضعف في الحديث[١٣].

وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[١٤].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٩/٦٠- ٦٦).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢/٣٨٠).

(٣) «تاريخ بغداد» (٩/٦٦).

(٤) «التاريخ الكبير» لليخاري (٢/٣٦٣).

(٥) «التاريخ الأوسط» (٢/١٨٤).

(٦) «أحوال الرجال» (ص: ١٨٥).

(٧) «الجرح والتعديل» (٣/١٧٤).

(٨) «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٢/٥٠١- ٥٠٢).

(٩) «الجرح والتعديل» (٣/١٧٤).

(١٠) «تاريخ بغداد» (٩/٦٧).

(١١) «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٧١).

(١٢) «الكامل» (٣/٢٦٩).

(١٣) «الجامع» عقب الحديث (رقم: ٢٩٠٥).

(١٤) «تهذيب التهذيب» (٢/٣٦٥).

وقال النسائي أيضاً[١] والعقيلي[٢] والدارقطني[٣]: ضعيف.

وقال الساجي: حفص ممن ذهب حديثه؛ عنده مناكير[٤].

وفي موطن: يحدث عن سماك وغيره أحاديث بواطيل[٥].

وقال محمد بن سعد العوفي: حدثنا أبي، قال: حدثنا حفص بن سليمان، وكان ينزل سويقة نصر، ولو رأيته لقرت عينك به علماً وفهماً[٦].

وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها، ويرويها من غير سماع[٧].

وقال في ترجمة حفص بن سليمان المنقري: وليس هذا بحفص بن سليمان البزاز أبو عمر القارئ، ذاك ضعيف وهذا ثبت[٨].

وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث يرويها حفص بن سليمان، ولحفص غير ما ذكرت من الحديث، وعامة حديثه عمن روى عنهم غير محفوظة[٩].

وذكر في موضع آخر من كتابه حديثاً، فقال عقبه: وهذا حديث منكر بهذا الإسناد، لا يرويه عن موسى بن أبي كثير غير حفص هذا، وحفص لين[١٠].

---

[١] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٨٢).

[٢] «الضعفاء» للعقيلي (٣٥٥/١)، وقد قال بعدها: (وله غير حديث منكر عن الثقات) وغالب ظني أن هذا القول في خالد بن عبدالرحمن المخزومي.

[٣] «إكمال تهذيب الكمال» تحقيق مجموعة من الطلاب بإشراف د/ علي الصياح (ص: ٢٢٨).

[٤] المرجع السابق.

[٥] «تهذيب التهذيب» (٣٦٥/٢).

[٦] «تاريخ بغداد» (٦٥/٩).

[٧] «المجروحين» (٣١١/١).

[٨] «الثقات» لابن حبان (١٩٥/٦).

[٩] «الكامل» (٢٧٥/٣- ٢٧٦).

[١٠] المرجع السابق (٦٣/٨).

وقال ابن خراش: كذاب متروك؛ يضع الحديث[١].

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث[٢].

وأخرج الحاكم في «المستدرك» حديثاً من رواية حفص المقرئ، وصحح إسناده[٣].

وقال البيهقي: ضعيف[٤]. وقال أيضاً: متروك[٥].

وقال الخطيب: وهو صاحب عاصم في القراءة وابن امرأته، وكان ينزل معه في دار واحدة، فقرأ عليه القرآن مراراً، وكان المتقدمون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش، ويصفونه بضبط الحرف الذي قرأ به على عاصم[٦].

وقال ابن خلفون: هو عندهم ضعيف الحديث، وعند بعضهم متروك الحديث، وهو مشهور في القراءات[٧].

وقال ابن تيمية: وقد اتفق أهل العلم بالحديث على الطعن في حديث حفص هذا دون قراءته[٨].

وقال الذهبي: كان ثبتاً في القراءة، واهياً في الحديث؛ لأنه كان لا يتقن الحديث، ويتقن القرآن ويجوده، وإلا فهو في نفسه صادق[٩].

وقال أيضاً: متروك الحديث؛ حجة في القراءة[١٠].

وقال ابن حجر: متروك الحديث، مع إمامته في القراءة[١١].

---

[١] «تاريخ بغداد» (٦٧/٩).

[٢] «تهذيب التهذيب» (٣٦٥/٢).

[٣] «المستدرك» (١٨٩١/١٧٧/٢).

[٤] «السنن الكبرى» للبيهقي (١٠٢٧٥/٤٠٣/٥).

[٥] «السنن الصغير» للبيهقي (٢٣٢/٢).

[٦] «تاريخ بغداد» (٦٤/٩).

[٧] «إكمال تهذيب الكمال» تحقيق مجموعة من الطلاب بإشراف د/ علي الصياح (ص: ٢٢٨).

[٨] «مجموعة الفتاوى» لابن تيمية (١٢٠/١٤).

[٩] «ميزان الاعتدال» (٥٥٨/١).

[١٠] «العبر في خبر من غبر» (٢١٣/١).

[١١] «التقريب» ترجمة (رقم: ١٤٠٥).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

ليس هناك شك في أن حفصاً المقرئ يعد من كبار الأئمة في القراءات، والكلام هنا إنما يتعلق عن حاله في رواية الحديث، أما عدالته الدينية فلا مطعن فيها ولا شك، وتقدمه في القراءات لا مرية فيه ولا جدال، فليس طعننا فيه في الرواية يقتضي الطعن في قراءته، بل لم يزل إماماً في القراءة ثبتاً.

ثم نقول: إن عامة أقوال نقاد الحديث قد بينت جرح حفص في الحديث، ونبدأ بشعبة الذي أعطانا تصوراً عن حال حفص في علم الحديث، فإنه ذكر أن حفصاً كان يأخذ كتب الناس فينسخها، ويرويها – كما فَهِمَ ذلك ابن حبان – من دون سَمَاعٍ، أو أَخْذٍ بأحد طرق التحمل المعروفة عند المحدثين، ولا شك أن من هذه حالته في علم الحديث، لا يقبل منه شيء، إذ هو لا يعقل بما يحدث به، وانخرام هذا الشرط في الراوي يؤدي إلى الطعن في عدالته في الرواية، دون الطعن في عدالته الدينية بالطبع.

ومقصودنا بالعقل بما يحدث به الراوي: هو أن يكون عند الراوي مبادئ شروط الرواية، فيدرك ما ينبغي أن يرويه، وما لا يحق له أن يرويه، نحو ألا يَرْفعَ مرسلاً، ولا يُسْنِدَ موقوفاً، ونحو ذلك من الأمور الأساسية التي لا يسع الراوي جهلُها، وفي هذا المقام يقول ابن حبان – عند ذكره لشروطه في الرواة الذين يذكرهم في صحيحه – : (والعقل بما يحدث من الحديث: هو أن يعقل من اللغة ما لا يزيل معاني الأخبار عن سننها، ويعقل من صناعة الحديث ما لا يسند موقوفاً، أو يرفع مرسلاً، أو يصحف اسماً)[1] وما فعله حفص – بروايته عن شيوخ لم يأخذ عنهم بشيء من طرق التحمل – داخل في كلام ابن حبان.

---

[1] «صحيح ابن حبان» (١/١٥٢).

وقد وقع إشكال في كلام شعبة، فقيل: إن المقصود بكلام شعبة هو: حفص بن سليمان المنقري، بدليل أنه هو الذي مات قبل الطاعون بقليل، وقد أخطأ من اعتبر كلام شعبة في المقرئ.
ولا شك أن هذا إشكال كبير، إلا أنني لا أستطيع أن أتقبل هذا الكلام لأنه يقتضي أن البخاري وأبا حاتم وابن حبان وابن عدي، ومن قبلهم ابن سعد= قد كانوا غافلين عن هذا الأمر، ولم يتنبهوا إليه جميعاً، وهذا عندي بعيد.

وجوابي على الإشكال السابق هو: يظهر لي – والله أعلم – أن عبارة يحيى بن سعيد القطان – وهو من تفرد بنقل كلام شعبة السابق بحسب استقصائي – أَوْهَمَت بعضَ مَن نقلها بأنه لا يفرِّق بينهما، فقد نقل عن شعبة كلامه في وفاة المنقري، وأنه كان قبل الطاعون بقليل، ثم دمج معه كلام شعبة في المقرئ، وأرجو أن يكون هذا هو فهم البخاري وأبي حاتم ومن تبعهم.

ودليلي على ما سبق أمور: الأول: أن البخاري لم يكن غافلاً عن كلام شعبة في وفاة المِنْقَري، فلقد نقله عن يحيى القطان في تاريخه الكبير[١] في ترجمة: (حفص بن سليمان المِنْقَري)، وعليه فإن البخاري لما حَمَلَ كلام شعبة على حفص المقرئ لم يكن غافلاً عن هذا الأمر، ولن يَحِيدَ شيخ الصنعة عن ظاهر العبارة إلا لدليل قوي.
الثاني: أن المِنْقَري ثقة لم أقف على من تكلم فيه، وكلام شعبة فيه إشعار بالضعف، بل بالضعف الشديد لو حملت على المعنى الذي فهمه ابن حبان.
فإن قيل: ليس شرطاً أن يكون مقصود شعبة الجرح، قلنا: لابد أن لشعبة غرضاً في إيراده لهذا الكلام، فإن لم يكن مراده الجرح، فما هو المعنى الذي قد يكون قصده شعبة؟
الثالث: أن شعبة ولد سنة ٨٢ للهجرة، وقد ذكر أبو حاتم أن المِنْقَري من قُدَمَاء أصحاب الحسن[٢]، والحسن قد ولد سنة ٢١ للهجرة، فعليه يكون مولد المِنْقَري بين الأربعين إلى الخمسين للهجرة،

---

[١] «التاريخ الكبير» (٣٦٣/٢).
[٢] «الجرح والتعديل» (١٧٣/٣).

فهو يكبر شعبة بنحو ثلاثين سنة، ومن هذه سنه لا ينزل فينسخ حديث شعبة، بل الأحرى به أن ينسخ حديث من هو أعلى من شعبة كالحسن البصري وابن سيرين مثلاً، فيبعد جداً أن يكون المِنْقَري هو الذي عناه شعبة في كلامه؛ والله أعلم.

ونُقِلَ عن وكيع – ولم نقف على إسناد هذا النقل – أنه وثق حفصاً، والذي أحمل عليه العبارة أنه أراد بها عدالة حفص في دينه، وأنه لا يتهم في صدقه، أو أنه أراد بها وصفه في علمه بالقراءة، فإنه يبعد عندي أن يغفل إمام كوكيع عن مناكير حفص في الحديث، ويكفينا قول صالح جزرة: (أحاديثه كلها مناكير)

وقد وصف أحمد حفصاً بأنه متروك الحديث، لكن رواية قد أتت من طريق حنبل بن إسحاق عنه أنه قال: (ما كان به بأس) والأولى أن تحمل هذه العبارة على نفس ما حملنا عليه قول وكيع السابق، وربما كانت العبارة في المِنْقَري فَحُرِّفت، والذي يؤكد هذا الأمر ما نقله الأَثْرَم في سؤالاته أن أبا عبدالله ذكر حفص بن سليمان، فقيل له: المِنْقَري؟ فقال: (فمن يكون حفص بن سليمان غير المنقري؟)[1] فاعتبر الإمام أحمد أن حفص بن سليمان المقرئ لا يستحق الذكر في الحديث، ولا يقال بأن أحمد لم يكن يعرف المقرئ المشهور، فكيف قال فيه: متروك الحديث؟

والخلاصة: أن حفصاً المقرئ، كما قال الذهبي وابن حجر: متروك الحديث، إمام في القراءة.

[1] «من سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل» (ص: ٤٢).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: وحفص لين الحديث؛ حدث بأحاديث مناكير، ولكن لما[١]لم نحفظ هذا الحديث إلا من حديثه ذكرناه عنه، وبينا عِلَّتَه[٢].

وقال في موطن آخر: لين الحديث جداً.. وإنما ذكرنا هذا الحديث لنبين العلة فيه، وأنه قد رواه محمد عن أنس[٣].

ونقل الهيثمي وابن كثير عن البزار أنه قال: حفص بن سليمان لين الحديث[٤]. زاد ابن كثير: وقد روي عنه؛ واحتمل حديثه[٥].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

قول البزار: (ولكن لما لم نحفظ..) وكذا قوله: (وإنما ذكرنا هذا الحديث..) يشعر بمعنى قوله: (إنما يكتب من حديثه ما ينفرد به) وقد سبق أن العبارة تفيد الضعف الشديد – كما في ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزي – وأيضاً قوله في حفص: (لين الحديث جداً) لا شك أن فيها دلالة على زيادة الضعف عن غيره ممن وصفهم بـ (لين الحديث) فقط، وما نقله ابن كثير يشعر – في الأصل – بأن الراوي ليس بمتروك، إلا أننا نؤول ذلك على أنه أراد حكاية الواقع، بأنه قد روى عنه بعض الناس، والذي يدفعنا لهذا التأويل: إطباق العلماء على شدة ضعف حفص، والعبارتان السابقتان عن البزار، واللتان يظهر منهما تضعيف البزار لحفص ضعفاً شديداً.

الخلاصة: أن البزار استعمل هنا (لين الحديث) و (لين الحديث جداً) في راو شديد الضعف عنده.

---

[١] في المطبوع: (بما) ولا يستقيم الكلام بها.

[٢] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٨٦٤٨).

[٣] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٦٧٤٦).

[٤] «كشف الأستار» (١/١٦١).

[٥] «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٨/٣٤٤).

ق

الحكم بن ظُهَيْر الفَزَاري أبو محمد الكوفي (مات قريباً من سنة ١٨٠هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

روى الدوري[١] وعبد الله بن الدَّورقي[٢] وابن الجنيد[٣] عن ابن معين قال: ليس بثقة.

زاد الدوري في روايته: قد سمعت منه.

وقال ابن معين – كما في رواية أبي داود – : كذاب[٤].

وروى الدوري[٥] وابن الجنيد[٦] عنه قال: ليس بشيء. وزاد ابن الجنيد في روايته: قد سمعت منه.

وفي رواية ابن أبي خيثمة عن ابن معين قال: ليس حديثه بشيء[٧].

وقال مغلطاي: في بعض نسخ تاريخ عباس عن يحيى: متروك الحديث[٨].

وقال حرب الكرماني: قلت لأحمد بن حنبل: الحكم بن ظُهَيْر كيف حديثه؟ فكأنه ضعفه[٩].

وقال عثمان بن أبي شيبة: لو كان فيه طُبَاخ[١٠] لحدثتكم عنه[١١].

وقال علي بن الجنيد: رأيت ابن أبي شيبة لا يرضى الحكم بن ظُهَيْر، ولم يدخله في تصنيفه[١٢].

---

(٢) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٥٤٩/٣).

(١) «الكامل» (٤٨٩/٢– ٤٩٠).

(٣) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٨٤).

(٤) «الكامل» (٤٩٠/٢).

(٥) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٧٧/٣).

(٦) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٤٣).

(٧) «الجرح والتعديل» (١١٩/٣).

(٨) «إكمال تهذيب الكمال» (٩٢/٤).

(٩) «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» رواية حرب الكرماني عنهما (ص: ٤٧٤).

(١٠) قال الأزهري: طُباخ وقال الإيادي: طَباخ. قال ابن منظور: (أصل الطباخ: القوة والسمن، ثم استعمل في غيره، فقيل: لا طباخ له. أي: لا عقل له ولا خير عنده.) انظر «لسان العرب» لا بن منظور (١١٧/٨).

(١١) «الجرح والتعديل» (١١٩/٣).

(١٢) المرجع السابق.

ونقل ابن شاهين عن عثمان بن أبي شيبة أنه قال: الحكم بن ظُهَيْرٍ عندي صدوقٌ، وليس ممن يحتج به، وكان فيه اضطراب، وجَفَا الناس حتى استقصي[١].

وسأل أبو نُعيم ابنَ دكَيْن عثمانَ بنَ أبي شيبة: كيف رأيته؟ فقال: كان رجلاً نبيلاً عند أهل الكوفة. قال أبو نُعيم: كذلك كان. فقال عثمان بن أبي شيبة: يا أبا نُعيم، فأخبرني من أين جاءنا هذا الضعف؟ قال: أو لا تدري؟ قال له: فأخبرني، فقال أبو نُعيم: حدث عن السُّدِّيِّ أحاديث منكرة، ولم يُخْبِرْ بها أحدٌ غيره، وحدَّثَ عن عَلْقمة بن مَرْثَدٍ بأحاديث منكرة، وحدَّثَ عن عاصم بن أبي النَّجُود بأحاديث منكرة لم يجئ بها أحدٌ غيره، ولم يحدِّث عن شيخ إلا جاء بشيء لم يعرف، فمن ثَمَّ جاءه الضعف[٢].

وقال البَرْذَعي: قال ابن أبي شيبة: إذا رأيتني قد كتبت عن الرجل ولا أحدث عنه فلا تسأل عنه، وكان كتب عن الحكم ولم يحدِّث عنه، ثم قال: حدَّث عن عاصم عن زِرٍّ عن عبدالله، فجعل يعدد تلك المناكير، إذا رأيت معاوية وغيره، فأراد رجل أن يكتب حديثاً مما ذكر، فقال له: الحَكَمُ عن السُّدِّيِّ عمَّن؟ قال: لا يُكتب عني عن الحكم بن ظُهَيْر شيئاً[٣].

وقال البخاري: تركوه؛ منكر الحديث[٤].

وقال الجوزجاني: ساقط[٥]. وقال في موضع آخر: سَقَطَ بميله، وأعاجيبِ حديثه[٦].

وقال أبو زرعة[٧] وأبوحاتم[٨] ومسلم[٩] والنسائي[١٠]: متروك الحديث.

وزاد أبو حاتم: لا يكتب حديثه.

---

(١) «ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» لابن شاهين (ص: ٤٩).

(٢) «مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه» (ص: ١٢٧- ١٢٨).

(٣) «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٢/٤٢٧- ٤٢٨).

(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/٣٤٥).

(٥) «أحوال الرجال» (ص: ٦٠).

(٦) المرجع السابق (ص: ١٥٤).

(٧) «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٢/٤٢٧).

(٨) «الجرح والتعديل» (٣/١١٩).

(٩) «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٩٧).

(١٠) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٨١).

وقال أبو زرعة[١] والنسائي[٢]: واهي الحديث. زاد أبو زرعة: ليس بشيء.

ولما سأل البَرْذَعيُّ أبا زرعة عن الحكم بن ظُهَيْرٍ في التفسير، قال: كل حديثه منكرٌ واهٍ[١].

وقال العجلي: ضعيف متروك الحديث، وهو دون سفيان في السنِّ بقليل[٣].

وقال العجلي[٣] وأبو داود[٤] والنسائي[٥]: لايكتب حديثه. زاد النسائي: ليس بثقة.

وقال صالح جزرة: كان يضع الحديث[٦]. وقال الترمذي: ترك حديثه بعض أهل الحديث[٧].

وذكره الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم[٨].

وقال السَّاجي: منكر الحديث. وقال أيضاً: عنده مناكير، وكان الثوري يأمر بكتابة التفسير عنه[٩].

وقال ابن الجارود: ليس بشيء وليس بثقة[١٠]. وقال العقيلي: له عن عاصم مناكير[١١].

وقال ابن حبان: كان يشتم أصحاب محمد ﷺ؛ يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات[١٢].

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة[١٣].

وقال الدارقطني: ضعيف[١٤]. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[١٥].

---

[١] «سؤالات البَرْذَعي لأبي زرعة» (٤٩٢/٢).
[٢] «إكمال تهذيب الكمال» (٩٢/٤).
[٣] المرجع السابق (٩٣/٤).
[٤] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢٣١/١).
[٥] «تهذيب التهذيب» (٣٩٠/٢).
[٦] «إكمال تهذيب الكمال» (٩٢/٤).
[٧] «الجامع» عقب الحديث (رقم: ٣٥٢٣).
[٨] «المعرفة والتاريخ» (٣٤/٣).
[٩] «إكمال تهذيب الكمال» (٩٣/٤).
[١٠] المرجع السابق (٩٢/٤).
[١١] «الضعفاء» للعقيلي (٢٨٠/١).
[١٢] «المجروحين» (٣٠٤/١).
[١٣] «الكامل» (٤٩٥/٢).
[١٤] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢٢٦/١).
[١٥] «إكمال تهذيب الكمال» (٩٢/٤).

وقال الخطيب: ذاهب الحديث[١]. وقال الذهبي: واه[٢]. وقال أيضاً: متروك الحديث[٣].

وقال ابن كثير[٤] وابن حجر[٥]: متروك. زاد ابن حجر: رمي بالرفض، واتهمه ابن معين.

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

إن أقوال العلماء في الحكم بن ظهير واضحة الدلالة على شدة ضعفه، لا يكاد يتخلف أحد عن إسقاط روايته، فالكل مجمع على ترك حديثه، اللهم إلا ما جاء عن ابن أبي شيبة في وصفه للراوي بأنه صدوق، لكنه ذكر في ذات العبارة أن الحكم قد استقصي، والاستقصاء يفيد الترك، وعباراته الأخرى تبين أنه ترك الرواية عنه، ولم يحل لتلامذته أن يكتبوا عنه حديثاً عن الحكم بن ظهير، فثبت بذلك أن ابن أبي شيبة موافق لقول بقية النقاد، ومقصوده بالصدق هنا أنه لا يتعمد الكذب، إنما يقع فيما يقع فيه من باب الغفلة.

وأما قول الدارقطني: (ضعيف) فلا يمتنع عندي من حملها على ما يوافق الجمهور، غاية ما في الأمر أنه لم يبين حقيقة حال الراوي كما بينه بقية النقاد، ونحو منه ما ذكره حرب الكرماني من أن الإمام أحمد كأنه ضعف الحكم، فكذلك لا يتعارض عندي مع ما ذكره بقية النقاد من كون الحكم شديد الضعف، بل حملها على مراد بقية النقاد أولى.

الخلاصة: أن الحكم بن ظهير شديد الضعف عند النقاد وأئمة الحديث.

---

[١] «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٤٦/٢٦).

[٢] «سير أعلام النبلاء» (١٤٩/٣).

[٣] «العلو للعلي العظيم» للذهبي (٥٩٥/١).

[٤] «البداية والنهاية» (٤٣٤/١١).

[٥] «التقريب» ترجمة (رقم: ١٤٤٥).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، قد روى عنه جماعة كثيرة، واحتملوا حديثه[١].

وقال أيضاً عقب ذكره لحديث: لا نعلم يرويه إلا جابر، ولا طريقاً عنه إلا هذا الطريق، والحكم بن ظُهَيْر ليس بالقوي، وقد روى عنه جماعة من أهل العلم[٢].

وذكره الهيثمي بالمعنى، فقال: قال البزار: لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد، والحكم فليس بالقوي، وقد روى عنه جماعة[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

سبق الكلام عن قول البزار: (ليس بالقوي)، وأنها من العبارات المشكلة عند البزار، فنظر ترجمة: (إسحاق بن أبي فروة)، وقد استخدم البزار هنا عبارة أخرى تفيد في أصلها القبول، وهو قوله: (قد روى عنه جماعة كثيرة، واحتملوا حديثه)، لكن البزار قد يستعمل هذه العبارة ونحوها في رواة شديدي الضعف، كما استعملها في إبراهيم بن يزيد الخوزي، وقد مرت ترجمته، وكما استعملها في إسماعيل بن أبان الغنوي[٤]، وقد قال عنه: متروك الحديث[٥]؛ ولعل مراده منها في مثل هذه الأحوال: دَفْعُ ما قد يَرِدُ عليه من اللومِ بذِكْرِهِ لأحاديثِ بعضِ الضعفاءِ، وإيرادِه لرواياتِ مَنْ لا ينبغي الاشتغال بهم، وعليه فهذه العبارات لا تَصْلُح عندها أن تكون حُكماً على الرواة، إنما يوردها البزار ليُبَيِّنَ للمطلع على كتابه بأنه لا لوم عليه لإخراجه لحديث فلان، فقد روى عنه جماعة من أهل العلم.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٥٩٩٥).

[٢] «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في كتاب الكشاف» للزيلعي (١٦٠/٢).

[٣] «كشف الأستار» للهيثمي (٥٣/٣).

[٤] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٣٥١١).

[٥] «تهذيب التهذيب» (٢٨٧/١).

والذي يجعلني أحمل هذه العبارة على ذلك المعنى أني أستبعد أن يغفل البزار – وهو الناقد الإمام – عن شدة ضعف الحكم، فإن أمره بَيِّنٌ لأهل العلم، ونكارةَ حديثه ظاهرةٌ لكل النقاد، فكما أخبر أبو نُعيم الفضل بن دُكَيْن أنه ما روى عن أحد إلا جاء بما لم يروه غيره، فحمل عبارات البزار على رأي النقاد – كما حملنا قول الدارقطني – أولى وأصوب.

الخلاصة: أن البزار قد استخدم (لين الحديث) في راو متروك الحديث عند النقاد.

حمَّاد بن يحيى الأَبَحُّ أبو بكر السُّلَمي البصري (من الطبقة الثامنة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن مهدي: كان من شيوخنا[١].

قال ابن معين للدوري[٢] وابن أبي خيثمة [٣]: ثقة.

فقال الدوري لابن معين: قد روى حديثاً عن أبى إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس: (الغلام الذي قتله الخضر طبع كافراً). فقال له ابن معين: هكذا يحدِّث به حمَّادٌ الأَبَحُّ، وغيره يقول: عن أبى إسحاق، عن سعيد بن جبير، ولا أرى الحديث إلا حديث سعيد بن جبير[٤].

وروى ابن عدي عن محمد بن علي بن إسماعيل السُّكَّرِيِّ، عن الدارمي أنه قال: قلت ليحيى بن معين: فحمَّادٌ الأبحُّ؟ فقال: ليس به بأس[٥].

ووقع في المطبوع من رواية الدارمي عن ابن معين قال: ليس بشيء[٦]. فرجعت للمخطوط فوجدت العبارة كما أثبتها المحقق[٧]، فلعله خطأ من الناسخ.

وقال ابن معين – فيما رواه أبو داود[٨] وابن طَهْمان[٩] عنه– : ليس به بأس.

وفي رواية ابن محرز قال ابن معين: صويلح الحديث [١٠].

---

[١] «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٤/٣).

[٢] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٥٧٣/٣– ٥٧٤).

[٣] «الجرح والتعديل» (١٥٢/٣).

[٤] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٥٧٣/٣– ٥٧٤).

[٥] «الكامل» (٢٣/٣).

[٦] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٩٠).

[٧] «تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى ابن معين» (ق: ٨/أ).

[٨] «سؤالات أبي داود لأحمد» (ص: ٣٣٨).

[٩] «من كلام ابن معين» برواية ابن طَهْمان عنه ترجمة (رقم: ٣١٣).

[١٠] «معرفة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين (٦٩/١).

وقال أحمد – كما روى ابنه عبدالله عنه – : صالح الحديث [١].

وروى أبو داود عن أحمد أنه قال: ليس به بأس[٢]. وروى الكِرْماني عن أحمد نحو رواية أبي داود[٣].

وقد روى عبدالله بن أحمد في موضع آخر نحو رواية أبي داود[٤].

وقال البخاري: وهم في الشيء بعد الشيء[٥].

وقال أبو حفص الأبَّار في إبراهيم قُعَيْس: أول ما طلبت الحديث رأيت أهل العلم يُنكرون حديثه، وكذلك حمَّاد بن يحيى الأَبَحُّ، كنت أرى كُهُولاً من أهل الكوفة يتَّقُون حديثهما، ويستخفون بحديثهما[٦].

وقال أبو حاتم: لا بأس به[٧]. وقال أبو زرعة: ليس بقوي[٨]. وقال أبو داود: يخطئ كما يخطئ الناس[٩].

وقال الجوزجاني: روى عن الزهري حديثاً معضلاً؛ سمعت من يزعم أن الحديث كان يحدث به الوقَّاصيُّ[١٠].

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يُخطىء، ويَهِمُ[١١].

وقال ابن عدي – بعدما ذكر طائفة من حديثه – : ولحمَّاد بن يحيى غير ما ذكرت أحاديث حِسانٌ، وبعض ما ذكرت مما لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه[١٢].

---

[١] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢/٤٧٥).

[٢] «سؤالات أبي داود لأحمد» (ص: ٣٣٨).

[٣] «مسائل الإمام أحمد وابن راهويه» برواية حرب الكِرْمَاني عنهما (ص: ٤٦٣).

[٤] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢/٤٩٦).

[٥] «التاريخ الكبير» (٣/٢٤).

[٦] «المعرفة والتاريخ» (٣/٨٢).

[٧] «الجرح والتعديل» (٣/١٥٢).

[٨] «الجرح والتعديل» (٣/١٥٢).

[٩] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/٢٣٤).

[١٠] «أحوال الرجال» (ص: ٢٠٣).

[١١] «الثقات» لابن حبان (٦/٢٢١- ٢٢٢).

[١٢] «الكامل» (٣/٢٦- ٢٧).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم[١]. وأخرج له أبو عبدالله الحاكم في «المستدرك»[٢].
وقال الذهبي: ثقة؛ قال أبو داود: يخطئ كما يخطئ الناس[٣]. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[٤].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

بالنظر إلى أقوال النقاد السابقة فإن حمَّاداً ممن يُحسَّنُ حديثه، ولا أرى تعارضاً بين أقوال النقاد، فإن الجمعَ بين عباراتهم ممكن، ذلك أن من أطلق عباراتٍ تُشِيرُ إلى الضعف إنما أراد وصف ما عند حمَّادٍ من الأوهام والأخطاء، ولا يلزم من ذلك أنه عندهم ضعيف، فإنه قد يكون ثقةً عندهم، له أوهام وأخطاء، والذين أطلقوا عبارات عليا في القبول كثقة مثلاً، إنما أرادوا أنه مقبول الرواية، ولم يكن المتقدمون يدققون في التفريق بين ألفاظ التعديل كما وقع ذلك للمتأخرين، بل ربما قالوا عن الراوي الصدوق ثقة، وعن الثقة لا بأس به، وهذا يعلمه كل من طالع عبارات الأئمة.

وقد جاءت عبارة الذهبي رحمه الله دقيقة ومؤكدة لما أرجحه، فإنه قال عن حماد: ثقة، ثم نقل عبارة أبي داود، فدل ذلك أنه رأى بأن كلام أبي داود لا ينافي كون الراوي ثقة عنده، بل هي موافقة لكلام من عدله، فكأنه ثقة يخطئ كما يخطئ الناس، ولا شك أن من هذا حاله، فإن فيه ضعفاً يصح أن يوصف بسببه بأنه ليس بقوي، أو لم يكن بالحافظ، وغير تلك الأوصاف التي وصف بها من بعض الأئمة، فاتضح لك بأنه لا تعارض بين أقوال النقاد، وأن الجمع ممكن وهو الأولى.

---

[١] «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (١٤٦/٢).
[٢] «المستدرك» (٥٨٦/٤- ٦٠٢٢/٥٨٧).
[٣] «الكاشف» (٣٥٠/١).
[٤] «التقريب» ترجمة (رقم: ١٥٠٩).

بقيت عبارة أبي حفص الأبَّار، وهي عبارة تدل على الضعف ولا شك، لكن لم يذكر لنا من الشيوخ الذين قد كانوا يتقون حديث حمَّاد، فإن الجرح لا يقبل إلا من إمام عالم، ثم إن حماداً بصري، وأهل البصرة (كابن مهدي) قد قبلوا حديثه، وهم أعلم به من أهل الكوفة، فكلام أبي حفص مردود ولا شك.

الخلاصة: حماد الأبح ثقة مقبول الرواية، إلا أن له أوهاماً وأخطاء يسيرة، لا تنزله إلى درجة الضعف، بل ما أقربه إلى من يصحح حديثه، ولم أقف على من خالف ذلك إلا ما روي عن أبي حفص الأبار، وقد بينا ضعف كلامه.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١]. وقال في موطن آخر: لم يكن بالقوي، وقد حدث عنه المتقدمون[٢].
وقال ابن حجر: قال البزار: ليس بالقوي[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ليس في كلام البزار ما يقطع بحال حمَّاد الأَبَح عنده، فإن قوله: (ليس بالقوي) هي من العبارات المشكلة عند البزار، كما بينا هذا في ما سبق، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في تفسير(لين الحديث) هنا، لكن لما بان اتفاق النقاد على تعديل حماد، وقبول حديثه، أَمْكَنَ تفسيرُ (لين الحديث) هنا بأنها قد جاءت للإشارة إلى ما في حديث الأَبَح من الأخطاء، وإن كان الراوي مقبول الرواية، إذ الأصل صواب حكم الناقد، وحمل العبارة على الصواب متى ما أمكن هو اللازم الذي لا يصح خلافه، فإن الناقد لا يبلغ تلك المكانة إلا إذا كان خطؤه نادراً بالنسبة لصوابه، فالأصل في أحكامه الصواب حتى يثبت عكس ذلك، إلا أن تأتي عبارة صريحة لا تحتمل التأويل، وهذا هو أولى الأقوال في تفسير (لين الحديث) هنا، والله أعلم.

الخلاصة: يظهر لي أن البزار قد أطلق (لين الحديث) هنا في راو مقبول الرواية، إلا أن في حديثه وهماً وخطأً يسيراً، لا ينزله إلى مرتبة الضعف.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٠٤٤).
[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٦٨٩٦).
[٣] «تهذيب التهذيب» (٤٣٣/٢).

تق

الربيع بن بدر بن عمرو السَّعْدي أبو العلاء البصري (ويلقب بـ: عُلَيْلَة)

(ت سنة ١٧٨هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – فيما رواه الدوري[١] وابن الجنيد[٢] ومعاوية بن صالح[٣] عنه – : ليس بشيء.

زاد معاوية في روايته عن ابن معين: ضعيف.

وفي رواية ابن أبي خيثمة قال ابن معين: ليس حديثه بشيء[٤].

وروى ابن طَهْمان عن ابن معين قال: ليس بثقة [٥].

وعن ابن أبي شيبة أن ابن معين قال: كان ضعيفاً [٦].

وقال ابن هانئ في مسائله لأحمد بن حنبل: (سألته عن المثنى بن صباح، قال: ليس حديثه بشيء، مضطرب الحديث. وسألته عن الربيع بن بدر، فقال: لا يسوى حديثه شيئاً، ثم قال: الربيع بن بدر، ومثنى بن الصباح أحب إلي من عطاء بن عجلان، ولا يكتب حديثه)[٧]

وقال الساجي: كان أحمد بن حنبل إذا ذكره تبسم [٨].

وقال البخاري: يخالف في حديثه[٩]. وقال البخاري: ضعف قتيبة بن سعيد ربيع بن بدر [١٠].

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٨٧/٤).

[٢] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٧٤).

[٣] «الكامل» (٢٩/٤).

[٤] «المجروحين» (٣٦٧/١).

[٥] «من كلام ابن معين» برواية ابن طَهْمان عنه ترجمة (رقم: ٣١٣).

[٦] «الضعفاء» للعقيلي (٤٠٥/٢).

[٧] «مسائل الإمام أحمد» برواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (٢٣١/٢).

[٨] «إكمال تهذيب الكمال» (٣٢٩/٤).

[٩] «التاريخ الأوسط» (١٤١/٢).

[١٠] المرجع السابق.

وقال أبو حاتم: لا يشتغل به ولا بروايته، فإنه ضعيف الحديث ذاهب الحديث[١].

وقال أبو حاتم أيضاً[٢] والنسائي[٣] وابن خراش[٤] والأزدي[٥] والدارقطني[٦]: متروك الحديث.

وقال الجوزجاني: واهي الحديث[٧]. وذكره أبو زرعة الرازي في «الضعفاء»[٨].

وقال عثمان بن أبي شيبة[٩] وابنه محمد[١٠] والعجلي[١١] وأبو داود[١٢] وابن حبان[١٣] والدارقطني[١٤]: ضعيف الحديث.

وفي موطن آخر قال أبو داود[١٥] والفسوي[١٦] والنسائي[١٧]: لا يكتب حديثه. زاد النسائي: ليس بثقة.

وقال الفسوي مرة: ضعيف ليس حديثه بشيء[١٨]. وقال أيضاً: ضعيف متروك[١٩].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٣/٤٥٥).

[٢] «العلل» لابن أبي حاتم (١/٢٦٦).

[٣] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٠٦).

[٤] «تاريخ بغداد» (٩/٤٠٨).

[٥] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/٢٨٠).

[٦] «السنن» للدارقطني (١/١٠٤/٣٣٠).

[٧] «أحوال الرجال» (ص: ١٩١).

[٨] «الضعفاء» لأبي زرعة الرازي (٢/٦١٦).

[٩] «تاريخ بغداد» (٩/٤٠٦).

[١٠] «إكمال تهذيب الكمال» (٤/٣٢٩).

[١١] المرجع السابق.

[١٢] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/٣٧٠).

[١٣] «الثقات» لابن حبان (٣/٢٠).

[١٤] «السنن» للدارقطني (١/٣٣٣/١٢٧٢).

[١٥] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/٤٢١).

[١٦] «المعرفة والتاريخ» (٢/٦٦٩).

[١٧] «إكمال تهذيب الكمال» (٤/٣٢٩).

[١٨] «المعرفة والتاريخ» (٢/١٢١).

[١٩] المرجع السابق (٣/٦١).

وقال الساجي: فيه ضعف.. يروي عن الأعمش عن أنس حديثاً منكراً[١].

وقال ابن حبان[٢] والحاكم[٣]: كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات المقلوبات، وعن الضعفاء الموضوعات.

وقال ابن عدي: عامة حديثه، ورواياته عمن يروي عنهم= مما لا يتابعه أحد عليه[٤].

وقال أيضاً: أبو معاوية شَرٌّ من الربيع، وأضعف[٥]. وأبو معاوية هو عبدالرحمن بن قيس الزَّعْفَرَاني.

وذكر ابن المُلَقِّن حديث: « الاثنان فما فوقهما جماعة » من طريق أبي موسى الأشعري ﷺ، ثم قال: وإسناده ضعيف – وإن ذكره ابن السَّكَنِ في صحاحه – الربيع بن بدر بن عمرو عُلَيْلَة، وهو واهٍ[٦].

وقال ابن المنذر: الربيع لا يعرف برواية الحديث[٧]. وقال الدارقطني مرة: منكر الحديث[٨].

وعلق الحاكم على حديث رواه الربيع بن بدر بقوله: هذا خبر في إسناده ومتنه نظر، وذلك أن الربيع ابن بدر ليس ممن يجوز الاحتجاج بخبره؛ سئل ابن معين فقال: كان ضعيفاً. قال أبو عبدالله: فإن سَلِمَ هذا الخبرُ من عليلة بن بدر، فإني ما أراه يسلم من أبي هارون العَبْدي[٩].

ثم لم يتنبه الحاكم فأخرج له في «المستدرك»[١٠].

قال ابن المُلَقِّن: وعجيب من الحاكم في إخراجه له في مستدركه، لكنه سكت عنه، فلم يصححه ولم يضعفه[١١].

---

[١] «إكمال تهذيب الكمال» (٣٢٩/٤).
[٢] «المجروحين» (٣٦٦/١).
[٣] «سؤالات السجزي للحاكم» (ص: ٨٩- ٩٠).
[٤] «الكامل» (٣٧/٤).
[٥] المرجع السابق (٣٦/٤).
[٦] «البدر المنير» لابن المُلَقّن (٢٠٤/٧).
[٧] «الأوسط» لابن المنذر (٥٤/٢).
[٨] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٢٠٧).
[٩] «مختصر خلافيات البيهقي» لابن فَرَح الإشبيلي (١١٩/٢).
[١٠] «المستدرك» (٨٠٢٧/٤٧٧/٥).
[١١] «البدر المنير» (٢٠٤/٧).

وقال الذهبي: واه [١]. وقال ابن حجر: متروك [٢].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

يظهر مما سبق نقله أن عبارة كل من: ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم، وأبو داود، والفسوي، والنسائي، وابن عدي، وابن خراش، والأزدي، والدارقطني= صريحة في شدة ضعف عُلَيْلَة، وأيضاً فإن عبارات ابن حبان، وابن المنذر، والحاكم تشعر بشدة ضعف الربيع بن بدر عندهم، وأما باقي الأئمة فإن عباراتهم – وإن كانت خفيفة فيه – لا تَنَافيَ بينها وبين باقي عبارات النقاد، وعليه فيمكن حملها على أنهم أرادوا بها شدة الضعف، وأما إخراج الحاكم وابن السَّكَنِ له في صحاحهم فالغالب أنه من باب الوهم والخطإ.

الخلاصة: عليلة بن بدر شديد الضعف عند النقاد.

---

[١] «الكاشف» (٣٩١/١).

[٢] «التقريب» ترجمة (رقم: ١٨٨٣).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١]. وقال مرة: لم يك بالحافظ[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارة البزار الثانية هي من العبارات المشكلة عند البزار، فلا يمكن الاعتماد عليها في تفسير (لين الحديث) هنا، ولأن الراجح عند النقاد هو شدة ضعف الربيع بن بدر فإن الغالب أن البزار أطلق (لين الحديث) هنا على من هو شديد الضعف.

الخلاصة: أطلق البزار (لين الحديث) هنا على راو شديد الضعف عند النقاد.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٧٥٦٠).

[٢] «البدر المنير» لابن الملقن (٦٩١/١).

رَوْح بن عطاء بن أبي مَيْمُونة (ذكره الذهبي في وفيات ما بين ١٧١ – ١٨٠ هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

روى السَّاجي عن أحمد بن محمد أنه سمع ابن معين يقول: عطاء بن أبي ميمونة قدري وابنه قدري – يعني روحاً هذا –[١].

وقال ابن معين[٢] والنسائي[٣] وابن الجارود[٤]: ضعيف. وقال أحمد: منكر[٥].

قال ابن حبان: تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين جميعاً رحمهما الله جميعاً[٦].

وقال أبو حاتم: لين الحديث[٧].

وقال عن إبراهيم بن عطاء – وهو أخو روح – : أحب إلي من روح بن عطاء[٨].

وقال أبو داود: وكان نصر بن علي لا يحدث عنه[٩].

وأخرج له ابن خزيمة في «الصحيح»[١٠]، وفي كتابه «التوحيد»[١١].

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان روح يخطئ[١٢].

---

[١] «الكامل» (٥٤/٤).
[٢] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٤٤٥/١)، و«التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٠٠/٤).
[٣] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٠٤).
[٤] «لسان الميزان» (٤٨٣/٣).
[٥] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (١٢/٣).
[٦] «المجروحين» (٣٧٥/١).
[٧] «الجرح والتعديل» (٤٩٧/٣).
[٨] المرجع السابق (١١٨/٢).
[٩] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٤٤٥/١).
[١٠] «الصحيح» لابن خزيمة (١٩١/١).
[١١] «التوحيد» لابن خزيمة (٧٦٣/٢).
[١٢] «الثقات» لابن حبان (٣٠٥/٦).

وقد ذكره في «المجروحين»، وقال: يخطئ ويهم كثيراً، حتى ظهر في حديثه المقلوبات من حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد[١].

وقال في «مشاهير علماء الأمصار»: من جُلَّة أهل البصرة، وكان رَدِيءَ الحفظ؛ ربما وهم في الشيء بعد الشيء[٢].

وقال ابن عدي: ما أرى برواياته بأساً، والذي أنكر عليه مما يخالف في أسانيده، فلعله سبقه لسانه، أو أخطأ فيه، فأما ضعف بَيِّنٌ في حديثه ورواياته فلا يتبيَّنُ، على أن النَّضَر بن شُميلٍ – مع جلالته – وأبا داود الطيالسي وغيرهما قد حدثوا عنه[٣].

وقال أيضاً في عطاء بن أبي ميمونة: وهو معروف بالقدر، وابنه روح بن عطاء في أحاديثه بعض ما ينكر عليه[٤].

وقال الدارقطني: ليس بالقوي[٥]. وقال مرة: ضعيف[٦].

وأخرج الحاكم في «المستدرك» حديثاً من روايته، وصحح إسناده[٧].

وقال الذهبي: واه[٨].

---

[١] «المجروحين» (٣٧٤/١- ٣٧٥).

[٢] «مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان (ص: ١٨٦).

[٣] «الكامل» (٥٦/٤).

[٤] المرجع السابق (٨٣/٧).

[٥] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢٨٨/١).

[٦] «من تكلم فيه الدارقطني في كتابه السنن» لابن زُرَيق (ص: ١٩٧).

[٧] «المستدرك» (٢٣٤/٥- ٢٣٥).

[٨] «تنقيح التحقيق» للذهبي (٣٦١/٢).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

يظهر من أقوال النقاد السابق نقلها أن رَوْحاً ضعيف الحديث، وإن كان قد قَبِلَ حديثه بعض العلماء، كما هو ظاهر صنيع ابن خزيمة والحاكم، لكن أكثر النقاد يَرون ضعفه.

وبالغ أحمد في عبارته عندما وصفه بأنه منكر الحديث، إلا أن عبارته قد تحمل على أنه أراد وصف بعض حديث روح، وأنه قد روى أحاديث منكرة، بيد أن ذلك لم يكن بالكثرة التي توجب ترك حديثه؛ ثم إن روحاً كان قدرياً، فربما كان ذلك سبباً في تشديد العبارة عليه، وبدعة القدر قد تكون هي السبب في ترك نصر بن علي لحديث رَوْح، من باب هجر المبتدع.

وأما موقف ابن حبان فالظاهر أنه كان متردداً في قبول حديث روح، ولذا ذكره في «المجروحين»، ثم عاد فذكره في «الثقات»، وعبارته في «مشاهير علماء الأمصار» تشعر بالقبول، ولا شك أن حال روحٍ قريب من القبول، فهو ممن يتردد أمره بين القبول وخفة الضعف.

بقي أن نبين موقف ابن عدي، فالذي يتبين لي من خلال النظر في عبارتيه السابقتين أنه يضعف روحاً ضعفاً خفيفاً، وقوله: (ما أرى برواياته بأساً) ليس هو على معنى قول النقاد: (ليس به بأس) فإن عبارة ابن عدي تصف روايات روح بأنها لم تكن ذات بأساً، أي ليس فيها ما ينكر بشدة، ولذا أعقبها بقوله: (والذي أنكر عليه مما يخالف في أسانيده، فلعله سبقه لسانه، أو أخطأ فيه) فهو يثبت بأن لروح مناكير، إلا أنه يُرجع ذلك إلى الخطأ والوهم، فلا شك أنه يرى روحاً ضعيفاً، لكنه أراد أن يبين بأن روحاً لم يشتد ضعفه، ولذا ختم عبارته بقوله: (فأما ضعف بيِّنٌ في حديثه ورواياته فلا يتبيَّن)، وعبارته الثانية تؤكد هذا المعنى.

الخلاصة: أن روح بن عطاء خفيف الضعف، وهو قريب من أدنى مراتب القبول.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١]. وقال في موضع آخر: ليس بالقوي[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارات البزار مشكلة وحملها على ما رجحناه من أقوال النقاد هو الأقرب والأولى، فالأصل في أحكامه الصواب.

الخلاصة: استخدم البزار (لين الحديث) هنا فيمن خف ضعفه، وهو عند طائفة من النقاد مقبول الحديث.

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٣٥٧٣).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٤٤٧).

ق

سعد بن سعيد بن أبي سعيد الـمَقْبُرِي أبو سهل المدني (من الطبقة الثامنة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن عيينة: كان سعد بن سعيد قدرياً[١]. وقال ابن معين: ضعيف[٢].

وقال أبو حاتم: هو في نفسه مستقيم، وبَلِيَّتُه أنه يحدِّث عن أخيه عبدالله بن سعيد، وعبدالله بن سعيد ضعيف الحديث، ولا يحدِّث عن غيره، فلا أدرِي منه أو من أخيه[٣].

وقال السَّاجي: ضعيف، عنده مناكير، يحدِّث عن أبيه[٤].

وقال ابن حبان: يروي عن أخيه وأبيه عن جده بصحيفة لا يشبه حديث أبي هريرة، يَتَخَايل إلى المستمع لها أنها موضوعةٌ، أو مقلوبةٌ، أو مَوْهُومةٌ، لا يحل الاحتجاج بخبره[٥].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، ولم أرَ للمتقدمين فيه كلاماً، إلا أني ذكرته لأبيِّن أن رواياته عن أخيه، عن أبيه، عن أبي هريرة= عامتها لا يتابعه أحد عليها[٦].

وقال الدارقطني للبَرْقاني: سعد وعبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري ضعيفان متروكان، وعبدالله أسوأُ حالاً من أخيه[٧].

وصحح الحاكم إسناداً فيه سعدِ المَقْبُري، عن أبيه، وليس فيه ذكرٌ لأخيه عبدالله[٨].

---

[١] «الضعفاء» للعقيلي (٢/٤٨١– ٤٨٢).

[٢] المرجع السابق (٢/٤٨٢).

[٣] «الجرح والتعديل» (٤/٨٥).

[٤] «إكمال تهذيب الكمال» (٥/٢٣٢).

[٥] «المجروحين» (١/٤٥٤).

[٦] «الكامل» (٤/٣٩٢).

[٧] «سؤالات البرقاني للدارقطني» طبعة مكتبة القرآن (ص: ٧٨).

[٨] «المستدرك» (١/١٨٨/١٩١٩).

وقال الذهبي: قدري لين [١]. وقال ابن حجر: لين الحديث[٢].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق العلماء على أن روايات سعد المقبري غالبها مناكير، لكنهم اختلفوا في نسبة هذه المناكير إليه، فأبو حاتم توقَّفَ في أمره، لأنه اعتبر سعداً لا يروي إلا عن أخيه، وأخوه متروك شديد الضعف، فيصعب الجزم عندئذٍ بمصدر تلك المناكير، وأما الساجي وابن حبان فجزموا بأنه قد روى عن أبيه أيضاً، ولا شك أن المثبت هنا عنده زيادة علم عمَّن نفى، فإذا انضَّاف إلى قولهما ما رواه الحاكم في «المستدرك» – كما نقلنا عنه فيما سبق – ازداد قولهما قوة، ثم وقفت على رواية أخرى رواها ابن مردويه من طريق سعد المَقْبُري عن أبيه عن أبي هريرة [٣]، فروى حديثاً آخر غير الذي في مستدرك الحاكم، فالراجح عندي أنه كان يروي عن أبيه أيضاً، نعم أكثر رواياته عن أبيه بواسطة أخيه عبدالله، إلا أنه قد ثبتت روايته عن أبيه مباشرة؛ لذا ساغ لابن حبان والدارقطني وغيرهما إطلاقَ الضعفِ على سعدٍ، فإنه قد تبيَّن لك بأنه يروي عن غير أخيه المتروك، وكان ابن حبان على علم بذلك، فأطلق عليه الضعف، ووافقه الدارقطني، فكان سعد مثل أخيه شديد الضعف، وإن كان أخوه أسوأ منه حالاً.

الخلاصة: سعد بن سعيد مختلف فيه، منهم من جزم بشدة ضعفه، لمَّا تبيَّن له أنه يروي أحاديث منكرة من غير طريق أخيه، ومنهم من توقَّف في أمره إذ لم يعلم له روايةً عن غير أخيه المتروك، والراجح عندي أنه شديد الضعف، لما سبق بيانه.

---

[١] «الكاشف» (١/٤٢٨).

[٢] «التقريب» ترجمة (رقم: ٢٢٣٦).

[٣] انظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣/٢٧٥).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: وسعد بن سعيد وعبدالله بن سعيد فحديثهما فيه لين، وقد حدَّث عنهما جماعة، وعن كل واحد منهما [١].

ونقل ابن حجر عن البزار أنه قال: عبدالله وسعد فيهما لين[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارة البزار هنا محتملة لكلا القولين اللذين ذكرناهما عن أهل العلم فيما سلف، ولا يترجح عندي شيء.

الخلاصة: أطلق البزار (لين الحديث) هنا على راو مختلف في أمره بين خفة الضعف وشدته، ولا يتبين لي ما يرجح مقصود البزار بعبارته هنا.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٧).

[٢] «تهذيب التهذيب» (٣/٢٨١).

أحمد خت م د ت ق دارمي

سعيد بن زيد بن دِرْهَم الأزدي أبو الحسن البصري – أخو حمَّاد – (ت ١٦٧ هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال علي بن المديني: سمعت يحيى – يعني: القطان – ضعَّفَ سعيد بن زيد أخا حمَّاد بن زيد = في الحديث جداً، وأخذ شيئاً من الأرض فقال: ما يسوى هذه، وقال: قد حدثني وكلَّمْتُهُ[١].

وقال أبو داود السجستاني: كان يحيى بن سعيد يقول: ليس بشيء، وكان عبدالرحمن يحدث عنه[٢].

وروى ابن أبي خيثمة[٣] والدوري[٤] عن ابن معين قال: ثقة.

وقال الدوري أيضاً: سمعت يحيى بن معين يقول: سعيد بن زيد – أخو حمَّاد بن زيد – ليس بقويٍّ. فقال له الدوري: يحتج بحديثه؟ قال: يكتب حديثه[٥].

وقال ابن معين – كما في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه –: ضعيف[٦].

وروى أبو داود[٧] وعبدالله بن أحمد[٨] أن أحمد بن حنبل قال: ليس به بأس.

زاد في رواية عبدالله: وكان يحيى بن سعيد لا يَسْتَمْرِئْهُ.

ونقل البخاري عن مسلم بن إبراهيم الفَرَاهِيدِي أنه قال: حدثنا سعيد بن زيد أبو الحسن صدوق حافظ[٩].

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٤٦٧/٢).

(٢) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٤٣٩/١).

(٣) «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (١٢٢/١).

(٤) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٨٤/٤).

(٥) «الجرح والتعديل» (٢١/٤).

(٦) «الضعفاء» للعقيلي (٤٦٧/٢).

(٧) «سؤالات أبي دواد لأحمد» (ص: ٣٣٨).

(٨) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٥٢٤/٢).

(٩) «التاريخ الكبير» للبخاري (٤٧٢/٣).

وقال أبو زرعة: سمعت سليمان بن حرب يقول: حدثنا سعيد بن زيد وكان ثقة[1].

وقال حِبَّان بن هلال: حدثنا سعيد بن زيد وكان حافظاً صدوقاً[2].

وذكر الدارقطني أن البخاري أخرج له في الشواهد[3]، وكذا ذكره مسلم مع غيره[3].

وقال ابن سعد[4] والعجلي[5]: ثقة. وقال الجوزجاني: سمعتهم يضعفون حديثه، فليس بحجة بحال[6].

وأخرج له ابن خزيمة في «الصحيح»[8]، وفي «التوحيد»[8]. وقال النسائي: ليس بالقوي[7].

وذكر مُغُلْطَاي أن أبا عوانة أخرج له في صحيحه[9].

ونقل مُغُلْطَاي من كتاب الصَّدَفِيِّ[10] أنه قال: حدثني سعيد بن عثمان[11]، قال: سمعت ابن السُّكَّرِيِّ[12] يقول – وسألته عن سعيد بن زيد أخي حماد – ، فقال: بصري ثقة[13].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤/٢١- ٢٢).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (٥/٢٩٦).

(٣) «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم» للدارقطني (ص: ١٥١،٤٤٥).

(٤) «الطبقات الكبرى» (٩/٢٨٨).

(٥) «التاريخ» للعجلي (ص:١٨٤).

(٦) «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ١٩٢).

(٨) «الصحيح» لابن خزيمة (٤/٢١٧- ٢١٨)، و«التوحيد» له (٢/٧٦٧).

(٧) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٢٨).

(٩) «إكمال تهذيب الكمال» (٥/٢٩٦).

(١٠) وهو أحمد بن سعيد بن حَزْم أبو عمر الصَّدَفِي الأندلُسي (ت٣٥٠ هـ)، وله «التاريخ الكبير» في أسماء الرجال في عدة مجلدات. انظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٦/١٠٤- ١٠٥).

(١١) وهو سعيد بن عثمان بن سعيد أبو عثمان التُّجِيبِي، المعروف: بالأعناقي (ت٣٠٥ هـ). انظر ترجمته في «تاريخ الإسلام» للذهبي [حوادث ووفيات: ٣٠١- ٣١٠] (ص: ١٥٩).

(١٢) هو محمد بن عبدالله، فقد روى عنه سعيد بن عثمان وصرح باسمه كما في «الفهرسة» لابن خير الإشبيلي (ص: ١٠٩)، ولم أجد بين الرواة من اسمه محمد بن عبدالله ويلقب بالسُّكَّري، إلا محمد بن عبدالله بن ميمون الإسكندراني أبو بكر السُّكَّري (ت٢٦٢ هـ). انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» (٧/٢٦٥). قال الحافظ ابن حجر: صدوق. «التقريب» ترجمة (رقم: ٦٠٥٢).

(١٣) «إكمال تهذيب الكمال» (٥/٢٩٦).

وقال ابن حبان: كان صدوقاً حافظاً، ممن كان يخطئ في الأخبار، ويهم في الآثار حتى لا يحتجَّ به إذا انفرد[١].

وقال ابن عدي: ولسعيد بن زيد غير ما ذكرتُ أحاديث حسانٌ، وليس له متن منكر لا يأتي به غيره، وهو عندي في جملة من ينسب إلى الصدق[٢].

وقال الدارقطني: ضعيف، تَكلَّمَ فيه يحيى ابن القطان[٣].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٤].

وأخرج له أبو عبدالله الحاكم حديثاً في «المستدرك»، وقال عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه؛ فإنهما لم يحتجا بسعيد بن زيد[٥].

وأخرج له الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»[٦].

وذكره الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق»[٧]. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[٨].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اختلفت عبارات العلماء في سعيد بن زيد، فمنهم من عَبَّر بعبارات تدل على خفة ضعف الراوي، ومنهم من دلَّت عباراتهم على أن الراوي مقبولَ الحديث ليس بضعيف، وبالغ يحيى بن سعيدٍ القطان في كلامه على سعيد بن زيد.

---

[١] «المجروحين» (٤٠١/١- ٤٠٢).
[٢] «الكامل» (٤٢٥/٤).
[٣] «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص: ٢١٣).
[٤] «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٢٩٨/٣).
[٥] «المستدرك» (١٠٧/٢).
[٦] «الأحاديث المختارة» (١٥١/٧- ١٥٢).
[٧] «من تكلم فيه وهو موثق أو صالح» (ص: ٨٥).
[٨] «التقريب» ترجمة (رقم: ٢٣١٢).

وأما يحيى بن معين فالذي يظهر من عباراته أنه يرى سعيداً مقبول الرواية، إلا أنه فيه ضعف ناشئ عن سوء حفظه، ولذا وصفه تارة بأنه ثقة، يريد مقبول الرواية، ووصفه تارة بأنه ضعيف، يريد أن في سعيد ضعفاً، لكنه لا يوجب رد روايته، بدليل أن الدوري لما سأله: يحتج به؟ لم ينف الاحتجاج، بل قال: (يكتب حديثه)، وهذه العبارة في الأصل أنها تفيد الضعف الخفيف، لكنها ترد عند أهل العلم على معنى القبول أحياناً[1]، ولمَّا كان السؤال عن الاحتجاج، دلَّ ذلك على أنه أراد بأنه يكتب حديثه للاحتجاج، فهي هنا تفيد القبول، إذ كان يكفي ابن معين أن يجيب الدوري بالنفي لو أراد بأنه لا يحتج به.

وموقف ابن حبان واضح في تضعيف سعيد ضعفاً خفيفاً، إلا أن وصفه للراوي بأنه (حافظ) غريب، فإنه ضعفه لكثرة خطئه ووهمه، ولعله أراد أنه لم يكن سوء حفظه شديد، وإنما عنده شيء من سوء الحفظ أخرجه عن حد من يحتج بخبره، ولذا ذكره في «المجروحين» ولم يذكره في «الثقات»، ولا احتج به في «الصحيح»، وأما ابن عدي فالذي يظهر من عبارته أنه يرى سعيداً مقبول الرواية.

ويمكن القول بأن العلماء انقسموا إلى ثلاثة أقسام:

❖ القسم الأول: من يرى قبول الراوي، وأنه ممن يحتج به، وهم:

عبدالرحمن بن مهدي، وابن معين، وأحمد بن حنبل، ومسلم بن إبراهيم الفَرَاهِيدي، وسليمان بن حرب، وحبان بن هلال، وابن سعد، والعجلي، وابن السُّكَّري، وابن خزيمة، وأبو عوانة، وابن عدي، والحاكم، وكذا الضياء المقدسي، والذهبي، وابن حجر.

---

[1] انظر ترجمة: محمد بن عبدالله بن عُلاثة، والكلام عن عبار ة أبي حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به).

وربما ألحق بهذا القسم البخاري، إذ نقله لعبارة مسلم الفراهيدي في «التاريخ الكبير» يشعر بذلك، ولذا فهمها ابن الجوزي أنها توثيق من البخاري، فقال: (وثقه ابن معين والبخاري)[1]، ولا يعارضه أن البخاري لم يخرج له في «الصحيح» فإنه ترك من هو أجل من سعيد لأدنى كلام فيه.

ونحو من موقف البخاري قد يفهم أيضاً أن أبا زرعة كان يرى سعيداً ممن يحتج به، فإنه لما سئل عن حال سعيد بن زيد أجاب بنقل كلام سليمان بن حرب، فكأنه يؤيد قوله ولا يعارضه.

❖ القسم الثاني: من ظاهر عبارته يفيد الضعف الخفيف، إلا أن حملها على القبول ممكن، وهم: النسائي، وأبو أحمد الحاكم.

❖ القسم الثالث: من دلت عبارته على أنه يضعف سعيد بن زيد ضعفاً خفيفاً، وهم: ابن حبان، والدارقطني.

الخلاصة: أن سعيد بن زيد يحتج به، وهذا هو قول الجمهور من النقاد، وخالف بعضهم، فرأى أن سعيداً لا يحتج به، والراجح هو قول الجمهور.

[1] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/٣١٩).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين[١]. وقال في موطن آخر: لم يكن له حفظ[٢]. وقال أيضاً: سعيد بن زيد صالح[٣]. ونقل الهيثمي عن البزار أنه قال عقب حديث في إسناده سعيد بن زيد: وإسناده مرضيون[٤].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

يظهر من الوهلة الأولى أن هناك تعارضاً بين عبارة البزار الثانية، وبين عبارتيه الأخيرتين، فكيف يصف الراوي بأنه لا حفظ له، ثم يصفه بأنه صالح، أو مرضي؟

ولست أرى هذا تعارضاً حقيقياً، إذ نفيه الحفظ عن سعيد، لا يُراد به نفي الحفظ بالكلية، وإنما أراد – كما يظهر لي – أن ينفي عنه تمام الحفظ، أو الحفظ الجيد، كأنه يقول: لم يكن له حفظ جيد، ففي حديثه وهم وخطأ، لكنه ما زال عند البزار ممن يُحتج به، كما مر معنا في عبارات ابن معين، فتارة يصف الراوي بوصف يُبيِّنُ ما فيه من ضعف، وأخرى يصفه بما يدل على قبول حديثه، والجمع بين العبارات غير ممتنع، فهو يثبت له الأوهام والأخطاء، إلا أنه يراه مقبول الرواية لم يسقط الاحتجاج به بعد.

الخلاصة: أن البزار استخدم (لين) هنا في راو فيه ضعف، لكنه لم يزل يحتج به عند البزار، والجمهور من النقاد.

---

[١] «إكمال تهذيب الكمال» (٥/٢٩٥).
[٢] «تهذيب التهذيب» (٣/٣٢٤)
[٣] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٥٥٢٦).
[٤] «كشف الأستار» للهيثمي (٤/١٧١).

سعيد بن سلَّام العطار أبو الحسن البصري (ت سنة ٢١٤ هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

سأل يعقوبُ بنُ شيبةَ ابنَ معين عن سعيد بن سلَّام، فسكت ابن معين، فقال له يعقوب: العطار؟ فقال ابن معين: أعرفه، الذي كان يكون بمكة، ثم صار إلى البصرة؛ ليس بشيء[١].

وقال أحمد بن حنبل لابنه عبدالله: اضرب على حديث سعيد بن سلام[٢].

وقال علي بن المديني: كان عنده كتاب عن زكريا بن إسحاق، ورَمَيتُ بأحاديثه، وكانت عنده أحاديث منكرة[٣].

وقال علي بن المديني أيضاً: ذَهَبَ حديثه[٤].

وقال محمد بن عبدالله بن نُمَيْر: سعيد بن سلام بصري كذابٌ، يحدِّث عن الثوريِّ كذابٌ[٥].

وقال البخاري[٦] وأبو زرعة[٧] وأبو حاتم[٨]: منكر الحديث. زاد أبو حاتم: جداً.

وقال البخاري مرة: يذكر بوضع الحديث[٩]. وقال مسلم: يتكلمون فيه[١٠].

وقال العجلي: لا بأس به[١١]. وقال إبراهيم الحربي: غيره أوثق منه[١٢].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١١٣/١٠).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣٦١/٣).

(٣) «تاريخ بغداد» (١١٤/١٠).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣٢٠/١).

(٥) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣٦١/٣).

(٦) «التاريخ الكبير» للبخاري (٤٨٢/٣).

(٧) «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٣٦٩/٢).

(٨) «الجرح والتعديل» (٣٢/٤).

(٩) «التاريخ الأوسط» للبخاري (٢٤٣/٢).

(١٠) «الكنى والأسماء» لمسلم (ص:٢٥).

(١١) «التاريخ» للعجلي (ص: ١٨٥).

(١٢) «لسان الميزان» (٥٥/٤).

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث رواه سعيد بن سلام، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن النبي ﷺ: « استعينوا على إنجاح.. » الحديثَ، فقال له: هذا حديث منكر، كان سببُ سعيدِ بنِ سلامٍ – بعد القضاء – ضعفِه= من هذا الحديث؛ لأن هذا الحديث لا يعرف له أصل[١].

وقال أبو داود[٢] والنسائي[٣] وابن أبي حاتم[٤] والدارقطني[٥]: ضعيف.

زاد النسائي: متروك الحديث. وقال النسائي في موطن آخر: ضعيف؛ لا يكتب حديثه[٦].

وأخرج له أبو عوانة في مستخرجه[٧].

وقال أبو طالب أحمد بن نصر: سيء الحال جداً عند أهل الحديث[٨].

وقال ابن حبان: منكر الحديث، ينفرد عن الأثبات بما لا أصل له[٩].

وقال ابن عدي: ولسعيد بن سلام غير ما ذكرت أحاديث ينفرد بها عمن يروي عنهم، ويتبين على حديثه ورواياته الضعف[١٠].

وقال الدارقطني أيضاً: متروك.. يحدث بالبواطيل[١١]. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[١٢] وقال الذهبي: ليس بثقة[١٣].

---

(١) «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٤٣/٣)، ومعنى العبارة: أن سبب ضعف سعيد بن سلام هو من هذا الحديث، وقد استعنت في تشكيل العبارة بالطبعة التي تحت إشراف د/ سعد الحميد، ود/ خالد الجريسي.

(٢) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٣٦٢/١).

(٣) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٢٧).

(٤) «الجرح والتعديل» (٣٧٨/٦).

(٥) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١٧٧/٩).

(٦) «لسان الميزان» (٥٥/٤).

(٧) «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي عوانة (٥٨٣/١٨٦/١)، (٤٥٨٧/١٧٥/٣).

(٨) «تاريخ بغداد» (١١٤/١٠).

(٩) «المجروحين» (٤٠٤/١).

(١٠) «الكامل» (٤٦٢/٤).

(١١) «سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص: ٣٢).

(١٢) «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٣٢١/٣).

(١٣) «تنقيح التحقيق» للذهبي (٢٥٧/١٠).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

لا يتردد الناظر لأقوال العلماء السابقة في الحكم على سعيد بن سلام بأنه شديد الضعف، لا يكتب حديثه لا للاحتجاج، ولا حتى للاعتبار، فهو مطرح الحديث هالك.

وقد خالف جمهور النقاد العجليُّ، فلعله لم تبلغه مناكير سعيد العطار، ونحو منه موقف أبي عوانة إذ أخرج لسعيد حديثين في مستخرجه، وهو أمر أقل ما يدل عليه أن سعيداً ليس بمتروك عند أبي عوانة.

وجاءت عبارة أبي داود وابن أبي حاتم وأبي أحمد الحاكم دالة على ضعف سعيد، إلا أنهم لم يبينوا أنه متروك الحديث، ولا شك أن عبارتهم تحتمل التأويل، فهي عبارات مطلقة، قد تطلق على شديدي الضعف أو من دونهم في الضعف، وحمل عباراتهم على الصواب هنا أولى.

الخلاصة: سعيد بن سلام العطار شديد الضعف، قد اتهم بالكذب، لا يحتج بحديثه، ولا يعتبر به.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وإنما يكتب من حديثه ما ينفرد به، ويبين العلة في ذلك[١].

وقال أيضاً: قد حدث بغير حديث لم يتابع عليه[٢].

وقال في موطن آخر: لم يكن من أصحاب الحديث[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

قد سبق بيان معنى قول البزار (إنما يكتب من حديثه ما ينفرد به) في ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزي، وبَيَّنتُ هناك أنها تفيد شدة الضعف، وعبارتيه الأخيرتين كذلك تدل على شدة الضعف.

الخلاصة: أن البزار استخدم (لين الحديث) فيمن هو شديد الضعف عنده، وعند جمهور النقاد.

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٣٣١١).

(٢) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٧٣).

(٣) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٢٩٩).

د ت س

سليمان بن أَرْقَم أبو معاذ البصري (من الطبقة السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال الفلَّاس: كان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان عنه[١].

وقال أيضاً: كان سفيان الثوري يحدث عن أبي معاذ عن الحسن، وهو سليمان بن أرقم[٢].

وقال ابن معين – كما حدث عنه الدوري[٣] والدارمي[٤] –: ليس بشيء.

وفي موضع آخر عند الدوري قال ابن معين: ليس يسوى فلساً[٥].

وفي رواية ابن الغَلابي قال ابن معين: ليس بذاك[٦].

وروى يعقوب بن شيبة عن ابن معين أنه قال: سليمان بن أرقم، وسليمان بن قرم جميعاً ضعيفان[٧].

وقال أبو داود للإمام أحمد: روى سليمان بن أرقم عن الزهري عن أنس في «التلبية»، فقال أحمد: لا تبالي روى أو لم يرو[٨].

وروى ابن أبي خيثمة عن أحمد بن حنبل قال: ليس بشيء[٩].

وقال أحمد لابنه عبدالله: لا يسوى شيئاً، لا يروى عنه الحديث[١٠].

---

[١] «نقولات من مختصر الضعفاء للساجي» (ص: ١١١).

[٢] «تاريخ دمشق» (١٨٥/٢٢).

[٣] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٧٧/٣).

[٤] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ١٢٩).

[٥] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٥٢٨/٣).

[٦] «تاريخ بغداد» (١٨/١٠).

[٧] المرجع السابق.

[٨] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٩٥/٢).

[٩] «الجرح والتعديل» (١٠٠/٤).

[١٠] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٦٧/٢).

وفي موطن آخر روى عبدالله عن أبيه قال: لا يسوى حديثه شيئاً[١].

وقال البخاري: تركوه[٢].

وقال البخاري أيضاً[٣] وأبو حاتم[٤] وأبو داود[٥] وابن خِرَاشٍ[٦] وأبو علي الحافظ[٧] وأبو أحمد الحاكم[٨]: متروك الحديث.

وقال البخاري[٩] – في موطن آخر– وأبو زرعة[١٠]: ذاهب الحديث.

زاد البخاري: متروك. وزاد أبو زرعة: ضعيف الحديث.

وقال محمد بن بكَّار: كان قدرياً[١١].

وقال عمرو الفلَّاس: قال محمد بن عبدالله الأنصاري: كانوا ينهونا عنه ونحن شباب. وذكر أمراً عظيماً[١٢].

وقال الفلَّاس[١٣] وابن عمَّار الموصلي[١٤]: ليس بثقة. زاد الفلاس: روى أحاديث منكرة.

وقال الجوزجاني: ساقط[١٥].

---

[١] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢/٣٩٣).

[٢] «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/٢).

[٣] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٩٠).

[٤] «الجرح والتعديل» (٤/١٠٠- ١٠١).

[٥] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/١٩٥).

[٦] «تاريخ بغداد» (١٠/٢٠).

[٧] «تاريخ دمشق» (٢٢/١٩١).

[٨] المرجع السابق (٢٢/١٨٤).

[٩] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٢٥١).

[١٠] «الجرح والتعديل» (٤/١٠١).

[١١] «تاريخ دمشق» (٢٢/١٨٨).

[١٢] «الجرح والتعديل» (٤/١٠٠).

[١٣] المرجع السابق.

[١٤] «تاريخ دمشق» (٢٢/١٨٨).

[١٥] «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ١٧٤).

وقال يعقوب بن شيبة[١] والساجي[٢]: ضعيف الحديث جداً. وقال مسلم: منكر الحديث[٣].

وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث[٤].

وذكره الفسوي في: باب من يرغب عن الرواية عنهم[٥].

وقال النسائي[٦] والدارقطني[٧]: ضعيف متروك الحديث.

وقال النسائي في موضع آخر: لا يكتب حديثه[٨].

وذكره النسائي في: باب من يرغب عنه ممن روى عن الزهري من المتروكين[٩].

وسئل ابن خزيمة عنه، فقال: لا أحتج بحديثه[١٠].

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار، ويروي عن الثقات الموضوعات[١١].

وقال ابن عدي: ولسليمان بن أرقم غير ما ذكرت من الحديث= أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه[١٢].

أخرج أبو عبدالله الحاكم في مستدركه حديثاً، وقال عقيبه: هذا حديث مُفَسِّرٌ، وإنما ذكرته شاهداً، لأن سليمان بن أرقم ليس من شرط هذا الكتاب، وقد اشترطنا إخراج مثله في الشواهد[١٣].

---

(١) «تاريخ دمشق» (١٨٧/٢٢).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٧/٦).

(٣) «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ١٠٣).

(٤) «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٥٣).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٩/١٠).

(٦) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١١٩).

(٧) «السنن» للدارقطني (١٩٦٤/٩٨/٢).

(٨) «إكمال تهذيب الكمال» (٣٧/٦).

(٩) المرجع السابق (٣٨/٦).

(١٠) «تاريخ دمشق» (١٩٠/٢٢).

(١١) «المجروحين» (٤١٣/١).

(١٢) «الكامل» (٢٣٨/٤).

(١٣) «المستدرك» (٦٥٤/٤١٤/١).

وقال البيهقي[١] والذهبي [٢] و ابن حجر[٣]: متروك. وفي «التقريب» اكتفى بقوله: ضعيف[٤].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق أهل العلم على ترك حديث سليمان بن أَرْقم واطراحه، سوى ما صنعه أبو عبدالله الحاكم بذكره لسليمان بن أرقم في الشواهد في كتابه «المستدرك»، وهو راو متروك لا يكتب حديثه عند أهل العلم لا في الاحتجاج، ولا في الاعتبار والشواهد.

---

[١] «السنن الكبرى» للبيهقي (١/٢٨٥/٨٧٧).
[٢] «الكاشف» (١/٤٥٦).
[٣] «تلخيص الحبير» (١/١٥٢).
[٤] «التقريب» ترجمة (رقم: ٢٥٣٢).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١]. وقال في موضع آخر: وقد تقدم ذكرنا لسليمان بِلِينِهِ[٢].

وذكر حديثاً في مسنده، ثم قال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وسليمان بن أرقم لين الحديث وإنما أتي منه[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

لما كان سليمان بن أَرْقَمَ شديد الضعف عند النقاد، وأمره مشهوراً بينهم، وضعفه بيِّناً لكل مشتغل بهذا العلم، وَجَبَ حمل عبارة (لين الحديث) هنا على معنى شدة الضعف، وعبارة البزار الأخيرة فيها دلالة على اتهامه لسليمان بن أرقم، إذ يقول: (وإنما أُتِيَ منه) فهذه قرينة أخرى تضاف لما سبق.

الخلاصة: قال البزار: (لين الحديث) في راو شديد الضعف.

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٧٧٩٧،٧٨٠٧).

(٢) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٧٧٩٨).

(٣) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٧٨٠٠).

سليمان بن داود اليَمَامي أبو الجَمَل صاحب يحيى بن أبي كثير:

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما في رواية أبي يعلى[١] وابن طَهْمان[٢] –: ليس بشيء.

وقال الدارمي لابن معين: قلت: فسليمان بن داود الذي يروي حديث الزهري في الصدقات من هو؟ فقال: ليس بشيء. قال الدارمي: أرجو أنه ليس كما قال يحيى، وقد روى عنه يحيى بن حمزة أحاديث حسَاناً كلها مستقيمة، وهو دمشقي خَوْلاني[٣].

وعلَّق ابن حبان بقوله: هذا شيء قد اشتبه على شيوخنا لاتفاق الاسمين، أما سليمان بن داود اليَمَامِي – الذي يروي عن الزهري ويحيى بن أبي كثير – فهو ضعيف كثير الخطإ، وسليمان بن داود الخولاني – الذي يروي عن الزهري حديث الصدقات – فهو دمشقي صدوق مستقيم الحديث؛ إنما وقع التشبيه في هذا لأنهما جميعاً رويا عن الزهري، فمَن يُمْعِنُ النظر في تخليصِ أحدِهما من الآخر اشتبه عليه أمرهما، وتوهم أنهما واحد[٤].

وقال أبو زرعة الدمشقي: سمعت سعيد بن سليمان يسأل – يعني: أحمد بن حنبل – عن سليمان الذي يحدث عن يحيى بن أبي كثير؟ قال: كان سليمان. يعني: ضعيفاً[٥].

وقال البخاري: منكر الحديث[٦].

وقال أبو حاتم: هو ضعيف الحديث، منكر الحديث، ما أعلم له حديثاً صحيحاً[٧].

---

[١] «الكامل» (٢٧١/٤).
[٢] «من كلام ابن معين» رواية ابن طَهْمَان ترجمة (رقم: ٤٢).
[٣] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ١٢٣– ١٢٤).
[٤] «المجروحين» (٤٢١/١).
[٥] «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٤٥٣/١).
[٦] «التاريخ الكبير» (١١/٤).
[٧] «الجرح والتعديل» (١١١/٤).

وقال ابن حبان: يقلب الأخبار، وينفرد بالمقلوبات عن الثقات[١].

وقال في صحيحه: سليمان بن داود الخولاني من أهل دمشق: ثقة مأمون، وسليمان بن داود اليمامي: لاشيء؛ وجميعاً يرويان عن الزهري[٢].

وقال ابن عدي – بعد أن أورد طائفة من مناكيره –: ولسليمان بن داود غير ما ذكرت، عن يحيى بهذا الإسناد، وعامة ما يروي عن يحيى بن أبي كثير، وعامة ما يرويه بهذا الإسناد لا يتابعه أحد عليه[٣].

وقال الدارقطني: متروك[٤].

وأخطأ الحاكم فأخرج له في «المستدرك» وصحح إسناداً هو أحد رجاله[٥].

وقال البيهقي: ضعيف[٦]. وقال الذهبي: واه[٧].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

الذي يظهر لي من تأمل عبارات العلماء أن الراوي شديد الضعف، لكثرة مناكير ما روى، حتى أن أبا حاتم لا يذكر له حديثاً صحيحاً، وعبارة ابن عدي تدل على أن الغالب على رواياته التفرد، وهو ما يؤكد قول أبي حاتم.

الخلاصة: أن سليمان بن داود متروك الحديث لا يعتبر به، لكثرة مناكيره وتفرداته.

---

[١] «المجروحين» (١/٤٢٠).
[٢] «الصحيح» (١٤/٥١٥/٦٥٥٩).
[٣] «الكامل» (٤/٢٧٤).
[٤] «سؤالات البَرْقاني للدارقطني» (ص: ٣٣).
[٥] «المستدرك» (٢/٥٤٧/٢٨٢٢).
[٦] «الجامع لشعب الإيمان» للبيهقي (٧/٣٢٨/٥٠٨٣).
[٧] «تلخيص المستدرك» للذهبي (٢/٥٤٧/٢٨٢٢).

أقوال البزار فيه:

نقل الهيثمي عن البزار أنه قال عقب ذكره لحديث من رواية سليمان اليمامي: لين، ولم يتابع على هذا[١].

وقال البزار: وأحاديث سليمان بن داود اليمامي لا نعلم أحداً شاركه فيها – عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة – وهو عندي ليس بالقوي، لأن أحاديثه تدل عليه – إن شاء الله –[٢].

ونقل الهيثمي أيضاً عنه في موطن آخر أنه قال: سليمان بن داود لا يتابع على حديثه، وليس بالقوي، وأحاديثه تدل على ضعفه[٣].

ونقل عنه في موطن: الضعف بَيِّنٌ على أحاديث سليمان، ولا يتابعه عليها أحد، وهو ليس بالقوي[٤].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

إن قول البزار: (لا يتابع على حديثه) دال على شدة ضعف سليمان عند البزار، وقد بينت في ترجمة: إبراهيم بن الحكم بن أبان أن هذه العبارة تدل على شدة ضعف الراوي، ثم قول البزار: (أحاديثه تدل على ضعفه) فيها إشارة إلى كثرة منا كير ما روى حتى صار ذلك ظاهراً لا يحتاج إلى نظر؛ أضف إلى ذلك وضوح شدة ضعف سليمان عند النقاد، فإن ذلك يجعلنا نتأكد أن الراوي شديد الضعف عند البزار، فسليمان اليمامي ممن أكثر من المناكير حتى ما عرف أبو حاتم له حديثاً صحيحاً، فضعف مثله يبعد أن يخفى على ناقد كالبزار.

الخلاصة: عبارة (لين) هنا جاءت في وصف راو شديد الضعف عند البزار وأئمة النقد.

---

[١] «كشف الأستار» للهيثمي (١٧٨/٢).

[٢] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٨٦٣٩).

[٣] «كشف الأستار» للهيثمي (٣٥٣/١).

[٤] المرجع السابق (٦/٢).

أحمد ٤

صالح بن أبي الأخضر اليَمَامي – نزل البصرة – (ت بعد ١٤٠ هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال له الزهري – وهو شيخه – : معك من حديث الأعمش شيء؟ فحدثني به[١].

قال عبدالله بن المبارك: كان يخدم الزهري – يعني: صالح بن أبي الأخضر –[٢].

وقال يحيى بن سعيد القطان: قلت لصالح بن أبي الأخضر في أحاديث الزهري؛ فقال: بعضاً سمعت، وبعضاً عَرَضٌ، وبعضاً أصبتها في كتبي[٣].

وفي رواية أخرى عن يحيى القطان أن صالح بن أبي الأخضر قال له عن رواياته عن الزهري: منه ما حدثني، ومنه ما قرأت على الزهري، ومنه ما سمعت، ومنه ما وجدت في كتاب؛ فلست أفصل ذا من ذا. قال يحيى: وكان قدم علينا قبل ذلك، فيقول: ثنا الزهري، ثنا الزهري[٤].

وروى معاذ بن معاذ لعلي بن المديني أن صالح بن أبي الأخضر قال له: قد أكثروا علي – يقصد: المحدثين – وأنا خَلِيقٌ أن أَطْرُدَهُم، فقال معاذ: قلت: كيف؟ قال: ترى غداً. فتَكلَّم بشيء في سماعه. فذهب ابن المديني ليحيى القطان فأخبره بمقالة معاذ، فقال القطان نحواً مما سبق نقله، وأخبره أن صالحاً قد قال ما قال من غير أن يغضبه أحد[٥].

وقال معاذ بن معاذ: سمعت صالح بن أبي الأخضر يقول: سمعت الزهري وقرأت عليه، فلا أدري هذا من هذا. فقال يحيى القطان للفلَّاس: لو كان هكذا لكان جيداً، ولكنه سمع وعرض ووجد شيئاً مكتوباً، فقال: لا أدري هذا من هذا[٦].

---

[١] «الكامل» (٥/١٠٠).

[٢] «الجرح والتعديل» (٤/٣٩٥).

[٣] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (١/١٧٢).

[٤] «الجرح والتعديل» (٤/٣٩٤).

[٥] «الضعفاء» للعقيلي (٢/٥٨٠– ٥٨٠).

[٦] «المجروحين» (١/٤٦٨).

وسأل عليٌّ بن المدينيِّ يحيى القطانَ: هل كتبت عن محمد بن أبي حفصة؟ فقال: كتبت حديثه كله، ثم رميت به بعد، وهو نحو صالح بن أبي الأخضر[١].

وقال أحمد[٢] وأبو داود[٣]: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه.

وحدث عنه عبدالرحمن بن مهدي[٤].

وقال ابن معين –كما في رواية ابن الجنيد[٥] والليث بن عبدة[٦] ومعاوية بن صالح[٧]–: ضعيف.

وزاد في رواية معاوية: زَمْعَة بن صالح أَصْلَحُ من صالح بن أبي الأخضر.

وروى المُفَضَّل الغَلَابي عن ابن معين قال: صالح بن أبي الأخضر ليس بالقوي[٨].

وروى البخاري[٩] والدارمي[١٠] وابن أبي خيثمة[١١] والدوري[١٢] وابن طَهْمان[١٣] وجعفر بن أبان الحِمَّاني[١٤] عن ابن معين قال: ليس بشيء. زاد الدارمي في روايته: في الزهري.

وفي رواية أحمد بن سعيد بن أبي مريم عن ابن معين قال: ليس حديثه عن الزهري بشيء[١٥].

---

[١] «تهذيب التهذيب» (١١٤/٧).

[٢] «من كلام الإمام أحمد» برواية المَرُّوذِي (ص: ٦٨).

[٣] «سؤالات الآجري أبا داود» (٤٢١/١).

[٤] «المصنف» لأبي بكر بن أبي شيبة (١٥٥٨٠/٤٠٦/٣).

[٥] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٨٥).

[٦] «الكامل» (٩٨/٥- ٩٩).

[٧] المرجع السابق (١٠٠/٥).

[٨] «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٠٩/٢٣).

[٩] «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٧٣/٤).

[١٠] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٤٤).

[١١] «الجرح والتعديل» (٣٩٥/٤).

[١٢] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٦٢/٣).

[١٣] «من كلام ابن معين» برواية ابن طَهْمان عنه ترجمة (رقم: ١٧٣).

[١٤] «المجروحين» (٤٦٨/١).

[١٥] «الكامل» (١٠٠/٥).

وفي موطن آخر عند الدوري قال ابن معين: لم يكن زَمْعَة بالقوي، وهو أصلح حديثاً من صالح بن أبي الأخضر[١].

وفي رواية ابن الجنيد قال: محمد بن أبي حفصة ضعيف، إلا أنه أقوى من صالح بن أبي الأخضر[٢].

وقال ابن معين – عند ابن الجنيد أيضاً –: عبدالرحمن بن إسحاق عن الزهري أحب إلي من صالح ابن أبي الأخضر[٣].

وسأل أبو داود ابنَ معينٍ: صالح بن أبي الأخضر أكبر عندك أو زَمْعَة؟ قال: لا هو ولا زَمْعَة[٤].

وروى أبو داود عن ابن معين أنه قال: سفيان بن حسين ليس بالحافظ، وليس بالقوي في الزهري، وهو أحب إلي من صالح بن أبي الأخضر[٥].

وذكر المَرُّوذِي أن الإمام أحمد لم يرضَ صالح بن أبي الأخضر، وقال: حدثهم بأحاديث، ثم قال: لم أسمعها[٦].

وقال المَيْمُوني: سأل رجل أبا عبدالله عن حديث، فقال: هو عن صالح بن أبي الأخضر، أَيْشٍ يصنع به؟ أو: دعه؛ إحدى الكلمتين[٧].

وقال أحمد بن حنبل عن حديث رواه معمر: هو ثَبْتٌ[٨]، فقال أبو زرعة الدمشقي له: ومن أي شيء ثَبَتَ؟ قال: رواه صالح بن أبي الأخضر – يعني مثل رواية معمر – فقال له أبو زرعة: وصالح يحتج به؟ قال: يستدل به، يعتبر به[٩].

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٨٦/٤).

[٢] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٩٦).

[٣] المرجع السابق (ص: ٣٨٥).

[٤] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٣٩٥/١).

[٥] «الكامل» (٤٧٦/٤).

[٦] «من كلام الإمام أحمد» برواية المَرُّوذِي (ص: ٦٨).

[٧] «من كلام الإمام أحمد» برواية المَيْمُوني (ص: ١٥٦).

[٨] قال الجوهري: رجل ثَبْتٌ: أي ثابت القلب. «الصحاح» (٣٦٦/١) مادة [ثبت].

[٩] «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٤٦٤/١).

وروى أبو داود أن سفيان بن حسين كان أحب إلى الإمام أحمد من صالح بن أبي الأخضر[١].

وقال البخاري: لين[٢]. و قال أيضاً: ليس بشيء عن الزهري[٣]. وفي رواية أخرى قال: ضعيف[٤].

ونقل الفسوي عن سفيان بن عيينة أن الزهري روى لهم حديثاً، ولم يسنده عن عروة، فقيل للزهري: هو عن عروة؟ قال: لا. قال سفيان: وكنت سمعت صالح بن أبي الأخضر حدثناه عن الزهري عن عروة؛ قال الزهري: ليس هو عن عروة؛ فظننت أن صالحاً أتي من قبل العرض.

قال الفسوي: وقال الحميدي: أخبرني غير واحد عن ابن جريج أنه قال: سألت الزهري عن هذا الحديث عمن هو، فقال: هو عن رجل من أهل الشام، حدثنيه على باب عبدالملك بن مروان[٥].

وقال الساجي: روى عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: أن عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين.. فذكر الحديث ؛ ورواه عنه ابن عيينة. قال ابن عيينة: ثم سمعته من الزهري، فلم يسنده – يعني: عن عروة – فقال له صالح بن أبي الأخضر: بل هو عن عروة. فقال له الزهري: لا. ورفع صوته[٦].

وقال أبو زرعة: وأما صالح فعنده عن الزهري كتابان أحدهما عرض والآخر مناولة، فاختلطا جميعاً، وكان لا يعرف هذا من هذا[٧].

وقال وهب بن جرير: كان سمع وقرأ، فلا يخلص بعضه من بعض[٨].

وسأل محمد بن عبدالله الأنصاري صالحَ بن أبي الأخضر: هل سمعت هذا الذي ترويه عن الزهري؟ فقال: منه ما حدثني به، ومنه ما قرأت عليه، فلا أدري ما هذا من هذا[٩].

---

(١) «سؤالات أبي داود لأحمد» (ص: ٣٢١).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٧٣/٤).

(٣) «التاريخ الأوسط» (٧٩/٢).

(٤) «الكامل» (١٠٠/٥).

(٥) «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٧٤١/٢).

(٦) «نقولات من مختصر ضعفاء الساجي» (ص: ١٣٢).

(٧) «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة» (٧٦٠/٢).

(٨) «الجرح والتعديل» (٣٩٥/٤).

(٩) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢٧٢/٩).

وقال أبو حاتم: لين الحديث[١]. وقال الجوزجاني: اتهم في أحاديثه[٢].

وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي[٣]. ونقل مغلطاي عن العجلي أنه قال: لا بأس به[٤].

وقال أبو زرعة[٥] والنسائي[٦]: ضعيف. وقال علي بن الجنيد: ليس بشيء[٧].

وقال أبو داود: صالح أحب إلي من زَمْعَة؛ أنا لا أخرج حديث زمعة [٨].

وقال الفسوي: فيه ضعف ليس بمتروك، ولا يقوم حديثه مَقامَ الحجة[٩].

وقال الفسوي أيضاً: محمد بن أبي حفصة.. لين، إلا أنه فوق صالح بن أبي الأخضر[١٠].

وقال الترمذي: يضعف في الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه[١١].

وقال النسائي عن حديث رواه صالح بن أبي الأخضر: وحديثه هذا خطأ، وهو كثير الخطإ عن الزهري، ونظيره محمد بن أبي حفصة، وكلاهما ضعيف[١٢].

وقال النسائي في موطن آخر: ضعيف في الزهري، وفي غير الزهري[١٣].

وقال الساجي: صدوق يهم، وليس بحجة[١٤]. وأخرج له أبو عوانة في «المستخرج»[١٥].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٣٩٥/٤).

[٢] «أحوال الرجال» (ص: ١٩١).

[٣] «التاريخ» للعجلي (ص: ٢٢٥).

[٤] «إكمال تهذيب الكمال» (٣١٨/٦).

[٥] «الجرح والتعديل» (٣٩٥/٤).

[٦] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٣٧).

[٧] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٤٦/٢).

[٨] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٣٩٥/١).

[٩] «المعرفة والتاريخ» (٥٣/٣).

[١٠] المرجع السابق (٥١/٣).

[١١] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٣١٦٣).

[١٢] «السنن الكبرى» للنسائي (٢٨٨٤/١٦٨/٢).

[١٣] «تحفة الأشراف» للمزي (١٦٤٩٠/٣٧٣/١١)، وسقط من المطبوع من «السنن الكبرى».

[١٤] «إكمال تهذيب الكمال» (٣١٨/٦).

[١٥] «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي عوانة (٧٦٠٥/١٧/٥).

وقال ابن حبان: يروي عن الزهري أشياء مقلوبة، روى عنه العراقيون، اخْتَلَطَ عليه ما سمع من الزهري مما وجد عنده مكتوباً، فلم يكن يُمَيزُ هذا من ذاك... إنَّ مَن اختلط عليه ما سَمَعَ مما لا يَسْمعُ، ثم لم يَرْعُ عن نشرها - بعد علمه بما اختلط عليه منها - حتى نشرها وحَدَّث بها، وهو لا يَتَيَقَّنُ سماعها= لبِالأحرى أن لا يُـحتجَّ به في الأخبار؛ لأنه في معنى من يكذب وهو شاكٌّ، إذ يقول شيئاً وهو يَشُكُّ في صدقه، والشاكُّ في صدق ما يقول لا يكون بصادقٍ[1].

وقال ابن عدي: في بعض أحاديثه ما يُنكر عليه، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم[2].

وقال الدارقطني: وصالح ليس بقويٍّ، وقد احتَمَلُوه[3].

وسأل البَرْقَانيُّ الدارقطنيَّ عن صالح بن أبي الأخضر، فقال: لا يُعتبر به، لأنَّ حديثه عن ابنِ شهابٍ عرضٌ وكتابةٌ وسماعٌ، فقيل له: يميز بينهما. فقال: لا[4].

وسأله عن عبد الرزاق بن عمر الدمشقي، فقال الدارقطني: ضعيف. فقيل: من أي شيء ضعفه؟ فقال: قيل: إن كتابه عن الزهري ضاع. فقيل: هو في معنى صالح بن أبي الأخضر؟ فقال: ذاك فوق عبد الرزاق. وسأله البَرْقاني عن عبدالرزاق مرة أخرى، فقال: هو ضعيف؛ يعتبر به[5].

وقال الحاكم: في الطبقة الثالثة من أصحاب الزهري، فقد يُسْتَشهَدُ بمثله[6].

وقال أبو ذَرٍّ الهَرَوي: ليس صالح بذاك[7].

وقال البيهقي[8] والذهبي[9]: لم يكن حافظاً.

---

[1] «المجروحين» (١/٤٦٨).

[2] «الكامل» (٥/١٠٢).

[3] «إتحاف المهرة» لابن حجر (١٤/٧٦٨)، وقد سقط من المطبوع من «السنن» للدارقطني.

[4] «سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص: ٣٧).

[5] المرجع السابق (ص: ٤٨).

[6] «المستدرك» (١/١٩٠/٩٤).

[7] «طرح التثريب» للعراقي (٥/٨٤).

[8] «دلائل النبوة» للبيهقي (٦/٦٥).

[9] «تاريخ الإسلام» [مجلد (السيرة النبوية)] (ص: ٣٥٣).

وقال الذهبي: ليس بحجة[١]. وقال أيضاً: صالح الحديث[٢].
وذكره ابن رجب في (الطبقة الثالثة) من أصحاب الزهري، وهم: من لازموه وصحبوه ورووا عنه، ولكن تُكُلِّمَ في حفظهم[٣]. وقال ابن حجر: ضعيف يعتبر به[٤].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق العلماء على أن حال صالح بن أبي الأخضر لا يحتج به، ويرجع ذلك لكثرة الخطإ في حديثه – وخاصة ما كان يرويه عن الزهري – ، وكثرة خطئه في حديث الزهري يرجع إلى كونه يقول في كل ما يرويه عنه: حدثنا، ولا يفرق بين ما كان سمعه منه، أو عرضه عليه، أو أخذه منه بالمناولة، أو وجده مكتوباً عن الزهري، فيقول في كل ذلك حدثنا، إذ قد اختلط عليه الأمر فصار لا يفرق بين ما سمع منه، مما عرضه عليه، أو ما وجده مكتوباً في كتب، وقد ارتأى ابن حبان أن ذلك يؤدي إلى الطعن في عدالته، لأنه شاكٌّ في صدقه، ولا يتَوَرَّعُ في ذلك، فيقول: حدثنا، والشاكُّ في صدق ما يخبر به كالكاذب.

ولم أجد في كلام العلماء ما يؤكد موقف ابن حبان في ترك حديث صالح بن أبي الأخضر، فلا أرى كلامه متجهٌ فيه، وأما ترك القطان لحديث صالح بن أبي الأخضر فلأنه لا يحدث إلا عن مقبول الرواية عنده، وقد حمَلَ الترمذيُّ كلام يحيى القطان في صالح بن أبي الأخضر= أنه من قبل الحفظ، ولم ير في ذلك تُهمةً في العدالة.

---

[١] «ديوان الضعفاء والمتروكين» (٣٨٦/١).
[٢] «ميزان الاعتدال» (٢٨٨/٢).
[٣] «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٣٩٩/١).
[٤] «التقريب» ترجمة (رقم: ٢٨٤٤).

وأما عبارات ابن معين فالظاهر منها التعارض، لكن من تأمل عباراته وجدها تدل على أمر واحد، وهو أن صالح بن أبي الأخضر خفيف الضعف، ويزيد ضعفه فيما يرويه عن الزهري خاصة، وانظر إليه عندما قارنه بغيره من الرواة، فقارنه بزمعة بن صالح، وقد قال فيه: صويلح الحديث[١].

وبمحمد بن أبي حفصة، وقد قال فيه: ثقة[٢]. وقال أيضاً: صالح[٣].

وبعبدالرحمن بن إسحاق، وقد قال فيه: ثقة[٤]. وقال مرة: صالح الحديث[٥].

وبسفيان بن حسين، وقد قال فيه: ليس به بأس، وليس هو من أكابر أصحاب الزهري[٦]. وقال أيضاً: ثقة في غير الزهري، لا يدفع؛ وحديثه عن الزهري ليس بذاك، إنما سمع منه بالموسم[٧].

فعامتهم ممن يحتج بهم ابن معين، ولا شك أن مقارنته لصالح بن أبي الأخضر بهؤلاء يشعر بأنه قريب منهم عند ابن معين، فلا ينزل صالح عنده عن درجة من خفَّ ضعفهم.

وموقف الإمام أحمد من صالح كموقف ابن معين تماماً، فهو وإن قال في حديثه: (ما يصنع به)، أو قال: (دعه)= فإنه قال أيضاً: (يعتبر به)؛ ولعل العبارة الأولى قد قيلت في حديث انفرد به صالح بن أبي الأخضر، وليس هو ممن يحتج بحديثه، وإنما يصلح حديثه للاعتبار فقط.

وأما قول الجوزجاني: (اتهم في حديثه) فغالب ظني أنه أراد ما حصل من صالح بن أبي الأخضر لما لم يعرف أن يفصِّل بين ما سمعه من الزهري وما قرأه عليه، أو ما وجده في كتبه، فكان يقول في كل ذلك: حدثنا الزهري.

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٧٥/٣).

[٢] المرجع السابق (٦٠/٣).

[٣] «تهذيب التهذيب» (١١٤/٧).

[٤] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٧٢/٣).

[٥] المرجع السابق (١٩٠/٣).

[٦] المرجع السابق (٢٠٥/٣).

[٧] «تهذيب التهذيب» (٣٩٤/٣).

والظاهر أن موقف الدارقطني كموقف بقية النقاد، فهو يراه خفيف الضعف، وضعفه يزيد في حديثه عن الزهري، إلا أنه لم يزل في دائرة من يعتبر بحديثه، بدليل تفضيله لصالح بن أبي الأخضر على عبدالرزاق الدمشقي، وهو ضعيف يعتبر به عند الدارقطني – كما سبق نقله –.

الخلاصة: صالح بن أبي الأخضر خفيف الضعف يعتبر بحديثه.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: وصالح لين الحديث، وقد احتمل حديثه جماعة من أهل العلم، وحدثوا عنه[١].

ونقل الهيثمي عنه أنه قال – في موطن آخر –: لين الحديث، وقد حدث عنه ناس من أهل العلم[٢].

وقال مرة: ليس صالح بالقوي في الحديث[٣]. وقال – في موطن آخر –: لم يكن بالحافظ[٤].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

لا شك أن عبارات البزار كلها تدل على ضعف صالح بن أبي الأخضر عنده، وقد استخدم عبارات سهلة تدل على أنه يضعف صالحاً ضعفاً خفيفاً، كما هو رأي بقية النقاد.

الخلاصة: أطلق البزار هنا وصف (لين الحديث) على راو خفيف الضعف عند البزار، وبقية أئمة النقد.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٠٤٠).

[٢] «كشف الأستار» للهيثمي (٢/٣٩٧).

[٣] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١١٣).

[٤] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٧٧٨٥).

تق

صالح بن موسى بن إسحاق التيمي الكوفي - من نسل طلحة بن عبيدالله رضي الله عنه - (من الطبقة الثامنة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين في رواية الدوري: ليس حديثه بشيء[١].

وروى الدوري[٢]- في موطن آخر - وابن الجنيد[٣] عن ابن معين قال: ليس بشيء.

زاد في رواية الدوري: ولا يكتب حديثه.

وحكى هاشم بن مرثد الطبراني عن ابن معين أنه قال: ليس بثقة[٤].

وسأل عبدالله ابن الإمام أحمد أباه عن صالح بن موسى الطلحي، فقال: ما أدري؛ قال عبدالله: كأنه لم يرضه[٥].

وقال البخاري: منكر الحديث[٦].

وقال الجوزجاني: ضعيف الحديث[٧]. وفي موطن آخر: يضعف حديثه[٨].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، كثير المناكير عن الثقات؛ فقال له ابنه: يكتب حديثه؟ قال: ليس يعجبني حديثه[٩].

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٢٢٦).
[٢] «الكامل» (٥/١٠٥).
[٣] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٣٧).
[٤] «التاريخ» رواية هاشم بن مرثد عن ابن معين (ص: ٥٢).
[٥] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢/٩١).
[٦] «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/٢٩١).
[٧] «أحوال الرجال» (ص: ١١٣).
[٨] المرجع السابق (ص: ١٤٥).
[٩] «الجرح والتعديل» (٤/١٤٥).

وقال عقب حديث من رواية صالح بن موسى: هذا حديث باطل، وصالح الطلحي ضعيف الحديث[١].

وحكى الترمذي عن أهل العلم أنهم تكلموا فيه[٢].

وقال النسائي: متروك الحديث[٣]. وقال في موطن آخر: لا يكتب حديثه؛ ضعيف[٤].

وقال ابن الجارود: ليس حديثه بشيء، ولا يكتب حديثه[٥].

وقال العقيلي – عقب ذكره لرواية من مرويات صالح بن موسى –: لا يتابع عليه، ولا على غير شيء من حديثه[٦].

وقال ابن حبان: يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، حتى يشهد المستمع لها أنها معمولة مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به[٧].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه، إما يكون غلطاً في الإسناد، أو متن[٨] يرويه بإسناد لا يرويه غيره؛ وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، ولكن يشبه عليه ويخطئ، وأكثر ما يلحقه في أحاديثه ما يرويه في جده طلحة من الفضائل، فيما لا يتابعه أحد عليه[٩].

وقال الدارقطني: ضعيف، لا يحتج به[١٠].

وأخرج له الحاكم في «المستدرك»، وصحح إسناداً هو أحد رجاله[١١].

---

[١] «علل الحديث» لابن أبي حاتم (٦٦٥/١).

[٢] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٣٧٣٩).

[٣] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٣٦).

[٤] «تهذيب التهذيب» (٢٨/٤).

[٥] «إكمال تهذيب الكمال» (٣٤٥/٦).

[٦] «الضعفاء» للعقيلي (٥٨٦/٢).

[٧] «المجروحين» (٤٦٩/١).

[٨] في المطبوع: (شيئاً)، والتصويب من المخطوطة [الجزء الثاني] (ق: ١٠١/ب).

[٩] «الكامل» (١١٠/٥).

[١٠] «السنن» للدارقطني (٤٤٢٧/١٣٢/٤).

[١١] «المستدرك» (٣/٤- ٤٤٦٠/٤).

وقال أبو نعيم الأصبهاني: يروي المناكير عن عبدالملك بن عمير وغيره؛ متروك[١].

وقال الذهبي: واه[٢]. وقال مرة: ضعيف[٣]. وقال ابن حجر: متروك[٤].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

جاءت عبارات العلماء في صالح بن موسى شديدة، تبين ضعف حاله في الحديث، ولا شك أن هذا يدل على شدة ضعفه عندهم، وسهَّلَ الجوزجاني والدارقطني عبارتهما في الراوي، غير أن حمل مرادهما على الصواب ممكن، بل هو الراجح عندي، وذلك لوضوح أمر صالح بن موسى عند النقاد، فهو ممن كثرت منه المناكير، وانفرد بعامة ما يرويه، فلم يتابعه أحد، فلوضوح أمره أستبعد على ناقدين كبيرين مثلهما أن يغفلا عن حال راو كصالح بن موسى، وأما تصحيح الحاكم لحديث صالح بن موسى فهو خطأ ولا شك، فلعله لم يتنبه لوجود صالح بن موسى في الإسناد.

الخلاصة: صالح بن موسى التيمي متروك الحديث، لا يعتبر به عند كافة نقاد الحديث.

---

(١) «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم (٦٩/١).

(٢) «الكاشف» (٤٩٩/١).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣٠٢/٢).

(٤) «التقريب» ترجمة (رقم: ٢٨٩١).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١]. وقال في موطن آخر: ليس بالقوي[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارتا البزار مشكلتان، وقد سبق في ترجمة إسحاق بن أبي فروة التنبيه على أن قوله: (ليس بالقوي) من العبارات المشكلة عند البزار، وبما أن النقاد قد اتفقوا على شدة ضعف صالح الطلحي، فإن أولى التأويلات لعبارات البزار هنا هو حملها على ما يوافق قول الجمهور.

الخلاصة: استخدم البزار (لين الحديث) في راو شديد الضعف عند النقاد، بين الأمر في ذلك.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٨٩٩٤،١٠٣٥،١٧٠٤).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ١٥٢٨).

ق

طلحة بن عمرو بن عثمان الحَضْرمي المكي (ت سنة ١٥٢ هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال معمر: اجتمعت أنا وشعبة والثوري وابن جُريج، فقدم علينا شيخ، فأملى علينا أربعة آلاف حديث عن ظهر قلب، فما أخطأ إلا في موضعين، لم يكن الخطأ منا ولا منه، إنما الخطأ من فوق؛ فإذا جَنَّ علينا الليل خَتَمْنَا الكتاب، فجعلناه تحت رؤوسنا، وكان الكاتب شعبة ونحن ننظر في الكتاب، وكان الرجل طلحة بن عمرو[١].

وقال علي بن المديني، عن ابن مهدي: قَدِمَ طلحة بن عمرو – يعني: البصرة – فَقَعَدَ على مِصْطبَّة، واجتمع الناس، فخَلَوتُ به أنا وحسين بن عربي، وذكرنا له الأحاديث – يعني: المنكرة – فقال: أستغفر الله، وأتوب. فقلنا له: اقعد على مِصْطَبَّـة وأَخْبِرْ الناس. فقال: أخبروهم عني[٢].

وقال الفلَّاس: كان يحيى وعبدالرحمن لا يحدِّثان عن طلحة بن عمرو[٣].

وروى البخاري[٤] وابن أبي خيثمة[٥] والدوري[٦] وابن طَهْمان[٧] وأحمد بن سعد بن أبي مريم[٨] وأحمد بن محمد الحضرمي[٩] وجعفر بن أبان الحراني[١٠] عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء.

زاد في رواية ابن أبي خيثمة: ضعيف. وزاد في رواية ابن أبي مريم: ضعيف ضعيف.

---

[١] «الكامل» (١٧٢/٥).

[٢] «تهذيب التهذيب» (١١٦/٤).

[٣] «الجرح والتعديل» (٤٧٨/٤).

[٤] «التاريخ الأوسط» (٧٨/٢).

[٥] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٢٦٤/١).

[٦] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٦٣/٣).

[٧] «من كلام ابن معين» برواية ابن طَهْمان ترجمة (رقم: ١٢٧).

[٨] «الكامل» (١٧١/٥).

[٩] «الضعفاء» للعقيلي (٦١٢/٢).

[١٠] «المجروحين» (٤٨٩/١).

وروى الدوري – بموضع –[١] ومعاوية بن صالح[٢] وأحمد بن أبي يحيى[٣] عن ابن معين قال: ضعيف.

وروى ابن محرز أن ابن معين قال عن واصل بن السائب: ليس بشيء. فقيل: أيهما أحب إليك؛ هو أم طلحة بن عمرو؟ فقال: طلحة أيضاً!! ليس منهما أحد أحبه[٤].

وفي موطن آخر عند ابن محرز أن ابن معين أجاب بقوله: طلحة لا بأس به، ليس بينهما أحد أحبه[٥].

وسأل عبدالله ابن الإمام أحمد أباه عن طلحة، فقال: لاشيء؛ متروك الحديث[٦].

وسأله في موطن آخر، فقال: متروك[٧].

وسأل الجوزجاني الإمام أحمد عن حنظلة بن أبي سفيان، فقال: ثقة ثقة، ولكن الآخر! فقال له: من؟ فقال الإمام أحمد: طلحة بن عمرو[٨].

وقال أحمد – فيما رواه علي بن سعيد النسائي – : طلحة بن يحيى أحب إلي من طلحة بن عمرو[٩].

وقال علي بن المديني: ضعيف؛ ليس بشيء[١٠].

وقال البخاري: لين عندهم؛ قال يحيى: ليس بشيء[١١].

وقال البخاري أيضاً: كان يحيى بن معين سيء الرأي في طلحة بن عمرو[١٢].

وقال أبو بكر محمد بن أبي عتاب الأعين: سمعت أبا عاصم يضعِّف طلحة بن عمرو[١٣].

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٧٦).

[٢] «الضعفاء» للعقيلي (٢/٦١٢- ٦١٣).

[٣] «الكامل» (٥/١٧١)، وقد سبق بيان حال ابن أبي يحيى في ترجمة: أشعث بن سعيد السمان.

[٤] «معرفة الرجال» برواية ابن محرز عن ابن معين (١/٥٤).

[٥] المرجع السابق (١/١١٤).

[٦] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابن عبدالله (١/٤١١).

[٧] المرجع السابق (٢/٥٣٠).

[٨] «الضعفاء» للعقيلي (٢/٦١٤).

[٩] «إكمال تهذيب الكمال» (٧/٨٠).

[١٠] «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص: ١١٢).

[١١] «التاريخ الكبير» للبخاري (٤/٣٥١).

[١٢] «التاريخ الأوسط» (٢/٨٨).

[١٣] «الضعفاء» للعقيلي (٢/٦١٤).

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، ضعيفاً جداً، وقد رووا عنه[١].

وقال أبو حاتم: ليس بالقوي؛ لين الحديث عندهم[٢].

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن أبي يعلى الطائفي، فقال: هو عبدالله بن عبدالرحمن بن يعلى؛ وليس هو بقوي، هو لين الحديث، بابه طلحة بن عمرو، وعمر بن راشد، وعبدالله بن المؤمل[٣].

وقال الجوزجاني: غير مرضي في حديثه[٤].

وقال العجلي[٥] وأبو زرعة[٦] وأبو داود[٧] والدارقطني[٨]: ضعيف.

وقال الفسوي: فيه ضعف؛ ليس بمتروك، ولا يقوم حديثه مقام الحجة[٩].

وقال النسائي[١٠] وعلي بن الجنيد[١١]: متروك الحديث. وقال النسائي في موطن آخر: ليس بثقة [١٢].

وقال الساجي: روى عن عطاء بن يسار أحاديث مناكير[١٣].

وقال ابن الجارود: ليس بشيء[١٤].

وقال العقيلي: يحيى بن أبي سليمان المكي دون طلحة بن عمرو[١٥].

---

[١] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥٦/٨).

[٢] «الجرح والتعديل» (٤٧٨/٤).

[٣] المرجع السابق (٩٧/٥).

[٤] «أحوال الرجال» (ص: ٢٤٩).

[٥] «إكمال تهذيب الكمال» (٨٠/٧).

[٦] «الجرح والتعديل» (٤٧٨/٤).

[٧] «تهذيب التهذيب» (١١٦/٤).

[٨] «السنن» للدارقطني (٢٢٧٤/١٦٨/٢).

[٩] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٥٢/٣- ٥٣).

[١٠] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٤٣).

[١١] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٦٥/٢).

[١٢] «تهذيب التهذيب» (١١٦/٤).

[١٣] «نقولات من مختصر الضعفاء للساجي» (ص: ١٤٠).

[١٤] «إكمال تهذيب الكمال» (٨١/٧).

[١٥] «الضعفاء» للعقيلي (٦١٣/٢).

وقال ابن حبان: يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا تحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب[١].

وقال ابن عدي – بعد أن ذكر طائفة من أحاديث طلحة بن عمرو – : حدث عنه قوم ثقات؛ مثل: عيسى بن يونس، وصدقة بن خالد، وجماعة معهما بأحاديث صالحة، وعامة ما يروى عنه لا يتابعونه عليه، وهذه الأحاديث التي أمليتها له عامتها مما فيه نظر[٢].

وقال الدارقطني: لين[٣]. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٤].

وصحح الحاكم في «المستدرك» إسناداً فيه طلحة بن عمرو[٥].

وقال البيهقي: ضعيف[٦]. وقال مرة: غير قوي[٧]. وقال الذهبي: ضعفوه، وكان واسع الحفظ[٨].

وقال ابن حجر: متروك[٩].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق أهل العلم على ضعف طلحة بن عمرو، واختلفوا في درجة ضعفه، فعدته طائفة من النقاد خفيف الضعف، وعده آخرون شديد الضعف، وشذ الحاكم فصحح إسناداً فيه طلحة بن عمرو، وهذا من أوهامه ولاشك.

---

[١] «المجروحين» (٤٨٩/١).

[٢] «الكامل» (١٧٤/٥).

[٣] «سؤالات حمزة السهمي للدارقطني» (ص: ٢٢٠).

[٤] «إكمال تهذيب الكمال» (٨٠/٧).

[٥] «المستدرك» (٣١٢٨/٦٦٣/٢).

[٦] «السنن الكبرى» للبيهقي (٩٦٨٧/٢٤٨/٥).

[٧] «الجامع لشعب الإيمان» للبيهقي (٨٠١٥/٥٧٠/١٠).

[٨] «الكاشف» (٥١٤/١).

[٩] «التقريب» ترجمة (رقم: ٣٠٣٠).

وأول ما يسترعي انتباه الدارس لحال طلحة بن عمرو عبارة معمر الدالة على منزلة طلحة، بل وعلى حفظه، فقد حدَّثَ شعبةَ والثوريَّ ومعمراً وابنَ جُريجٍ بأربعة آلاف حديث من حفظه، فلم يخطئ إلا في موضعين، ولم يكن الخطأ منه، ولذا قال الذهبي: (كان واسع الحفظ)، وهنا نعلم أن خطأه سيكون محل نقد شديد عند أهل العلم، فإن مثله إذا أخطأ استعظم ذلك منه.

وقد شدَّدَ كل من: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني= عباراتهم في طلحة، إلا أن البخاري وأباحاتم قد قالا: (لين الحديث عندهم) فحسبك بهما علماً وفهماً، وهما من أجل تلامذتهم، ففهمهما مقدم عندي على الأخذ بظاهر عبارات أولئك الأئمة.

وأما ترك ابن مهدي والقطان لحديث طلحة فهو دال على الضعف، ولا يقتضي شدة الضعف، إذ من المعلوم أنهما لا يرويان إلا عن ثقة، وكذا عبارة ابن سعد فبرغم قوله: (ضعيف جداً) إلا أني لا أحسبه يرى طلحة متروك الحديث بدليل قوله: (قد رووا عنه) فطلحة عنده قد زاد ضعفه، إلا أنه لم يبلغ درجة الترك عنده.

ولست أدعي بأن العلماء قد اتفقوا على خفة ضعف طلحة بن عمرو، بل إن عبارة ابن حبان وابن عدي صريحة في شدة ضعف طلحة، ولولا هاتان العبارتان لأولت باقي عبارات الأئمة، لكن يبقى أن القول بخفة ضعفه هو قول الجمهور من العلماء، وهذا هو فهم الذهبي الذي دلت عليه عبارته.

الخلاصة: طلحة بن عمرو خفيف الضعف لين الحديث عند جمهور النقاد، وعده بعض النقاد شديد الضعف، والراجح قول الجمهور.

أقوال البزار فيه:

قال الهيثمي: قال البزار: طلحة لين الحديث[١].

وقال البزار عقب ذكره لحديث من رواية عبدالله بن عثمان بن خُثيم: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من وجهين : أحدهما : رواه طلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس، فتركنا[٢] حديث طلحة لضعف طلحة؛ وذكرناه عن عبد الله بن عثمان، عن سعيد، عن ابن عباس، إذ كان هذا الإسناد أصح، وأولى أن يذكر[٣].

ونقل مغلطاي من كتاب «السنن» للبزار، أنه قال: لم يكن بالحافظ[٤].

ونقل من «المسند» عنه أيضاً أنه قال: طلحة بن عمرو، وعقبة بن عبدالله الأصم غير حافظين – وإن كان قد روى عنهما جماعة – فليسا بالقويين[٥].

وقال ابن حجر: قال البزار: ليس بالقوي، وليس بالحافظ[٦].

---

[١] «كشف الأستار» للهيثمي (٤٠٨/٢).

[٢] في المطبوع: (فذكرنا)، وهو بعيد جداً، فالسياق يبطله، وهو لم يذكر حديث طلحة، فلا يستقيم الكلام أبداً.

[٣] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٥٠٩٥).

[٤] «إكمال تهذيب الكمال» (٨٠/٧)، وانظر «بيان الوهم والإيهام» لابن القطان الفاسي (١٦/٥).

[٥] «إكمال تهذيب الكمال» (٨٠/٧).

[٦] «تهذيب التهذيب» (١١٦/٤).

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

إن قول البزار: (ليس بالقوي، وليس بالحافظ) هي من العبارات المشكلة عند البزار، وتحتاج إلى دراسة ونظر، لكن قوله: (قد روى عنه جماعة) الأصل فيها إفادة الضعف الخفيف، فهذا يجعلنا نميل إلى القول بأن البزار كان يرى طلحة خفيف الضعف، ولما كان هذا هو قول الجمهور، تقوى في النفس القول بذلك.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو هو لين الحديث عند العلماء، خفيف الضعف عندهم، والظاهر أنه كذلك عند البزار.

أحمدق

عبدالرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم (ت ١٨٢ هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال عبدالله بن المبارك: كان عبدالله بن زيد بن أسلم أكبر من عبدالرحمن بن زيد، ولكن الذِّكر والكلام والقَصَصَ إنما هو لعبدالرحمن بن زيد[١].

وقال الشافعي: ذُكِرَ لمالك حديثاً، فقال: من حدثك؟ فَذَكَرَ إسناداً له منقطعاً، فقال: اذهب إلى عبدالرحمن بن زيد يحدِّثْكَ عن أبيه عن نوحٍ[٢].

وقال الشافعي: سأل رجل عبدالرحمن بن زيد بن أسلم: حدَّثك أبوك، عن جدِّك، أن رسول الله ﷺ قال: « إن سفينة نوح طافت بالبيت فصلت ركعتين »؟ قال: نعم[٣].

وسئل الشافعي عن عبدالرحمن، فضعَّفَه[٤].

وقال الفلَّاس: لم أسمع عبدالرحمن بن مهدي يحدِّث عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم بشيء[٥].

وقال ابن معين – كما في رواية الدارمي[٦] وابن أبي خيثمة[٧] والدوري[٨] وابن الجنيد[٩] ومعاوية بن صالح[١٠] –: ضعيف.

---

[١] «الضعفاء» للعقيلي (٧٣٩/٢).
[٢] المرجع السابق (٧٣٩/٢).
[٣] «نقولات من مختصر ضعفاء الساجي» (ص: ١٦٠).
[٤] «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (٢٦٣/٦).
[٥] «الجرح والتعديل» (٢٣٣/٥).
[٦] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ١٥٢).
[٧] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٣٥٨/٢).
[٨] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٩٧/٣).
[٩] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٨١).
[١٠] «الكامل» (٣٠٦/٥).

وقال ابن معين – فيما رواه عنه أحمد بن محمد الحضرمي –: ليس بشيء[١].

وروى ابن أبي خيثمة[٢] والدوري[٣] أيضاً عن ابن معين أنه وصف حديث بني زيد بن أسلم (أسامة وعبدالله وعبدالرحمن) = بأنه ليس بشيء. زاد ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ضعفاء في الحديث.

وروى أبو يعلى الموصلي[٤] وابن الجنيد[٥] – في موطن آخر – عنه أنه قال فيهم: ليسوا بشيء.

وقال ابن معين أيضاً – كما في رواية ابن طهمان –: بنو زيد بن أسلم عبدالرحمن وعبدالله، كلهم ليس فيهم ثقة؛ أسامة بن زيد أثبت منهم[٦].

وسأل أبو حاتم أحمد بن حنبل عن ولد زيد بن أسلم: أيهم أحب إليك؟ قال: أسامة. قلت: ثم من؟ قال: عبدالله؛ ثم ذكر عبدالرحمن، وضَجَعَ في عبدالرحمن[٧].

وسأل أبو داود أحمد بن حنبل عن عبدالرحمن بن زيد، فقال: أخوه عبدالله ثقة[٨].

وفي رواية الترمذي عن أبي داود أن الإمام أحمد أجاب بقوله: أخوه عبدالله لا بأس به[٩].

وقال في موطن آخر عند أبي داود: ليس فيهم أثبت من عبدالله[١٠].

وكذا روى عنه الفسوي أنه قال في عبدالرحمن بن زيد: أخوه أثبت منه. يعني: عبدالله[١١].

وفي موطن آخر روى عنه الفسوي أنه قال: أسامة وعبدالرحمن متقاربان ضعيفان، وعبدالله ثقة[١٢].

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٢/٧٣٨).

(٢) «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٢/٣٣٩).

(٣) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/١٥٧).

(٤) «المجروحين» (٢/٢٣).

(٥) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٠٣).

(٦) «من كلام ابن معين» برواية ابن طَهْمان ترجمة (رقم: ٤٨).

(٧) «الجرح والتعديل» (٥/٢٣٣).

(٨) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص: ٢٢٥).

(٩) «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٤٦٦).

(١٠) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص: ٢٢٦).

(١١) «المعرفة والتاريخ» (١/٤٢٩).

(١٢) المرجع السابق (١/٤٣٠).

وقال عبدالله بن أحمد: كان أبي يُضعِّف عبدالرحمن بن زيد بن أسلم؛ وذلك أنه روى هذا الحديث – حديث: « ثلاث لا يفطرن الصائم » – عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد عن النبي ﷺ. قال أحمد: وروى عنه عبدالرحمن أيضاً حديثاً آخر منكراً؛ حدث: « أحل لنا ميتتان ودَمَان »[١].

وقال أحمد – كما روى الميموني عنه – : عبدالله بن زيد بن أسلم أثبت من عبدالرحمن. فقال له الميموني: فعبدالرحمن؟ قال: كذا ليس مثله. وضعَّف من أمره قليلاً[٢].

وقال أحمد بن حنبل[٣] وعلي بن المديني[٤] وأبو زرعة[٥] والنسائي[٦] والحسين بن إدريس الأنصاري[٧] (المعروف: بابن خُرَّم): ضعيف.

وقال البخاري: ضعَّفَ عليٌّ عبدَالرحمن بنَ زيد بن أسلم. قال علي: أما أخواه: أسامة وعبدالله؛ فذكر عنهما صحة[٨].

وقال البخاري مرةً[٩] وأبو حاتم[١٠]: ضعَّفه عليٌّ جداً.

وروى أبو يوسف القُلُوسِي[١١] عن علي بن المديني أنه قال: ليس في ولد زيد بن أسلم ثقة[١٢].

وقال البخاري في موطن آخر: وعبدالرحمن لا يصح حديثه[١٣].

---

[١] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (١٣٥/٢- ١٣٦).

[٢] «من كلام الإمام أحمد» برواية الميموني (ص: ١٨٧).

[٣] «الجرح والتعديل» (٢٣٣/٥).

[٤] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٨٥).

[٥] «الجرح والتعديل» (٢٣٤/٥).

[٦] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٥٨).

[٧] «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص: ٢٢٥).

[٨] «التاريخ الأوسط» (١٦٤/٢).

[٩] «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٨٤/٥).

[١٠] «الجرح والتعديل» (٢٣٤/٥).

[١١] اسمه: يعقوب بن إسحاق بن زياد القُلُوسِي أبو يوسف البصري (ت ٢٧١هـ)؛ وانظر ترجمته في «تاريخ بغداد» (٤١٦/١٦).

[١٢] «الكامل» (٤٤٢/٥).

[١٣] «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٥/١- ٢٦).

وروى الترمذي عن البخاري أنه قال: لا أروي عنه شيئاً[١].

وقال خالد بن خِدَاش: قال لي الدَّرَاوَرْدِيُّ ومَعْنٌ وعامة أهل المدينة: لا تَرِدْ عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، إنه لا يدري ما يقول، ولكن عليك بعبدالله بن زيد[٢].

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، ضعيفاً جداً[٣].

وقال الجوزجاني عن أبناء زيد بن أسلم: ضعفاء في الحديث، من غير خُرْبَةٍ في دينهم، ولا زَيْغٍ عن الحقِّ في بدعةٍ ذُكِرَت عنهم[٤].

وقال أبو حاتم: ليس بقوي؛ كان في نفسه صالحاً، وفي الحديث واهياً[٥].

وقال في موطن آخر: عبدالرحمن بن زيد بن أسلم أحب إلي من عبدالرحمن بن أبي الرجال[٦].

وقال أيضاً: عبدالرحمن بن أبي الزناد يكتب حديثه، وهو أحب إلي من عبدالرحمن بن أبي الرجال، ومن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم[٧].

وقال عن عبدالرحمن بن أبي الرجال: صالح؛ هو مثل عبدالرحمن بن زيد بن أسلم[٨].

وقال عن عبدالعزيز بن حصين بن الترجمان: ليس بقوي؛ منكر الحديث، وهو في الضعف مثل عبدالرحمن بن زيد بن أسلم[٩].

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن عبدالعزيز بن أبي حازم وعبدالرحمن بن أبي الزناد وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، فقال: متقاربون[١٠].

---

(١) «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٧١٩).

(٢) «من كلام الإمام أحمد» برواية الميموني (ص: ١٨٩).

(٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥٩٢/٧).

(٤) «أحوال الرجال» (ص: ٢٢٤).

(٥) «الجرح والتعديل» (٢٣٣/٥- ٢٣٤).

(٦) المرجع السابق (٢٣٤/٥).

(٧) المرجع السابق (٢٥٢/٥).

(٨) المرجع السابق (٢٨٢/٥).

(٩) المرجع السابق (٣٨٠/٥).

(١٠) المرجع السابق (٣٨٣/٥).

وقال أبو داود: أولاد زيد بن أسلم كلهم ضعيف، وعبدالله أمثلهم[١].

وقال أبو داود أيضاً: أنا لا أحدث عن عبدالرحمن، وعبدالله أمثل منه[٢].

وقال إبراهيم الحربي: غيره أوثق منه[٣].

وقال الترمذي: ضعيف في الحديث، ضعفه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، وغيرهما من أهل الحديث؛ وهو كثير الغلط[٤].

وقال الساجي: وهو منكر الحديث[٥].

وقال ابن خزيمة: ليس هو ممن يحتج أهل التَّثَبُّت بحديثه، لسوء حفظه للأسانيد، وهو رجل صناعته العبادة والتَّقَشُّفُ والموعظة والزهد، ليس من أَحْلَاسِ الحديث الذي يحفظ الأسانيد[٦].

وقال الطحاوي: حديثه عند أهل العلم بالحديث في النهاية من الضعف[٧].

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار وهو لا يعلم، حتى كثر ذلك في روايته – من رفع المراسيل وإسناد الموقوف – فاستحق الترك[٨].

وقال في موطن آخر: ليس بشيء في الحديث[٩].

وقال ابن عدي: له أحاديث حسان، وقد روى عنه – كما ذكرت – : يونس بن عبيد وسفيان بن عيينة حديثين، وروى معتمر عن آخر عنه، وهو ممن احتمله الناس، وصدَّقَه بعضهم، وهو ممن يُكتب حديثه[١٠].

---

[١] «الضعفاء» للعقيلي (٢/٧٤٠).

[٢] «تهذيب التهذيب» (٥/٩٠).

[٣] المرجع السابق (٥/٩١).

[٤] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٦٣٢).

[٥] «تهذيب التهذيب» (٥/٩١).

[٦] «الصحيح» لابن خزيمة (٣/٢٣٣/١٩٧٢).

[٧] «تهذيب التهذيب» (٥/٩١).

[٨] «المجروحين» (٢/٢٢).

[٩] المرجع السابق (١/٢٣٢).

[١٠] «الكامل» (٥/٤٤٨).

وقال الدارقطني: ليس بالقوي[١]. وقال في موطن آخر: ضعيف[٢].

وقال الحاكم: روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه[٣].

وقال في موطن آخر: والشيخان رضي الله عنهما لم يحتجَّا بعبدالرحمن بن زيد بن أسلم[٤].

ورغم ذلك صحح في «المستدرك» إسناداً فيه عبدالرحمن بن زيد[٥].

وقال أبو نعيم الأصبهاني: لا شيء[٦].

وقال البيهقي: ضعيف في الحديث، لا يحتج بما ينفرد به[٧].

وقال أيضاً: ليس بالقوي[٨]. وقال في موطن آخر: متروك الحديث[٩].

وقال الحسين بن مسعود البغوي: يضعف في الحديث[١٠].

وقال الذهبي: ضعفوه؛ له تفسير[١١].

وذكره في «الموقظة» مع جماعة من الرواة الضعفاء وصفهم بأنهم (ليسوا بالمتروكين)[١٢].

وقال ابن حجر: ضعيف[١٣]. وقال مرة: ضعيف متروك[١٤].

---

[١] «إتحاف المهرة» لابن حجر (٣٢١/٨)، وسقط من المطبوع.

[٢] «من تكلم فيه الدارقطني في كتابه السنن» لابن زريق (ص: ٢١١).

[٣] «المدخل إلى الصحيح» للحاكم (١٩٩/١).

[٤] المرجع السابق (٥٤٧٩/٣٩٧/٤).

[٥] «المستدرك» (٤٢٨٦/٥١٧/٣).

[٦] «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم (٧١/١).

[٧] «معرفة السنن والآثار» للبيهقي (٢٦٣/٦).

[٨] «السنن الكبرى» للبيهقي (٨٢٧٣/٤٤٠/٤).

[٩] «مختصر خلافيات البيهقي» لأحمد بن فرج الإشبيلي (٧٦/٥).

[١٠] «شرح السنة» للبغوي (٢٩٥/٦).

[١١] «الكاشف» (٦٢٨/١).

[١٢] «الموقظة» للذهبي (ص: ٣٣- ٣٤).

[١٣] «التقريب» ترجمة (رقم: ٣٨٦٥).

[١٤] «تلخيص الحبير» لابن حجر (٢٦/١).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق أهل العلم على ضعف عبدالرحمن بن زيد، واختلفوا في درجة ضعفه، فمنهم من حكم عليه بشدة الضعف، وأنه متروك لا يروى عنه، ومنهم من حكم عليه بخفة الضعف، وأنه يقبل في المتابعات والشواهد.

والذي يظهر لي من أقوال النقاد أن عبدالرحمن بن زيد لم يكن عنده حفظ للأسانيد وعناية بها، فكان يروي أخباراً بأسانيد ليست تُروى بها هذه الأخبار، ولا تُعرف إلا منه، وسبب إهماله للعناية بحفظ الأسانيد أنه لم يكن من أهل الحديث، بل هو من الوعاظ العباد، الذين شغلتهم العبادة والوعظ عن طلب العلم.

فهاهو مالك يظهر جهل عبدالرحمن بن زيد في الأسانيد – بنوع من المبالغة – فيخبر بأنه قد يحدث عن أبيه عن نوح عليه السلام، ولا شك أنه أراد أن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم بعيد تماماً عن علم الحديث، وقواعده وأصوله؛ ونحوه خالد بن خِدَاش الذي نقل عن أهل المدينة أنهم يرون عبدالرحمن بن زيد بن أسلم لا يدري ما يقول، وبلا ريب أن مقصودهم في الحديث، وأهل المدينة أدرى به لأنه بلديهم، وتأمل عبارات ابن خزيمة وابن حبان والحاكم تجد فيها بياناً شافياً عن الراوي، وعن حقيقة أمره، وتفصيلاً عن شأنه في الرواية.

فالراجح عندي شدة ضعف عبدالرحمن بن زيد، لما سبق بيانه، فإن من كان حاله كحال عبدالرحمن بن زيد – الذي سبق ذكره – لايصح الاعتبار بحديثه، فضلاً عن الاحتجاج به، إذ قد انخرمت عدالته في الرواية، فهو لا يعقل بما يحدث به، وقد سبق الكلام عن معنى: (العقل بما يحدث به) في ترجمة حفص بن سليمان المقرئ، وبينت هناك أن فقد هذا الشرط في الراوية يكون به طعن في عدالة الراوي في الرواية، ولا يلزم ذلك الطعن في عدالته الدينية.

ويؤكد شدة ضعف الراوي بعض عبارات الأئمة، فانظر قول الطحاوي فإنه حكى عن أهل العلم بالحديث أنهم يرون عبدالرحمن في أدنى درجات الضعف، وكذا ما حكاه البخاري وأبو حاتم عن علي بن المديني أنه كان يضعف عبدالرحمن بن زيد جداً، بل حتى عبارات ابن معين تدل على شدة ضعف عبدالرحمن على رغم اختلاف الرواية عنه، إلا أن الراجح عندي أنه يراه شديد الضعف.

بيد أنني أثبت الخلاف في أمر عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، فإن هناك جمع من النقاد الذين رأوا أن حديثه مما يكتب للاعتبار، وأن حديثه مما يتقوى بالمتابعات والشواهد، ويمكن أن نقسم النقاد بحسب ظاهر أقوالهم إلى ثلاثة أقسام:

❖ القسم الأول: من كانت عباراتهم تفيد شدة ضعف الراوي، وهم:
مالك، ويحيى بن معين (على الراجح عندي)، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبو داود، والدَّرَاوَرْدِي، ومَعْن بن عيسى، وابن سعد، والسَّاجي، وابن خزيمة، والطحاوي، وابن حبان، والحاكم، وأبو نعيم الأصبهاني، وكذا البيهقي، وابن حجر (في أحد قوليه).

❖ القسم الثاني: من كانت عباراتهم تفيد الضعف الخفيف، وهم:
أحمد بن حنبل، والجوزجاني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والحسين بن إدريس الأنصاري، وابن عدي، والدارقطني، وكذا الحسين بن مسعود البغوي، والذهبي.

❖ القسم الثالث: من احتملت عبارته أحد القسمين السابقين، وهم:
الشافعي، وعبدالرحمن بن مهدي، وإبراهيم الحربي، والترمذي.

الخلاصة: عبدالرحمن بن زيد بن أسلم مما اختلف النقاد في درجة ضعفه، والراجح عندي شدة ضعفه.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١].

وقال البزار – بعد ذكره لحديث من رواية زيد بن عبدالرحمن بن زيد عن أبيه – : فيه رجلان لُيِّن حديثهما؛ أحدهما: زيد بن عبدالرحمن، والآخر: عبدالرحمن بن زيد، وهو منكر الحديث جداً[٢].

وقال – في موطن آخر – : وعبدالرحمن بن زيد قد أجمع أهل العلم بالنقل على تضعيف أخباره التي رواها، وإنما ذكرنا حديثه لنبين أنه خالف همام، وأنه ليس بحجة فيما يتفرد به[٣].

ونقل الزيلعي عن البزار أنه قال – عقب ذكره لحديث من رواية أسامة بن زيد بن أسلم – : وهذا الحديث إنما يعرف عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه، وعبدالرحمن ضعيف جداً، فذكرناه عن أخيه أسامة[٤].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

لا ريب في أن البزار يرى شدة ضعف عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، فعبارتي: (منكر الحديث جداً)، و (ضعيف جداً)، تؤكدان هذا الأمر بكل قوة.

الخلاصة: أن البزار استعمل (لين الحديث) هنا فيمن يراه شديد الضعف.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٥٢٨٧).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٢٩١).

[٣] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٨٧٦٣).

[٤] «نصب الراية» للزيلعي (٢/٤٤٧).

عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار المدني مولى ابن عمر (من الطبقة السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

احتج به البخاري في «الصحيح»[١].

وأخبر ابن معين أن يحيى بن سعيد القطان حدث عن عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار[٢].

وقال الفلَّاس: لم أسمع عبدالرحمن بن مهدي يحدث عن عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار بشيء قط[٣].

وقال ابن معين – فيما رواه عنه إسحاق الكَوْسَج – : صالح[٤].

وروى الدوري عنه أنه قال: فَحَسْبُهُ أن يحدِّث عنه يحيى بن سعيد[٥].

وفي رواية الدوري أيضاً قال: في حديثه – زاد العقيلي في روايته عن الدوري: عندي[٦]– ضعف[٧].

وروى ابن طَهْمَان عن ابن معين أنه قال: ليس بذاك القوي[٨].

وقال ابن معين – كما في رواية المفضل بن غسان الغَلابي – : ضعيف[٩].

قال ابن شاهين – بعد أن ذكر روايتي الكوسج والمفضل الغلابي عن ابن معين – : وهذا الكلام من يحيى بن معين فيه يوجب السكوت عنه، لأنه لم يوثقه، فقال: (صالح)، والألفاظ في الشيوخ متنبذة المعاني[١٠].

---

[١] «الصحيح» للبخاري (١٧٣/٥٨/١)، و(٦٩٤/١٩٢/١)، و(١٤٠٣/١٣٦/٢)، وغيرها من المواطن.

[٢] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣١١/٤– ٣١٢).

[٣] «الجرح والتعديل» (٢٥٤/٥).

[٤] «من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» لابن شاهين (ص: ٦٧).

[٥] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣١٢/٤).

[٦] «الضعفاء» للعقيلي (٧٤٩/٢).

[٧] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٠٣/٤).

[٨] «من كلام ابن معين» برواية ابن طَهْمان ترجمة (رقم: ٣٤٠).

[٩] «من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» لابن شاهين (ص: ٦٧).

[١٠] المرجع السابق.

وسأل أبو داود الإمام أحمد عنه، فقال: لا بأس به؛ مقارب الحديث[١].

وقال ابن خلفون: سئل عنه علي بن المديني، فقال: صدوق[٢].

وقال أبو حاتم: فيه لين؛ يكتب حديثه، ولا يحتج به[٣]. وقال أبو زرعة: ليس بذاك[٤].

وقال إبراهيم الحربي: غيره أوثق منه[٥]. وسأل أبو عبيد أبا داود عنه، فقال: حدث عنه يحيى القطان[٦].

وأخرج الترمذي له حديثاً، ثم قال عقبه: هذا حديث حسن صحيح[٧].

وقال أبو القاسم البغوي: صالح الحديث[٨]. وقال النسائي: ليس بذاك القوي في الحديث[٩].

وأخرج له أيضاً ابن الجارود في «المنتقى»[١٠].

وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد عن أبيه بما لا يتابع عليه، مع فُحْشِ الخطإ في روايته، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد.. وكان محمد بن إسماعيل البخاري ممن يحتج به في كتابه، ويترك حماد بن سلمة[١١]!!

وقال ابن عدي: بعض ما يرويه منكر مما لا يتابع عليه، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء[١٢].

وقال الدارقطني: غيره أثبت منه[١٣].

وسأله البرقاني عنه، فقال: أخرج عنه البخاري، وهو عند غيره ضعيف، فيعتبر به[١٤].

---

(١) «سؤالات أبي داود لأحمد» (ص: ٢١٦).

(٢) «تهذيب التهذيب» (١١٧/٥).

(٣) «الجرح والتعديل» (٢٥٤/٥).

(٤) «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٤٤٣/٢).

(٥) «تهذيب التهذيب» (١١٧/٥).

(٦) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢٦٦/١).

(٧) «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٢٣٦٤).

(٨) «تهذيب التهذيب» (١١٧/٥).

(٩) «السنن الكبرى» للنسائي [طبعة الرسالة] (٢٢٧٣/٢٩/٣).

(١٠) «المنتقى» لابن الجارود (ص: ٣٢٨).

(١١) «المجروحين» (١٦/٢).

(١٢) «الكامل» (٤٨٨/٥).

(١٣) «التتبع» للدارقطني (ص: ٢٠١).

(١٤) «سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص: ٤٢).

وقال الدارقطني للحاكم: إنما حدث بأحاديث يسيرة، وقد احتج البخاري به، وغمزه يحيى بن سعيد[1].

وقال في رواية السلمي عنه: خالف محمد بن إسماعيل البخاري فيه، وليس هو بمتروك[2].

وأخرج له الحاكم حديثاً، وقال عقبه: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه[3].

وكذا أخرجه له أبو نعيم الأصبهاني في مستخرجه على صحيح مسلم[4].

وذكره الذهبي في «من تكلم فيه وهو موثق»، وقال: لينه الحاكم[5].

وقال الذهبي أيضاً: صالح الحديث[6]. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[7].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اختلف العلماء في حال عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، ما بين رادٍّ لحديثه ومحتجٍّ به، ويرجع هذا الاختلاف إلى وجود أوهام وأخطاء في رواياته، فمن النقاد من كان يرى بأنها كثيرة لا ينبغي معها الاحتجاج بحديثه، وإنما يكتب حديثه للاعتبار، ومنهم من رأى أن هذه الأخطاء ليست بالكثرة والنكارة التي توجب رد حديثه، فالكل متفق على وجود الأخطاء، لكن اختلفوا في تقدير هذه الأخطاء، كل بحسب اجتهاده.

---

[1] «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص: ٢٣٤)؛ وقوله: (غمزه يحيى بن سعيد) خطأ ولا شك، وقد رجعت للمخطوط، فوجدت العبارة كما أثبتها المحقق، واستغرب المحقق العبارة أيضاً، والصحيح أن الذي غمزه يحيى بن معين، أما يحيى بن سعيد القطان فقد روى عنه، وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده.

[2] «سؤالات السلمي للدارقطني» (ص: ٢١٢).

[3] «المستدرك» للحاكم (٩٥٤/٥٢٦/١).

[4] «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم (٣٤٦٣/١٥٠/٤).

[5] «من تكلم فيه وهو موثق» (ص: ١٢٠)، ولم أقف على تليين الحاكم له في ما بين يدي من المصادر، وقد سبق أنه صحح إسناداً فيه عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار.

[6] «ميزان الاعتدال» (٥٧٢/٢).

[7] «التقريب» ترجمة (رقم: ٣٩١٣).

ويمكن أن نقسم النقاد إلى ثلاثة أقسام:

❖ القسم الأول: من رأى الاحتجاج به، وهم:
يحيى القطان، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبو داود، والترمذي، وأبو القاسم البغوي، وابن الجارود، والحاكم، وأبو نعيم الأصبهاني، وكذا الذهبي، وابن حجر.

وأرى أن يكون مع هؤلاء الأئمة ابن معين، فإن عباراته وإن اختلفت في ظاهرها، إلا أنه يمكن الجمع بينها، بأن نقول: إن في حديث عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار ضعف، غير أن هذا الضعف ليس كافياً لرد حديثه كله، وإنما هو صالح للاحتجاج بحديثه، وليس هو بذاك القوي في حديثه، فعنده ضعف إلا أنه ما زال ممن يحتج به، ويكفيه أن يروي عنه يحيى القطان.

❖ القسم الثاني: من رأى عدم الاحتجاج بحديثه، لكن يعتبر به، وهم:
أبو حاتم، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني.

❖ القسم الثالث: من دلَّت ظاهر عباراتهم على رد حديثه، إلا أن عباراتهم محتملة التأويل، وهم:
أبو زرعة، وإبراهيم الحربي، والنسائي.

الخلاصة: عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار مختلف في أمر الاحتجاج به، والجمهور على أنه ممن يحتج بحديثه، مع وجود ضعف في حديثه، يجعله في آخر مراتب القبول، وهو الراجح في أمره.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه[١].

وقال في موطن آخر: حسن الحديث، قد حدث عنه جماعة من أهل العلم، منهم: الحسن بن موسى، وهاشم بن القاسم، وجماعة، وروى أحاديث عن زيد بن أسلم، وعن غيره لم يروها غيره، واحتمل حديثه[٢].

ونقل الزيلعي عن البزار أنه قال مرة: ليس بالقوي في الحديث[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

يمكن الجمع بين أقوال البزار بنحو ما جمعنا به أقوال ابن معين في عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، فنقول: إن البزار يرى عبدالرحمن ممن يحتج به في الحديث، لكن عند عبدالرحمن من الأوهام والأخطاء ما يجعلنا نضعه قريباً من مرتبة الضعفاء، فليس هو بالقوي في الحديث، لكنه لم يزل ممن يحتج بحديثهم.

الخلاصة: استخدم البزار (لين الحديث) هنا مع راو مقبول الحديث عنده، ومحتج به، إلا أنه في أدنى مراتب القبول.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٦١٣٧).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٨٧١٦).

[٣] «نصب الراية» للزيلعي (٣١٨/٤).

ق

عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو القاسم المدني (ت سنة ١٨٦ هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين للدوري: وعبدالرحمن بن عبدالله العمري: ضعيف، وقد سمعت منه؛ كان يجلس في المجلس يقول: حدثني أبي وعمي عبيدالله بن عمر، سواء بسواء، مثلاً بمثل[١].

ونقل ابن الغَلابي عن ابن معين أنه قال في عبدالرحمن وأخوه القاسم: ضعيفان[٢].

وذكر الدوري – في موطن آخر –[٣] وابن الجنيد[٤] أن ابن معين وصف عبدالرحمن بأنه ليس بشيء.

وروى ابن طَهْمان عن ابن معين أنه قال: ليس بثقة؛ كان يقول: حدثني أبي وعبيدالله، سواء سواء، مثلاً بمثل[٥].

وأما ابن محرز فروى عن ابن معين أنه قال: كذاب، ليس بشيء[٦].

وقال أحمد بن حنبل – فيما رواه أبو بكر الأثرم عنه – : وأما عبدالرحمن بن عبدالله العمري فليس حديثه بشيء، هذا قد كنا كتبنا عنه، ثم تركناه؛ ليس هو بشيء[٧].

وروى أبو طالب عن أحمد بن حنبل أنه قال: ليس بشيء، وقد سمعت أنا منه ثم مزقته، وكان يقلب حديث نافع عن ابن عمر، يجعله عبدالله بن دينار عن ابن عمر[٨].

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢١٨/٣).

[٢] «تاريخ بغداد» (٥٠١/١١).

[٣] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٧١/٣).

[٤] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٥٤).

[٥] «من كلام ابن معين» برواية ابن طهمان عنه ترجمة (رقم: ١٨)، وانظر أيضاً ترجمة (رقم: ٢٩٠).

[٦] «معرفة الرجال» برواية ابن محرز عن ابن معين (٦١/١).

[٧] «تاريخ بغداد» (٥٠١/١١).

[٨] «الجرح والتعديل» (٢٥٣/٥).

وقال أحمد – كما روى عنه ابنه عبدالله – : كان ولي قضاء المدينة؛ خرَّقت حديثه منذ دهر؛ ليس بشيء، حديثه أحاديث مناكير؛ كان كذاباً، وكان يقول: (حدثني)[١] أبي وعبيدالله سواء بسواء[٢].

وروى عبدالله عن أبيه أيضاً أنه قال: ليس يسوى حديثه شيئاً، خرقنا حديثه؛ سمعت منه، ثم تركناه[٣].

وروى البخاري[٤] وعبدالله بن أحمد[٥] عن الإمام أحمد أنه قال: ليس هو ممن يروى عنه.

وقال البخاري: سكتوا عنه[٦]. وقال في موطن آخر: ليس بقوي؛ يتكلمون فيه[٧].

وقال الجوزجاني: القاسم وعبدالرحمن العمريان: منكرا الحديث جداً، وكانا شريفين[٨].

وقال أبو حاتم[٩] وأبو زرعة[٩] والنسائي[١٠]: متروك الحديث.

زاد أبو حاتم: أضعف من أخيه القاسم؛ كان يكذب[٩].

وقال ابن أبي حاتم: ترك أبو زرعة قراءة حديثه في مسند ابن عمر، ولم يقرأه علينا[٩].

وقال أبو داود[١١] والنسائي[١٢]: لا يكتب حديثه. زاد النسائي: ليس بثقة.

وقال وكيع القاضي: في حديثه لين. ثم ذكر حديثين من رواية الحسن بن عرفة عن عبدالرحمن العمري، ثم قال: وحدث عنه علي بن مسلم الطوسي أيضاً بأحاديث مناكير، وغيرهما حدث عنه[١٣].

---

[١] ليست في المطبوع، وزدتها لتوضيح المعنى.

[٢] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٩٨/٣).

[٣] المرجع السابق (٤٧/٢).

[٤] «التاريخ الأوسط» (١٠٨/٢).

[٥] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (١٨٦/٣).

[٦] «التاريخ الأوسط» (١٧١/٢).

[٧] «تاريخ بغداد» (٥٠٥/١١).

[٨] «أحوال الرجال» (ص: ٢٢٧– ٢٢٨).

[٩] «الجرح والتعديل» (٢٥٣/٥).

[١٠] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٥٦).

[١١] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢٦٦/١).

[١٢] «تهذيب التهذيب» (١٢٤/٥).

[١٣] «أخبار القضاة» لوكيع القاضي (ص: ١٥٥– ١٥٦).

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن عمه ما ليس من حديثه، وذاك أنه كان يهم فيقلب الإسناد، ويلزق المتن بالمتن، ففحش ذلك في روايته، فاستحق الترك[١].

وقال ابن عدي: ضعيف[٢]؛ ثم ذكر ما رواه عبدالرحمن العمري، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً، أن الله ﷻ كلَّم البحر الشامي، وبحر الهند.. الحديثَ؛ فقال ابن عدي: هو أفظع حديث أنكر عليه، وهو الحديث الذي قال ابن معين: إن أحمد بن حاتم الطويل روى عنه حديثاً طويلاً[٣].

وقال ابن عدي أيضاً: وعامة ما يرويه مناكير، إما إسناداً، وإما متناً[٤].

وقال الدارقطني: ضعيف[٥]. وقال أيضاً: متروك[٦].

وقال الحاكم: حدث عن: أبيه، وعمه، وسهيل بن أبي صالح، وهشام بن عروة= بأحاديث موضوعة[٧]. غير أن الحاكم أخطأ فأخرج له في «المستدرك»[٨].

وقال أبو نعيم الأصبهاني: حدث عن أبيه وعمه وسهيل وهشام بالمناكير[٩].

وقال الذهبي: هالك[١٠]. وقال أيضاً: تركوه[١١]. وقال ابن حجر: متروك[١٢].

---

(١) «المجروحين» (٢/١٨).
(٢) «الكامل» (٥/٤٥٣).
(٣) المرجع السابق (٥/٤٥٤).
(٤) المرجع السابق (٥/٤٥٧).
(٥) «السنن» للدارقطني (١/١٥٣/٥٢٨).
(٦) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٢٧١).
(٧) «المدخل إلى الصحيح» للحاكم (١/١٩٨- ١٩٩).
(٨) «المستدرك» (٥/٥٠٧- ٨١١٢/٥٠٨).
(٩) «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم الأصبهاني (١/٧١).
(١٠) «ميزان الاعتدال» (٢/٥٧١).
(١١) «ديوان الضعفاء والمتروكين» (٢/١٠٠).
(١٢) «التقريب» ترجمة (رقم: ٣٩٢٢).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

أجمع العلماء ونقاد الحديث على شدة ضعف عبدالرحمن بن عبدالله العمري، بلا خلاف بينهم، ولا أعلم أحداً رفع من أمره، بل هو شديد الضعف عند كافة الأئمة، وخاصة من جالسه وخبر حاله، كابن معين وأحمد بن حنبل.

الخلاصة: أن عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر مطرح الحديث شديد الضعف عند النقاد.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث وقد حدث بأحاديث لم يتابع عليها [١].

وقال في موطن آخر: منكر الحديث[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

إن عبارة البزار الثانية تؤكد شدة ضعف عبدالرحمن العمري عند البزار أيضاً، فهو موافق لما أجمع عليه النقاد، وعليه يكون مراده بالعبارة الأولى أن عبدالرحمن شديد الضعف.

الخلاصة: استخدم البزار (لين الحديث) هنا في راو شديد الضعف عنده، وعند كافة النقاد.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٦٦٣٣).

[٢] «البداية والنهاية» لابن كثير (٥٢/١).

عبدالرحمن بن مالك بن مِغْوَل البجلي أبو زكريا الكوفي (ذكره الذهبي في وفيات ما بين ١٨١ – ١٩٠ هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال يحيى بن معين – كما روى عنه ابن الجنيد[١] وابن محرز[٢] – : كذاب.

وحدث الحسين بن حِبَّان بن عمار عن ابن معين أنه قال: قد رأيته ههنا، ليس هو بشيء[٣].

وروى الدوري عن ابن معين أنه قال: قد رأيته، وليس بثقة[٤].

وقال ابن الغَلابي: قال يحيى: لم يكن ابن مالك بن مِغْوَل ثقة، قد رأيته[٥].

وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، خرَّقْنَا حديثه منذ دهر من الدهر[٦].

قال عبدالله بن أحمد: وقد سمعت أبي ذكر حديثاً عن عبدالرحمن بن مالك بن مِغْوَل، عن أبي حصين، في المذاكرة على غير وجه الحديث، فكتبته عنه، وكان سيء الرأي فيه جداً[٧].

وقال أبو زرعة: قال أحمد: دفنَّا أحاديثه[٨].

وقال البخاري: حديثه ليس بشيء[٩].

وقال محمد بن عبدالله بن عمَّار الموصلي: كان كذاباً أفاكاً، لا يشك فيه أحد[١٠].

---

[١] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٣٧).

[٢] «معرفة الرجال» لابن معين برواية ابن محرز (٦١/١).

[٣] «تاريخ بغداد» (٥٠٧/١١).

[٤] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤٩٥/٣).

[٥] «تاريخ بغداد» (٥٠٧/١١).

[٦] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٥٤٧/١- ٥٤٨).

[٧] المرجع السابق (٤٥٤/٣).

[٨] «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٥٠٠/٢).

[٩] «التاريخ الكبير» للبخاري (٣٤٩/٥).

[١٠] «تاريخ بغداد» (٥٠٧/١١- ٥٠٨).

وقال أبو حاتم[١] والدارقطني[٢]: متروك الحديث. وقال الجوزجاني: ضعيف الأمر جداً[٣].

وقال أبو زرعة: ليس بقوي[٤]. وروى البَرْذَعي أن أبا زرعة ضعَّفَ عبدالرحمن، وَوَهَّنَ أمره جداً[٥].

وذكر ابن أبي حاتم أن أبا زرعة سئل عن حديث رواه داود بن مِهْرَان، عن عبدالرحمن بن مالك بن مِغْوَل، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: « هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين..» الحديثَ، ثم قال: (قال أبو زرعة: هذا حديث باطل – يعني: بهذا الإسناد – وامتنع أن يحدثنا به، وقال: اضربوا عليه)[٦]

وقال أبو داود: آية من الآيات؛ كذاب[٧]. وقال أيضاً: كان يضع الحديث[٨]. وقال مطين: كذاب[٩].

وقال النسائي: ليس بثقة[١٠].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات المقلوبات، وما لا أصل له عن الأثبات[١١].

وقال ابن عدي: وعبد الرحمن بن مالك له أحاديث عن أبيه غرائب حسان، ووالده مالك من أفاضل شيوخ الكوفيين، وعبد الرحمن مع ضعفه يكتب حديثه[١٢].

وقال الحاكم: روى عن: عبيدالله[١٣] بن عمر والأعمش= أحاديث موضوعة[١٣].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٥/٢٨٦).

[٢] «السنن» للدارقطني (٢/٥٨/١٧٩٤).

[٣] «أحوال الرجال» (ص: ١٥٢).

[٤] «الجرح والتعديل» (٥/٢٨٦).

[٥] «سؤالات البَرْذَعي لأبي زرعة» (٢/٧٠٠).

[٦] «العلل» لابن أبي حاتم (٣/٢٣٢).

[٧] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/١٥٢).

[٨] المرجع السابق.

[٩] «الجرح والتعديل» (٤/٣١٠).

[١٠] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٦٠).

[١١] «المجروحين» (٢/٢٧).

[١٢] «الكامل» (٥/٤٧٠- ٤٧١).

[١٣] «المدخل إلى الصحيح» (١/٢٠٠)؛ في المطبوع: عبدالله، والتصويب من «لسان الميزان».

وقال أبو نعيم: روى عن: الأعمش وعبيدالله بن عمر= بالمناكير؛ لاشيء[١].

وقال الذهبي: يأتي بالطامات[٢].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

إن أقوال النقاد السابق نقلها تبين شدة ضعف عبدالرحمن بن مالك بن مغول، وعامة العلماء على جرحه جرحاً شديداً، وقد كذبه جمع منهم: ابن معين وابن عمار وأبو داود ومطين، ولم يخالف جمهور النقاد في عبدالرحمن إلا ابن عدي، فإن ابن عدي عد عبدالرحمن بن مالك ممن يكتب حديثه، فهو عنده خفيف الضعف، وقول الجمهور مقدم على ما انفرد به ابن عدي.

الخلاصة: عبدالرحمن بن مالك بن مِغْوَل شديد الضعف متروك عند نقاد الحديث، وانفرد ابن عدي فجعله خفيف الضعف.

---

[١] «المستخرج على صحيح مسلم» (٧١/١).

[٢] «ديوان الضعفاء والمتروكين» (١٠٤/٢).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١].

وقال في موطن آخر: لين الحديث، وقد روى عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه؛ فإنه كان رجلاً من أهل السنة[٢].

ونقل الهيثمي عن البزار أنه قال: صاحب سنة، ولم يكن بالقوي، حدَّث بأحاديث في فضائل الصحابة فاحتملها قوم من أهل العلم[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

سبق التنبيه على أن البزار قد يستخدم عبارة: (ليس بالقوي)[٤]، وعبارة: (روى عنه أهل العلم، واحتملوا حديثه)[٥] في رواة شديدي الضعف عنده، ولما كان القول بشدة ضعف عبدالرحمن بن مالك بن مِغْوَل هو المشهور بين أهل العلم، ولم يخالف في ذلك إلا ابن عدي، فإن أولى التفسيرات لعبارات البزار هنا هو حملها على ما يوافق قول الجمهور، غير أن احتمال موافقة البزار لقول ابن عدي هو أمر وارد، وذلك يجعلني أتردد في تفسير قوله: (لين الحديث) هنا.

الخلاصة: استعمل البزار: (لين الحديث) هنا في راو مشهور عند النقاد بشدة ضعفه، واعتبره ابن عدي خفيف الضعف، والقلب يميل إلى أن البزار استخدمها على ما يوافق قول الجمهور.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٥٧٣١).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٤٩١٩).

[٣] «كشف الأستار» (٣٨٦/١).

[٤] انظر ترجمة: إسحاق بن أبي فَرْوة.

[٥] انظر ترجمة: الحكم بن ظُهَير.

ت

عبدالعزيز بن أبان بن محمد بن عبدالله بن سعيد بن العاص الأموي أبو خالد الكوفي (ت سنة ٢٠٧ هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

روى الدارمي عن ابن معين أنه قال: ليس بثقة.. كان يأخذ أحاديث الناس فيرويها [١].

وأخبر ابن أبي خيثمة أن ابن معين قال: كنا عند عبدالعزيز بن أبان، فحدثنا عن فِطْرٍ بحديث ابن عباس، قال: السابع من بني العباس يلبس الخضرة، ويعدل، ويفعل.. فعدد أشياء من أمر المأمون؛ فوثب عليه أحمد بن حنبل، فأخذ الصحيفة من يده، وإذا في أعلاها كتاب عتيق أصفر، وفي أسفلها كتاب أصفر عتيق، بينهما فصل هذا الحديث في ذلك الفصل بكتاب طري، فخرج إلى الكوفة، ثم كتب إلينا: لو تركتموني لحدثتكم بأحاديث. فقلت: حسبنا هذا [٢].

وعن ابن أبي خيثمة أيضاً أن ابن معين قال: عبدالعزيز بن أبان وضع أحاديث عن الثوري لم تكن[٣].

وقال ابن الغَلابي: كان يحيى قد كتب عن خالد المدائني، ثم سَجَرَ بها التَّنُّور مع كتب عبدالعزيز بن أبان[٤].

وفي رواية الدوري عن ابن معين قال: ليس بشيء[٥].

وروى ابن الجنيد عن ابن معين قال: كذاب خبيث، يضع الحديث[٦].

وعند ابن محرز أن ابن معين قال: ليس حديثه بشيء؛ كان يكذب[٧].

---

[١] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ١٦١).

[٢] «أخبار القضاة» لوكيع القاضي (ص: ٦٩٠).

[٣] «الجرح والتعديل» (٣٧٧/٥).

[٤] «تاريخ بغداد» (٢٤٠/٩- ٢٤١).

[٥] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٧٧/٣).

[٦] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٢٩٣).

[٧] «معرفة الرجال» برواية ابن محرز عن ابن معين (٥٠/١).

وروى ابن محرز – في موطن آخر – عن ابن معين أنه قال: كان يحدث بأحاديث موضوعة، وأتوه بحديث أبي داود الطيالسي، عن الأسود بن شيبان – حديث أم معبد – فقرأه عليهم، وحدثهم به[١].

وحدَّث معاوية بن صالح عن ابن معين أنه قال: عبدالعزيز بن أبان كذاب؛ يدعي ما لم يسمع، وأحاديثه لم يخلقها الله قط[٢]. وفي رواية أخرى عن معاوية قال ابن معين: والله إنه كان كذاباً[٣].

وقال الحسين بن حِبَّان: (سألت أبا زكريا عن الواقدي؟ قال: كان كذاباً. قلت لأبي زكريا: فعبدالعزيز بن أبان مثله؟ قال: لا؛ ليس هو مثله، ولكنه ضعيف واهٍ ليس بشيء. قلت له: ما تَنْقِمُ على عبدالعزيز؟ قال: غير شيء، أحاديث كذب ليس لها أصل.) فذكر أحاديث مما ينكرها عليه.

ثم قال الحسين: قال أبو زكريا: هذه أحاديث كذب، لم يحدِّث بها أحدٌ قطُّ إلا سقط حديثه. قلت له: وقد حدث به السويدي، عن محمد بن حمزة، عن سفيان؟ قال أبو زكريا: عنيت بهذا، فسألت عنه بالشام، واستقصيت أمره، فإذا هو عن رجل، عن سفيان، حدثني به من سمعه منه عنده، قالوا: لم يسمعه هو من سفيان، إنما سمعه من رجل عن سفيان. فقلت له: فهو ذا هذا الرجل يوافق عبدالعزيز؟ قال: لعل هذا الرجل هو عبدالعزيز[٤].

وروى الحسين بن حبان – أيضاً – عن ابن معين أنه قال: عبدالعزيز بن أبان كذاب خبيث. فقال له ابن حبَّان: بأي شيء استدللت على كذبه؟ قال: حدث عن سفيان، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن جرير في (دجلة ودجيل)[٥].

وسئل أحمد بن حنبل عن حديث جرير: « تبنى مدينة..»، فقال: ما حدَّث به إنسانٌ ثقةٌ؛ فذُكِرَ له أن عبدالعزيز بن أبان رواه عن الثوري، فقال: تركته لما حدَّث بحديث المواقيت[٦].

---

(١) «معرفة الرجال» لابن معين برواية ابن محرز (٦٠/١).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (٧٨٠/٣).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣٧٧/٥).

(٤) «تاريخ بغداد» (٢٠٨/١٢).

(٥) المرجع السابق (٣٣٣/١).

(٦) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٥٠/٢).

وروى عبدالله بن أحمد عن أبيه أنه ذَكَرَ حديث جرير: « تبنى مدينة بين دجلة ودجيل»، فقيل له: إن عبدالعزيز بن أبان رواه عن سفيان. فقال: كل من حدث به فهو كذاب – يعني: عن سفيان –[١].

وقال أحمد لابنه عبدالله لما سأله عن عبدالعزيز بن أبان: لم أخرِّج عنه في المسند شيئاً، وقد أخرجت عنه عن غير وجه الحديث، منذ حدَّث بحديث المواقيت – حديث سفيان عن علقمة بن مَرْثد – تركته[٢].

وسأل أبو بكر الأثرم أحمد بن حنبل: عبدالعزيز بن أبان ترى أن يذكر عنه إنسان شيئاً؟ فقال: ما أدري[٣].

وقال علي بن المديني: ليس بذاك، وليس هو في شيء من كتبي[٤].

وقال البخاري: تركوه[٥].

وقال الحسن بن علي الحُلْواني: سمعت يحيى بن آدم يُسأل عن عبدالعزيز بن أبان، فقال: هو إلى الآن يكتب حديث سفيان[٦]. قال الحُلواني: وكان يحيى قليل الكلام في الناس، وقال ما معناه: هذا من يحيى كثير!![٧]

وقال ابن سعد: كان كثير الرواية عن سفيان، ثم خلَّطَ بعد ذلك، فأمسكوا عن حديثه[٨].

وقال يعقوب بن شيبة: سمعت محمد بن عبدالله بن نُمَيْر يقول: ما رأيت أحداً أبين أمراً منه، وقال: هو كذاب[٩].

---

[١] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢/٣٧٠).

[٢] المرجع السابق (٣/٢٩٨).

[٣] «تاريخ بغداد» (١٢/٢٠٦).

[٤] المرجع السابق (١٢/٢٠٧).

[٥] «الضعفاء الصغير» (ص: ١٥١).

[٦] واضح من السياق أن العبارة يراد بها الذم، وعليه فالعبارة قد قيلت في زمن يتعذر فيه الكتابة عن الثوري، ولم يكن ذلك إلا بموته ﷺ، فيكون المقصود: أن عبدالعزيز بن أبان يختلق ما يرويه عن سفيان الثوري.

[٧] «الضعفاء» للعقيلي (٣/٧٨١).

[٨] «الطبقات الكبرى» (٨/٥٢٨).

[٩] «تاريخ بغداد» (١٢/٢٠٩).

وقال أبو زرعة: سمعت ابن نُمَيْر يقول: ما مات عبدالعزيز بن أبان حتى قرأ ما ليس من حديثه[١].

وقال أبو حاتم[٢] والنسائي[٣] والدارقطني[٤] وأبو علي الحافظ[٥]: متروك الحديث.

وقال أبو حاتم أيضاً: لا يشتغل به، تركوه، لا يكتب حديثه[٦].

وقال أبو زرعة: ضعيفٌ. فسأله ابن أبي حاتم: يكتب حديثه؟ فقال: ما يعجبني إلا على الاعتبار[٧].

قال ابن أبي حاتم: وترك أبو زرعة حديثه، وامتنع من قراءته علينا، وضَرَبْنَا عليه[٨].

وقال يعقوب بن شيبة: عبدالعزيز بن أبان عند أصحابنا جميعاً متروك كثير الخطأ، كثير الغلط، وقد ذكروه بأكثر من هذا[٩].

وقال النسائي مرة: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[١٠].

واكتفى الدارقطني – في موطن آخر – بقوله: ضعيف[١١].

وقال ابن حبان: كان ممن يأخذ كتب الناس فيرويها من غير سماع، ويسرق الحديث، ويأتي عن الثقات بالأشياء المعضلات[١٢].

وقال ابن عدي – بعد ذكره لحديثين من حديث عبدالعزيز بن أبان – : وهذان الحديثان عن الثوري باطلان.. وله عن الثوري غير ما ذكرت من البواطيل، وعن غيره[١٣].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣٧٧/٥).
(٢) «تاريخ بغداد» (٢٠٩/١٢).
(٣) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٦٨).
(٤) «السنن» للدارقطني (١٧٧/٤).
(٥) «تاريخ بغداد» (٢٠٩/١٢).
(٦) «الجرح والتعديل» (٣٧٧/٥).
(٧) ليس المراد بالاعتبار المعنى المشهور، بدليل السياق، ولعله أراد أن لا يُكتَبَ حديثه إلا لبيان ضعفه.
(٨) «الجرح والتعديل» (٣٧٨/٥).
(٩) «تاريخ بغداد» (٢٠٨/١٢).
(١٠) «تهذيب التهذيب» (٢٣٣/٥).
(١١) «السنن» للدارقطني (١٦١/٢).
(١٢) «المجروحين» (١٢٣/٢).
(١٣) «الكامل» (٥٠٤/٦).

وقال أبو أحمد الحاكم: منكر الحديث[١].

وقال أبو عبدالله الحاكم[٢] وأبو سعيد النقاش[٣]: روى عن مِسْعَر، والثوري المعضلات.

وقد ذكر أبو عبدالله الحاكم في مستدركه حديثاً، ثم بيَّن أن لراوي الحديث متابعان، أحدهما على شرط كتابه، والآخر ليس على شرطه، وقال: وأما المتابع الذي ليس من شرط هذا الكتاب: فعبدالعزيز بن أبان[٤]. بيد أنه رحمه الله ذَهَلَ فصحح إسناداً فيه عبدالعزيز بن أبان[٥].

وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن مِسْعَر والثوري= المناكير؛ لا شيء[٦].

وقال الخليليُّ عن حديث من رواية عبدالعزيز بن أبان: منكر بهذا الإسناد.. والحمل فيه على عبدالعزيز بن أبان الكوفي، فإنهم ضعفوه[٧].

واتهمه البيهقي بأنه سرق حديثاً، وقال: متروك[٨]. وقال أيضاً: ضعيف بمرة [٩].

وقال الذهبي: متروك متهم[١٠]. وقال ابن حجر: متروك، كذبه ابن معين وغيره[١١].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

لا خلاف بين أهل العلم على شدة ضعف عبدالعزيز بن أبان، وقد كذبه صراحة جمع منهم.

---

[١] «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٢٧٠/٤).

[٢] «المدخل إلى الصحيح» (٢١٣/١).

[٣] «تهذيب التهذيب» (٢٣٤/٥).

[٤] «المستدرك» (١٠٢/١٩٣/١).

[٥] المرجع السابق (٣٢٩٨/٤٩/٣).

[٦] «المستخرج على صحيح مسلم» (٧٢/١).

[٧] «الإرشاد» للخليلي (٤٨٥/٢).

[٨] «السنن الكبرى» للبيهقي (١٧٤٤١/٥٢٨/٨).

[٩] «شعب الإيمان» (٣٤٣٤/٢٨٥/٥).

[١٠] «ديوان الضعفاء والمتروكين» (١١٥/٢).

[١١] «التقريب» ترجمة (رقم: ٤٠٨٣).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١].

وقال في موطن آخر: لم يكن بالقوي، وإنما يُكتب من حديثه ما[٢] ينفرد به[٣].

وقال عقب ذكره لحديث من رواية عبدالعزيز بن أبان: لم يكن بالقوي، ولكن لما لم يحفظ هذا الكلام، إلا من هذا الوجه= لم نجد بداً من إخراجه، وتبيين العلة فيه[٤].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

سبق الكلام عن قول البزار: (يُكتب من حديثه ما ينفرد به) في ترجمة: إبراهيم بن يزيد الخوزي، وأنها تفيد شدة الضعف عند البزار، وعليه فالراوي شديد الضعف عند البزار، كما هو الحال عند باقي النقاد.

الخلاصة: استخدم البزار (لين الحديث) هنا في راو شديد الضعف عنده، وعند النقاد.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٥٢).

[٢] في المطبوع: (ما لم ينفرد به)؛ والتصويب من كتاب «الجرح والتعديل للإمام البزار» للدكتور عبدالله بن سَعَّاف اللحياني (ص: ١٥١).

[٣] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٤٤٤).

[٤] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٤٩٢٤).

تق

عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري أبو عبَّاد المدني (من السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال يحيى بن سعيد القطان: استبان لي كذبه في مجلس[١].

وقال محمد بن المثنى[٢] والفلاس[٣]: كان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان عن عبدالله بن سعيد المقبري. زاد الفلاس: وكان سفيان إذا حدث عنه قال: حدثنا أبو عباد.

وقال ابن معين – كما روى عنه ابن أبي خيثمة[٤] والدوري[٥] –: ضعيف.

وروى الدارمي[٦] ومعاوية بن صالح [٧] وابن أبي مريم[٨] عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء.

زاد أحمد بن سعد بن أبي مريم في روايته: ولا يكتب حديثه.

وحدث مرة معاوية بن صالح عن ابن معين أنه قال: ليس بثقة[٩].

وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن معين قال: لا يكتب حديثه[١٠].

وقال أحمد – في رواية ابنه عبدالله[١١] والمَرُّوذِي[١٢] –: ليس هو بذاك.

---

[١] «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/١٠٥).

[٢] «الجرح والتعديل» (٥/٧١).

[٣] «الضعفاء» للعقيلي (٢/٦٥٤).

[٤] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٢/٢٢٥).

[٥] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٧٥).

[٦] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ١٦٦).

[٧] «الكامل» (٥/٢٦٨).

[٨] المرجع السابق (٥/٢٦٩).

[٩] المرجع السابق (٥/٢٦٨).

[١٠] «الضعفاء» للعقيلي (٢/٦٥٤– ٦٥٥).

[١١] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢/٤٨٤).

[١٢] «من كلام الإمام أحمد» برواية المروذي (ص: ٦٣).

زاد المَرُّوذِي في روايته: قد روى عنه سفيان.

وفي موطن آخر عند عبدالله بن أحمد قال الإمام أحمد: ضعيف[1].

وأما أبو طالب فروى عن أحمد أنه قال: منكر الحديث، متروك الحديث[2].

وقال علي بن المديني: لم يكن بشيء[3]. وقال الفلَّاس: منكر الحديث، متروك الحديث[4].

وقال البخاري: تركوه[5]. وقال أبو حاتم: ليس بقوي[6].

وسئل أبو حاتم عن سعد بن سعيد المقبري، فقال: هو في نفسه مستقيم، وبليَّتُه أنه يحدث عن أخيه عبدالله بن سعيد، وعبدالله بن سعيد ضعيف الحديث، ولا يحدث عن غيره، فلا أدري منه أو من أخيه[7].

وفي موطن قال: حارثة بن محمد – هو: ابن أبي الرجال – : منكر الحديث، ضعيف الحديث، مثل عبدالله بن سعيد المقبري[8].

وقال الجوزجاني: يضعف حديثه[9].

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، ليس يوقف منه على شيء[10].

وسأل البَرْذَعي أبا زرعة عن مُعَارِك بن عبَّاد، فقال: واهي الحديث جداً، ولا سيَّما إذا حدَّث عن عبدالله بن سعيد المقبري فيقع ضعفٌ على ضعفٍ[11].

---

[1] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢٨٥/٣).

[2] «الجرح والتعديل» (٧١/٥).

[3] «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص: ١٣٩).

[4] «الجرح والتعديل» (٧١/٥).

[5] «الضعفاء» للعقيلي (٦٥٥/٢).

[6] «الجرح والتعديل» (٧١/٥).

[7] المرجع السابق (٨٥/٤).

[8] المرجع السابق (٢٥٥/٣).

[9] «أحوال الرجال» (ص: ٢٣٨).

[10] «الجرح والتعديل» (٧١/٥).

[11] «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٣٦٩/٢).

وذكره البَرْقِي في: باب من الأغلب عليه الضعف في حديثه، وقد تَرَكَ بعض أهل العلم بالحديث الرواية عنه[١].

وقال إبراهيم الحربي: غيره أوثق منه، وأبوه وجده أوثق منه[٢].

وقال أبو داود[٣] والفسوي[٤] وابن الجارود[٥] والدارقطني[٦]: ضعيف.

وذكره الفسوي أيضاً في: باب من يُرغبُ عن الرواية عنهم[٧].

وقال علي بن الجنيد[٨] والنسائي[٩] والدارقطني[١٠]: متروك.

وقال النسائي في موطن آخر: ليس بثقة[١١].

وقال السَّاجي: ضعيف، حدَّث عنه الثوري، ورمى[١٢] به[١٣].

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار، ويَهِمُ في الآثار، حتى يسبق إلى قلب من يسمعها أنه كان المتعمد لها[١٤].

وقال ابن عمَّار الشهيد: عبدالله بن سعيد شديد الضعف[١٥].

---

[١] «إكمال تهذيب الكمال» (٣٨٢/٧).

[٢] المرجع السابق.

[٣] «الضعفاء» للعقيلي (٦٥٥/٢).

[٤] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٥٣/٣).

[٥] «إكمال تهذيب الكمال» (٣٨٢/٧).

[٦] «السنن» للدارقطني (١٩٥/٦٧/١).

[٧] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٤١/٣).

[٨] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٢٤/٢).

[٩] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٥٢).

[١٠] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٢٥٨).

[١١] «تهذيب التهذيب» (٣٢٠/٤).

[١٢] كذا في المطبوع، ولعلها: رُمِيَ به؛ فإنه لم يذكر أحد أن الثوري ترك حديثه، والله أعلم.

[١٣] «إكمال تهذيب الكمال» (٣٨٢/٧).

[١٤] «المجروحين» (٥٠١/١).

[١٥] «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم» لابن عمَّار الشهيد (ص: ١١٨).

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه الضعف عليه بَيِّنٌ[١]. وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث[٢].

وقال الدارقطني أيضاً: ضعيف ذاهب[٣].

وقال عن سعد وعبدالله ابنا سعيد المقبري: ضعيفان متروكان، وعبدالله أسوأ حالاً من أخيه[٤].

وقال عن ياسين بن معاذ الزيات: ضعيف الحديث، وعبدالله بن سعيد مثله[٥].

وأخرج له الحاكم حديثاً في «المستدرك»، وقال عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد على مذهب جماعة من أئمتنا، ولم يخرجاه[٦].

وقال البيهقي: غير قوي[٧]. وقال في موطن آخر: ضعيف جداً.. قد اتقى الناس حديثه[٨].

وقال الذهبي: واه[٩]. وقال في موطن آخر: واه بمرة[١٠]. وقال ابن حجر: متروك[١١].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

ظاهر من عبارات النقاد أن عبدالله بن سعيد المقبري ممن لا يشك في شدة ضعفه، فهو بَيِّنُ الأمر لا يختلفون في حكمهم عليه.

---

[١] «الكامل» (٥/٢٧١).

[٢] «إكمال تهذيب الكمال» (٧/٣٨٢).

[٣] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١٠/٣٦٧).

[٤] «سؤالات البرقاني للدارقطني» طبعة مكتبة القرآن (ص: ٧٨).

[٥] «السنن» للدارقطني (٢/١٥٩/٢٢٢٦).

[٦] «المستدرك» (٣/٢٢٨/٣٦٣٩).

[٧] «السنن الكبرى» للبيهقي (٤/٣٥١/٧٩٥٣).

[٨] المرجع السابق (٤/٢٥٧/٧٦٤٠).

[٩] «الكاشف» (١/٥٥٨).

[١٠] «ميزان الاعتدال» (٢/٤٢٩).

[١١] «التقريب» ترجمة (رقم: ٣٣٥٦).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: وسعد بن سعيد وعبدالله بن سعيد فحديثهما فيه لين[١].

وقال ابن حجر: قال البزار: فيه لين[٢].

وقال البزار في موطن آخر: منكر الحديث، لا يختلف أهل العلم بالنقل في ضعف حديثه، فلا يجب أن يتخذ حجة فيما ينفرد به، وما يشاركه الثقات فقد استغنينا برواية الثقات عن روايته[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارة البزار الأخيرة تبين أنه يرى عبدالله بن سعيد المقبري شديد الضعف، وبناء على ذلك فيكون البزار قد استخدم (فيه لين)، و (حديثه فيه لين) في راو شديد الضعف عنده.

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٧).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٤/٣٢٠).

(٣) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٦ م) [ج١/ص: ١٨٨- ١٨٩].

عبيدالله بن زَحْر الضَّمْري مولاهم الإفريقي (من الطبقة السادسة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال يحيى بن سعيد الأنصاري: أخبرني عبيدالله بن زَحْر – مولى لبني ضَمْرَة – وكان أيَّما رجل[١].

وحدَّث يحيى القطان عن يحيى الأنصاري عنه[٢].

وقال ابن معين – كما روى عنه ابن أبي خيثمة[٣] والدوري[٤] وابن الجنيد[٥] – : ليس بشيء.

وسأله الدارمي عنه، فقال: كل حديثه عندي ضعيف. فقال الدارمي: عن علي بن يزيد وغيره؟ فقال: نعم[٦].

وفي موطن آخر عند ابن الجنيد قال ابن معين: عبيدالله بن زَحْر، ومطرح[٧] بن يزيد ضعيفا الحديث[٨].

وسأل حَرْبٌ الكِرْمَانيُّ الإمامَ أحمدَ عن عبيدالله بن زَحْر فضعَّفه[٩].

وروى أبو داود عن أحمد أنه قال: ما أصلح إسناد يحيى عن عبيدالله بن زَحْر[١٠].

وروى عنه في موطن آخر أنه قال: القاسم أبو عبد الرحمن هو: ابن عبد الرحمن، هو: مولى لعبدالرحمن بن يزيد بن معاوية؛ قال: يروى له أحاديث مناكير، كان جعفر بن الزبير أولاً رواها

---

[١] «السنن» لأبي داود (٣/٣٨٨/٣٢٩٤).

[٢] المرجع السابق (٣/٣٨٧/٣٢٩٣).

[٣] «الجرح والتعديل» (٥/٣١٥).

[٤] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤/٤٢٦).

[٥] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٠٨).

[٦] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ١٧٤).

[٧] كذا في المطبوع، ولعلها: (وعلي)، بدل: مطرح.

[٨] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٩٦).

[٩] «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» برواية حربٍ الكِرْمَاني عنهما (ص: ٤٧٨).

[١٠] «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص: ٢٤٤)؛ ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري.

بالبصرة فترك الناس حديثه، ثم جاء بشر بن نُمَيْر فروى بعض تلك الأحاديث فتَرَكَ أهل البصرة حديثه..[١] يجيئنا بعد من عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد[٢].

وقال أبو داود: سمعت أحمد[٣] يقول: عبيدالله بن زحر ثقة[٤].

وقال علي بن المديني: منكر الحديث[٥].

وقال البخاري: عبيدالله بن زحر ثقة، وعلي بن يزيد ذاهب الحديث[٦].

وقال مغلطاي: وفي «التاريخ الكبير» لابن إسماعيل: هو مقارب، ولكن الشأن في علي بن يزيد [٧].

وقال أبو مُسْهِرٍ: صاحب كل مُعْضِلَةٍ، وإنَّ ذاك لبَيِّنٌ على حديثه[٨].

وقال أبو حاتم: لين الحديث[٩].

وقال أبو زرعة[١٠] والعجلي[١١] والنسائي[١٢]: لا بأس به. زاد أبو زرعة: صدوق. وزاد العجلي: صاحب سنة.

---

[١] هنا سقط كما ذكر المحقق، وقال: ولعله: (ثم صار).

[٢] «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص: ٢٥٥- ٢٥٦)

[٣] رجَّح ابن حجر وأشار المزي أن أحمد هنا هو ابن صالح المصري، وأما ابن عبدالهادي – كما في «بحر الدم» (ص: ٢٨٦) – فاعتبر أنه ابن حنبل، ولعل قول ابن حجر أقرب، لأن العبارة جاءت عقب نقل لأبي داود عن أحمد بن صالح، لكن يبقى ما ذهب إليه ابن عبدالهادي قوي، إذ عادة أبي داود أنه إذا قال أحمد يعني: ابن حنبل؛ فالله أعلم.

[٤] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٧٩/٢).

[٥] «الجرح والتعديل» (٣١٥/٥).

[٦] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ١٩٠).

[٧] «إكمال تهذيب الكمال» (١٨/٩).

[٨] «الكامل» (٥٢٣/٥).

[٩] «الجرح والتعديل» (٣١٥/٥).

[١٠] المرجع السابق.

[١١] «إكمال تهذيب الكمال» (١٩/٩).

[١٢] «تهذيب التهذيب» (٣٧٤/٥).

وقال العجلي في موضع آخر: يكتب حديثه، وليس بالقوي[١].

وسئل أبو داود عنه فقال: كان أحمد يوثقه[٢].

وقال إبراهيم الحربي: غيره أوثق منه[٣].

وقال يعقوب الفسوي[٤] والدارقطني[٥]: ضعيف.

وقال ابن الجارود: ليس بشيء[٦].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيدالله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم أبو عبدالرحمن، لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة، بل التنكُّبُ عن رواية عبيدالله بن زحر على الأحوال أولى[٧].

وقال ابن عدي: ويقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه[٨].

وقال الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين»: عن علي بن يزيد نسخة باطلة[٩]. أي: روى عنه.

وأخرج له الحاكم في مستدركه، وصحح إسناداً هو أحد رجاله[١٠].

ووقع خطأ في «تهذيب التهذيب» فنسب للحاكم قول أبي حاتم، وهو تحريف لا أدري من أين أتى، والذي في «تهذيب الكمال» أنه قول أبي حاتم.

---

[١] «التاريخ» للعجلي (ص: ٣١٦).

[٢] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٨٣/٢).

[٣] «إكمال تهذيب الكمال» (١٨/٩).

[٤] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٤٣٤/٢).

[٥] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١٣٨/٢).

[٦] «إكمال تهذيب الكمال» (١٩/٩).

[٧] «المجروحين» (٢٩/٢).

[٨] «الكامل» (٥/٥٢٤- ٥٢٥).

[٩] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٢٦٨).

[١٠] «المستدرك» (٥/٤٣٥/٧٩١٤).

وقال الخطيب: كان رجلاً صالحاً في حديثه لين[١].

وقال الذهبي: فيه اختلاف وله مناكير[٢]. وقال مرة: مختلف فيه وهو إلى الضعف أقرب[٣].

وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[٤].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اختلف النقاد في حكم عبيدالله بن زحر بين القبول والرد، وذلك راجع لما وقع في أحاديثه من المناكير، فقد روى نسخة عن علي بن يزيد فيها ما يشبه الموضوعات، بل جزم ابن حبان بأنها موضوعة، فمن العلماء من اتهم علي بن يزيد، ومنهم من اتهم ابن زحر وابن يزيد – كما صنع ابن معين – كل بحسب اجتهاده.

والراجح عندي أنه مقبول الرواية، لأن من عدله من العلماء كان على اطلاع بمناكيره، يدل على هذا عباراتهم التي اشتملت على ما يؤكد أنه قد وقع في رواياته مناكير، ومع هذا قبلوا حديثه، فعندهم زيادة علم على غيرهم ممن ترك حديثه؛ والله أعلم.

الخلاصة: ابن زحر مختلف فيه، تركه جماعة منهم: ابن معين، وابن المديني، وأبو مسهر، وابن حبان، وقبل حديثه جماعة منهم: يحيى القطان، وأحمد، والبخاري، وأبو زرعة، والعجلي، والنسائي، والراجح عندي هو القول بقبوله والله أعلم.

---

[١] «تهذيب التهذيب» (٣٧٤/٥).

[٢] «الكاشف» (٦٨٠/١).

[٣] «المغني في الضعفاء» (٢٧/٢).

[٤] «التقريب» ترجمة (رقم: ٤٢٩٠).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وإنما يكتب من حديثه ما يتفرد به[١].

وذكر حديثاً في مسنده،وقال عقبه: وهذا الإسناد أحسن اتصالاً لأنه، عن صحابي؛ عن علي – وإن كان عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم بن عبد الرحمن فيهم –[٢].

وقال عن حديث في إسناده عبيدالله بن زحر: وإسناده ليس بالقوي[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

يظهر من عبارة البزار الأولى أنه موافق لقول ابن معين وابن المديني في ترك حديث ابن زحر، وقد سبق الكلام عن قوله: (إنما يكتب من حديثه..) في ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزي، فانظره هناك.

الخلاصة: أطلق البزار (لين الحديث) في راو متروك عنده، وعند بعض النقاد.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٥٩٨٩).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٤٩٨).

[٣] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٨٦٢٨).

عبيد بن عمرو القَيْسي الحنفي البصري (روى عن أهل الطبقة الرابعة والخامسة – كعلي بن زيد بن جدعان، وأيوب السختياني، وعطاء بن السائب – وروى عنه عمر بن حفص الشيباني – وغيره – وهو من الطبقة الحادية عشرة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال البخاري: عبيد بن عمرو البصري.. قال محمد بن عقبة: حدثنا عبيد بن عمرو بن زيد أبو زيد أبو عبدالرحمن الضرير – ينزل بني الهجيم – حدثنا عطاء بن السائب. أحاديثه مشهورة، أراه هو الأول[١].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[٢].

وترجم له ابن عدي في «الكامل»، وأورد له حديثين قال عن الأول: منكر الإسناد على المتن الذي ذكره، وقال عن الثاني: منكر المتن، ثم قال: ولعبيد بن عمرو غير ما ذكرت من الحديث[٣].

وقال الأزدي: ضعيف جداً[٤].

وقال الدارقطني: عبيد بن عمرو الحنفي، عن عطاء بن السائب: ضعيف[٥].

وذكره الذهبي في «المغني في الضعفاء»[٦].

---

[١] «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/٤٥٤).
[٢] «الثقات» لابن حبان (٨/٤٢٩).
[٣] «الكامل» لابن عدي (٧/٥٣).
[٤] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/١٦٠).
[٥] «لسان الميزان» (٥/٣٥٧).
[٦] «المغني في الضعفاء» (٢/٣٥).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

إن تضعيف ابن عدي والدارقطني وكذا الأزدي لعبيد بن عمرو، مع سكوت بقية النقاد عن حاله، يجعلنا نرجح أن عبيد بن عمرو ضعيف، لكن الأزدي يرى شدة ضعفه – كما هو ظاهر عبارته – وليس في كلام ابن عدي والدارقطني ما يدل على أنهما يضعفانه ضعفاً شديداً، فعبارتهما محتملة، لذا لا يترجح عندي في أي المنزلتين هو، خاصة وقد قال الذهبي واصفاً الأزدي: وهو قوي النفس في الجرح[١].

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[٢].

وقال في موطن آخر: عبيد بن عمرو ليس بالحافظ، ولا سيما إذا خالف الثقات[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارتا البزار تشعران بتضعيفه لعبيد بن عمرو، لكن ليس فيهما ما يجعلني أجزم في أي مراتب الضعف هو عند البزار، إذ قوله: (ليس بالحافظ) من العبارات المشكلة عند البزار[٤]؛ فالله أعلم بالصواب.

---

[١] «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١١٧/٣).

[٢] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٥٩٩).

[٣] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٧٨٥١).

[٤] انظر: «الجرح والتعديل للإمام البزار» للدكتور/ عبدالله بن سعَّاف اللحياني (ص: ١٥- ١٦).

ق
عثمان بن مَطَر الشَّيْبَاني أبو الفضل أو أبو علي البصري (من الثامنة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – فيما رواه الدوري عنه – : ضعيف[١].

وفي رواية الحسين بن الحسن الرَّازي قال ابن معين: ليس بشيء، كان ههنا – يعني: ببغداد –[٢].

وقال أيضاً – كما في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة – : كان ضعيفاً ضعيفاً[٣].

وروى ابن أبي مريم عن ابن معين أنه قال: ضعيف لا يكتب حديثه[٤].

وسأل حنبل بن إسحاق أحمد بن حنبل عنه، فقال: لا أدري. فقال له حنبل: من روى عنه؟ فقال له أحمد: لا أعلمه، ولم يعرف حديثه[٥]. ولما سأله المَرُّوذي قال له: كذا وكذا[٦].

وسأل عبدالله بن علي بن المديني أباه عن عثمان بن مَطَرٍ، فضعَّفه جداً[٧].

وفي رواية البَرْقي عن علي بن المديني قال: ليس بذاك[٨].

وقال البخاري: منكر الحديث[٩]. وفي «التاريخ الأوسط» قال: عنده عجائب[١٠].

ونقل مغلطاي عن العجلي أنه قال: لا بأس به[١١].

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٢٩/٤).

[٢] «الجرح والتعديل» (١٦٩/٦– ١٧٠).

[٣] «الضعفاء» للعقيلي (٩٤٦/٣).

[٤] «الكامل» (٢٧٨/٦).

[٥] «تاريخ بغداد» (١٥٤/١٣).

[٦] «من كلام الإمام أحمد» برواية المرُّوذي عنه (ص: ١٠٠).

[٧] «تاريخ بغداد» (١٥٤/١٣).

[٨] «إكمال تهذيب الكمال» (١٨٨/٩).

[٩] «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٥٣/٦).

[١٠] «التاريخ الأوسط» (١٧٨/٢).

[١١] «إكمال تهذيب الكمال» (١٨٨/٩).

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث؛ أُشبِّهُ حديثَه بحديثِ يوسف بن عطية[١].

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن حماد بن واقد، فقال له: ليس بقوي، لين الحديث، يكتب حديثه على الاعتبار، وهو بابة عثمان بن مطر، ويوسف بن عطية[٢].

وسئل أبو زرعة عنه، فقال: حماد بن سلمة أحب إلي منه. فقال له ابن أبي حاتم: ما تقول فيه؟ فقال: ضعيف الحديث[٣].

وقال صالح جزرة: عثمان لا يكتب حديثه[٤].

وقال أبو داود[٥] والنسائي[٦] وابن الجارود[٧] والدارقطني[٨]: ضعيف.

وقال النسائي أيضاً: ليس بثقة[٩].

وقال الساجي: فيه ضعف؛ سمعت عمر بن موسى حدث عنه عن ثابت = مناكير[١٠].

وقال مغلطاي: (وقال العقيلي فيما – ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» – : كان يحدث عن الثقات بالمناكير.) [١١] وهو وهم من مغلطاي فإن ابن الجوزي ذكر هذا النقل في عمار بن مطر، لا عثمان بن مطر[١٢]، فاشتبه على مغلطاي، وقد تبعه على هذا الوهم الحافظ ابن حجر[١٣].

---

[١] «الجرح والتعديل» (١٧٠/٦).
[٢] المرجع السابق (١٥٠/٣).
[٣] المرجع السابق (١٧٠/٦).
[٤] «تاريخ بغداد» (١٥٤/١٣).
[٥] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٤١٣/١).
[٦] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص:١٧٥).
[٧] «إكمال تهذيب الكمال» (١٨٨/٩).
[٨] المرجع السابق (١٨٩/٩).
[٩] «تهذيب التهذيب» (٥١٦/٥).
[١٠] «إكمال تهذيب الكمال» (١٨٨/٩).
[١١] المرجع السابق.
[١٢] «الموضوعات» لابن الجوزي (١٢١/٢).
[١٣] «تهذيب التهذيب» (٥١٧/٥).

وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل الاحتجاج به[١].

وقال ابن عدي: أحاديثه عن ثابت خاصة مناكير، وسائر أحاديثه فيها مشاهير وفيها مناكير، والضعف بَيِّنٌ على حديثه[٢].

وقال مغلطاي: (قال ابن عدي: متروك الحديث)[٣]، وأخشى أن يكون هذا وهماً آخر لمغلطاي، فإن ابن عدي في «الكامل» قال هذه العبارة في عمار بن مطر العنبري[٤].

وكذا نقل المزي[٥] – وتبعه ابن حجر[٦] – عن ابن عدي أنه روى عن شيخه عن عبدالله بن سالم أنه قال: حدثنا عثمان بن مطر الرُّهاوي وكان حافظاً للحديث. وهو خطأ أيضاً، فإن الذي قال فيه عبدالله ابن سالم هذه العبارة هو عمار بن مطر الرُّهاوي العنبري، ولا أعلم أحداً وصف عثمان بأنه رُهاويٌّ[٧].

وقال أبو أحمد الحاكم: منكر الحديث[٨]. وقال الذهبي: ضعفوه[٩]. وقال ابن حجر: ضعيف[١٠].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

من خلال الأقوال السابقة نستطيع أن نقسم النقاد بحسب أقوالهم في الراوي إلى قسمين:

❖ من ضعفه ضعفاً شديداً، وهم:

ابن معين، والبخاري، وصالح جزرة، والنسائي، وابن حبان، وأبو أحمد الحاكم.

---

(١) «المجروحين» (٧٣/٢).

(٢) «الكامل» (٢٨٠/٦).

(٣) «إكمال تهذيب الكمال» (١٨٩/٩).

(٤) «الكامل» (١٣٧/٦).

(٥) «تهذيب الكمال» (١٣٨/٥).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٥١٦/٥).

(٧) «الكامل» (١٣٧/٦).

(٨) «إكمال تهذيب الكمال» (١٨٨/٩).

(٩) «الكاشف» (١٣/٢).

(١٠) «التقريب» ترجمة (رقم: ٤٥١٩).

وربما ألحقنا بهذا القسم= ابن عدي، فإن قوله: (والضعف بَيِّن على حديثه) يشعر بذلك، فكأنه أراد أن يقول: إن النكارة في أحاديثه بيِّنةٌ واضحةٌ؛ ولا يكون الأمر كذلك إلا إذا كان الراوي شديد الضعف، والذي يؤكد هذا القول أنه أطلق هذه العبارة على جمع من الرواة هم من المتروكين، فانظر ترجمة كل من: بَحَر السَّقاء، وجعفر بن الزبير الدمشقي، وعلي بن الحَزَوَّر، ومحمد بن الحجاج المُصَفِّر، ومحمد بن عَبْدَةَ بن حرب.

❖ من ضعفه ضعفاً خفيفاً، وهم:

أبو زرعة، وأبو حاتم، وكذا يلحق بهما سائر من أطلق الضعف على عثمان بن مَطَر: كأبي داود، والسَّاجي، وابن الجارود، والدارقطني، وكذا الذهبي وابن حجر.

وإنما ألحقنا بهذا القسم من أطلق الضعف من دون أن يقيده بأنه شديد، لأن هذا هو الأصل، فالأصل في عبارة (ضعيف) إفادة الضعف الخفيف، وقد نَحِيدُ عن هذا الأصل عند وجود قرائن تدل على خلاف ذلك، ولا يظهر لي هنا قرائن تدعو للخروج عن هذا الأصل؛ والله أعلم.

أما موقف الإمام أحمد فيبدو أنه لم يكن يعرف الراوي، ثم لما نظر في مروياته حكم عليه بالضعف، والذي يظهر من رواية المَرُّوذِي عنه أنه يضعِّفُه ضعفاً خفيفاً، هذا الذي يظهر لي من العبارة.

وأما علي بن المديني فالعبارات عنه متجاذبة بين شدة الضعف وخفته، ولا يترجح لي شيء عنده، وأما ما نقل عن العجلي – فإن ثبت أن العبارة في عثمان بن مطر الشيباني، وليست في عمار بن مطر العنبري – فإننا قد نحمل العبارة هنا على أنه أراد وصف العدالة دون الكلام عن الضبط، وانظر ترجمة عاصم بن عبيدالله العمري، فقد بينت ذلك.

الخلاصة: اختلف النقاد في أمر عثمان بن مطر ما بين مضعِّفٍ له تضعيفاً شديداً، وبين من يراه خفيف الضعف، وكثرة وجلالة القائلين بكل قول من هذين القولين يضطرني إلى التوقف في الراوي.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: عثمان بن مطر لين الحديث، وقد روى عنه مسلمٌ وغيره[١].

وقال في موطن آخر: ليس بالقوي[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارتا البزار هنا تحتمل التأويل، وقد سبق في ترجمة: إسحاق بن أبي فروة بيان الإشكال في قول البزار: (ليس بالقوي)، وأنه قد يستخدم هذه العبارة في شديد الضعف، وأما قول البزار: (قد روى عنه مسلم وغيره) فإنه قصد مسلم بن إبراهيم الفَرَاهيدي، وهو أحد الأئمة في هذا الشأن، ولعل العبارة تدل على أنه يرى عثمان بن مطر خفيف الضعف، إلا أنه قد سبق وأن بينت في ترجمة: الحكم بن ظُهَير أن قول البزار: (قد روى عنه أهل العلم، واحتملوه) قد يطلقه على شديد الضعف وخفيف الضعف، وعبارته هنا تشبه تلك العبارة، ولأن عثمان قد وقع فيه خلاف كبير بين أهل العلم، فإن القرائن في تفسير (لين الحديث) هنا متجاذبة، يصعب معها الترجيح بمراد البزار منها هنا.

الخلاصة: استخدم البزار (لين الحديث) هنا في راو اختُلِفَ في حاله ما بين مضعِّف له ضعفاً شديداً وآخرين ضعفوه ضعفاً خفيفاً، ولا يترجح عندي مراد البزار منها؛ فالله أعلم.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٦٩٦١).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٢٨٤٢).

العطَّاف بن خالد بن عبدالله بن العاص الـمَخْزُومي أبو صفوان المدني (مات قبل الإمام مالك من السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال مُطَرِّفٌ: قال لي مالك بن أنس: عطَّاف يُـحدِّث؟ قلت: نعم. فأعظم ذلك إعظاماً شديداً، ثم قال: أدركتُ أناساً ثقات يحدِّثون، وما يؤخذ عنهم. قلت: كيف وهم ثقاتٌ؟ قال: مخافة الزَّلل[1].

وفي رواية أخرى عن مُطَرِّف بن عبدالله المدني أنه سَمِعَ مالكاً يقول: ويكتب عن مثل عطَّافِ بنِ خالدٍ؟! لقد أدركتُ في هذا المسجد سبعين شيخاً – كلهم خيرٌ من عطَّاف – ما كتبت عن أحد منهم، وإنما يُكتب العلم عن قوم قد جرى فيهم العلم، مثل: عبيدالله بن عمر وأشباهه[2].

وقال عبدالرحمن بن عبدالملك الحِزامي: قيل لمالك بن أنس: قد حدَّث عطَّاف بن خالد. قال: قد فعل! ليس هو من إبل القِباب[3].

وحكى الإمام أحمد عن أبي سلمة الخزاعي أن عبدالرحمن بن مهدي لم يرض عطَّافاً[4].

وقال ابن معين – كما في رواية ابن أبي خيثمة[5] والدارمي[6] وابن أبي مريم[7] –: ثقة.

وروى ابن أبي حاتم عن الدوري أن ابن معين قال في العطَّاف: ليس به بأس، ثقة، صالح الحديث[8].

وفي رواية للدوري عن ابن معين قال: صالح الحديث[9].

---

[1] «الضعفاء» للعقيلي (١١١٧/٣).
[2] المرجع السابق (١١١٨/٣).
[3] المرجع السابق (١١١٧/٣).
[4] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣٩/٢).
[5] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٣٥٣/٢).
[6] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ١٧١).
[7] «الكامل» (٩٥/٧).
[8] «الجرح والتعديل» (٣٣/٧).
[9] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٥٩/٣).

وروى الدوري[١] – في موطن آخر – وابن طَهْمان[٢] وأحمد بن أبي يحيى[٣] عن ابن معين أنه قال: ليس به بأس. زاد في رواية الدوري: شويخ.

وأغرب جعفر بن أبي عثمان فروى عن ابن معين أنه قال عن عطَّاف بن خالد: ضعيف[٤].

وأما الإمام أحمد فروى عنه أبو طالب أنه قال عن عطَّاف: ثقة، صحيح الحديث[٥].

وقال أحمد بن حنبل – كما روى عنه ابنه عبدالله[٦] والمَرُّوذي[٧] – : ليس به بأس.

و روى عبدالله أن أباه سئل عن يحيى بن حمزة وعطَّاف، فقال: ما أقربهما، عطَّاف ليس به بأس[٨].

وفي موطن آخر عند عبدالله قال الإمام أحمد: صالح الحديث[٩].

وفي رواية ابن هانئ عن الإمام أحمد أنه قال: صدوق[١٠].

وسأل ابن أبي شيبة علي بن المديني عن عطَّاف بن خالد، فقال له: كان عندنا وعند أصحابنا ثقة[١١].

وقال أبو زرعة[١٢] وأبو داود[١٣] والنسائي[١٤]: ليس به بأس. زاد أبو داود: صالح.

وقال أبو حاتم: صالح ليس بذاك[١٥].

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٠٦/٣).

[٢] « من كلام يحيى بن معين» برواية ابن طَهْمان ترجمة (رقم: ٢٣٢).

[٣] «الكامل» (٩٥/٧).

[٤] «ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» لابن شاهين (ص: ٧٢).

[٥] «الجرح والتعديل» (٣٢/٧).

[٦] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣٩/٢).

[٧] «من كلام الإمام أحمد» برواية المرُّوذي (ص: ٣٦).

[٨] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣٩/٢).

[٩] المرجع السابق (٤٧٨/٢).

[١٠] «مسائل الإمام أحمد» برواية لابن هانئ النيسابوري (٢٢٩/٢).

[١١] «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص: ١٣٦).

[١٢] «الجرح والتعديل» (٣٣/٧).

[١٣] «تهذيب التهذيب» (٥٨٨/٥).

[١٤] المرجع السابق.

[١٥] «الجرح والتعديل» (٣٣/٧).

وقال العجلي[١] وأبو داود في موطن آخر[٢]: ثقة.

وأخرج الترمذي حديثاً من رواية العطَّاف بن خالد، وقال عقبه: هذا حديث حسن صحيح[٣].

وقال النسائي في موطن آخر: ليس بالقوي[٤].

وقال الطحاوي وهو يناقش مخالفيه في مسألةٍ: فإن ذكروا في ذلك ضَعفَ العطَّاف بن خالد قيل لهم: وأنتم أيضاً تضعفون عبدالحميد – يعني: الحِمَّاني – أكثر من تضعيفكم للعطَّاف، مع أنكم لا تطرحون حديث العطَّاف كله، إنما تزعمون أن حديثه في القديم صحيحٌ كله، وأن حديثه بآخره قد دخله شيء[٥].

وقال ابن حبان: منكر الحديث؛ يروي عن نافع وغيره من الثقات ما لا يشبه حديثهم، وأحسبه كان يُؤتى ذلك من سوء حفظه، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته، إلا فيما وافق الثقات[٦].

وقال ابن عدي: لم أر بحديثه بأساً إذا حدَّث عنه ثقة[٧]. وقال الدارقطني: ضعيف[٨].

وصحح الحاكم لروايته في أكثر من موطن[٩].

وأخرج له الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»، لكنه قال عقب إيراده لحديث العطَّاف بن خالد: عطَّاف بن خالد تكلم فيه بعضهم، ووثقه بعضهم[١٠].

وذكره الذهبي مع من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوثَّقٌ أو صالحٌ[١١]. وقال ابن حجر: صدوق يَهِمُ[١٢].

---

[١] «تهذيب التهذيب» (٥/٥٨٨).

[٢] المرجع السابق.

[٣] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ١٦٤٨).

[٤] «تهذيب التهذيب» (٥/٥٨٨).

[٥] «شرح معاني الآثار» للطحاوي (١/٣٣٦).

[٦] «المجروحين» (٢/١٨٦).

[٧] «الكامل» (٧/٩٧).

[٨] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٣٢٢).

[٩] «المستدرك» (٣/٥٦٩- ٥٧٠/٤٣٧٦)، (٤/٦٤٢/٦١٨٦).

[١٠] «الأحاديث المختارة» للضياء المقدسي (٤/٨٥).

[١١] «من تُكُلِّم فيه وهو موثَّق» (ص: ١٣٤).

[١٢] «التقريب» ترجمة (رقم: ٤٦١٢).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

يظهر من أقوال النقاد السابق ذكرها أن عامتهم على قبول حديثه، فمنهم من وصفه بأنه ثقة، ومنهم من وصفه بأدنى من ذلك، إلا أن الجمهور متفقون على قبول حديثه، ولم يخالف في ذلك إلا الإمام مالك وعبدالرحمن بن مهدي، والنسائي في أحد قوليه، وابن حبان، والدارقطني.

أما الإمام مالك فإني ألمِسُ من عبارته ثناءً على العطَّاف – مع أن ظاهر كلامه يفيد الذمَّ – فإنه قد وصف جماعة من الرواة بأنهم ثقات، ومع ذلك لم يأخذ العلم منهم، ذلك لأنه اكتفى بأخذ العلم من كبار العلماء، مثل: عبيدالله بن عمر، فلم يصف الإمامُ مالكٌ العطَّافَ بما يوجب ردَّ حديثه، غاية ما تفيده عباراته بأنه لم يكن من كبار العلماء الذين يرتضيهم الإمام مالكٌ.

وأما ابن مهدي وابن حبان فيظهر لي – والله أعلم – أنهما يضعِّفان العطاف، وخاصة عبارة ابن حبان فإنها واضحة الدلالة على أنه يرى العطاف خفيف الضعف.

وقول النسائي: (ليس بالقوي) لم يرد به رد حديث العطاف، لكن النسائي معروف بشدة عباراته، بدليل أنه قال عنه في موطن آخر: (لا بأس به)، فهو مقبول الرواية عنده، لكنه لم يبلغ الرتبة العليا، وعلى ذات المعنى قد نحمل عبارة الدارقطني.

والراجح عندي قبول رواية العطاف، وأنه صدوق يهم أحياناً، وقد قبل روايته كل من: ابن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وأبو زرعة، والعجلي، وأبو حاتم، وأبو داود، والنسائي، وابن عدي، والحاكم، وكذا الذهبي، وابن حجر.

الخلاصة: العطَّاف بن خالد مقبول الرواية عند أهل العلم.

أقوال البزار فيه:

قال البزار عقب إخراجه لحديث طويل من رواية عطاف بن خالد « الحجامة على الرِّيق أمثلُ.. »: والعطَّاف إنما لان حديثُه بهذا الحديث[١].

وقال في موطن آخر: قد حدَّث عنه جماعة، وهو صالح الحديث، وإن كان قد حدَّث بأحاديث عن نافعٍ لم يتابعْ عليها[٢].

وقال عقب ذكره لحديث من رواية العطَّاف: إسناده حسن؛ إلا أن عطَّاف بن خالد قد تُكُلِّم فيه، وروى عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه[٣].

وقال في موطن أيضاً: عطَّافٌ ضعيفٌ[٤].

وفي موطن آخر قال: وعطاف ليس بالقوي، وقد حدَّث عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه[٥].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

يظهر من عبارات البزار المختلفة أنه يقبل روايته، مع كونه يراه قد أخطأ في أحاديث، فهو عنده ليس في أعلى مراتب القبول، لكن أيضاً لم ينزل عن أدنى مراتبها؛ والله أعلم.

الخلاصة: وصف البزار الراوي بأنه (لان حديثه) وهو يراه صالح الحديث.

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٥٩٦٩).

(٢) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٢٨).

(٣) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٢٨م) [ج١/ص: ٢٠٢].

(٤) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٢٣١٢).

(٥) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٨٠٦٦).

عكرمة بن إبراهيم الأزدي الكوفي نزيل البصرة (ذكره الذهبي في وفيات ما بين ١٦١ – ١٧٠ هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – فيما رواه الدارمي[١] وأبو يعلى[٢] والدوري[٣] عنه – : ليس بشيء.

وروى ابن محرز عن ابن معين أنه قال: ضعيف[٤].

وقال الفلاس: ضعيف، منكر الحديث[٥]. وقال أبو داود: ليس بشيء[٦].

وقال الفسوي في موطن: منكر الحديث[٧].

وقال النسائي[٨] والفسوي – في موطن آخر[٩] – : ضعيف.

وأخرج ابن خزيمة في «صحيحه» حديثاً من رواية عكرمة بن إبراهيم، وقال: إن ثبت الخبر مسنداً – ولا إِخَال – وإنما خرَّجت هذا الخبر في هذا الكتاب= إذ لا خلاف بين أهل القبلة في صحة متنه، وإن لم يثبت الخبر من جهة الإسناد الذي نذكره[١٠].

وقال العقيلي: يخالف في حديثه، وفي حفظه اضطراب[١١].

---

[١] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ١٤٩).

[٢] «المجروحين» (٢/١٨٠).

[٣] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤/٨٨).

[٤] «معرفة الرجال» برواية ابن محرز عن ابن معين (١/٧١).

[٥] «تاريخ بغداد» (١٤/١٩٢).

[٦] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/٣٧٠).

[٧] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣/٦١).

[٨] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٩٤).

[٩] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٢/١٢٢).

[١٠] «صحيح ابن خزيمة» (٣/٤٢).

[١١] «الضعفاء» للعقيلي (٣/١٠٧٨).

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار، ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به[١].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٢].

وذهل أبو عبدالله الحاكم فصحح إسناداً فيه عكرمة بن إبراهيم[٣]. وقال الذهبي[٤]: ضعيف.

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

يمكن تقسيم النقاد – بحسب ظاهر عباراتهم في عكرمة – إلى قسمين:

❖ من كان ظاهر عبارته يدل على الضعف الشديد، وهم:

ابن معين – في الراجح من الروايات عنه –، والفلَّاس، وأبو داود، وكذا الفسوي، فإن قوله: (ضعيف) لا يعارض قوله: (منكر الحديث)، بدليل أن الفلَّاس جمع بين العبارتين، ولم ير تناقضاً بينهما، فيكون عكرمة بن إبراهيم عنده شديد الضعف.

❖ من كان ظاهر عبارته يشعر بخفة الضعف، وهم:

النسائي، وابن خزيمة، والعقيلي، وابن حبان، وأبو أحمد الحاكم، وكذا الذهبي.

هذا التقسيم من حيث ظاهر عبارات الأئمة، وإلا فإن أهل القسم الثاني يمكن حمل عباراتهم بما يوافق قول أهل القسم الأول، وأرى أن هذا أولى من الترجيح، فإن الجمع بين أقوال العلماء – متى ما أمكن – أولى من الترجيح بينها، ولا تعارض بين عبارتهم هنا يتعذر معه الجمع.

الخلاصة: عكرمة بن إبراهيم شديد الضعف عند العلماء.

---

[١] «المجروحين» (٢/١٨٠).

[٢] «تعجيل المنفعة» (٢/٢٢).

[٣] «المستدرك» (٥/٥٥٤/٨٢٣٢).

[٦] «ميزان الاعتدال» (١/٤٣٩).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[1].

ونقل الهيثمي عن البزار أنه قال: لين الحديث، وقد احتمل حديثه[2].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

قد بينت بأن عكرمة بن إبراهيم شديد الضعف عند العلماء، فهذا يجعلني أرجح بأن مراد البزار بـ: (لين الحديث) هنا الضعف الشديد، وأما قوله: (وقد احتمل حديثه) فقد سبق في ترجمة: الحكم بن ظُهَير= التنبيه على أنه قد يطلقها على شديد الضعف عنده.

الخلاصة: أطلق البزار (لين الحديث) هنا على راو شديد الضعف عند النقاد.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١١٤٥).

[2] «كشف الأستار» للهيثمي (١٦٩/٢).

عمر بن راشد بن شَجَرة اليَمَامي (من الطبقة السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما روى الدوري[١] وابن أبي خيثمة[٢] وابن الجنيد[٣] وابن محرز[٤]– : ليس بشيء.

وروى الدوري[٥] في موطن آخر وابن الدَّورَقي[٦] عن ابن معين أنه قال: ضعيف.

وسأل عبدالله ابن الإمام أحمد أباه عنه: هو ثقة؟ فقال: حديثه حديث ضعيف؛ حدث عن يحيى بن أبي كثير أحاديث مناكير؛ ليس حديثه حديثاً مستقيماً[٧].

وروى الجوزجاني عن الإمام أحمد أنه قال: لا يساوي حديثه شيئاً[٨].

وقال البخاري: يضطرب في حديثه عن يحيى[٩].

وفي رواية أخرى عن البخاري أنه قال: حديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب ليس بالقائم[١٠].

وقال أبو زرعة: لين الحديث[١١].

وقال الفسوي: في حديثه لين[١٢].

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣٤٥/٤).

[٢] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٣٤٤/١).

[٣] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٧١).

[٤] «معرفة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين (٥٣/١).

[٥] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٢٤/٤).

[٦] «الكامل» (٢٧/٦).

[٧] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله عنه (١٠٨/٣).

[٨] «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ٢٠٥).

[٩] «التاريخ الكبير» للبخاري (١٥٥/٦).

[١٠] «الضعفاء» للعقيلي (٩٠٣/٣).

[١١] «الجرح والتعديل» (١٠٨/٦).

[١٢] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٤٥٣/٢).

وقال العجلي: لا بأس به[١].

وقال أبو حاتم[٢] وأبو داود[٣]: ضعيف.

وروى الترمذي حديثاً من رواية عمر بن راشد وقال عقبه: هذا حديث حسن غريب[٤].

وقال النسائي[٥] والدولابي[٦]: ليس بثقة.

وقال الساجي: فيه ضعف[٧].

وقال ابن حبان: هو الذي يقال له: عمر بن عبدالله بن أبي خَثْعم... كان ممن يروي الأشياء الموضوعة عن ثقات أئمة؛ لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب[٨].

وعلق الدارقطني على كلام ابن حبان هذا فقال: (غلط أبو حاتم في هذا؛ عمر بن راشد بن شجرة اليمامي يروي عن: يحيى بن أبي كثير هذه الأحاديث التي ذكر، ويروي عن: إياس بن سلمة بن الأكوع، ويروي عن: أبي كثير الزبيدي.. وأما عمر بن عبدالله بن أبي خَثْعم فلا أعلم حدَّث إلا عن: يحيى بن أبي كثير، وروى عنه: زيد بن الحُباب، وموسى بن إسماعيل البجلي؛ وهما ضعيفان، أعني: عمر بن راشد، وعمر بن أبي خَثْعم.)[٩]

وقال الدارقطني أيضاً: ليس بالقوي[١٠]. وقال في موطن آخر: ضعيف[١١].

---

(١) «التاريخ» للعجلي (ص: ٣٥٧).
(٢) «العلل» لابن أبي حاتم (١٨/٢).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٥١/٦).
(٤) «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٢٠٠٠).
(٥) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٩١).
(٦) «ميزان الاعتدال» (١٩٤/٣).
(٧) «إكمال تهذيب الكمال» (٥٢/١٠).
(٨) «المجروحين» (٥٤/٢).
(٩) «تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان» (ص: ١٧٣).
(١٠) «السنن» للدارقطني (٣٨/٤).
(١١) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٢٩٨).

وقال ابن عدي: ولعمر بن راشد غير ما ذكرت من الحديث، وعامة حديثه – وخاصة عن يحيى بن أبي كثير – لا يوافقه الثقات عليه، وينفرد عن يحيى بأحاديث عداد، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[١].

وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم[٢].

وأخرج له أبو عبدالله الحاكم في مستدركه حديثاً وقال عقبه: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[٣]؛ مع أنه قال عنه في «المدخل إلى الصحيح»: روى عن يحيى بن أبي كثير وغيره أحاديث مناكير[٤].

وقال أبو نعيم[٥] وأبو سعيد النقاش[٦] مثل قول أبي عبدالله الحاكم.

ووقع أبو عبدالله الحاكم وأبو نعيم الأصبهاني فيما وقع فيه ابن حبان، فلم يفرقوا بين صاحب الترجمة وابن أبي خَثْعَم.

وقال البيهقي: ليس بالقوي[٧]. وقال ابن حزم: ساقط[٨].

وقال الذهبي: لينه جماعة[٩]. وقال ابن حجر: ضعيف[١٠].

---

[١] «الكامل» (٦/٣٠).

[٢] «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٣/٢٤٠– ٢٤١).

[٣] «المستدرك» (٢/٤٠٣/٢٤٧٦).

[٤] «المدخل إلى الصحيح» للحاكم (١/٢٠٥).

[٥] «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم الأصبهاني (١/٧٤).

[٦] «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/٥٢).

[٧] «السنن الكبرى» (١٠/٢٧٥).

[٨] «تهذيب التهذيب» (٦/٥٢).

[٩] «الكاشف» (٢/٦٠).

[١٠] «التقريب» عقب الترجمة (رقم: ٤٨٩٤).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اختلف العلماء في حال عمر بن راشد، فظاهر عبارات ابن معين، والنسائي، وابن حبان، وابن عدي يشعر بشدة ضعفه عندهم، وظاهر عبارات باقي النقاد يشعر بخفة ضعفه عندهم، وفيهم: البخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وأبوداود، والفسوي، والساجي، والدارقطني، وأبو أحمد الحاكم.

وأما الإمام أحمد فقد رويت عنه روايتان، إحداهما: تفيد الضعف الخفيف، والأخرى: تفيد الضعف الشديد، والترجيح بينهما صعب، لكني وجدت الإمام أحمد قد أخرج له في المسند[1]، فهذه قرينة تجعلني أميل إلى القول بأنه يرى عمر بن راشد خفيف الضعف، والإمام أحمد قد وصف بأنه لا يروي إلا عن ثقة عنده.

وأما العجلي والترمذي فظاهر قولهما يدل على القبول، وأقل ما نستفيده من كلامهما أن عمر بن راشد لم يكن بمتروك الحديث عندهما، والله أعلم.

الخلاصة: عمر اليَمَامي اختلف فيه، وأكثر النقاد على أنه خفيف الضعف، فهو الراجح عندي.

---

[1] «المسند» للإمام أحمد (١٦٥١٧/٤٥/٢٧).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث؛ ولا نعلم هذا اللفظ يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه فلذلك ذكرناه مع لين إسناده[١].

وقال أيضاً: منكر الحديث؛ حدث عن يحيى وغيره بأحاديث مناكير[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارة البزار الثانية تفيد شدة الضعف، فالذي يظهر لي أنه موافق لقول من اعتبر عمر بن راشد اليمامي شديد الضعف، وعليه فنحمل عبارة (لين الحديث) هنا على شدة الضعف.

الخلاصة: استخدم البزار (لين الحديث) هنا في راو حَكَمَ عليه بشدة الضعف، وقد وافقه على هذا الحكم جمع من الأئمة.

---

(١) «المسند» للبزار، عقب الحديث (رقم: ٨٦٣١).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٥١/١٠).

تق

عمر بن عبدالله بن أبي خَثْعَم اليَمَامي (من الطبقة السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال البخاري: منكر الحديث، ذاهب[١].

وقال الترمذي: قال البخاري: منكر الحديث. وضعفه جداً[٢].

وقال أبو زرعة: واهي الحديث، حدث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث، لو كانت في خمس مائة حديث لأفسدتها[٣].

وقال مسلم: أَضْعَفَ أهل المعرفة بالحديث عمرَ بن عبدالله بن أبي خَثْعَم، وأشباهَهُم من نَقَلَةِ الأخبار، لراويتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ[٤].

وقال الترمذي: يُضعَّف[٥].

وقال ابن حبان عن عمر بن راشد اليَمَامي: هو الذي يقال له: عمر بن عبدالله بن أبي خثعم... كان ممن يروي الأشياء الموضوعة عن ثقات أئمة؛ لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب[٦]. وقد ذكرت ردَّ الدارقطنيِّ عليه في ترجمة عمر بن راشد.

وقال ابن عدي: منكر الحديث.. ثم ذكر طائفة من مناكيره، وقال: له غير ما ذكرت من الحديث، وبعض حديثه لا يتابع عليه[٧].

---

[١] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٥٢).

[٢] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٤٣٥).

[٣] «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٢/٥٤٣).

[٤] «التمييز» لمسلم (ص: ٢٠٩).

[٥] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٢٨٨٨).

[٦] «المجروحين» (٢/٥٤).

[٧] «الكامل» (٦/١٢٧).

وقال الدارقطني: هما ضعيفان، أعني: عمر بن راشد، وعمر بن أبي خثعم[١].

وقال أبو عبدالله الحاكم[٢] وأبو نعيم [٣]: عمر بن راشد اليمامي: وهو عمر بن عبدالله بن أبي خثعم أبو حفص، روى عن يحيى بن أبي كثير وغيره أحاديث مناكير.

وقال الذهبي: روى عن يحيى بن أبي كثير طامات[٤]. وقال ابن حجر: ضعيف[٥].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

ظاهر من كلام النقاد شدة ضعف ابن أبي خَثْعَم، ولم يخالف في ذلك أحد – بحسب استقصائي – .

---

[١] «تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان» (ص: ١٧٣).

[٢] «المدخل إلى الصحيح» (١/٢٠٥).

[٣] «المستخرج على صحيح مسلم» (١/٧٤).

[٤] «تاريخ الإسلام» [حوادث ووفيات: ١٤١- ١٦٠] (ص: ٥٤١).

[٥] «التقريب» ترجمة (رقم: ٤٩٢٨).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: حدث عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي هريرة= بأحاديث لم يتابع عليها[١].
وقال في موضع آخر: وقد تقدم ذكرنا لعمر بلينه[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

يظهر من عبارة البزار الأولى أنه على معرفة بمناكير ابن أبي خَثْعَم، وهذا مُرَجِّحٌ قويٌّ على أنه يُعِدُّه شديد الضعف، فإذا انضاف إلى ذلك أن هذا هو قول الجمهور، تأكد بأن البزار يرى شدة ضعف ابن أبي خَثْعَم، وارجع إلى عبارة أبي زرعة لتعلم أن من اطلع على مناكير الراوي أسقط حديثه، ولو بَلَغَ خمس مائة حديث.

الخلاصة: وصف البزار هنا ابن أبي خثعم بأنه (لين)، وهو راو شديد الضعف.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٨٦٢٩).
[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٨٦٣٠).

أحمد ت ق

عمر بن قيس أبو حفص المكي المعروف : (بسَنْدل) (من الطبقة السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال شعبة: لأن أكتب عن ابن عَوْن: (أحسب أحسب) أحبُّ إليَّ من أن أكتب عن سَنْدل: (أشهد أشهد)[١].

وقال مالك: ذاك الكذاب[٢].

وقال مالك أيضاً: هو المسكين، يَسْتَحِلُ شُربَ الخَنْدَرِيسِ[٣]، فوضعه الله تعالى إلى يوم القيامة[٤].

وقال القطان: سمعته يحدث عن عطاء عن عبيد بن عمير في دية اليهودي والنصراني وأعاجيب[٥].

وقال عبدالرحمن بن مهدي[٦] وابن معين – كما روى الدوري[٧] وابن أبي خيثمة[٨] ومعاوية بن صالح[٩] وجعفر بن أبان[١٠] عنه –: ضعيف الحديث.

وروى ابن الجنيد[١١] ومعاوية بن صالح[١٢] عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء.

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٦/٩٨).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/١١٠).

(٣) قال ابن فارس: وأما الخَنْدَريس: وهي الخمر، فيقال: إنها بالرومية.. ويقولون: هي القديمة، ومنه حِنْطَة خَنْدَرِيسٌ: قديمة. «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (١/٣٩٥) في [باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة حروف أوله خاء].

(٣) «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/١١١).

(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/١٨٧).

(٥) «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (١/٢٤٢).

(٦) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٨٢).

(٧) «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (١/٢٤٢).

(٨) «الضعفاء» للعقيلي (٣/٩٢٧).

(٩) «المجروحين» (٢/٥٦).

(١٠) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٨١).

(١١) «الضعفاء» للعقيلي (٣/٩٢٧).

وروى المفضَّل الغَلابي عن ابن معين أنه قال: ليس بثقة[١].

وفي رواية ابن طَهْمان قال ابن معين: كذاب[٢].

وقال أحمد بن حنبل: ليس يسوى حديثه شيئاً؛ أحاديثه بواطيل[٣].

وفي رواية أبي طالب عن الإمام أحمد أنه قال: متروك الحديث، لم يكن حديثه بصحيح[٤].

وقال علي بن المديني: كان ضعيفاً ضعيفاً ليس بشيء[٥].

وقال علي بن المديني أيضاً: ضعيف لا يكتب حديثه[٦].

وقال عمرو بن علي الفلَّاس[٧] وأبو داود[٨] والنسائي[٩]: متروك الحديث.

وقال البخاري[١٠]: منكر الحديث.

وقال ابن سعد: كان فيه بَذَاءٌ وتسرعٌ إلى الناس، فأمسكوا عن حديثه وألقوه، وهو ضعيف في حديثه ليس بشيء[١١].

وقال الجوزجاني: ساقط[١٢].

وذَكَرَ أبو زرعة الرازي حُميد بن قيس الأعرج أخو عمر، فقال: ما أبعد ما بين الأخوين، انظر إلى حُميد في أي درجة من العلو، وانظر إلى عمر في أي درجة من الوَهَاء[١٣].

---

(١) «الضعفاء» للعقيلي (٩٢٧/٣).

(٢) «من كلام ابن معين» برواية ابن طهمان عنه ترجمة (رقم: ١٨٥).

(٣) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٥٦٤/١).

(٤) «الجرح والتعديل» (١٢٩/٦).

(٥) «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص: ١١٤- ١١٥).

(٦) «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم (٧٣/١).

(٧) «الجرح والتعديل» (١٣٠/٦).

(٨) «تهذيب التهذيب» (٩٧/٦).

(٩) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٨٨).

(١٠) «التاريخ الكبير» للبخاري (١٨٧/٦).

(١١) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٤٨/٨).

(١٢) «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ٢٥٤).

(١٣) «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة» (٣٥٩/٢).

وقال أبو زرعة في رواية أخرى عنه: لين الحديث[١].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث متروك الحديث[٢].

وقال يعقوب الفسوي: لا يكتب حديثه؛ سمعت شيخاً من شيوخ مكة ثقة يقول: كتبت عنه مسائل عن عطاء، فذهب إنسان فحملها إليه، فقال: هذه رواها ابن جريج عن عطاء – وقد كان تباعد بينه وبين ابن جريج – فقرأها عليه فقال: هذا الباطل، ليس هذا بشيء. وكان بطَّالاً يحكون عنه حكايات قبيحة فاحشة، كانت بينه وبين مالك بن أنس[٣].

وقال إبراهيم الحربي: كان فيه تسرع إلى الناس، فأمسكوا عنه وألقوه[٤].

وقال أبو القاسم البغوي: في حديثه لين[٥].

وقال أبو زرعة الدمشقي: ضعيف الحديث[٦].

وقال النسائي أيضاً: ليس بثقة ولا يكتب حديثه[٧].

وقال الساجي: ضعيف الحديث جداً، يحدِّث عن عطاء بن أبي رباح بأحاديث بواطيل، لا تحفظ عنه، وكان عطاء يستثقله[٨].

وقال ابن حبان: كان فيه دُعابة؛ يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات[٩].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وخالد بن نزار يحدث عنه بنسخة وفيها عجائب .. وعمر ضعيف بالإجماع لم يَشُكَّ أحدٌ فيه[١٠].

---

[١] «الجرح والتعديل» (١٣٠/٦).
[٢] المرجع السابق.
[٣] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٥٤/٣).
[٤] «إكمال تهذيب الكمال» (١١٠/١٠).
[٥] «الكامل» (١٠/٦).
[٦] «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٥١٣/١).
[٧] «إكمال تهذيب الكمال» (١١٠/١٠).
[٨] المرجع السابق (١١١/١٠).
[٩] «المجروحين» (٥٦/٢).
[١٠] «الكامل» (١٢/٦).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[١].

وقال الدارقطني: ضعيف؛ ذاهب الحديث[٢].

وذُكِرَ للدارقطني في «العلل» حديثٌ فقال: يرويه الوليد بن سلمة الأردني – وهو متروك الحديث – عن عمر بن قيس سندل – وهو ضعيف أيضاً، ويضطرب في إسناده –[٣].

ولم يفرِّق ابن شاهين بين عمر بن قيس المكي وبين عمر بن قيس المَاصِر فنسب قول أحمد بن صالح في المَاصِر إلى المكي، واختلط الأمر عليه، ولذا قال ابن شاهين: هذا القول يوجب التوقف فيه، وهو إلى الثقة عندي أقرب؛ لأنه غلط ورجع عن غلطه، لا يُطرحُ حديثه وهو مع من وثقه[٤].

وقال الذهبي: واه[٥]. وفي موطن آخر قال: هالك، تركوا حديثه[٦].

وقال ابن حجر: متروك[٧].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

إن من ينظر لأقوال النقاد السابقة لا يعتريه أدنى شك في شدة ضعف سندل، ولم يخالف أحد هذا القول سوى ما ورد عن ابن شاهين من طريق الخطإ، فهو إنما كان يقصد عمر بن قيس المَاصِر، لا صاحب الترجمة، وعليه فالكل مجمع على شدة ضعفه؛ والله أعلم.

---

(١) «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٣/٢٤٢).

(٢) «السنن» للدارقطني (١/١٧١/٦٠٠).

(٣) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١/٢١٣).

(٤) «ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» لابن شاهين (ص: ٦٦- ٦٧).

(٥) «الكاشف» (٢/٦٨).

(٦) «المغني في الضعفاء» (٢/١٢٥).

(٧) «التقريب» ترجمة (رقم: ٤٩٥٩)

أقوال البزار فيه:

قال البزار: كان لين الحديث[١].

وفي موطن آخر قال البزار: وعمر لين الحديث، وإنما يكتب من حديثه ما ينفرد به، ما لم يشاركه فيه غيره[٢].

وقال أيضاً: ضعيف الحديث روى عن عطاء وغيره أحاديث مناكير، كأنه شبه متروك[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

سبق في ترجمة (إبراهيم بن يزيد الخوزي) دراسة قول البزار: (إنما يكتب من حديثه ما ينفرد به) وأنها تفيد شدة الضعف عند البزار، وكذلك فإن العبارة الثالثة تؤكد هذا الأمر، فإنها تدل على شدة ضعف عمر بن قيس المكي أيضاً؛ والله أعلم.

الخلاصة: استخدم البزار (لين الحديث) هنا في راو شديد الضعف عنده وعند عامة النقاد.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٦٠١٥).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٧٦٨١).

[٣] «إكمال تهذيب الكمال» (١١٠/١٠).

عمر بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب المدني (نزيل عسقلان) (مات قبل سنة ١٥٠هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

روى عنه: شعبة[١] ومالك[٢] وعبدالله بن المبارك[٣] وغيرهم.

وأخرج له البخاري[٤] ومسلم[٥] وابن حبان[٦] والحاكم[٧] في صحاحهم.

وقال سفيان الثوري: لم يكن في آل ابن عمر أفضل من عمر بن محمد بن زيد العسقلاني[٨].

وقال سفيان بن عيينة: حدثني الصدوق البَرُّ عمر بن محمد بن زيد[٩].

وقال ابن معين – كما في رواية الدوري عنه –: كان صالح الحديث[١٠].

وروى إسحاق بن منصور عن ابن معين أنه قال: ثقة[١١].

وقال الذهبي: قيل لينه يحيى بن معين[١٢].

وسأل عبدالله ابن الإمام أحمد أباه عنه، فقال: لا أعلم إلا خيراً[١٣].

---

[١] «المسند» للإمام أحمد (٩/٤٠٩/٥٥٧٥).
[٢] «الموطأ» للإمام مالك (١/٤٢١/٢٢٤).
[٣] «المسند» للإمام أحمد (١٠/١٩٨/٥٩٩٣).
[٤] «صحيح البخاري» (٦/٢٤/٤٧٧٨).
[٥] «صحيح مسلم» (٢/٦٥٢/١١٢٦(١٢١))
[٦] «صحيح ابن حبان» (٩/٣٣٨/٤٠٢٩).
[٧] «المستدرك» (١/٦٣٢/١٢٤٣).
[٨] «الجرح والتعديل» (١/٣٦).
[٩] «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم الأصبهاني (١/٣٧٥/١٠٤٩).
[١٠] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٢٤١).
[١١] «الجرح والتعديل» (٦/١٣٢).
[١٢] «ميزان الاعتدال» (٣/٢٢٠).
[١٣] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣/١٠٢).

وروى عبدالله[١] وأبو داود[٢] وحنبل بن إسحاق[٣] عن الإمام أحمد أنه قال: ثقة.

وعن ابن هانئ[٤] وعبدالله[٥] أن الإمام أحمد قال: ليس به بأس. زاد عبدالله في روايته: شيخ ثقة.

وقال أبو عاصم النَّبيل: كان عمر بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر من أفضل أهل زمانه، قدم إلى بغداد وكان أكثر مقامه بالشام، فانْجَفَلَ[٦] الناس إليه.. وكان له قدر وجلالة[٧].

وقال ابن سعد[٨] والعجلي[٩] وأبو داود[١٠]: ثقة.

وقال أبو حاتم عن ولد محمد بن زيد: هم خمسة أوثقهم عمر بن محمد، وهو ثقة صدوق[١١].

وقال النسائي[١٢] وابن عبدالرحيم[١٣]: ليس به بأس.

وقال ابن حبان: من خيار أهل المدينة، مات بها، وكان يهم في الأحايين[١٤].

وقال ابن عدي: هو في جملة من يكتب حديثه[١٥].

وقال الذهبي: ثقة جليل مرابط[١٦].

---

[١] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٥٠٦/٢).

[٢] «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص: ٢١٧).

[٣] «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٢٨/٤٥).

[٤] «بحر الدم» لابن عبدالهادي (ص: ٣١٥).

[٥] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢٥٤/١).

[٦] جَفَلَ: أسرع. وانْجَفَلَ الناس: إذا ذهبوا. «الصحاح» للجوهري (٤٥٥/٤) مادة [جفل]، و«معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٢٣٨/١) مادة [جفل].

[٧] «تاريخ بغداد» للخطيب (٥/١٣).

[٨] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥٣٣/٧).

[٩] «التاريخ» للعجلي (ص: ٣٦٠).

[١٠] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٣٠٤/٢).

[١١] «الجرح والتعديل» (١٣٢/٦).

[١٢] «إكمال تهذيب الكمال» (١١٦/١٠).

[١٣] المرجع السابق.

[١٤] «مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان (ص: ١٥٦).

[١٥] «الكامل» (٤١/٦).

[١٦] «الكاشف» (٦٩/٢).

وذكره الذهبي في «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق»[١].

وقال ابن حجر: ثقة[٢].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق العلماء على قبول حديث عمر بن محمد بن زيد، واحتجوا بحديثه، غير أننا نلمس من كلام بعض النقاد – كابن حبان وابن عدي – وجود وَهْمٍ قليل في حديثه، وقد ذُكِرَ أن ابن معين ليَّنه، وسبق نقلنا لعبارات تدل على أن ابن معين قَبِلَ حديثَ عمر بن محمد، فالظاهر أنه مقبول عنده، لكن التليين جاء لوهمٍ يسيرٍ في حفظه، وقد كان ذا جلالة وقدر بين أهل العلم، ولم ينزل عن درجة من يصحح حديثهم.

الخلاصة: عمر بن محمد بن زيد العدوي ثقة مقبول الحديث، وقعت منه أوهام يسيرة.

---

[١] «ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق» (ص: ١٤٥).

[٢] «التقريب» ترجمة (رقم: ٤٩٦٥).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: فيه لين[١].

وقال ابن خلفون في كتاب «الثقات»: وثقه أحمد بن حنبل، وابن صالح، والبرقي، وأبو داود، والبزار[٢]...

وقال البزار أيضاً: لم يكن بالحافظ، وذلك في حديثه متبيِّنٌ إذا روى عن غير سالم[٢].

ونقل الهيثمي عن البزار أنه قال عن عمر بن محمد بن زيد: حدث بأحاديث لم يتابع عليها[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارات البزار تدل على أن رأيه قريب من رأي ابن حبان وابن عدي، فهو يوثق الراوي، لكنه يُثْبِتُ له الأخطاءَ والأوهامَ – خاصة إذا روى عن غير سالم – ولا أرى تَضَادًّا في عباراته، بل بعضها يُفسر بعض؛ والله أعلم.

الخلاصة: وصف البزار الراوي هنا بأن (فيه لين) وهو ثقة عنده، مقبول الحديث، وقد أجمع النقاد على قبول روايته، بل كان ذا جلالة وقدر بين أهل العلم.

---

[١] «نصب الراية» للزيلعي (٣/٣٣٩).

[٢] «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/١١٦).

[٣] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٦٠٨٣).

[٤] «كشف الأستار» للهيثمي (١/٤٠٧/٨٦١).

ق

عمر بن محمد بن صُهْبان الأَسْلَمي أبو جعفر المدني (ت سنة ١٥٧هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

روى الدوري عن ابن معين أنه قال: لا يسوى فِلْساً[١]. وفي رواية ابن الجنيد قال: ليس بثقة[٢].

وروى معاوية بن صالح عنه أنه قال: حديثه ليس بذاك[٣].

وقال ابن معين أيضاً – كما روى ابن أبي مريم عنه – : ضعيف الحديث[٤].

وقال أحمد بن حنبل: لم يكن بشيء، أدركته فلم أسمع منه[٥].

وقال علي بن المديني: كان ضعيفاً؛ لا يكتب حديثه، وليس بشيء[٦].

وقال أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ: كان ضعيفاً[٧].

وقال البخاري[٨] ويعقوب بن سفيان الفسوي[٩] وأبو أحمد الحاكم[١٠]: منكر الحديث.

زاد الفسوي: ضعيف.

وقال أبو زرعة[١١] والبغوي[١٢]: ضعيف الحديث.

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٢٥٤).

[٢] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤١٨).

[٣] «الضعفاء» للعقيلي (٣/٩١٤).

[٤] «الكامل» (٦/٢٤).

[٥] المرجع السابق.

[٦] «سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني» (ص: ١٤٢).

[٧] «مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه» (ص: ١١٨).

[٨] «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/١٦٥).

[٩] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣/١٣٨).

[١٠] «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٣/٢٥٥).

[١١] «الجرح والتعديل» (٦/١١٦).

[١٢] «تهذيب التهذيب» (٦/٧١).

وفي موطن آخر قال أبو زرعة: واهي الحديث[١].

وذكره مسلم في مقدمته مع جمع من الرواة وصفهم بقوله: من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط[٢].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، متروك الحديث[٣].

ونقل ابن شاهين عن أحمد بن صالح أنه قال فيه: ما علمت إلا خيراً، ثقةٌ ما رأيت أحداً يتكلم فيه[٤].

وقال الساجي: فيه ضعف؛ يحدِّث عن أبي الزبير، وعمارة بن غَزِيَّة بأحاديث يُـخالف فيها[٥].

وقال النسائي[٦] والأزدي[٧] والدارقطني[٨]: متروك الحديث.

وفي موطن آخر قال النسائي[٩] والدارقطني[١٠]: ضعيف.

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، التي إذا سمعها مَن الحديثُ صناعتُه= لم يشكَّ أنها معمولةٌ، يجب التَنَكُّبُ عن روايته في الكتب[١١].

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه ما لا يتابعه الثقات عليه، والغلبة على حديثه المناكير[١٢].

وقال أبو عبدالله الحاكم[١٣] وأبو سعيد النَّقاش[١٤]: روى عن نافع وزيد بن أسلم أحاديث مناكير، رواها الثقات عنه.

---

[١] «الجرح والتعديل» (٦/١٣٢).

[٢] «صحيح مسلم» (١/٢١- ٢٢).

[٣] «الجرح والتعديل» (٦/١١٦).

[٤] «الثقات» لابن شاهين (ص: ١٣٧).

[٥] «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/٧٦).

[٦] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٩٠).

[٧] «تهذيب التهذيب» (٦/٧٠).

[٨] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٩/٥٧).

[٩] «تهذيب التهذيب» (٦/٧٠).

[١٠] «إتحاف المهرة» لابن حجر (٢/٤٢٩/٢٠٣٢)، ولم أجده في المطبوع من «السنن».

[١١] «المجروحين» (٢/٥٢).

[١٢] «الكامل» (٦/٢٧).

[١٣] «المدخل إلى الصحيح» (١/٢٠٤).

[١٤] «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/٧٧).

وقال النووي: متفق على تركه[١]. وقال الذهبي: تركوه[٢]. وقال ابن حجر: ضعيف[٣].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

قد اتفق أئمة النقد على ضعف عمر بن صُهبان، سوى ما نُقِلَ عن أحمدَ بنِ صالح من توثيقه له، وغالب ظني أن في النَّقِلِ خطأٌ، فيبعد جداً أن يكون ناقد إمام كأحمد بن صالح المصري لم يسمع كلام أحد من النُّقاد الذين سبق نقل عباراتهم، مع شهرة كتبهم، وانتشار كلامهم بين أهل العلم، والظاهر أن عبارته هذه في راو آخر غير عمر بن صهبان؛ والله أعلم.

وغالب عبارات النقاد تؤكد شدة ضعف عمر بن صهبان، وذلك لكثرة المناكير في حديثه، وقد ألان بعضهم عباراته فيه، وتوجيه ذلك أنهم أطلقوا عليه عبارات تدل على ضعفه، دون أن يبينوا درجة ضعفه، والذي يؤكد هذا الأمر أن الراوي قد أكثر من المناكير جداً، فلن يخفى أمره على نقاد كبار كأبي زرعة مثلاً.

الخلاصة: عمر بن محمد بن صهبان شديد الضعف متروك الحديث باتفاق أئمة النقد، كما نقل ذلك النووي.

---

(١) «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» للنووي (١٨/١).

(٢) «ديوان الضعفاء والمتروكين» (١٩٠/٢).

(٣) «التقريب» ترجمة (رقم: ٤٩٢٣).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وقد روى عنه جماعة[١]. وقال مرة: لم يكن بالحافظ[٢].
وقال في موطن آخر: ليس بالقوي، وقد روى عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

إن عبارات البزار محتملة، فإن كل من (ليس بالقوي)، و (لم يكن بالحافظ) تحتاج إلى دراسة لمعرفة مراده منها، مما يجعل تفسير عبارة (لين الحديث) صعباً، والذي أميل إليه أن البزار موافق لرأي بقية النقاد، إذ هو إمام ناقد، والأصل في حكم الإمام هو الصواب، وعليه فتأويل عبارات البزار على أنه أراد شدة الضعف غير بعيد، بل هو الأولى عندي، خاصة وأن غالب حديث عمر بن صهبان مناكير، أما قوله: (قد روى عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه) فقد بينت في ترجمة الحكم بن ظُهَيْرٍ أنه قد يطلقها على شديدي الضعف عنده، وبينت مراده منها عندما يطلقها عليهم.

الخلاصة: عبارات البزار هنا محتملة لكن الراوي مشهور بشدة ضعفه بين أئمة النقد، والنكارة في حديثه ظاهرة، فالظاهر أن البزار يضعفه ضعفاً شديداً.

---

[١] «كشف الأستار» للهيثمي (٢/٣٩٨).
[٢] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٨٩١١).
[٣] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٤٩٩٠).

عَنْبَسَة بن مِهْرَان البصري الحدَّاد (ذكره الذهبي في وفيات ما بين ١٤١-١٦٠ هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن أبي حاتم: عَنْبسة الحدَّاد، وهو عَنْبسة بن مِهْرَان وفرَّق بينهما بعض الناس، وهما واحد[١].

سئل ابن معين عنه، فقال: لا أعرفه[٢]. فعلَّق ابن أبي حاتم على عبارة ابن معين بقوله: لأنه مجهولٌ[٣].

وذَكَرَ البخاريُّ له حديثاً: « آخر كلام في القدر لشرار هذه الأمة.. » الحديث، وقال عقبه: لا يتابع على حديثه[٤].

وقال أبو عاصم النَّبيل: شيخ لقيناه ها هنا بصري[٥]. وقال أبو حاتم: منكر الحديث[٦].

وقال أبو داود: ليس بشيء[٧]. وقال العقيلي: يهم في حديثه[٨].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الزهري ما ليس من حديثه، وفي حديثه المناكير التي لا يشك مَن الحديث صناعته أنها مقلوبة[٩].

وفرَّق ابن عدي بين عَنْبَسة بن مِهْرَان وعَنْبسة الحدَّاد، فأفرد لكل اسم منهما ترجمة.

قال عن عَنْبسة بن مِهْران – بعد أن ذكر حديثاً من روايته – : لم أعرف له غير هذا الحديث، ولم يحضرني غيره، وابن معين لا يعرفه، لأنه ليس بالمعروف[١٠].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٦/٤٠٢).

[٢] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٤٧).

[٣] «الجرح والتعديل» (٦/٤٠٢).

[٤] «الضعفاء» للعقيلي (٣/١٠٦٩).

[٥] «الكامل» (٦/٤٦٤).

[٦] «الجرح والتعديل» (٦/٤٠٢).

[٧] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/٩٥).

[٨] «الضعفاء» للعقيلي (٣/١٠٦٩).

[٩] «المجروحين» (٢/١٦٨).

[١٠] «الكامل» (٦/٤٦٣- ٤٦٤).

وقال في عنبسة الحداد – بعدما أورد له حديثاً من روايته –: لا أعرف له غير هذا الحديث[١].

وقال الدارقطني: ضعيف[٢].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

الذي يظهر لي من أقوال النقاد السابق نقلها أن الراوي شديد الضعف، ذلك أنه – وكما يظهر من عبارات النقاد – لم يكن بمشهور عندهم، وليس له من الحديث الشيء الكثير، وهو مع قلة حديثه يروي المناكير، لذا فالراجح عندي – والله أعلم – أنه شديد الضعف.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[٣]. وقال في موطن آخر: ليس بالقوي[٤].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ليس في كلام البزار ما يؤكد أو ينفي تفريقه بين عَنْبسةَ الحدَّادِ وعَنْبسة بن مِهْرانَ، فلا أدري إن كان يفرق بينهما أم لا، ثم إن عبارة البزار الثانية من العبارات المشكلة، والتي لا أستطيع معها الجزم برأي البزار في الراوي، أضف إلى ذلك أن الراوي ليس ممن يتضح أمره لكل أحد، فإنه قليل الحديث، ليس بالمشهور، فأمره مشكل؛ والله أعلم.

الخلاصة: لا يترجح عندي شيء في مقصود البزار بـ (لين الحديث) هنا.

---

[١] «الكامل» (٦/٤٦٤).

[٢] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٧/٢٨١).

[٣] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٧٧٩٦).

[٤] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٧٦٨٨).

ق

عَوْن بن عُمَارة القَيْسي أبو محمد البصري (ت سنة ٢١٢هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال أبو حاتم: أدركته ولم أكتب عنه، وكان منكر الحديث ضعيف الحديث[١].

وقال البخاري: تَعْرِفُ وتُنْكِرُ[٢]. وقال أبو زرعة: منكر الحديث[٣]. وقال أبو داود: ضعيف[٤].

وقال الساجي: صدوق، فيه غفلة يهم[٥].

وقال ابن حبان: كان صدوقاً ممن كثر خطؤه، حتى وجد في روايته المقلوبات، فبطل الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات[٦].

وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه[٧]. وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير[٨].

وقال الحاكم[٩] وأبو نعيم[١٠]: روى عن حميد الطويل، وهشام بن حسان المناكير. زاد أبو نعيم: لاشيء.

وقال الذهبي: ضعفوه[١١]. وقال ابن حجر: ضعيف[١٢].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/٣٨٨).
(٢) «الضعفاء» للعقيلي (٣/١٠٣٨).
(٣) «الجرح والتعديل» (٦/٣٨٨).
(٤) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/٤٤).
(٥) «تهذيب التهذيب» (٦/٢٨٦).
(٦) «المجروحين» (٢/١٩٠).
(٧) «الكامل» (٧/١٠٢).
(٨) «تهذيب التهذيب» (٦/٢٨٦).
(٩) «المدخل إلى الصحيح» (١/٢٢١).
(١٠) «المستخرج على صحيح مسلم» (١/٧٦).
(١١) «الكاشف» (٢/١٠٢).
(١٢) «التقريب» عقب الترجمة (رقم: ٥٢٢٤).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

إن غالب النقاد تفيد عباراتهم خفة ضعف عَوْن بن عُمَارة، وقد شدد بعضهم عبارته فيه، وذلك لما وقع من النكارة في حديثه، غير أني أميل إلى القول بخفة ضعف عون بن عمارة، ذلك لأنه كان صدوقاً – كما أكد ذلك الساجي وابن حبان – وإنما وقع منه ما وقع على وجه الغلط، لا عن تعمد، وقد حكم بخفة ضعفه كل من: البخاري، وأبو داود، والساجي، وابن حبان، وابن عدي، وكذا الذهبي، وابن حجر، وأما أبو أحمد الحاكم، فإنه قال: في حديثه بعض المناكير؛ ولم يصف حديثه كله بأنه منكر، وإنما اعتبر بعض حديثه منكر؛ والله أعلم.

الخلاصة: عَوْن بن عُمارة خفيف الضعف على الراجح من الأقوال، ومن النقاد من شدد عبارته فيه.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١].

وقال أيضاً: لم يكن بالحافظ، ولم يتابع على هذا الحديث[٢].

وقال في موطن آخر: قد حدَّث عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه، ولا أحسب أن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه إلا من سوء حفظه، لا أنه كان يتعمد[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

يظهر من عبارة البزار الأخيرة أنه يرى عَوْن بن عُمارة خفيف الضعف، فلم يتهمه في عدالته أو صدقه، بل اعتبر ما كان من نكارة في حديثه هو من سوء حفظ عَوْنٍ، لا أنه كان يتعمد ذلك، وعليه فرأي البزار موافق لما رجحناه من أقوال النقاد؛ والله أعلم.

الخلاصة: أطلق البزار (لين الحديث) هنا في راو يعده خفيف الضعف.

---

[١] «كشف الأستار» (١٣/٣).

[٢] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٤٤٩)؛ و الحديث الذي لم يتابع عليه هو: « يا بريدة! هذا مما لا يقيم الله له يوم القيامة وزناً »

[٣] «الجرح والتعديل للإمام البزار» للدكتور عبدالله بن سعاف اللحياني (ص: ٢٠٢).

قاسم بن غُصْن الكوفي (روى عن داود بن أبي هند ومسعر، وروى عنه وكيع):

أقوالُ العلماءِ فيه:

وقال وكيع: ليس به بأس[١].

وسأل أبو داود الإمام أحمد عن القاسم بن غُصْن، فقال: كان هذا – أرى – بالشام. قال أبو داود: ولم يرفعه[٢]. وروى البخاري[٣] وعبدالله بن أحمد[٤] عن الإمام أحمد أنه قال: يحدث بمناكير.

وقال أبو حاتم[٥] وأبو زرعة[٥]: ليس بقوي. وقال أبو حاتم أيضاً: ضعيف الحديث[٦].

ولما سئل أبو داود عنه نقل عبارة وكيع فيه[٧]. وأخرج له ابن خزيمة في المتابعات[٨].

وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه[٩].

وقال ابن حبان: كان ممن[١٠] يروي المناكير عن المشاهير، ويقلب الأسانيد، حتى يرفع المراسيل ويسند الموقوف، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما[١٠] وافق الثقات فإن اعتبر به[١٠] معتبر لم أر بذلك بأساً[١١]. لكنه عاد فذكره ابن حبان في «الثقات»[١٢].

---

[١] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٥٨/١).

[٢] «سؤالات أبي داود لأحمد» (ص: ٢٤٩).

[٣] «التاريخ الأوسط» (١٧٨/٢).

[٤] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٤٧٥/٢).

[٥] «العلل» لابن أبي حاتم (٥٣٢/٢).

[٦] «الجرح والتعديل» (١١٦/٧).

[٧] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٥٨/١).

[٨] «الصحيح» لابن خزيمة (٢٠٦٣/٢٧٦/٣).

[٩] «الضعفاء» للعقيلي (١١٥٧/٣).

[١٠] صوبت من المخطوط (ق: ١٨٨/أ– ب).

[١١] «المجروحين» (٢١٦/٢).

[١٢] «الثقات» لابن حبان (٣٣٩/٧).

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة غرائب ومناكير؛ حدثنا ابن قتيبة عن أحمد بن عبدالعزيز الواسطي، عن القاسم بن غُصْن، عن مِسْعَر= أحاديث مستقيمة، وأما إذا روى عن القاسم بن غُصْن محمدُ بنُ عبدالعزيز الرَّمْليُّ فإنه يأتي عنه عن مشايخه بمناكير[١].

وقال الدارقطني: إسماعيل بن مسلم ضعيف، والقاسم بن غصن مثله[٢].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اختلف أهل العلم في القاسم بن غصن، فهو مقبول الحديث عند وكيع، وأبي داود، وهو ضعيف عند أحمد، وأبي حاتم، وأبي زرعة، وابن حبان، والدارقطني، وقد فصل ابن عدي في أمره فجعل العلة في الراوي عنه، وهو محمد بن عبدالعزيز الرَّمْليُّ، فإذا روى عنه غير الرَّمْليِّ فإن أحاديثه مستقيمة، ولعل قول ابن عدي هو الأقرب للصواب، لكني لا أقوى على الجزم، إذ عندي القول بضعفه مطلقاً أيضاً قوي ووجيه.

الخلاصة: القاسم بن غصن في أحاديثه مناكير، فضعفه جمع من النقاد بسبب ذلك، وعدله وكيع وأبو داود، ورأى ابن عدي أن تلك المناكير إنما تروى عنه من طريق محمد بن عبدالعزيز الرملي، وأنا أتوقف في الراوي، ولا أستطيع الترجيح فيه.

---

[١] «الكامل» (١٥٣/٧).

[٢] «السنن» للدارقطني (١٠٦/١/٣٤٢).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: ليس بالقوي في الحديث وإنما يكتب من حديثه ما لا يحفظ عن غيره[١].

وذكر ابن حجر هذا الحديث، ثم قال: وقال البزار في هذا الحديث: تفرد به القاسم بن غصن، ولم يكن بالقوي في الحديث[٢].

وذكر الهيثمي ذات الحديث ثم نقل عن البزار أنه قال – عقب الحديث – : لين الحديث، وإنما نكتب من حديثه ما لا نحفظه من غيره[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

تفرد الهيثمي بنسبة العبارة الأخيرة إلى البزار، والأصل أن ليس في ذا إشكال، لكني وجدت العبارة قد ذكرت في «كشف الأستار» بعد حديث موجود في المطبوع من «المسند»، غير أن البزار لم يقل في الراوي (لين الحديث)، وإنما قال: (ليس بالقوي)، وهنا توقفت قليلاً، ثم وجدت ابن حجر قد ذكر ذات الحديث، ونقل عن البزار ما هو موجود في «المسند»، وقد رأيت الهيثميَّ لم يلتزم في كتابه بنقل عبارات البزار بالنص، بل إنه تارة يحذف كلامه بالكلية، وتارة يختصره، وأخرى ينقله بالمعنى، ومرة يكتفي بنقل جزء من العبارة، وتشابه العبارتين – التي في «المسند»، والتي في «كشف الأستار» – زاد من شكي في أن البزار لم يقل في ابن الغُصْن (لين الحديث)، لهذا كله فلن أدخل هذا الراوي مع بقية الرواة عند النظر للوصول إلى النتيجة.

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٧١٢٧).

(٢) «لسان الميزان» (٣٧٩/٦).

(٣) «كشف الأستار» للهيثمي (٤٦٨/١).

أحمد م ٤ دارمي

لَيْث بن أبي سُلَيْم بن زُنَيْم الليثي أبو بكر الكوفي (مات سنة ١٤٣هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن حجر: علَّقَ له البخاري قليلاً، وروى له مسلم مقروناً[(١)].

وقال ابن معين: قد روى شعبة عن ليث بن أبي سُلَيْم[(٢)].

وقال شعبة لليث بن أبي سُلَيْم: كيف سألت عطاءً وطاوساً ومجاهداً كلهم في مجلس؟ فقال له: سل عن هذا خفَّ أبيك[(٣)].

وقال الإمام أحمد: ما رأيته – يعني: يحيى القطان – أسوأ رأياً في أحد منه في حجاج ومحمد بن إسحاق وليث وهمام، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم[(٤)].

وقال عبدالرحمن بن مهدي: ليث بن أبي سُلَيم، وعطاء بن السَّائب، ويزيد بن أبي زياد، ليث أحسنهم حالاً عندي[(٥)].

وقال الفلَّاس: كان يحيى – يعني: القطان – لا يحدث عنه، وكان عبدالرحمن – يعني: ابن مهدي – يحدث عنه[(٦)].

وقال وكيع: كان سفيان – يعني: الثوري – لا يسمي ليثاً[(٧)].

وقال أبو مَعْمَر: كان ابن عيينة لا يحمد حفظ ليث بن أبي سُلَيم[(٨)].

---

(١) «هدي الساري» (ص: ٦٤٥).
(٢) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٣٧/٤).
(٣) «الجرح والتعديل» (١٥١/١).
(٤) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢١٦/٣).
(٥) «الجرح والتعديل» (١٧٨/٧).
(٦) المرجع السابق.
(٧) المرجع السابق.
(٨) المرجع السابق.

وقال الفضيل بن عياض: كان ليث أعلم أهل الكوفة بالمناسك[١].

وقال عبدالوارث: كان ليث بن أبي سُلَيم من أوعية العلم[٢].

وقيل لعيسى بن يونس: لم تسمع من ليث بن أبي سُلَيم؟ قال: قد رأيته وكان قد اختلط، وكان يصعد المنارة ارتفاع النَّهار فيؤذن[٣].

وسأل أبو داود يحيى بن معين عنه، فقال: لا بأس به، وعامة شيوخه لا يعرفون[٤].

وقال ابن معين – كما روى ابن أبي خيثمة –: ليس حديثه بذاك[٥].

وفي رواية ابن الجنيد قال ابن معين: ليس بذاك القوي[٦].

وروى الدارمي[٧] ومعاوية بن صالح[٨] ومحمد بن أيوب[٩] عن ابن معين قال: ضعيف.

زاد عند معاوية: إلا أنه يكتب حديثه.

وسأله عنه الميموني فقال: ضعيف الحديث عن طاوس، وإذا جمع طاوس وغيره زيادة هو ضعيف[١٠].

وروى الدَّوري عن ابن معين: مُجالد وليث وحَجَّاج سواءٌ، وعبدالرحمن بن حَرْمَلَة أحب إليَّ منهم[١١].

وقد قال عن حجَّاج بن أَرْطَاة: ليس به بأس[١٢].

---

[١] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/٣٠٤).

[٢] «الكامل» (٧/٢٣٥).

[٣] «الجرح والتعديل» (٧/١٧٨).

[٤] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/٣٠٤).

[٥] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (١/٢٣٠).

[٦] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٠٣).

[٧] «التاريخ» رواية الدَّارمي عن ابن معين (ص: ١٥٩).

[٨] «الضعفاء» للعقيلي (٤/١١٨٨).

[٩] «الكامل» (٧/٢٣٣).

[١٠] «من كلام الإمام أحمد» رواية المَيْمُوني عنه (ص: ١٧٢- ١٧٣).

[١١] «التاريخ» رواية الدَّوري عن ابن معين (٣/٤٢٩).

[١٢] «معرفة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين (١/٨٤).

وسئل ابن معين عن ليث وحجَّاج، فقال: ما أقربهما [١].

وسئل أيضاً: يُكتب حديثهما؟ - يعني: حجَّاج بن أَرطَاة وليث بن أبي سُلَيم - فقال: نعم [٢].

ونقل السَّاجي عن ابن معين أنه قال: منكر الحديث [٣].

وسأل عبدُالله بنُ أحمدَ يحيى بنَ معينٍ: ليث بن أبي سُلَيم أضعف من عطاء [٤] ويزيد [٥]؟ قال: نعم [٦].

وسئل يحيى بن معين عن ثُوَيْرِ بن أبي فاخِتَة، فقال: ضعيف، فقيل: يقوم مقام ليث ويزيد بن أبي زياد؟ قال: ما أشبهه [٧].

وسئل أحمد بن حنبل عن ثُوَيْر بن أبي فَاخِتَة وليث بن أبي سُلَيْم ويزيد بن أبي زياد، فقال: ما أقرب بعضهم من بعض، قيل له: عطاء بن السائب؟ فقال: مَن سَمَعَ منه قديماً، قيل: ومسلمٌ - يعني: الأعور -، فقال: هو دون هؤلاء [٨].

وقال الفسوي: (وسئل الإمام أحمد عن جابر الجُعْفي وليث بن أبي سُلَيْم، فقال: جابر أقواهما حديثاً، وليث أحسنهما رأياً، وإنما تَرَكَ الناس حديث جابرٍ لسوء رأيه، كان له رأي سوء، وأما ليث فحديثه مضطرب، وهو حسن الرأي.

قيل: الحجَّاج؟ قال: حجَّاجٌ أقواهم حديثاً، وهو عندي صالح الحديث، قيل له: فهل روى عنه يحيى بن سعيد؟ فقال: ما روى عن واحد منهم، وقد رأى الحجَّاج بن أرطاة؛ قيل له: رأى الليث؟ قال: لا، ولكن لم يرو عن سفيان وغيره عنه.

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤٢٩/٣).
[٢] «معرفة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين (٨٤/١).
[٣] «تهذيب التهذيب» (٦١٤/٦).
[٤] يعني: ابن السائب.
[٥] يعني: ابن أبي زياد.
[٦] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢٩/٣).
[٧] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٧٠).
[٨] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣/٥٠- ٥١).

وسئل عن جابر وحجَّاجٍ: أيهما أحب إليك؟ فأطرق ثم قال: لا أدري ما أخبرك، فقال له أبو جعفر: فليث بن أبي سُلَيْم؟ قال: هو دونهم إلا أنه مضطرب، ثم قال: قد روى شعبة عن جابرٍ نحو سبعين حديثاً، وحديث جابر ليس فيها المرفوعة الكثيرة وكان له رأي سوء.)[١]

وحدَّث البخاري عن أحمد بن حنبل أنه قال: ليث بن أبي سليم لا يفرحُ بحديثه[٢].

علَّق الترمذي على ذا بقوله: كان ليث يرفع أشياء لا يرفعها غيره فلذلك ضعفوه[٣].

وروى المَرُّوذِي عن أحمد بن حنبل قال: ليس هو بذاك[٤]. وفي رواية ابن هانئ: ليس بالقوي[٥].

وقال أحمد أيضاً – كما روى عنه ابنه عبدالله –: مضطرب الحديث، ولكن حدَّث عنه الناس[٦].

وروى جعفر بن أبان عن الإمام أحمد قال: ضعيف الحديث جداً، كثير الخطإ[٧].

وسئل جرير بن عبدالحميد عن ليث وعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد، فقال: يزيد أحسنهم استقامة في الحديث، ثم عطاء بن السائب، وكان ليثٌ أكثر تخليطاً[٨].

قال عبدالله: سألت أبي عن هذا، فقال: أقول كما قال جرير[٨].

وقال الشافعي وهو يناظر مخالفه حول أثر لابن مسعود: مع أنك تزعم أن هذا ليس بثابت عن ابن مسعود من وجهين، أحدهما أنه منقطع، وأن الذي رواه ليس بحافظ.

فعلَّق البيهقي على هذا بقوله: وجهة انقطاعه أن مجاهداً لم يدرك ابن مسعود، وراويه الذي ليس بحافظ هو: ليث بن أبي سليم[٩].

---

[١] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١٦٤/٢).

[٢] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٢٩٣).

[٣] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٢٨٠١).

[٤] «من كلام الإمام أحمد» برواية المَرُّوذِي عنه (ص: ٧٠).

[٥] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابن هانئ النيسابوري (٢١٥/١).

[٦] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣٧٩/٢).

[٧] «المجروحين» (٢٣٨/٢).

[٨] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣٨٤/٣).

[٩] «السنن الكبرى» للبيهقي (١٨١/٤– ٧٣٤٧/١٨٢).

قال عثمان بن أبي شيبة: ليث بن أبي سُلَيْم ثقة صدوق، وليس بحجة[١].

وقال البخاري: ليث بن أبي سُلَيْم صدوق[٢]. زاد في موطن آخر: إلا أنه يغلط[٣].

وقال أيضاً: صدوق، وربما يهم في الشيء[٤].

وذكر مسلمٌ في مقدمة صحيحه صفات من يُخَرِّجُ لهم في صحيحه، ثم قال: فإذا نحن تقصَّينا أخبار هذا الصنف من الناس= أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المُقَدَمِ قبلهم، على أنهم – وإن كانوا فيما وصفنا دونهم – فإن اسم السِّترِ والصدقِ وتعاطي العلم يشملهم: كعطاء بن السَّائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سُليْم، وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار.. وإنَّما مثلنا هؤلاء في التسمية ليكون تمثيلهم سِمَةً يصدر عن فهمها من غَبِيَ عليه طريق أهل العلم في ترتيب أهله فيه، فلا يُقصِّر بالرجل العالي القدرِ عن درجتِه، ولا يرفع مُتَّضِعَ القدرِ في العلم فوق منزلته[٥].

وقال ابن سعد: كان ليث رجلاً صالحاً عابداً، وكان ضعيفاً في الحديث، يقال: كان يسأل عطاء وطاوساً و مجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه، فيروي أنهم اتفقوا من غير تعمُّدٍ لذلك[٦].

وقال يعقوب بن شيبة: هو صدوق، ضعيف الحديث[٧].

وقال الجوزجاني: يضعف حديثه، ليس بثبت[٨].

وقال العجلي: جائز الحديث. وقال مرة: لا بأس به[٩].

---

[١] «الثقات» لابن شاهين (ص: ١٩٦).

[٢] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٢٩٣).

[٣] المرجع السابق (ص: ٣٩٠).

[٤] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٢٨٠١).

[٥] «مقدمة صحيح مسلم» (١/٢٠- ٢١).

[٦] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٨/٤٦٨- ٤٦٩).

[٧] «تهذيب التهذيب» (٦/٦١٣).

[٨] «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ١٤٩).

[٩] «التاريخ» للعجلي (ص: ٣٩٩).

وقال أبو زرعة: لين الحديث، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث[١].

وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث[٢].

وقال أبو حاتم: ليث بن أبي سُلَيم أحب إلي من يزيد بن أبي زياد، كان أبرأ ساحة، يكتب حديثه وهو ضعيف.. أقول كما قال جرير بن عبدالحميد[٣].

وقال أبو حاتم أيضاً: ليث عن طاوس أحب إلي من سلمة بن وَهْرَام عن طاوس. فقال له ابنه: أليس قد تكلموا في ليث. قال: ليث أشهر من سلمة، ولا نعلم روى عن سلمة إلا ابن عيينة وزَمْعة[٤].

وقال النسائي: ضعيف[٥].

وقال أبو داود: حدث شعبة عن جماعة من الضعفاء: عن مسلم الأعور، والعَرْزَمي، وعمرو بن عبيد، وموسى بن عبيدة، وجابر الجُعْفي، والحسن بن عُمَارة؛ فقال له أبو عبيد الآجري: قد حدث عن ليث. فقال: ليث ليس هو مثل هؤلاء[٦].

وأخرجه له ابن خزيمة في صحيحه، لكنه قال: ولسنا نحتجُّ برواية ليث بن أبي سُلَيم[٧].

وقال السَّاجي: صدوق، فيه ضعف، كان سيء الحفظ، كثير الغلط[٨].

وقال ابن حبان: كان من العباد، ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، كل ذلك كان منه في اختلاطه؛ تركه يحيى القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين رضي الله عنهم[٩].

---

(١) «الجرح والتعديل» (١٧٩/٧).

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق (١٧٨/٧- ١٧٩).

(٤) المرجع السابق (١٧٩/٧).

(٥) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٠٩).

(٦) «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٣/٢- ١٥).

(٧) «الصحيح» لابن خزيمة (٩٥٢/٧٤/٢).

(٨) «تهذيب التهذيب» (٦١٤/٦).

(٩) «المجروحين» (٢٣٧/٢).

وقال ابن عدي: له من الحديث أحاديث صالحة غير ما ذكرت، وقد روى عنه شعبة والثوري، وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه[١].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٢].

وقال الدارقطني: ليس بحافظ[٣]. وفي موطن آخر قال: جابر وليث ضعيفان[٤].

وقال للبَرْقاني: صاحب سنة يخرَّجُ حديثه، ثم قال: إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد حسب[٥].

ونقل ابن حجر عن أبي عبدالله الحاكم أنه قال: مُجمعٌ على سوء حفظه[٦].

وقال الذهبي: كان ذا صلاة وصيام وعلم كثير، وبعضهم احتجَّ به[٧].

وقال أيضاً: محدِّث الكوفة وأحد علمائها الأعيان، على لينٍ في حديثه لنقصٍ في حفظه...ثم قال: بعض الأئمة يُحسِّنُ لليث، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن، بل عِدَادُه في مرتبة الضعيف المُقارِبِ، فيُروى في الشواهدِ والاعتبارِ، وفي الرغائبِ والفضائلِ، أما في الواجباتِ فلا[٨].

وقال ابن حجر: صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك[٩].

---

(١) «الكامل» (٢٣٨/٧).

(٢) «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (١٤٤/٢).

(٣) «السنن» للدارقطني (١٩٩/٦٨/١).

(٤) المرجع السابق (١٢٣٩/٣٢٥/١).

(٥) «سؤالات البَرْقاني للدارقطني» (ص: ٥٨).

(٦) «تهذيب التهذيب» (٦١٣/٦).

(٧) «الكاشف» (١٥١/٢).

(٨) «سير أعلام النبلاء» (١٧٩/٦، ١٨٤).

(٩) «التقريب» ترجمة (رقم: ٥٦٨٥).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

ليث بن أبي سليم ممن اختلفت فيه أقوال النقاد، وقد جاءت عباراتهم متباينة الدلالة، فمنها ما يشعر بشدة ضعف ليث، ومنها ما يشير إلى خفة ضعفه، ومنها ما يدل على قبول حديثه، فهو من الرواة الذين اشْتَهَرَ الخلافُ فيهم وكَثُرَ.

وإن مما ينبغي على الدَّارس لحال الليث أن يستحضر مكانته العلمية، ورُتبته بين أهل زمانه، ويظهر هذا من عبارات بعض أهل العلم، فانظر كلام الفُضَيلِ بنِ عياضٍ، وعبدالوارث بن سعيد، وانظر أيضاً عبارة الذهبي في «السير»، فمن تأمل هذه العبارات سيدرك عندها أنه كان من أعيان أهل الكوفة ومن علمائها الكبار، فَغَلَطُ مَنْ هذه مكانته ليس كغلط غيره، وإذا أخطأ في أمر فإن العبارات ستشتدُّ عليه، لأنه عالم من العلماء وليس مجرد راو لأخبار معدودة.

ويصعب الجزم في كثير من العبارات بمراد النقاد بها، فإن كثير من العبارات تحتمل التأويل، ذلك لأن كثيراً من العبارات عند الأئمة المتقدمين= تحمل دلالات واسعة في إطلاقها، فقد يطلق الناقد – مثلاً – على راو شديد الضعف عنده عبارة: (ليس بالقوي) أو (لين الحديث)، كما أن هاتين العبارتان قد يطلقهما بعض أولئك النقاد على مقبول الرواية عنده، فإنهم لم يلتزموا الحدود التي وضعها من جاء بعدهم ممن أراد تحديد استخدام هذه المصطلحات.

ومن العلماء الذين اختلفت عباراتهم في الليث= يحيى بن معين، فقد جاءت عنه روايات مختلفة، والذي يظهر لي من تلك العبارات أنه يقبل حديث ليث، لكنه يجعله في آخر مراتب القبول، فهو عنده كثير الوهم والغلط، بيد أن ذلك لم يخرجه من دائرة القبول، فعباراته التي تدل على الضعف إنما أطلقت لتشير إلى وقوع الليث في أوهام وأخطاء قد تُعدُّ كثيرة، إلا أنها لا تبلغ الحد الذي يلغي

الاحتجاج بحديثه، فهو لم يزل عنده (لا بأس به)، وقد قرنه بالحجاج بن أرطاة، وهو عنده (لا بأس به) أيضاً، وفي هذا زيادة تأكيد على قبوله لحديث ليث على ما بينَّا.

وفي رواية شعبة وابن مهدي عنه دلالة على أنه مقبول الرواية عندهما، فإنهما لا يرويان إلا عن ثقة، وعبارة عثمان بن أبي شيبة تدل على القبول أيضاً، حتى وإن قال عنه: ليس بحجة، فإنها لا تدل على الضعف، غاية ما تدل عليه أنه لم يبلغ مرتبة عليا بين الرواة.

ونحو مما سبق جاء موقف الإمام البخاري، فعباراته دالة على القبول، وهي تشير في نفس الوقت إلى الأخطاء والأغلاط التي وقعت في أحاديث الليث، وموقف العجلي واضح وصريح في قبول رواية ليث، وكذا أبو داود فإنه لما ذكر جماعة من الرواة الضعفاء الذين أنكر على شعبة روايته عنهم= قال له أبو عبيد الآجري: قد حدث عن ليث. فرد عليه أبو داود بقوله: ليث ليس هو مثل هؤلاء، وفي هذا دليل على أنه لا يعده من الضعفاء الذين لا ينبغي أن يروي عنهم شعبة.

وأما الدارقطني فإنه – وإن أطلق عبارات تدل على الضعف – إلا أنه لم يذكره في كتابه «الضعفاء والمتروكين»، ثم إن قوله للبَرْقاني: (يخرج حديثه) فيه أكبر دليل على قبوله لحديث الليث، فإن البَرْقاني كما هو معلوم كان يؤلف كتابه «الصحيح»، وكان دائماً ما يسأل شيخه عن الرواة الذين يُخرِّج لهم في كتابه «الصحيح» والذين لا يخرج لهم، وهذا هو معنى العبارة، أي أن الليث عند الدارقطني مما يمكن أن يذكر في كتب الصحاح.

بقيت عبارة مسلم فإني تعمدت تأخيرها لما تدل عليه من دلالات جليلة في أمر ليث بن أبي سُلَيم، فإن مسلماً قد ذكر في مقدمة صحيحه أنه سيُخَرِّجُ لأهل الحفظ والإتقان، فإذا تقصَّى أخبارهم أخرج لأهل الطبقة الثانية الذين وصفهم بقوله: (إن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم) ومثَّل على أهل هذه الطبقة برواة منهم ليث بن أبي سُلَيم، وفي تمثيله بليث وغيره دلالتان: أحدهما:

قبوله لرواية مَن مَثَّل بهم من الرواة، وثانيهما: أن أمر هؤلاء الرواة – من وجهة نظر مسلم – بيِّنٌ عند النقاد، وأن النقاد يعدونهم من أهل أدنى مراتب القبول، وإلا لما صحَّ لمسلمٍ أن يذكر هؤلاء الرواة كمثال على الطبقة التي أراد ذِكْرَها، ولو كانوا مما يُختلف في أمرهم لتجنَّبَ مسلم ذكرهم، ولذكر مَن لا يقع في حالهم اختلاف.

وبعد فقد تبيَّن لك بأن شعبة، وابن مهدي، وابن معين، والبخاري، ومسلم، وعثمان بن أبي شيبة، والعجلي، وأبو داود، والدارقطني قد كانوا يعدون ليثاً في أدنى درجات القبول، ولا يعني هذا أن غيرهم من النقاد يخالفهم، لكن هؤلاء النقاد قد جاءت عباراتهم أكثر وضوحاً من غيرهم، وتأمل ما ذكرناه في عبارة مسلم لتعلم أن أكثر النقاد على قبول رواية ليث، حتى وإن لم تشر عباراتهم لهذا.

أما مسألة الاختلاط فلعلها لم تكن شديدةً للدَّرجة التي يردُّ فيها حديثه، وإن كان ابن حبان قد اعتبر اختلاطه شديداً، معتمداً في ذلك على ما حكي عن عيسى بن يونس؛ والذي ذكره النقاد أن ليثاً مضطرب الحديث، ولم يذكروا عنه اختلاط شديد، فمَنْ قَبِلَ حديثه اعتبر أن اختلاطه يسيرٌ لا يُخرِجُه عن حدِّ القبول، وسيأتي قول البزار في ليث: (أصابه شِبْهَ اختلاطٍ، ولم يثبت ذلك عنه).

الخلاصة: ليث بن أبي سُلَيم اختلف النقاد فيه، والراجح أنه في أدنى درجات القبول، وهو قول الجمهور من النقاد.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: قد أصابه شِبْهَ الاختلاط، ولم يثبت ذلك عنه، فقد بقي في حديثه لِيْنٌ بذلك السبب[١].

وفي موضع آخر قال: كوفي متعبد، وروى عنه أهل الكوفة، واحتملوا حديثه[٢].

وأخرج البزار حديثاً في إسناده ليث، ثم قال عقب الحديث: إسناده حسن، إلا أبو إسرائيل وحده فإنه قد تكلم فيه أهل العلم وضعفوه[٣].

ونقل ابن حجر عن البزار أنه قال: كان أحد العباد، إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه[٤].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

بغض النظر عن رأي البزار في ليث فإن ما يهمنا هنا هو معرفة معنى (لين) عند البزار، ولو تأملت العبارة الأولى، لوجدت أنه اعتبر وجود شِبْهِ اختلاطٍ في حديث ليث سبب لِلِينِ حديثه، وشبه الاختلاط – كما يظهر لي – هو التَّغيُّرُ البسيط في حفظ الراوي، والذي لا يؤدي به إلى الخروج عن حد القبول، فإن المختلط ضعيف الحديث، لكن من أصابه شبه اختلاط – كما عبَّر البزار – فإنه لم يزل في حيز القبول، ثم إن تحسين البزار لإسناد فيه ليث دليل متين على أن رأي البزار موافق لرأي الجمهور من النقاد في ليث.

الخلاصة: أطلق البزار على راو هو في أدنى درجات القبول عنده وعند جمهور النقاد= عبارة: (في حديثه لين)، واعتبر شبه الاختلاط هو السبب لوجود اللين في حديثه.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٨٨٠).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٤٨٧٣).

[٣] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٤٠٨٣).

[٤] «تهذيب التهذيب» (٦/٦١٣).

ﻫ

محمد بن الحسن بن زَبَالَة المَخْزُومي أبو الحسن المدني (مات قبل المائتين):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما روى البخاري[١] والدوري[٢] عنه –: يسرق الحديث.

وفي رواية ابن أبي خيثمة[٣] والدارمي[٤]: ليس بثقة. زاد عند ابن أبي خيثمة: لاشيء.

وروى معاوية بن صالح عن ابن معين أنه قال: والله ما هو بثقة، حدث عدو الله عن مالك، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال:« فتحت المدينة بالقرآن، وفتحت سائر المدن بالسيوف »[٥].

وقال ابن معين أيضاً – كما روى الدوري[٦] وابن الجنيد[٧] –: كان كذاباً؛ ولم يكن بشيء.

وروى هاشم الطبراني عن ابن معين قال: كذاب خبيث[٨]، لم يكن ثقة ولا مأموناً؛ يسرق[٩].

وقال البخاري: عنده مناكير[١٠]. وقال الجوزجاني: لم يقنع الناس بحديثه[١١].

وقال أحمد بن صالح: كتبت عنه مائة ألف حديث، ثم تبين لي أنه كان يضع، فتركت حديثه[١٢].

---

[١] «التاريخ الكبير» للبخاري (١/٦٧).

[٢] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/١٨٠).

[٣] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٢/٣٦٧).

[٤] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٢١٤).

[٥] «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧/٢٢٨).

[٦] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٢٢٧).

[٧] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٩٠).

[٨] في المطبوع (حيث) بدل خبيث، والتصويب من «تهذيب التهذيب».

[٩] «التاريخ» رواية هاشم بن مرثد الطبراني عن ابن معين (ص: ٣٢).

[١٠] «التاريخ الكبير» (١/٦٧).

[١١] «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ٢٣١).

[١٢] «تهذيب التهذيب» (٧/١٠٦).

وقال أبو زرعة: واهي الحديث[١]. وقال في موطن آخر: هو في موضع أن يُتْرك حديثه[٢].

وقال أيضاً: ويعقوب الزهري، وابن زَبَالَة، والواقدي، وعمر بن أبي بكر المُؤَمَّلي يقاربون في الحديث، وهم واهون[٣].

وقال الإمام مسلم: غير ثقة[٤].

وقال أبو حاتم: ما أشبه حديثه بحديث عمر بن أبي بكر المُؤَمَّلي، والواقدي، ويعقوب الزهري، والعباس بن أبي شَمْلَة، وعبدالعزيز بن عِمران الزهري، وهم ضعفاء مشايخ أهل المدينة[٥].

وقال أيضاً: واهي الحديث، ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، منكر الحديث، عنده مناكير، وليس بمتروك الحديث[٦].

وقال أبو داود: كذَّابا المدينة محمد بن الحسن بن زَبَالَة، ووهب بن وهب البَخْتَرِيّ[٧].

وذكر السَّاجي حديثاً يرويه ابن زَبَالَة عن مالكٍ، وقال عقبه: هذا وضعه على مالكٍ[٨].

وقال النسائي[٩] والأزدي[١٠] والدارقطني[١١]: متروك الحديث.

وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[١٢].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٧/٢٢٨).

[٢] « سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة الرازي» (٢/٤٤٩)، وقد جاءت العبارة في المطبوع: (هو في موضع أن بين الحديث)، والتصويب من كتاب «الجامع في الجرح والتعديل» لمجموعة من المؤلفين وقد صوبوا العبارة من المخطوط.

[٣] «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة الرازي» (٢/٣٥٢).

[٤] «تهذيب التهذيب» (٧/١٠٧).

[٥] «الجرح والتعديل» (٧/٢٢٨).

[٦] المرجع السابق.

[٧] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/٣١٠- ٣١١).

[٨] «نقولات من مختصر الضعفاء للساجي» (ص: ٢٤٤).

[٩] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢١٨).

[١٠] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣/٥١).

[١١] «سؤالات البَرْقاني للدارقطني» (ص: ٥٨).

[١٢] «تهذيب التهذيب» (٧/١٠٧).

وقال ابن حبان: كان ممن يسرق الحديث، ويروي عن الثقات ما ليس يسمع منهم، من غير تدليس عنهم[١].

وقال ابن عدي: أنكر ما روى حديث هشام بن عروة: « فتحت القرى بالسيوف »[٢].

وقال الدارقطني في موطن آخر: منكر الحديث[٣].

وقال الحاكم: روى عن مالك بن أنس والدَّرَاوَرْدِيِّ المعضلات[٤].

وقال الخليلي – بعد أن ذكر حديث: « افتتحت البلاد بالسيف..» الحديث – : لم يروه عن مالك إلا محمد بن الحسن بن زَبَالَة، وليس بالقوي، لكن أئمة الحديث قد رووا عنه هذا، وقالوا: هذا من كلام مالك بن أنس نفسه، فعساه قرئ على مالك حديث آخر عن هشام بن عروة، فظن هذا أن ذلك من كلام النبي ﷺ، فحمله على ذلك[٥].

وقال في موطن آخر: روى عن مالك مناكير، وهو ضعيف[٦].

وذكر ابن عبدالبر حديثاً من رواية ابن زَبَالَة، فقال: هو حديث موضوع منكر، لا يختلف أهل العلم في نكارته وضعفه، وأنه موضوع، وينسبون وضعه إلى محمد بن الحسن بن زَبَالَة المدني، وحملوا عليه فيه، وتركوه[٧].

وقال في موطن آخر: متروك الحديث، مجمع على ترك الاحتجاج بحديثه[٨].

وقال الذهبي: متروك[٩]. وقال ابن حجر: كذبوه[١٠].

---

[١] «المجروحين» (٢/٢٨٦).

[٢] «الكامل» (٧/٣٧٢).

[٣] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣/٥١).

[٤] «المدخل إلى الصحيح» لأبي عبدالله الحاكم (١/٢٣٥).

[٥] «الإرشاد» لأبي يعلى الخليلي (١/١٧٠).

[٦] المرجع السابق (١/٢٢٩).

[٧] «الاستذكار» (٢٦/١٧/٣٨٥٣٢).

[٨] المرجع السابق (٧/٢٣٦/١٠٢٧١).

[٩] «الكاشف» (٢/١٦٤).

[١٠] «التقريب» ترجمة (رقم: ٥٨١٥).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

أجمع النقاد على ضعف حديث محمد بن الحسن بن زبالة، واختلفوا في درجة ضعفه، فعده الجمهور شديد الضعف، وخالفهم أبو حاتم فعده خفيف الضعف، ومع جلالة قدر أبي حاتم وإمامته في هذا العلم، وبرغم ما عُهِدَ من شدَّةِ نَفَسِهِ في نقد الرواة، فقد خالف الجمهور في عدِّ ابن زَبَالَة خفيف الضعف، ولعله رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحسن الظن به، فاعتبر ما في حديثه من مناكير هو من قبيل الخطإ والسهو.

إن كلام أحمد بن صالح المصري مقدم عندي على كلام من خالفه، لأنه أخذ عن ابن زَبَالَة، وكتب عنه مائة ألف حديث، ثم تبين له أنه كان يضع، فلا وجه لتأويل هنا، كما يظهر لي، فكلام أحمد بن صالح كلام خبير بحال ابن زَبَالَة، وعبارته واضحة وضوح الشمس في كبد السماء.

الخلاصة: ابن زَبَالَة شديد الضعف اتهم بالكذب من قبل جماعة من النقاد منهم: ابن معين، وأحمد بن صالح المصري، وأبو داود، وخالف أبو حاتم رأي الجمهور فاعتبره خفيف الضعف.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، لأنه روى أحاديث لم يتابع عليها، وقد حدث عن جماعة من أهل العلم[١].

وقال في موطن آخر: لين الحديث، قد روى أحاديث لم يتابع عليها، وقد حدث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه، وإنما ذكرناه[٢] على ما فيه من علة، لأنا لم نحفظ لفظه إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد[٣].

وفي موطن ثالث قال: منكر الحديث، وقد احتمل حديثه[٤].

ونقل الهيثمي عن البزار أنه قال – عقب ذكره لحديث ابن زبالة : « فتحت البلاد بالسيف..» – : قد تكلم فيه بسبب هذا وغيره[٥].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارة البزار الثالثة تشير إلى أنه يعد محمد بن الحسن بن زَبَالَة شديد الضعف، ويؤكد هذا الأمر قوله في العبارة الثانية: (وإنما ذكرناه على ما فيه من علة..) إلى آخر كلامه، فإنه يشبه قوله: (يكتب من حديثه ما ينفرد به) وقد سبق في ترجمة إبراهيم الخُوزِي بيان ما تفيده هذه العبارة من شدة الضعف، فإنك لو تأملت العبارة لوجدت معناها: أنه لو حفظ الحديث من وجه آخر لم يخرجه من هذا الوجه، وإنما أخرجه من هذا الوجه ليبين غرابته.

الخلاصة: جاءت عبارة (لين الحديث) هنا عند البزار في راو شديد الضعف عنده.

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٦٤).

(٢) يقصد الحديث الذي أخرجه في مسنده، من رواية ابن زَبَالَة.

(٣) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٦٤م) [ج١/ص: ١٨٤- ١٨٥].

(٤) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٢٨٠).

(٥) «كشف الأستار» (٢/٥٠).

أحمد ت دارمي

محمد بن القاسم الأَسَدي أبو إبراهيم الكوفي (ت سنة ٢٠٧هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن: ضربه – والله الذي لا إله إلا هو – شَرِيكٌ على صلعته بالدُّرَّة، فقال: شاهد زور[١].

وقال ابن معين – كما روى عنه ابن أبي خيثمة –: ثقة قد كتبت عنه[٢].

وروى الدوري عن ابن معين أنه لم يكن يرضى محمد بن القاسم، وقال الدوري: ومذهب يحيى عندي في محمد بن القاسم: أن محمد بن القاسم رجل لم يكن من أصحاب الحديث، ولم يكن له تيقظ أصحاب الحديث[٣].

وفي كتاب السَّاجي أن الدوري قال: ليس من طريق الكذب لم يرضه، أحسبه لغفلته[٤].

وأما ابن محرز[٥] وابن الجنيد[٦] فقد رويا عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء.

زاد ابن محرز في روايته: كان يكذب، قد سمعت منه. وفي رواية عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء.

وقال أحمد – كما روى عنه ابنه عبدالله –: يكذب، أحاديثه أحاديث موضوعة، ليس بشيء[٧].

وحدَّث البخاري عن أحمد أنه قال: رمينا بحديثه[٨].

وروى المرُّوذِي عن أحمد بن حنبل أنه قال: ما يستاهل أن يُحدث عنه بشيء، روى أحاديث مناكير[٩].

---

(١) «معرفة الرجال» برواية ابن محرز عن ابن معين (٢/٢٤٥).

(٢) «الجرح والتعديل» (٨/٦٥).

(٣) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤/٤٨).

(٤) «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/٣١٧).

(٥) «معرفة الرجال» برواية ابن محرز عن ابن معين (١/٥٠).

(٦) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٠٠).

(٧) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢/١٧١).

(٨) «الكامل» (٧/٤٩١).

(٩) «من كلام الإمام أحمد» برواية المرُّوذِي عنه (ص: ٩٧).

وقال الترمذي: قد ضعفه أحمد بن حنبل وغيره[١].

وقال علي بن المديني: قد تركت حديث محمد بن القاسم أبي إبراهيم، لا أحدث عنه[٢].

وقال البخاري: تَعْرِفُ وتُنْكِرُ[٣].

ونقل مغلطاي عن الدولابي أنه قال عن البخاري: متروك الحديث[٤].

ونقل مغلطاي عن العجلي أنه قال: كان حديثه كثيراً، وكان شيخاً صدوقاً عثمانياً[٥].

وقال أبو زرعة: شيخ[٦]. وقال أبو حاتم: ليس بقوي، لا يعجبني حديثه[٧].

وقال أبو داود: غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة[٨].

وعلَّق أبو عبيد الآجري على كلام أبي داود، فقال: أظن أبا داود أراد عُبيد بن القاسم، والله أعلم[٩].

وقال الترمذي: ليس بالحافظ[١٠]. وقال البغوي: ضعيف الحديث[١١].

وقال النسائي[١٢] والأزدي[١٣] والدارقطني[١٤]: متروك الحديث.

وقال النسائي في موطن آخر: ليس بثقة[١٥].

---

(١) «الجامع» عقب الحديث (رقم: ٢٠٩١).

(٢) «المعرفة والتاريخ» (٤٦/٣).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (١٢٨١/٤).

(٤) «إكمال تهذيب الكمال» (٣١٦/١٠).

(٥) المرجع السابق.

(٦) «الجرح والتعديل» (٦٥/٨).

(٧) المرجع السابق.

(٨) «تهذيب التهذيب» (٣٨٣/٧).

(٩) «تهذيب الكمال» (٤٨٠/٦).

(١٠) «الجامع» عقب الحديث (رقم: ٣٥٨).

(١١) «تهذيب التهذيب» (٣٨٣/٧).

(١٢) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٢١).

(١٣) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٩٣/٣).

(١٤) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٤١/٤).

(١٥) «إكمال تهذيب الكمال» (٣١٥/١٠).

وأخرجه له ابن خزيمة في صحيحه، وقا ل عقب الحديث: أخاف أن يكون محمد بن القاسم وهم في رفع هذا الخبر[١].

وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه[٢].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، ويأتي عن الأثبات ما لم يحدثوا، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال[٣].

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه لا يتابع عليها[٤].

وقال الدارقطني: ضعيف جداً[٥]. وقال أيضاً: يكذب[٦].

وقال محمد بن إسحاق بن منده[٧] وأبو أحمد الحاكم[٨]: ليس بالقوي عندهم.

قال الحاكم: ثقة[٩].

وقال الذهبي: ضعفوه[١٠].

وقال ابن حجر: كذبوه[١١].

---

[١] «الصحيح» لابن خزيمة (٨٠٨/١٢/٢).
[٢] «الضعفاء» للعقيلي (١٢٨٠/٤).
[٣] «المجروحين» (٣٠٠/٢).
[٤] «الكامل» (٤٩٤/٧).
[٥] «السنن» للدارقطني (٩٥٠/٢٥٤/١).
[٦] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٣٤٨).
[٧] «الكنى والألقاب» لابن منده (ص: ٤٠).
[٨] «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٢٥٣/١).
[٩] «المستدرك» (١٨٧١/١٦٩/٢).
[١٠] «الكاشف» (٢١١/٢).
[١١] «التقريب» ترجمة (رقم: ٦٢٢٩).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

يتبين من كلام النقاد أن محمد بن القاسم كان شديد الضعف متهماً بالكذب، وهذا حكم عامة النقاد عليه، لكن بعض النقاد لم يتبين لهم أمر محمد بن القاسم فأحسن الظن به، ويبدو أنه كان يحاول ستر نفسه إلى أن فضح، وأقوى مثال على ذلك موقف الإمام ابن معين، فإنه كان يوثقه في بادئ الأمر، ثم صار بعد ذلك يعتبر ما في حديثه من نكارة هو من باب الغفلة – كما ذكر ذلك الدوري – ثم تبين له حقيقة أمر ابن القاسم فصار يكذبه صراحة.

ثم إن كلام ابن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني مقدم على كلام غيرهم، فقد عاصروا ابن القاسم وكتبوا عنه، وسمعوا حديثه، ثم اتضح لهم ما كان من أمره، فتركوا حديثه ورموا به، فهم أكثر معرفة بأمره من غيرهم، وهم مع خبرتهم بحال الراوي فرسان هذا العلم، وهم أئمة هذا الشأن، لذا فالراجح أن الراوي متروك الحديث.

وقد ألان عبارته كل من: أبو زرعة، وأبو حاتم، والظاهر أنهما يريان ابن القاسم خفيف الضعف، وكذا ألان عبارته: الترمذي، والبغوي، وأبو أحمد الحاكم، وابن منده، وعباراتهم تحتمل التأويل، وقد قبل حديثه كل من: العجلي، وابن خزيمة، والحاكم، وعذرهم ما قدمناه من أن الراوي كان يداري عن أمره، ويحاول ألا يظهر كذبه للناس.

الخلاصة: محمد بن القاسم الأَسَدي شديد الضعف متروك، لكن طائفة من النقاد لم يعرفوا حقيقة حاله، فأحسنوا الظن به، والصحيح أنه ساقط؛ والله أعلم.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وقد احتمل حديثه أهل العلم، ورووا عنه[١].

وقال في موطن آخر: حدث محمد بن القاسم بأحاديث لم يتابع عليها، وقد حدث عنه: ابن المبارك[٢].

وقال أيضاً: كوفي كان صاحب سنة، روى عنه: ابن المبارك حديثاً، وليس هو بالقوي وقد احتمل حديثه[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارات البزار غير قطعية الدلالة بحال محمد بن القاسم عنده، فهي تحتمل التأويل، نعم هي دالة على الضعف في مجملها، لكنها لا تبين هل كان البزار يضعفه ضعفاً خفيفاً أم ضعفاً شديداً، فإن عبارتي (رووا عنه)، و(احتملوا حديثه) وإن كانتا في الأصل تعتبر قرينة للدلالة على خفة الضعف، لكن لا يمكن عدها دليلاً على ذلك، فإن البزار قد يطلق هذه العبارة على رواة شديدي الضعف، فانظر ترجمة: إبراهيم بن الحكم بن أبان، وإبراهيم بن يزيد الخوزي، وحصين بن عمر الأحمسي، وقد ضعفهم ضعفاً شديداً، فهاتان العبارتان لا تكفيان دليلاً على أن البزار يرى ابن القاسم خفيف الضعف.

وأما عبارة: (ليس هو بالقوي) فقد أطلقها البزار على رواة هم شديدو الضعف عنده، ويطلقها أيضاً على من خفَّ ضعفه، لكني أقول: إن هذه العبارة مع العبارتين السابقتين، وأيضاً مع عدم وجود

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٢٨٨).

(٢) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٦٤١٠).

(٣) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٦٦٦٦).

عبارة تدل على الضعف الشديد= يجعل الظن يترجح في أن البزار كان يُعدُّ محمد بن القاسم خفيف الضعف؛ والله أعلم.

الخلاصة: استخدم البزار (لين الحديث) هنا في راو متروك الحديث عند جمهور النقاد، لكن القرائن تشير إلى أنه كان خفيف الضعف عند البزار، والله أعلم.

ق

مروان بن سالم الغِفاري أبو عبدالله الشامي ثم الجَزَري (من كبار الطبقة التاسعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

وقال ابن معين[١] وأحمد[٢]: ليس بثقة.

وقال البخاري[٣] ومسلم[٤] والفسوي[٥] وأبو نعيم الأصبهاني[٦]: منكر الحديث.

زاد يعقوب الفسوي: لا يحتج بروايته، ولا يكتب أهل العلم حديثه إلا للمعرفة.

وقال أبو حاتم: منكر الحديث جداً، ضعيف الحديث، ليس له حديث قائم. فسأله ابنه: يترك حديثه؟ قال: لا، بل يكتب حديثه[٧].

وذكره أبو زرعة في «الضعفاء»[٨].

وقال النسائي[٩] وابن خِراش[١٠] والدارقطني[١١]: متروك الحديث.

وقال السَّاجي: كذاب، يضع الحديث[١٢]. وقال أبو عَرُوبة الحَرَّاني: كان يضع الحديث[١٣].

---

[١] «معرفة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين (١/٥٥).

[٢] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣/٢١٠).

[٣] «التاريخ الكبير» (٧/٣٧٣).

[٤] «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٦٤).

[٥] «المعرفة والتاريخ» (٣/٥٠).

[٦] «المستخرج على صحيح مسلم» (١/٨٢).

[٧] «الجرح والتعديل» (٨/٢٧٥).

[٨] «الضعفاء» لأبي زرعة (٢/٦٦٠).

[٩] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٢٥).

[١٠] «تاريخ دمشق» (٥٧/٢٨٤).

[١١] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٥/١٣٨).

[١٢] «إكمال تهذيب الكمال» (١١/١٣٣).

[١٣] «تهذيب التهذيب» (٨/١١٣).

وقال العقيلي: أحاديثه مناكير، لا يتابع عليها إلا من طريق يقاربه [١].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن المشاهير المناكير، ويأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره [٢].

وقال ابن عدي: عامة حديثه مما لا يتابعه الثقات عليه [٣].

وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم [٤].

وقال الذهبي: أجمعوا على ضعفه [٥]. وقال ابن حجر: متروك [٦].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

عامة النقاد على ترك حديث مروان الغفاري، وقد خالف في ذلك أبو حاتم فلم ير ترك حديثه، ولعل ابن حبان موافق له، فإنه اكتفى بالإشارة إلى بطلان الاحتجاج بحديثه، وهذا أمر يشترك فيه خفيف الضعف وشديده.

الخلاصة: مروان بن سالم الشامي متروك الحديث عند غالب النقاد، ويرى بعض النقاد خفة ضعفه.

---

[١] «الضعفاء» للعقيلي (١٣٥٠/٤).
[٢] «المجروحين» (٣٤٦/٢).
[٣] «الكامل» (١٢١/٨).
[٤] «تاريخ دمشق» (٢٨٣/٥٧).
[٥] «سير أعلام النبلاء» (٣٥/٩).
[٦] «التقريب» ترجمة (رقم: ٦٥٧٠).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وقد حدث عنه غير واحد[١].

وقال أيضاً: قد تقدم ذكرنا له بلينه[٢]. وقال في موطن آخر: لين الحديث[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ليس في كلام البزار ما يمكن أن يرجح مكانة مروان بن سالم عنده، وقد اختلف النقاد في حاله، فيصعب الجزم بمراده بلين الحديث هنا، بيد أن غالب الظن أنه يعده شديد الضعف، إذ هذا هو قول جمهور النقاد؛ والله أعلم.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو ضعيف، غالب الظن أنه متروك عنده، لأنه قول الجمهور من النقاد.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٥٢٤).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ١٥٢٥).

[٣] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٥١٦٠).

مِسْوَر بن الصَّلت الكوفي (ذكره الذهبي في وفيات ما بين ١٦١-١٧٠هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

حدث صالح جَزَرة عن ابن معين أنه قال: شيخ صدوق[١].

وروى الدوري عن ابن معين أنه قال: كان يحدث بأحاديث الشيعة[٢].

زاد العقيلي في رواية الدوري كلمة: ضعيف[٣].

وقال البخاري[٤] وأبو حاتم[٥]: ضعفه أحمد.

وقال ابن حبان: كان أحمد بن حنبل رحمه الله يكذِّبه، وأما يحيى فحَسَنُ القول فيه[٦].

وقال الحاكم[٧]: كذبه أحمد.

وقال البخاري: ضعيف[٨]. زاد ابن عدي في كتابه: متروك الحديث[٩].

وقال أبو زرعة[١٠] وأبو حاتم[١١] والدارقطني[١١]: ضعيف.

وقال النسائي[١٢] والأزدي[١٣]: متروك الحديث.

---

[١] «المجروحين» (٣٧١/٢).

[٢] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣٣/٤).

[٣] «الضعفاء» للعقيلي (١٣٨٧/٤).

[٤] «التاريخ الكبير» للبخاري (٤١١/٧).

[٥] «الجرح والتعديل» (٢٩٨/٨).

[٦] «المجروحين» (٣٧٠/٢- ٣٧١).

[٧] «المدخل إلى الصحيح» (٢٤٧/١).

[٨] «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص: ٢٢٩).

[٩] «الكامل» (١٨٢/٨).

[١٠] «الجرح والتعديل» (٢٩٨/٨).

[١١] «السنن» للدارقطني (٢٣٢٧/١٧٨/٢).

[١٢] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٢٩).

[١٣] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٢٠/٣).

وقال العقيلي: لا يتابعه إلا من هو نحوه[١]. وقال الحاكم: روى عن محمد بن المنكدر المناكير[٢].

وقال ابن حبان: كان غالياً في التشيع، يشتم السلف، وكان يروي عن الثقات الموضوعات، لا يجوز الاحتجاج به[٣].

وذكر ابن عدي حديثين للمِسْوَر، ثم قال: وهذان الحديثان عن المِسْوَر غير محفوظين.. وليس للمِسْوَر كبير حديث، وهو معروف بهذين الحديثين[٤].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

لم أقف على عبارة الإمام أحمد في تكذيبه للمِسْوَر، وأول من رأيته نسب العبارة للإمام أحمدَ ابنُ حبانَ، والذي رواه تلميذاه أبو حاتم والبخاري أنه ضعَّفه، وفي كل الأحوال فالأصل اعتماد العبارة، ولعل الإمام أحمد كذبه لأجل بدعته، فإن الشيعة – مثلاً – يكذبون في بعض البدع التي يدعون أنها من الدين، وقد ضعَّفَ مِسْوَر بن الصَّلتِ ضعفاً شديداً كل من: البخاري – كما في كتاب ابن عدي – والنسائي والأزدي وابن حبان، وكذا كلام ابن عدي يشعر بذلك.

وقد استخدم ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والدارقطني عبارات خفيفة لا تدل على شدة الضعف، ولا تعارض بين عبارتي ابن معين ، لأنه قصد بالصدق المعنى اللغوي، فهو ضعيف وليس بكذاب، فيكون موافقاً لمن قال بخفة ضعفه.

الخلاصة: مِسْوَرٌ ممن اخْتُلِفَ في درجة ضعفه، فعده بعض العلماء شديد الضعف، واعتبره جمع من أهل العلم خفيف الضعف، وعلى كل فحال المِسْوَر مشكل، والراجح عندي أنه خفيف الضعف.

---

[١] «الضعفاء» للعقيلي (١٣٨٧/٤).

[٢] «المدخل إلى الصحيح» (٢٤٧/١).

[٣] «المجروحين» (٣٧٠/٢).

[٤] «الكامل» (١٨٢/٨).

أقوال البزار فيه:

نقل الزيلعي عن البزار أنه قال: لين الحديث، وقد روى عنه جماعة من أهل العلم[1].

ونقل الهيثمي[2] والزيلعي[3] أيضاً عن البزار أنه قال: ليس بالحافظ.

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارة البزار: (ليس بالحافظ) من العبارة المشكلة، فقد استعملها في رواة شديدي الضعف، كما استعملها في خفيفي الضعف، ثم إن اختلاف النقاد في درجة ضعف مِسْوَرٍ يجعلنا متوقفين عن الجزم بمقصود البزار بـ (لين الحديث) هنا، غاية ما يمكنا الجزم به أنها تفيد ضعف الراوي، ذلك لأنه لم يختلف أحد في ضَعفِه، وثمَّة قرينة ربما تدل على أنه كان يعده خفيف الضعف، وهي كونه لم يذكر فيه ما يفيد الضعف الشديد، إلا أن هذه القرينة وحدها لا تكفي للقطع في المسألة.

الخلاصة: (لين الحديث) هنا أفادت الضعف، ولم تفد في أي درجات الضعف كان يعد البزار مسور بن الصلت، وربما كان يضعفه ضعفاً خفيفاً.

---

(١) «نصب الراية» للزيلعي (٣١٨/٤).

(٢) «كشف الأستار» للهيثمي (٦٧/٢).

(٣) «نصب الراية» للزيلعي (٣١٨/٤).

ت ق دارمي

معاوية بن يحيى الصَّدَفي أبو رَوْح الدمشقي (من الطبقة السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما روى الكوسج –: لا شيء[١].

وفي رواية الدارمي[٢] ومعاوية بن صالح[٣] وابن طَهْمَان[٤]: ليس بشيء. زاد معاوية في روايته: هالك.

وقال ابن الجارود: قال أحمد بن حنبل: تركناه[٥].

وقال علي بن المديني[٦] وأبو داود[٧] والنسائي[٨] وأبو علي الحافظ[٩] والدارقطني[١٠] والخليلي[١١]: ضعيف.

وقال البخاري[١٢] وأبو حاتم[١٣]: روى عنه: هِقْلُ بن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب، روى عنه: عيسى بن يونس وإسحاق بن سليمان مناكير كأنها من حفظه. زاد أبو حاتم: وهو ضعيف الحديث، في حديثه إنكار.

---

[١] «الجرح والتعديل» (٣٨٣/٨- ٣٨٤).

[٢] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٢٠٤).

[٣] «الضعفاء» للعقيلي (١٣٣٢/٤).

[٤] «من كلام ابن معين» رواية ابن طَهْمان ترجمة (رقم: ٣٥٩).

[٥] «إكمال تهذيب الكمال» (٢٧٨/١١).

[٦] «الكامل» (١٣٨/٨).

[٧] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢١٩/٢).

[٨] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٢٦).

[٩] «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٨٩/٥٩).

[١٠] «السنن» للدارقطني (٤٣٤٠/١٠٧/٤).

[١١] «الإرشاد» للخليلي (٤٠٧/١).

[١٢] «التاريخ الكبير» للبخاري (٣٣٦/٧).

[١٣] «الجرح والتعديل» (٣٨٤/٨).

وقال الجوزجاني: واهي الحديث[١]. وفي «الكامل» عن الجوزجاني قال: ذاهب الحديث[٢].

وقال أبو زرعة: ليس بالقوي، أحاديثه كلها مقلوبة، ما حدَّث بالري، والذي حدث بالشام أحسن حالاً[٣].

وقال النسائي أيضاً: ليس بثقة[٤]. وقال في موطن آخر: ليس بشيء[٥].

وقال السَّاجي: ضعيف الحديث جداً، وكان اشترى كتاباً للزهري من السوق، فروى عن الزهري[٦].

وقال ابن خِرَاش: رواية الهِقْل عنه صحيحة، تشبه نسخةَ شعيبٍ[٧]، ورواية إسحاق الرازي عنه مقلوبة[٨].

قال ابن حبان: منكر الحديث جداً، كان يشتري الكتب ويحدِّث بها، ثم تغيَّر حفظه، فكان يحدِّث بالوهم فيما سمع من الزهري وغيره، فجاء رواية الرَاويِّين[٩] عنه: إسحاق بن سليمان وذووه كأنها مقلوبة، وفي رواية الشامين عنه: الهِقْل بن زياد وغيره أشياء مستقيمة، تشبه حديث الثقات[١٠].

ولم يفرِّق ابن حبان بين الصدَّفي وبين معاوية بن يحيى أبو مُطيعٍ الأَطْرَابُلُسِي، وعلق الدارقطني على ذلك بقوله: خلَّط أبو حاتم في هذا الباب تخليطاً قبيحاً، هما رجلان[١١].

وقال ابن عدي: عامة رواياته فيها نظر[١٢].

---

[١] «أحوال الرجال» (ص: ٢٨٧- ٢٨٨).

[٢] «الكامل» (١٣٨/٨).

[٣] «الجرح والتعديل» (٣٨٤/٨).

[٤] «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٨٦/٥٩).

[٥] المرجع السابق (٢٨٨/٥٩).

[٦] «إكمال تهذيب الكمال» (٢٧٨/١١).

[٧] يقصد: ابن أبي حمزة.

[٨] «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٨٨/٥٩).

[٩] أي: أهل الري.

[١٠] «المجروحين» (٣٣٤/٢- ٣٣٥).

[١١] «تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان» (ص: ٢٥٦).

[١٢] «الكامل» (١٤١/٨).

وقال الدارقطني: يُكتبُ ما روى الهَقْلُ عنه، ويُتَجنَّبُ ما سواه، خاصة ما روى إسحاق بن سليمان الرازي[١].

وقال في «العلل»: ضعيف حدَّثهم بالري بأحاديث من حفظه، وَهِمَ فيها على الزهري، وأما روايته عن الزهري فهي – من غير طريق إسحاق – مستقيمة، يشبه أن يكون من كتابه[٢].

وقال في موطن آخر: إنما فَسُدَت رواية الصَّدَفي، لأنه غابت عنه كتبه، فحدَّث من حفظه، وسماع الهَقْل بن زياد منه من كتاب، فلست ترى فيها خطأً، ولا مقلوباً[٣].

وقال أبو أحمد الحاكم: يروي عن أبي بكر بن شهاب، يروي عنه أبو عبدالله الهَقْل بن زياد؛ عن الزهري أحاديث منكرة، شبيهة بالموضوعة[٤].

وقال محمد بن إسحاق بن منده: صاحب مناكير[٥].

وأخرج له الحاكم في مستدركه حديثاً، وصحح إسناده[٦].

وقال الذهبي: ضعفوه[٧]. وقال أيضاً: ضعفه أبو داود وجماعة، ولم يُتْرَك[٨].

وقال ابن حجر: ضعيف، وما حدث بالشام أحسن مما حدث بالري[٩].

---

[١] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٣٦٢).

[٢] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٩٥/٦).

[٣] «تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان» (ص: ٢٥٦- ٢٥٧).

[٤] «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٢٨٦/٥٩).

[٥] «الكنى والألقاب» لابن منده (ص: ٣١٦).

[٦] «المستدرك» (٥٣٢١/٣٣٩/٤).

[٧] «الكاشف» (٢٧٧/٢).

[٨] «المغني في الضعفاء» (٤١٧/٢).

[٩] «التقريب» ترجمة (رقم: ٦٧٧٢).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اختلف النقاد في أمر معاوية، فمنهم من اعتبره شديد الضعف، ولم يُفصِّل في حاله، وهذا هو ظاهر عبارات: ابن معين، والجوزجاني، وأبي زرعة، والنسائي، والساجي، وأبي أحمد الحاكم، وابن منده، وهو ظاهر ما روي عن أحمد بن حنبل.

ومن النقاد من فَصَّلَ أمرَه، فعدَّ ما رواه الهـَقْل عن الصَّدَفي مقبولاً، وما رواه أهل الري عنه ضعيفاً شبيهاً بالموضوع، وهو قول البخاري وأبو حاتم وابن خِرَاش وابن حبان والدارقطني، فهؤلاء الأئمة قد دققوا في أمر معاوية، ونظروا في حديثه فلاحظوا أن ما يرويه الهَقْل عنه مستقيم لا إشكال فيه، فعلموا أنه حدَّثه من كتاب، وأن ما رواه عنه الآخرون هو من حفظه، ولذا وقعت المناكير فيه.

لكن أمراً مهماً يسترعي الانتباه، وهو ما ذكره السَّاجي وابن حبان من أن معاوية الصَّدَفي كان يشتري الكتب فيرويها، وظاهر كلامهما يدل على أنه كان يرويها بدون سماع من أصحابها، وهذا أمر يقتضي الحكمَ عليه بشدة الضعف من دون تفصيل أو تردد، والظاهر أن من فصَّل القول فيه لم يبلغْه هذا الأمر، أو أنه كان لا يراه ثابتاً عن الصَّدَفي؛ فالله أعلم.

الخلاصة: معاوية الصَّدَفي شديد الضعف في كل حال، وإن كانت رواياته التي رواه عنه الهَقْل بن زياد أحسن من غيرها، لكنه لم يزل شديد الضعف، والله أعلم.

أقوال البزار فيه:

أخرج البزار حديثاً، ثم قال عقبه: ولم نعلم في وقتنا هذا لهذا الكلام أحسن إسناداً من هذا، فذكرناه إلا أن نجد إسناداً أحسن منه، لأن معاوية بن يحيى لين الحديث، ويونس بن مَيْسرة ومن بعده ومن قبل معاوية فثقات، فذكرنا هذا الحديث ولم نحفظه عن غيره [١].

وقال في موطن آخر: ليس بالقوي، وقد حدَّث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه[٢].

وقال في موضع ثالث: قد تقدم ذكرنا لمعاوية بلينه، فاستغنينا عن إعادة ذكره بعد؛ على أنَّا لا نعلم أحداً حدَّث عنه أشدَّ استقامة حديث عنه من الهِقْل بن زياد، فأرى أنه كان حدثه من كتاب[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارات البزار موهمة ومحتملة، بيد أن العبارة الأخيرة تشعر بأن البزار كان يقول بقول من فصَّل في حال معاوية الصَّدفي، فالله أعلم.

أطلق البزار (لين الحديث) هنا على من يظهر أنه يضعفه ضعفاً خفيفاً، وهو قول جمع من النقاد.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤١٠٠).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٤١٤٦).

[٣] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٧٧٩٥).

ت

ناصح بن عبدالله التميمي أبو عبدالله الحائك (من كبار الطبقة السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

وقال ابن معين – كما روى الدوري عنه – : ليس بثقة[١].

وفي رواية ابن أبي خيثمة عن ابن معين قال: ضعيف[٢].

وروى الدوري[٣] في موضع آخر، وأحمد بن علي الأبَّار[٤] عنه أنه قال: ليس بشيء.

وروى عبدالله بن أحمد في زوائده على مسند أبيه عن أبيه حديثاً، يرويه من طريق فيه ناصح أبو عبدالله: « لأن يؤدب الرجل ولده..» الحديثَ، وقال عقبه: وهذا الحديث لم يخرجه أبي في مسنده من أجل ناصح، لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه علي في النوادر[٥].

وقال عبدالله في موطن آخر: ما حدث أبي عن ناصح أبي عبدالله غير هذا الحديث[٦].

وقال عمرو الفلَّاس: روى عن سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ أحاديث منكرة، متروك ضعيف الحديث[٧].

وقال إسماعيل بن أبان[٨] والبخاري[٩]: منكر الحديث.

زاد البخاري عند العقيلي: كان يذهب إلى الرفض[١٠].

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٦٣/٣)، و (٧٩/٤).

[٢] «المجروحين» (٣٩٧/٢).

[٣] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٨١/٣).

[٤] «الضعفاء» للعقيلي (١٤٣٥/٤- ١٤٣٦).

[٥] «المسند» للإمام أحمد (٤٥٨/٣٤- ٤٥٩/٢٠٩٠٠).

[٦] المرجع السابق (٤٩١/٣٤- ٤٩٢/٢٠٩٧٠).

[٧] «الجرح والتعديل» (٥٠٣/٨).

[٨] «الكامل» (٣٠٢/٨).

[٩] «التاريخ الكبير» للبخاري (١٢٢/٨).

[١٠] «الضعفاء» للعقيلي (١٤٣٦/٤).

قال الحسن بن صالح بن حَيٍّ: نعم الرجل، رجل صالح[١].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده عن سِمَاكِ بن حرب عن جابر بن سَمُرة مسندات في الفضائل كلها منكرات، كأنه لا يَعرِفُ سِمَاكٌ غيرَ جابرٍ، وهو في الضعف مثل سعيد بن سِمَاك بن حربٍ[٢].

وسأل البَرْذعي أبا زرعة عن حديث، فلم يقرأه عليه، وقال: هذا باطل، هذا من ناصح – يعني: من ناصح بن عبد الله المحاربي راوي هذا عن سماك –؛ قال: وليته عنده في وزن الكذابين[٣].

وقال أبو داود: ليس بشيء[٤]. وقال الترمذي: ليس هو عند أهل الحديث بالقوي[٥].

وقال النسائي[٦] والدارقطني[٧]: ضعيف. وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة[٨].

وذكره الفسوي في: باب من يرغب عن الرواية عنهم[٩].

وقال ابن حبان: كان شيخاً صالحاً، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، وينفرد بالمناكير عن ثقات مشاهير، غلب عليه الصلاح، فكان يأتي بالشيء على التوهم، فلما فحش ذلك منه استحق ترك حديثه[١٠].

وقال ابن عدي: ممن يكتب حديثه[١١]. وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث[١٢].

---

[١] «الكامل» (٣٠٢/٨).

[٢] «الجرح والتعديل» (٥٠٣/٨).

[٣] «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة» (٦٩٢/٣).

[٤] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٤٣٠/١).

[٥] «الجامع» عقب الحديث (رقم: ١٩٥١).

[٦] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٣٣).

[٧] «تهذيب التهذيب» (٤٦٢/٨).

[٨] المرجع السابق (٤٦١/٨).

[٩] «المعرفة والتاريخ» (٤٥/٣).

[١٠] «المجروحين» (٣٩٧/٢).

[١١] «الكامل» (٣٠٥/٨).

[١٢] «تهذيب التهذيب» (٤٦٢/٨).

وقال أبو عبدالله الحاكم: روى عن سِمَاك بن حرب المناكير[١].

وقال الذهبي: ضعفوه[٢]. وقال ابن حجر: ضعيف[٣]. وقال في موطن آخر: ضعيف جداً[٤].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

يظهر بجلاء من أقوال النقاد أن ناصحاً شديد الضعف عندهم، وذلك لكثرة ما وقع في حديثه من المناكير، فبرغم ما عرف به ناصح من العبادة والصلاح، إلا أنه أكثر من رواية المناكير غفلة منه، فاستحق ترك حديثه.

وقد عده ابن عدي خفيف الضعف، فرأى أن مناكير ناصح لم تبلغ للحد الذي يستحق معه الترك، بل يكتب حديثه، والراجح ما عليه الجمهور من النقاد، فإنه كان منكر الحديث؛ والله أعلم.

الخلاصة: عد الجمهور ناصحاً الحائك شديد الضعف، واعتبره ابن عدي خفيف الضعف، والظاهر من عبارات بقية النقاد أن مناكير ناصح قد كثرت، فاستحق الترك.

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٤٦٢/٨).

(٢) «الكاشف» (٣١٣/٢).

(٣) «التقريب» ترجمة (رقم: ٧٠٦٧).

(٤) «فتح الباري» (٢٩٣/١١).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وإنما يكتب من حديثه ما لم يروه غيره[١].

ونقل الهيثمي عن البزار أنه قال: ضعيف[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

سبق الكلام عن عبارة (إنما يكتب من حديثه..) ونحوها من العبارات في ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزي، وأنها تفيد الضعف الشديد عند البزار، فناصح الحائِك عنده شديد الضعف.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) في راو شديد الضعف عنده، وعند جمهور النقاد.

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٢٧٣).

(٢) «كشف الأستار» (١/٣٨٤).

ت

النَّضر بن عبدالرحمن الخَزَّاز أبو عمر الكوفي (من الطبقة السادسة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين وقد ذكر طائفة من الرواة منهم النضر بن عبدالرحمن: ليسوا بشيء، لا يحل لأحد أن يروى عن هؤلاء شيئاً[(١)].

وقال أحمد بن حنبل – كما روى عنه ابنه عبدالله –: ضعيف الحديث[(٢)].

زاد ابن أبي حاتم في روايته عن عبدالله أن أحمد قال: ليس بشيء[(٣)].

وقال البخاري: ضعيف ذاهب الحديث[(٤)].

وقال البخاري[(٥)] وأبو حاتم[(٦)] والساجي[(٧)]: منكر الحديث. زاد أبو حاتم: ضعيف الحديث.

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: لا يسوى هذا، ورفع شيئاً من الأرض؛ كان يجيء فيجلس عند الحِمَّاني، وكل شيء يُسأل عنه يقول: عكرمة عن ابن عباس[(٨)].

وقال أبو حاتم مرة: ضعيف ذاهب الحديث[(٩)]. وقال ابن نُمَيْر[(١٠)] والنسائي[(١١)]: متروك الحديث.

---

(١) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٣٢)، ونحو منها في «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤٢٠/٣).

(٢) «مسائل الإمام أحمد» (٣٧/٣).

(٣) «الجرح والتعديل» (٤٧٥/٨).

(٤) «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٧٢).

(٥) «التاريخ الكبير» للبخاري (٩١/٨).

(٦) «الجرح والتعديل» (٤٧٥/٨).

(٧) «إكمال تهذيب الكمال» (٤٦/١٢).

(٨) «تهذيب التهذيب» (٥٠٧/٨).

(٩) المرجع السابق.

(١٠) «المجروحين» (٣٩١/٢).

(١١) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٣٦).

وقال أبو زرعة: لين الحديث [١].

وقال عثمان بن أبي شيبة: كان ابنه أيضاً كذاباً [٢]. وقال أبو داود: لا يروى عنه، أحاديثه بواطيل [٣].

وذكره يعقوب الفسوي في طائفة من الرواة وقال عنهم: لا يذكر حديثهم، ولا يكتب إلا للمعرفة [٤].

وقال الترمذي: قد تكلم بعضهم في النَّضر أبي عمر – وهو يروي مناكير – من قبل حفظه [٥].

وقال النسائي مرة: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه [٦].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به [٧].

وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه [٨]. وقال الدارقطني: ضعيف [٩].

وقال الذهبي: ساقط [١٠]. وقال ابن حجر: متروك [١١].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٤٧٦/٨).

[٢] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٩١/٢).

[٣] المرجع السابق.

[٤] «المعرفة والتاريخ» (٦٤/٣).

[٥] «الجامع» عقب الحديث (رقم: ٣٦٨٣).

[٦] «تهذيب التهذيب» (٥٠٧/٨).

[٧] «المجروحين» (٣٩١/٢).

[٨] «الكامل» (٢٦١/٨).

[٩] «السنن» للدارقطني (١٦٤١/٢١/٢).

[١٠] «الكاشف» (٣٢١/٢).

[١١] «التقريب» ترجمة (رقم: ٧١٤٤).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق أهل العلم على ضعف النَّضر واختلفوا في درجة ضعفه، فمنهم من عده متروك الحديث، وجاءت عبارته صريحة في ذلك: كابن معين، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وابن نُميْر، وابن أبي شيبة، وأبي داود السجستاني، ويعقوب الفسوي، فهؤلاء عباراتهم تقطع بمرادهم في ترك حديث النَّضر.

وفي المقابل فإن عبارات الترمذي، وابن عدي، وابن حبان، صريحة في خفة ضعف النضر عندهم، بل إن الترمذي قد جعل كلام من قبله من العلماء إنما كان من ناحية حفظ الراوي، فقد تكون بعض عبارات النقاد الآخرين موافقة لرأي هذه الطائفة من العلماء – وإن كانت عباراتهم شديدة في ظاهرها – .

إن حكم ابن عدي وابن حبان – مع اطلاعهم لأقوال من سبقهم من أهل العلم – بخفة ضعف الراوي يجعل القلب يميل إلى القول بخفة ضعفه، لكن صراحة قول ابن معين وأبي داود وابن أبي شيبة وغيرهم= في ترك حديث النَّضر أمر لا يمكن إغفاله، لذا فأنا أتوقف في أمر النضر، ولا يترجح عندي شيء، لكني أميل إلى القول بخفة ضعف النَّضر.

الخلاصة: النَّضر بن عبدالرحمن مختلف فيه، عده طائفة من النقاد متروك الحديث، واعتبره جمع آخر من النقاد خفيف الضعف، وربما كان القول بخفة ضعفه هو الراجح، ولا أجزم بذلك.

أقوال البزار فيه:

نقل الزَّيلَعي عن البزار أنه قال: لين الحديث، وقد روى أحاديث لا يتابع عليها، وهو عند بعض أهل العلم ضعيف جداً، فلا يحتج بحديثه[١].

ونقل عنه في موطن آخر قوله: لين، وقد حدَّث عن عكرمة بأحاديث لم يتابع عليها، فأمسك أهل العلم عن الاحتجاج بحديثه في الأحكام، واحتملوها في غيرها[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارة البزار الثانية صريحة في كون البزار يعد النضر خفيف الضعف، وفي العبارة الأولى ما يشير إلى اطلاعه على أقوال أهل العلم في الراوي، ومعرفته بأنه قد ضعفته طائفة من أهل العلم ضعفاً شديداً، ومع ذا اكتفى بقوله: لا يحتج بحديثه، ولم يستعمل عبارة تفيد الضعف الشديد، فالراجح أن النضر خفيف الضعف عند البزار.

الخلاصة: (لين الحديث) هنا وردت في راو خفيف الضعف عند البزار، وهو مختلف فيه عند سائر النقاد، فوافق البزار طائفة، وعدته طائفة أخرى شديد الضعف.

---

[١] «نصب الراية» للزيلعي (٣٩/٢).

[٢] المرجع السابق (١١١/٢).

ياسين بن معاذ الزيَّات أبو خَلَف الكوفي (قال الذهبي: موته قريب من موت الثوري):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما روى الدوري عنه – : ضعيف[١].

وفي موطن آخر عند الدوري: ليس حديثه بشيء[٢].

وروى ابن أبي شيبة[٣] والدارمي[٤] وابن أبي مريم[٥] وابن الجنيد[٦] عن ابن معين قال: ليس بشيء.

زاد ابن أبي مريم في روايته: ولا يكتب حديثه. وحدث ابن الدَّورَقي عن ابن معين قال: ليس بثقة[٧].

وقال البخاري[٨] وأبو داود[٩] والنسائي[١٠] وعلي بن الجنيد[١١] والأزدي[١٢]: متروك الحديث.

زاد أبو داود: ضعيف، وهو ببيع الزيت أعلم منه بالعلم.

وقال البخاري أيضاً[١٣] ومسلم[١٤]: منكر الحديث. زاد البخاري: يتكلمون فيه.

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٣٣٤).

[٢] المرجع السابق (٣/٤١٧).

[٣] «المجروحين» (٢/٤٩٦).

[٤] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٢٣٥).

[٥] «الكامل» (٨/٥٣٣).

[٦] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٦٦).

[٧] «الكامل» (٨/٥٣٣).

[٨] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٩٠).

[٩] «لسان الميزان» (٨/٤١٣).

[١٠] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٥٦).

[١١] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣/١٩٠).

[١٢] المرجع السابق.

[١٣] «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/٤٢٩).

[١٤] «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٣٣).

وقال ابن الجوزي: كان أبو نعيم يدلس ياسين فيقول: ياسين العجلي[١]. يقصد أبو نعيم ابن دُكَيْن.

وقال أبو حاتم: كان رجلاً صالحاً، لا يعقل ما يحدِّث به، ليس بقوي، منكر الحديث[٢].

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ليس بقوي[٣]. وقال أبو زرعة: لا يحتج بحديثه[٤].

وقال الجوزجاني: لم يقنع الناس بحديثه[٥]. وقال أبو زرعة[٦] والدارقطني[٧]: ضعيف الحديث.

وقال الفسوي: ضعيف، لا يكتب حديثه إلا للمعرفة[٨].

وقال النسائي أيضاً: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٩].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، وينفرد بالمعضلات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وكل ما وقع في نسخة ابن جريج، عن أبي الزبير من المناكير= كان ذلك مما سمعه ابن جريج، عن ياسين الزيات، عن أبي الزبير، فدلس عنه[١٠].

وقال ابن عدي: كل رواياته أو عامتها غير محفوظة[١١].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[١٢].

وقال الدارقطني أيضاً: وعبدالله بن سعيد مثله[١٣]. يعني: المقبري.

---

[١] «الضعفاء والمتروكين» (٣:١٩٠).

[٢] «الجرح والتعديل» (٣١٣/٩).

[٣] «العلل» لابن أبي حاتم (١٥٤/٢).

[٤] «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٧٢٨/٢).

[٥] «أحوال الرجال» (ص: ٢٥٧).

[٦] «الجرح والتعديل» (٣١٣/٩).

[٧] «السنن» للدارقطني (٢٢٢٦/١٥٩/٢).

[٨] «المعرفة والتاريخ» (٥٤/٣).

[٩] «لسان الميزان» (٤١٣/٨).

[١٠] «المجروحين» (٤٩٦/٢).

[١١] «الكامل» (٥٣٧/٨).

[١٢] «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٣١٣/٤).

[١٣] «السنن» للدارقطني (٢٢٢٦/١٥٩/٢).

وقال أبو عبدالله الحاكم: روى عن عمرو بن دينار وأبي الزبير وغيرهما من الثقات الموضوعات[١].

وقال الخليلي: ضعيف جداً[٢].

وقال ابن حجر: ضعيف متروك[٣].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

ليس هناك أدنى شك في شدة ضعف ياسين الزيَّات، فقد أكثر من المناكير وذلك لبعده عن علم الحديث، ولأنه كان لا يعقل بما يحدث به، لذا ترك أهل العلم حديثه.

---

[١] «المدخل إلى الصحيح» (١/٢٦٣).

[٢] «الإرشاد» للخليلي (١/٣٥٣).

[٣] «تلخيص الحبير» (٢/٤٠).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: وإنما كتبناه مع لِيْنِ ياسين؛ لأنا لم نعرفه عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد ، فلذلك كتبناه وبينا العلة فيه[١].

وقال في موضع آخر: لم يكن بالقوي[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارة البزار الأولى هي نحو قوله: (إنما يكتب من حديثه ما ينفرد به) وقد سبق في ترجمة إبراهيم ابن يزيد الخوزي إثبات أنها تفيد شدة الضعف عند البزار، فالبزار إذاً موافق لرأي النقاد في الحكم على ياسين بشدة الضعف.

الخلاصة: وصف البزار ياسين الزيات بأنه (لين) وقد حكم عليه هو وجمهور النقاد بشدة الضعف.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٦٤٤).

[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٦٢١٤).

أحمد ق

يزيد بن عبدالملك بن المغيرة الهاشمي النَّوْفَلي أبو المغيرة المدني (ت ١٦٧هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما روى ابن أبي خيثمة عنه – : ضعيف الحديث[١].

وروى الدارمي عن ابن معين قال: ما كان به بأس[٢].

وحدَّث معاوية بن صالح عن ابن معين أنه قال: ليس حديثه بذاك[٣].

وفي رواية ابن طَهْمان[٤] وابن محرز[٥] قال ابن معين: ليس بشيء.

وروى الفضل بن زياد عن أحمد بن حنبل أنه قال: ليس به بأس[٦].

وقال البخاري[٧] وأبو حاتم[٨]: قال أحمد: عند يزيد مناكير.

وقال علي بن المديني: لا أروي عنه شيئاً، ولا أحدث عنه شيئاً[٩].

وقال البخاري: أحاديثه شبه لا شيء، وضعفه جداً[١٠].

وقال البخاري[١١] وأبو أحمد الحاكم[١٢]: ذاهب الحديث.

---

(١) «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٢/٣٥٢).
(٢) «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٢٢٩).
(٣) «الضعفاء» للعقيلي (٤/١٤٩٨).
(٤) «من كلام ابن معين» برواية ابن طهمان عنه ترجمة (رقم: ٣٨١).
(٥) «معرفة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين (١/٥٧).
(٦) «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١/٤٢٧).
(٧) «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/٣٤٨).
(٨) «الجرح والتعديل» (٩/٢٧٩).
(٩) «معرفة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين (٢/١٨٣).
(١٠) «تهذيب التهذيب» (٩/٣٦٢).
(١١) «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٩٢).
(١٢) «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٤/٢٦١).

وقال ابن سعد: كان جَلْداً صارماً، ثقة، له أحاديث[١].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً[٢]. وقال أبو زرعة: منكر الحديث[٣].

وقال البَرْذعي: قال أبو زرعة: واهي الحديث. وغلَّظ فيه القول جداً[٤].

وقال أحمد بن صالح: ليس حديث يزيد النَّوْفَلي بشيء[٥].

وقال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال مرة: ليس بثقة[٧].

وقال السَّاجي: فيه ضعف، وعنده مناكير[٨]. وقال مالك بن عيسى: ضعيف[٩].

وقال ابن حبان: كان ممن ساء حفظه، حتى كان يروي المقلوبات (عن الثقات)[١٠]، ويأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير، فلما كَثُرَ ذلك في أخباره بَطَلَ الاحتجاج بآثاره، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات من حديثه – من غير أن يحتج به – لم أر بذلك بأساً[١١].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ[١٢].

وقال الحاكم: روى عن سُهَيْل بن أبي صالح، والمَقْبُري، ويزيد بن خُصَيْفَةَ= المناكير[١٣].

---

[١] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥٤٧/٧).

[٢] «الجرح والتعديل» (٢٧٩/٩).

[٣] المرجع السابق.

[٤] «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة» (٣٩٩/٢).

[٥] «الضعفاء» للعقيلي (١٤٩٨/٤).

[٦] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٥٤).

[٧] «تهذيب التهذيب» (٣٦٣/٩).

[٨] المرجع السابق.

[٩] المرجع السابق؛ ومالك بن عيسى هو القَفْصِيُّ، قال تلميذه أبو العرب: كان من علماء أصحاب الحديث بالمغرب. «تاريخ بغداد» (٣٥٠/٥). وانظر ترجمته في «تاريخ الإسلام» [حوادث ووفيات: ٣٠١- ٣١٠] (ص: ١٧٤).

[١٠] سقطت من المطبوع، وهي مثبتة في المخطوط، انظر (ق: ٢٤٤/ب).

[١١] «المجروحين» (٤٥٣/٢).

[١٢] «الكامل» (١٤٠/٩).

[١٣] «المدخل إلى الصحيح» (٢٥٦/١).

وقال الذهبي: ضُعِّف[١]. وقال ابن حجر: ضعيف[٢].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

إن الناظر في عبارات النقاد يجدها – في ظاهرها – متعارضة متضاربة، فتارة يوصف الراوي بعبارات تدل على القبول، وتارة تطلق عبارات تفيد شدة الضعف، وجاءت عبارات أخرى تدل على ضعف خفيف في الراوي، وبعد تأملي في العبارات، وطول النظر فيها، وجدت أن يزيداً النَّوْفلي لم يُطعن في عدالته، إنَّما تكلموا فيه لسوء حفظه، وإنَّما وقع في حديثه ما وقع من مناكير من قبل حفظه، لا أنه كان يتعمد ذلك، فكانت عبارات الثناء في عدالته، وكانت عبارات الذم في ضبطه، فلا تعارض في ذلك، فهو عدل لا يشك في صدقه، لكنه سيء الحفظ، كثير الغلط، وهذا الذي أوقع في رواياته المناكير.

ورب قائل يقول: لعل تعدد العبارات – عند أحمد وابن معين – كان بسبب تغير الاجتهاد، فأقول: إن ذلك بعيد، لأن يزيداً قد مات وعمر ابن معين لا يتجاوز التسع سنوات، فلم يتكلم ابن معين فيه إلا بعد وفاته، وكذلك الإمام أحمد، فروايات يزيد هي هي لم تتغير أو تتبدل، فَتَغَيُّرُ الاجتهاد عند إمامين في نفس الوقت – والحال ما ذكرنا – بعيد، إذ مرويات يزيد عندهما معروفة معلومة، ولن يتكلما فيه إلا بعد أن يسبرا حاله، وهذا مقتضى ما كانا عليه من الإنصاف.

الخلاصة: يزيد بن عبدالملك النَّوْفَلي خفيف الضعف، لا بأس في الاعتبار بحديثه كما ذكر ابن حبان.

---

[١] «الكاشف» (٣٨٧/٢).

[٢] «التقريب» ترجمة (رقم: ٧٧٥١).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١].

وقال البزار: لين الحديث، وقد روى عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه على لينه[٢].

وقال: ليس هو بالحافظ، وإن كان قد روى عنه جماعة كثيرة [٣].

وقال: قد تقدم ذكرنا في يزيد بن عبد الملك لسوء حفظه، واستغنينا عن إعادة ذكره بعد[٤].

ونقل الهيثمي عن البزار أنه قال: فيه لين، وقد روى عنه جماعة[٥].

ونقل الزيلعي عن البزار أنه قال: سيء الحفظ[٦].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

إن في قول البزار: (قد تقدم ذكرنا في يزيد بن عبد الملك لسوء حفظه)، تفسير واضح لمقصوده بـ (لين الحديث) هنا، فإنه أراد بهذه العبارة الكلام عن سوء حفظ الراوي، وفي هذا دليل على أنه كان يضعف يزيداً النوفلي ضعفاً خفيفاً.

استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو خفيف الضعف عنده وعند عامة النقاد.

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٨٥٥٢).

(٢) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٦٢٤٣).

(٣) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٨٧٧١).

(٤) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٨٧٧٣).

(٥) «كشف الأستار» (١/٤٥٧).

(٦) «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في كتاب الكشاف» للزيلعي (١/٢٩٣).

فق

يوسف بن عطية بن باب الصَّفَّار أبو سهل البصري (ت سنة ١٨٧هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما روى الدوري[١] وابن محرز[٢] وأحمد بن ثابت[٣] عنه – : ليس بشيء.

وروى ابن أبي خيثمة عن ابن معين قال: ليس حديثه بشيء[٤].

وفي رواية ابن البَرْقي قال ابن معين: ضعيف[٥].

وقال علي بن المديني: كان ضعيفاً[٦].

وقال البخاري[٧] وأبو حاتم[٨]: منكر الحديث.

وقال الفلَّاس: كثير الوهم والخطإ[٩].

وتتمة العبارة – كما في «الكامل»– : فكان يهم، وما علمته كان يكذب، وقد كتبت عنه[١٠].

وقال أبو حاتم مرة[١١] وأبو زرعة[١٢] والفسوي[١٣] والساجي[١٤] والدارقطني[١٥]: ضعيف الحديث.

---

(١) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤/٨٧).

(٢) «معرفة الرجال» برواية ابن محرز عن ابن معين (١/٦٠).

(٣) «الكامل» (٨/٤٨٠).

(٤) «المجروحين» (٢/٤٨٧).

(٥) «تهذيب التهذيب» (٩/٤٤٠).

(٦) «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص: ٢٠٠).

(٧) «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/٣٨٧).

(٨) «الجرح والتعديل» (٩/٢٢٧).

(٩) المرجع السابق (٩/٢٢٦).

(١٠) «الكامل» (٨/٤٨٠).

(١١) «الجرح والتعديل» (٩/٢٢٧).

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/١٢١).

(١٤) «تهذيب التهذيب» (٩/٤٣٩– ٤٤٠).

(١٥) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣/٢٢١).

زاد السَّاجي: وكان صدوقاً يهم، كان يُغَيِّرُ أحاديث ثابت عن الشيوخ فيجعلها عن أنس.

وقال أبو حاتم عن حماد بن واقد : لين الحديث، يكتب حديثه على الاعتبار، وهو بابة عثمان بن مطر ويوسف بن عطية[١]. يوسف بن عطية عند أبي حاتم هو البصري، لأنه لا يعرف الكوفي إلا بكنيته[٢].

وقال عن عثمان بن مطر: ضعيف الحديث، منكر الحديث، أشبه حديثه بحديث يوسف بن عطية[٣].

وقال الجوزجاني: يوسف بن عطية لا يحمد حديثه [٤].

وسئل أبو داود عن يوسف بن عطية، فقال: ليس بشيء [٥].

وقال الفسوي – في موضع آخر – : لين الحديث [٦].

وقال النسائي[٧] والدولابي[٨]: متروك الحديث. زاد النسائي: وليس بثقة[٩].

وعده اليعقوبي من الفقهاء أيام هارون الرشيد[١٠].

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأحاديث، ويلزق المتون الموضوعة بالأسانيد الصحيحة، ويحدِّث بها، لا يجوز الاحتجاج به بحال[١١].

وذكر ابن عدي شيئاً من مروياته عن ثابت البناني، ثم قال: وهذه الأحاديث عن ثابت، وله غير هذا عن ثابت، وكلها غير محفوظة [١٢].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣/١٥٠).

(٢) انظر ترجمة: (يوسف بن عطية أبو المنذر الوراق الكوفي) «الجرح والتعديل» (٩/٢٢٧).

(٣) «الجرح والتعديل» (٦/١٧٠).

(٤) «أحوال الرجال» (ص: ٢٠٠).

(٥) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/٣٧٥- ٣٧٦).

(٦) «المعرفة والتاريخ» (٣/٦٠).

(٧) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٤٦).

(٨) «تهذيب التهذيب» (٩/٤٣٩).

(٩) المرجع السابق.

(١٠) «تاريخ اليعقوبي» (٢/٤٣١- ٤٣٢).

(١١) «المجروحين» (٢/٤٨٧).

(١٢) «الكامل» (٨/٤٨٢).

ثم ختم ابن عدي ترجمته بقوله: وعامة حديثه مما لا يتابع عليه[١].

وذكر في ترجمة (عبدالمتعال بن طالب) حديثاً منكراً، ثم قال: والبلاء في هذا الحديث من يوسف ابن عطية لا منه[٢].

وسأل البَرْقاني الدارقطني عن يوسف بن عطية، فقال: هما اثنان متروكان أحدهما بصري.. والآخر كوفي [٣].

وقال أبو عبدالله الحاكم: روى عن ثابت البناني أحاديث مناكير[٤].

وأخرج له الحاكم في «المستدرك»، وقال: تفرد به يوسف بن عطية، ولم يحتجا به[٥].

وقال أبو نعيم: في حديثه نكارة [٦].

وذكر الذهبي حديثاً، ثم قال: والحديث يتهم بوضعه – فيما أظن – يوسف[٧].

وقال الذهبي: مجمع على ضعفه [٨]. وقال ابن حجر: متروك [٩].

---

[١] «الكامل» (٨/٤٨٢).

[٢] المرجع السابق (٧/٥١)؛ ترجمة: (عبدالمتعال بن طالب البغدادي).

[٣] «سؤالات البَرْقاني للدارقطني» (ص: ٧٣).

[٤] «المدخل إلى الصحيح» (١/٢٦٢).

[٥] «المستدرك» (٥/١٦٦/٧٢١٩).

[٦] «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم (٢/٣٧٧).

[٧] «ميزان الاعتدال» (٤/٤٦٩).

[٨] «المغني في الضعفاء» (٢/٥٥٩).

[٩] «التقريب» ترجمة (رقم: ٧٨٧٣).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق النقاد على أن يوسف بن عطية ضعيف، واختلفوا في درجة ضعفه، فجعله قوم خفيف الضعف، وعده آخرون شديد الضعف، وفي حديث ابن عطية من المناكير ما جعله محل خلاف بين أهل العلم.

فأما من شدد عباراته في يوسف ابن عطية، فهم: ابن معين – في أكثر الروايات عنه – ، والبخاري، وأبو داود، والنسائي، والدولابي، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني – كما في رواية البَرْقاني عنه – ، وعبارات ابن حبان، وابن عدي أكثر العبارات صراحة في شدة ضعف ابن عطية، وقد اختار الذهبي وابن حجر القول بشدة ضعفه.

وأما القائلين بخفة ضعفه، فهم: عمرو الفلَّاس، وأبو حاتم، والساجي، وكذا فإن ابن المديني، وأبا زرعة، والفسوي، وأبا نعيم قد استخدموا عبارات سهلة في حق ابن عطية، فالظاهر أنه عندهم خفيف الضعف.

وكما نقول دائماً فإن تقسيم أقوال النقاد لا يعني بالضرورة اختلافهم، لكن هذا التقسيم هو مبني على ظاهر عبارات النقاد، إلا أنني أجد عبارات صريحة تدل على موقف قائليها، كعبارات الفلاس، وأبي حاتم، والساجي، وكذا عبارات ابن حبان، وابن عدي، لذا فالخلاف في هذا الراوي خلاف حقيقي، أي أن النقاد قد اختلف حكمهم في هذا الراوي، ما بين قائل بشدة ضعفه، وقائل بخفته.

والراجح عندي القول بخفة ضعفه، أولاً: لأن الفلاس – وهو من القائلين بخفة ضعف يوسف بن عطية – بلديه وقد كتب عنه، فهو من أخبر المتكلمين في ابن عطية بحاله، وكذا ابن المديني هو بلديه، ولذا لانت عباراتهما [1].

وثانياً: فإن عبارة الفلَّاس تبين أنه كان على اطلاع بأقوال من شدد عبارته في ابن عطية، فإن نفي الكذب عنه مشعر بذلك، ولن يحيد الفلَّاس عن القول بشدة ضعفه إلا بدليل، وبالتالي هذا يعطي قوله قوة ومتانة، وثالثاً: فإن كثيراً من عبارات النقاد – المخالفة في ظاهرها القول بخفة ضعفه – يمكن تأويلها على معنى صحيح يوافق القول بخفة ضعفه.

ورابعاً: فإن ابن عطية يعد من فقهاء عصره، وهذا سبب يجعل العبارات تشتد في حقه، فإن شهرة الراوي ومكانته العلمية بين الناس، مع ضعفه في الحديث، تجعل النقاد يتكلمون فيه بشدة، لأسباب عديدة من أهمها تنبيه الناس إلى غلطه، حتى لا يغتر به طلاب العلم، ومنها أن العالم في ذلك الزمن كان لا يعد عالماً إلا إذا كان حافظاً للحديث متقناً، والضعيف في الحديث مستشنع عند المحدثين أن يفتي بالفقه، وهذا يحملهم مرات على الشدة في ظاهر عباراتهم.

إن علم الفلَّاس بعدالة الراوي مقدم على طعن غيره، ممن طعن في الراوي لأجل حديثه، فإن الفلَّاس قد جالسه وخابره، وهو أعلم بحاله، ومن حكم عليه بشدة ضعفه، فإنما بنى ذلك على ما رآه من مناكير في حديثه، ولم يكن الفلَّاس غافلاً عنها، كما دلَّت عبارته على ذلك.

الخلاصة: يوسف بن عطية البصري قيل عنه: شديد الضعف، والراجح أنه خفيف الضعف، والله أعلم.

---

[1] انظر في ترجمة: (جِسْر بن فَرْقَد) بيان أهمية قول البلدي، وتقديمه على قول غيره من النُّقاد.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وقد روى عنه الناس[١].

وقال أيضاً: لم يكن بالقوي، وإنما يكتب من حديثه ما لا يحفظ عن غيره[٢].

وقال في موطن آخر: قد احتمل الناس حديثه[٣].

ونقل الهيثمي عنه أنه قال: ليس بالحافظ، وهو قديم بصري، روى عن: الحسن وابن سيرين[٤].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

قول البزار: (إنما يكتب من حديثه..) العبارة يدل على أنه كان يعد يوسف بن عطية شديد الضعف، وقد سبق الكلام عن نحو هذه العبارة في ترجمة: (إبراهيم بن يزيد الخُوزي)، ولا تعارض بين هذه العبارة وبين قوله: (قد احتمل حديثه)، و: (قد روى عنه الناس)، وقد بينا أن البزار يورد مثل هذه العبارات أحياناً، ليعتذر بها عن إيراد بعض الضعفاء والمتروكين في كتابه، نعم الأصل فيها الدلالة على القبول، لكن البزار يستخدمها مرات للسبب الذي ذكرناه[٥]، والله أعلم.

الخلاصة: أطلق البزار (لين الحديث) هنا في راو شديد الضعف عنده، وعند طائفة من النقاد، والراجح عندي أنه خفيف الضعف.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث رقم: ٦٩٤٩ .

[٢] المرجع السابق عقب الحديث رقم: ٧٢٧٩ .

[٣] المرجع السابق عقب الحديث رقم: ٧٣٧٣ .

[٤] «كشف الأستار» للهيثمي (٣٨٤/١).

[٥] انظر ترجمة: الحكم بن ظُهَيْر.

ق

أبو بكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سَبْرَة القرشي المدني (ت سنة ١٦٢هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

سأل أبو جعفر المنصور الإمام مالك: من بقي بالمدينة من المشيخة؟ فقال له: ابن أبي ذِئب، وابن أبي سلمة، وابن أبي سَبْرة[١].

وقال مصعب بن عبدالله الزبيري: كان من علماء قريش[٢].

وقال ابن سعد: كان كثير العلم والسماع والرواية[٣]. وقال أبو داود: مفتي أهل المدينة[٤].

وقال ابن معين – كما روى عنه الدوري[٥] وابن أبي مريم[٦] –: ليس بشيء.

وفي موطن آخر عند الدوري قال ابن معين: ليس حديثه بشيء؛ قدم هاهنا فاجتمع عليه الناس، فقال: عندي سبعون ألف حديث، إن أخذتم عني كما أخذ عني ابن جريج، وإلا فلا. قيل ليحيى: يعني عرضاً ؟ قال: نعم[٧].

وروى ابن أبي خيثمة عن ابن معين قال: ليس حديثه بشيء[٨].

وفي رواية معاوية بن صالح[٩] وعبدالله بن شعيب[١٠] والغَلابي[١١] قال ابن معين: ضعيف.

---

(١) «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٦٨٥/١).

(٢) «نسب قريش» لمصعب الزُّبيري (ص: ٤٢٨).

(٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥٨٢/٧).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٣١/١٠).

(٥) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٦١/٣).

(٦) «الكامل» (١٩٨/٩).

(٧) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٣٢/٣).

(٨) «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٣٥٢/٢).

(٩) «الضعفاء» للعقيلي (٦٦٩/٢).

(١٠) «تاريخ بغداد» (٥٣٩/١٦).

(١١) «تهذيب التهذيب» (٣١/١٠).

قال الإمام أحمد – فيما رواه ابنه صالح – : يضع الحديث[١].

وروى عبدالله بن أحمد عن أبيه أنه قال: يضع الحديث.. وليس حديثه بشيء كان يكذب ويضع الحديث[٢]. وروى عنه في موطن آخر أنه قال: ليس بشيء[٣].

وفي الرواية المرُّوذِي قال أحمد: ليس هو بشيء[٤].

وقال علي بن المديني: كان ضعيفاً في الحديث، وكان ابن جُريج أخذ منه مناولة[٥].

وقال علي بن المديني[٦] – في رواية أخرى – والبخاري[٧]: منكر الحديث. زاد علي بن المديني: هو عندي نحو ابن أبي يحيى.

وقال البخاري أيضاً : ضعيف[٨].

وذكره أبو زرعة في جملة الضعفاء[٩]. وذكره الفسوي في: باب من يرغب عن الرواية عنهم[١٠].

وقال الجوزجاني: يضعَّف حديثه[١١]. وقال إبراهيم الحربي: غيره أوثق منه[١٢].

وقال النسائي[١٣] والعقيلي[١٤]: متروك الحديث. وقال الساجي: عنده مناكير[١٥].

---

[١] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه صالح (ص: ٢٣٢).
[٢] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٥١٠/١).
[٣] المرجع السابق (٥١/٣).
[٤] «من كلام الإمام أحمد» برواية المَرُّوذِي (ص: ٧١).
[٥] «سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني» (ص: ١٢٨– ١٢٩).
[٦] «تاريخ بغداد» (٥٤٠/١٦).
[٧] «التاريخ الأوسط» للبخاري (١٣٥/٢).
[٨] «التاريخ الكبير» للبخاري (كتاب الكنى ص: ٩).
[٩] «الضعفاء» لأبي زرعة الرازي (٦٧٣/٢).
[١٠] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٤٠/٣).
[١١] «أحوال الرجال» (ص: ٢٤٢).
[١٢] «تهذيب التهذيب» (٣٢/١٠).
[١٣] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٦٢).
[١٤] «الضعفاء» للعقيلي (٨١٣/٣).
[١٥] «تهذيب التهذيب» (٣٢/١٠).

وقال القاضي وكيع: من أهل العلم بالسيرة وأيام الناس، واسع العلم، كثير الحديث، حدث عنه الناس، في حديثه ضعف[١].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا تحل كتابة حديثه ولا الاحتجاج به[٢].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٣].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ.. وهو في جملة من يضع الحديث[٤].

وتكلم الدارقطني في ابن جُريج، بقوله: ثقة حافظ، وربما حدَّث عن الضعفاء، ودلَّس أسماءهم، مثل: أبي بكر بن أبي سَبْرة، وإبراهيم بن أبي يحيى، وغيرهما[٥].

وقال أبو عبدالله الحاكم: يروي الأحاديث الموضوعات عن الشيوخ الأثبات[٦].

وقال أبو نعيم الأصبهاني: صاحب غرائب[٧].

وقال الذهبي: عالم مكثر، لكنه متروك[٨]. وقال ابن حجر: رموه بالوضع[٩].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

ليس هناك شك في أن أبا بكر بن أبي سبرة متروك الحديث، برغم ما عرف به من العلم وثناء بعض العلماء عليه، إلا أن أمره قد استبان لأئمة النقد، فلم يترددوا في إسقاط حديثه، وترك الاعتبار به.

---

(١) «أخبار القضاة» لوكيع القاضي (ص: ١٣١).
(٢) «المجروحين» (٢/٥٠١).
(٣) «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٢/١١٦).
(٤) «الكامل» (٩/٢٠٢).
(٥) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (١/٥٣٢).
(٦) «سؤالات مسعود السَّجْزِي للحاكم» (ص: ١٠٤).
(٧) «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم الأصبهاني (٢/٢٠٨/١٩٦٢).
(٨) «الكاشف» (٢/٤١١).
(٩) «التقريب» ترجمة (رقم: ٧٩٧٣).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١]. وقال أيضاً: لين الحديث، وقد روى عنه جماعة وحدثوا عنه[٢].

وقال مرة: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه، وإنما أُتِيَ من أبي بكر بن أبي سَبْرة فيما أحسب، لأن أبا بكر لين الحديث، وسعيد بن سلَّام لم يكن من أصحاب الحديث، وإنما ذكرت هذا الحديث إذ لم أحفظه عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه، فذكرته وبينت العلة فيه[٣].

وقال في موطن آخر: حدث بغير حديث لم يتابع عليه، وقد روى عنه جماعة من أهل العلم[٤].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

قول البزار: (وإنما ذكرت هذا الحديث..) يشبه في معناه قوله: (إنما يكتب من حديثه ما ينفرد به)، وقد ذكرنا في ترجمة: إبراهيم بن يزيد إفادتها لشدة الضعف عند البزار، فهو لم يكتب حديث أبي بكر ابن أبي سَبْرَة إلا لأنه تفرد بالحديث، وهذه عبارات يكثر منها البزار ليشير بها إلى شدة ضعف الراوي عنده، أضف إلى ذلك فإن أبا بكر بن أبي سبرة قد اشتهر بشدة ضعفه عند أهل العلم، وحمل عبارات البزار على الصواب هو المتجه، وأما قوله: (روى عنه جماعة من أهل العلم) ونحوها من العبارات فقد بينا مراد البزار منها، فانظر ترجمة: الحكم بن ظُهَير.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) في راو يغلب على الظن أنه متروك عنده، وهو متروك عند جمهور النقاد.

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١١٣٥،٩٣٦).

(٢) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٣٧١٥).

(٣) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٢٩٩).

(٤) المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٧٣).

أبو إسرائيل الـمُلائي إسماعيل بن خليفة العَبْسي الكوفي (مشهور بكنيته، وقيل: اسمه عبدالعزيز) (ت سنة ١٦٩هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن المبارك: لقد مَنَّ الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل[١].

وقال عمرو الفلَّاس: سألت عبدالرحمن بن مهدي عن حديث أبي إسرائيل المُلائي، فأبى أن يحدثني عنه، قال: كان شيخاً يشتم عثمان[٢]. وقال الفلَّاس أيضاً: كان يحيى لا يحدث عنه[٢]. يعني: القطان.

قال ابن معين – كما روى الدوري[٣] والدارمي[٤] عنه –: ثقة.

وروى أبو زرعة الدمشقي[٥] وابن الجنيد[٦] وابن محرز[٧] عنه أنه قال: ليس به بأس.

زاد أبو زرعة في روايته: كان يُفرِطُ في التشيع.

وقال ابن معين أيضاً – كما أخبر ابن طَهْمَان عنه –: عبدالله بن عيَّاش ليس به بأس، ما أقربه من أبي إسرائيل المُلائي، كان أبو إسرائيل يغلو في الشيعة[٨].

وحدَّث معاوية بن صالح عن ابن معين أنه قال: ضعيف[٢]. وعند الكَوْسَجِ قال ابن معين: صالحٌ[٩].

وفي موطن آخر روى معاوية عنه أنه قال: أصحاب الحديث لا يكتبون حديثه[١٠].

---

[١] «الجرح والتعديل» (١٦٧/٢).

[٢] «الضعفاء» للعقيلي (٩٠/١).

[٣] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٧٠/٣).

[٤] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٧٨).

[٥] «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٥٤٩/١، ٤٦١).

[٦] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٧٤).

[٧] «معرفة الرجال» برواية ابن محرز عن ابن معين (١٠٨/٢).

[٨] «من كلام ابن معين» برواية ابن طهمان عنه ترجمة (رقم: ١٦٢).

[٩] «الجرح والتعديل» (١٦٦/٢).

[١٠] المرجع السابق.

وحكى أبو داود أن الإمام أحمد قد حدَّث عن أبي إسرائيل الملائي[١]. ولعله قصد بواسطة، والله أعلم.
وروى الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال: أبو إسرائيل يُكتَبُ حديثه، وقد روى حديثاً منكراً في القتيل[٢].
وقال عبدالله بن أحمد: سألته – يعني: أباه – عن أبي إسرائيل الملائي، فقال: هو كذا. قلت: ما شأنه؟ قال: خالف الناس في أحاديث. وكأنه عنده؛ ثم قال: حدَّث عنه سفيان الثوري باليمن، أملى عليهم ذلك الحديث. قلت: ما هو؟ قال: حدَّث الفضيل بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أو عن الفضل، عن النبي ﷺ: « من أراد الحج فليتعلم ». قال أبي: وكيعٌ حدثنا عنه، وأبو نعيمٍ، وهو شيخ قديم، وهو أكبر من سفيان وشعبة، سمع من عطية وطلحة، أبو إسرائيل أدرك جنازة الشَّعْبي؛ قال أبي: اسمه إسماعيل بن أبي إسحاق. قلت: إن بعض من قال: هو ضعيف. قال: لا؛ خالف في أحاديث[٣].
ولمَّا سأل المَرُّوذِيُّ الإمامَ أحمدَ عن أبي إسرائيل قال له: كان شيعياً، وقد روى عنه الثوري[٤].
وقال معاذ بن المثنى العَنْبَرِي: سألت علي بن المديني عن أبي إسرائيل الملائي، فقال: لم يكن في حديثه بذاك، وكان يذكر عثمان بالسوء[٥]. هكذا رواه الحاكم بسنده في «معرفة علوم الحديث»، ورواه العقيلي عن معاذ بن المثنى قال: سألت علي بن المديني عن أبي إسرائيل الملائي، قال: سألت يحيى بن سعيد عنه فقال: لم يكن في دينه بذاك، وكان يذكر عثمان[٦].
وقال الفلَّاس: ليس من أهل الكذب[٧].
وقال البخاري: ضعَّفه أبو الوليد[٨].

---

[١] «سؤالات أبي داود لأحمد» (ص: ٣١٢).
[٢] «الجرح والتعديل» (١٦٦/٢).
[٣] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣٤٨/٢).
[٤] «من كلام الإمام أحمد» برواية المَرُّوذِي عنه (ص: ٦٥).
[٥] «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٤١٤).
[٦] «الضعفاء» للعقيلي (٨٩/١- ٩٠).
[٧] «الجرح والتعديل» (١٦٦/٢).
[٨] «التاريخ الكبير» للبخاري (٣٤٦/١)؛ وأبو الوليد هو: هشام بن عبدالملك الطيالسي.

وقال بَـهْزُ بنُ أسدٍ: قال لي أبو إسرائيل المُلائي – وكان رجلَ سوءٍ –: عثمان – يعني – كفر بما أنزل على محمد ﷺ[(١)].

وقال أبو داود: حدَّثونا عن عفان قال: سمعت أبا إسرائيل يقول: أشهد أنَّ عثمان كان كافراً بالله العظيم[(٢)].

وقال ابن سعد: يقولون إنه صدوق!! وكان بَـهْزُ بنُ أسدٍ يحكي أنه سمع أبا إسرائيل تناول عثمان، وأشياء نحو هذا تُـحكى عنه[(٣)].

وقال أبو حاتم: حسن الحديث جيد اللقاء، له أغاليط، لا يحتج بحديثه ويكتب حديثه، وهو سيء الحفظ[(٤)].

وقال الجوزجاني: مفتر زائغ[(٥)]. وقال أبو زرعة: صدوق كوفي، إلا أنه كان في رأيه غلو[(٦)].

وقال أبو داود: كان أبو إسرائيل يقع في عثمان[(٧)]. وقال أيضاً: لم يكن يكذب، ليس حديثه من حديث الشيعة، وليس فيه نكارة، حدَّث عنه سفيان الثوري بحديث باليمن[(٨)].

وسئل أبو داود عن عمرو بن ثابت، فقال: من شرار الناس؛ ثم قال: عمرو بن ثابت، وأبو إسرائيل، ويونس بن خباب ليس في حديثهم نكارة[(٩)].

وقال يعقوب الفسوي[(١٠)] وابن شاهين[(١١)]: ثقة.

---

(١) «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/٢٢٢).

(٢) «سؤالات أبي داود لأحمد» (ص: ٣١٤).

(٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٨/٥٠١).

(٤) «الجرح والتعديل» (٢/١٦٦- ١٦٧).

(٥) «أحوال الرجال» (ص: ٦١).

(٦) «الجرح والتعديل» (٢/١٦٧).

(٧) «سؤالات أبي داود لأحمد» (ص: ٣١٣).

(٨) «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/٢٤٣).

(٩) المرجع السابق (١/٢٤٤- ٢٤٥).

(١٠) «المعرفة والتاريخ» (٣/٢٤١،١٣٣).

(١١) «الثقات» لابن شاهين (ص: ٢٩).

وقال الترمذي: ليس هو بذلك القوي عند أهل الحديث[١].

وقال النسائي: ليس بثقة[٢]. وقال النسائي أيضاً[٣] وابن خِرَاش[٤] والدارقطني[٥]: ضعيف.

وقال العقيلي: في حديثه وهم واضطراب، وله مع ذلك مذهب سوء[٦].

وقال ابن حبان: كان رافضياً يشتم أصحاب النبي ﷺ.. وهو مع ذلك منكر الحديث[٧].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه يخالف الثقات، وهو في جملة من يكتب حديثه[٨].

وقال أبو أحمد الحاكم[٩] ومحمد بن إسحاق بن منده[١٠]: متروك الحديث.

زاد ابن منده: وكان يشتم عثمان رضي الله عنه.

وقال الذهبي: ضعفوه، وقد كان شيعياً بغيضاً من الغلاة الذين يكفرون عثمان رضي الله عنه[١١].

وقال ابن حجر: صدوق، سيء الحفظ، نسب إلى الغلو في التشيع[١٢].

---

[١] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ١٩٨).

[٢] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٥٢).

[٣] «تهذيب التهذيب» (٣٠٧/١).

[٤] «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٤٠٧/١).

[٥] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١٥٩/٦).

[٦] «الضعفاء» للعقيلي (٨٨/١).

[٧] «المجروحين» (١٣٠/١).

[٨] «الكامل» (٤٧١/١).

[٩] «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٤٠٣/١).

[١٠] «الكنى والألقاب» لابن منده (ص: ٨٣).

[١١] «ميزان الاعتدال» (٤٩٠/٤).

[١٢] «التقريب» ترجمة (رقم: ٤٤٠).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

يظهر من عبارات النقاد أن أبا إسرائيل مختلف في أمر ه من جهة ضبطه للحديث، أما بدعته ولا شكَّ فهي ضلالة، قد حملت جمعاً من النقاد على هجر حديثه غضباً منه، لتطاوله على أفضل الناس بعد الأنبياء، وهم أصحاب النبي ﷺ.

وقد عدت طائفة من النقاد أبا إسرائيل خفيف الضعف، واعتبرت سوء حفظه مُخرجاً له عن حد الاحتجاج، ومن هؤلاء النقاد: ابن المبارك، ويحيى القطان، وابن مهدي، وأبو الوليد الطيالسي، وعلي بن المديني – إن كان ما نقل عنه من كلامه لا من كلام يحيى القطان – ، والترمذي، والنسائي، وابن حبان، وابن عدي، وابن خِرَاش، والدارقطني، وأبو أحمد الحاكم، وابن منده.

وقد استخدم بعض هؤلاء النقاد عبارات شديدة، لكنها تحتمل التأويل، فقولهم: (متروك الحديث)، يعنون به هنا ترك الاحتجاج بحديثه، وقولهم: (ليس بثقة) يعنون به هنا المرتبة التي يقبل فيها حديث الراوي، فهو ضعيف عندهم ليس بثقة، والذي يحملني على هذه التأويلات تأكيد كثير من النقاد على صدق الراوي، وأنه عدل لا يشك في عدالته، فليس في الراوي مطعن يوجب ترك الرواية عنه، حتى بدعته الشنيعة لا توجب ترك الرواية عنه، إلا إذا كان معانداً، قد بين له الحق فعرفه، وأصر على ضلالته، وهذا هو مذهب المحدثين في الرواية عن المبتدع، أنهم لا يتركون حديث أهل البدع، إلا المعاندين منهم، ويحتجون بحديث الثقات منهم إذا لم يرووا حديثاً منكراً يؤيد بدعتهم.

وقد قبلت طائفة أخرى من النقاد حديث أبي إسرائيل واحتجت به، فمنهم: ابن معين – في الراجح من الروايات عنه – ، وأحمد بن حنبل، وابن سعد، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو داود، ويعقوب الفسوي، وابن شاهين.

والراجح عندي ما ذكرته الطائفة الثانية، وذلك لأنهم كانوا على علم بحديث الراوي، وببدعته، وبكلام النقاد فيه – كما ذكر ابن معين من أن أهل الحديث لا يكتبون حديثه –، وكانوا أيضاً على اطلاع بمناكيره، ومع ذلك قالوا بقبول حديثه فعندي أن قولهم مقدم على قول غيرهم من النقاد، ولذا قال ابن حجر: صدوق، سيء الحفظ.

الخلاصة: أبو إسرائيل مبتدع ضال، إلا أنه في الحديث مقبول الرواية، وقد عده جمع من النقاد خفيف الضعف، والراجح عندي قبول روايته؛ والله أعلم.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وقد روى عنه سفيان الثوري، وجماعة كثيرة، واحتملوا حديثه[١].

وأخرج البزار حديثاً في مسنده، ثم قال: إسناده حسن، إلا أبو إسرائيل وحده، فإنه تكلم فيه أهل العلم، وضعفوه، وروى عنه الثوري فمن دونه، واحتمل الناس حديثه على ما فيه[٢].

ونقل الزيلعي عن البزار أنه قال: ليس بالقوي في الحديث[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

يظهر من عبارة البزار الثانية أنه يضعف أبا إسرائيل، فإنه لا يرى تحسين حديثه، وهذا دليل على عدم قبوله لحديث أبي إسرئيل، وهو قول طائفة من النقاد كما أسلفنا.

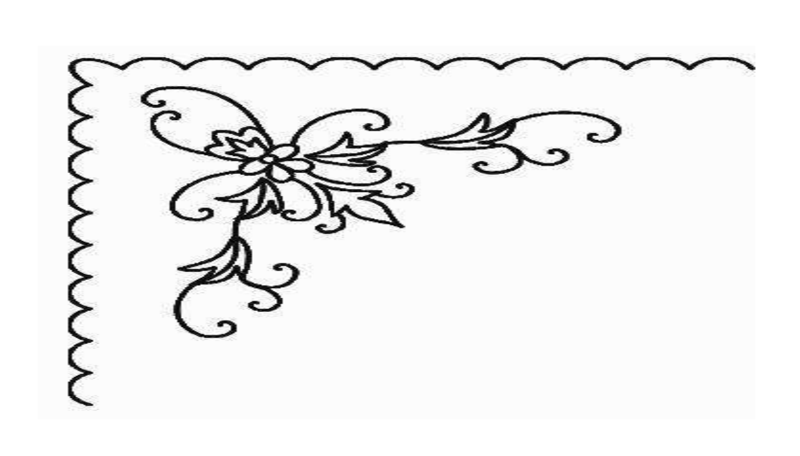
الخلاصة: أطلق البزار (لين الحديث) هنا في راو خفيف الضعف عنده، وعند طائفة من النقاد، والراجح عندي أنه مقبول الرواية كما أكدت ذلك طائفة أخرى من النقاد.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٢٠٨).

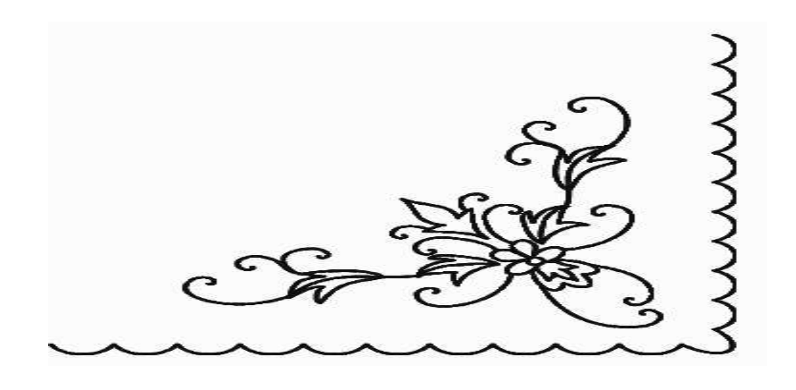
[٢] المرجع السابق عقب الحديث (رقم: ٤٠٨٣).

[٣] «نصب الراية» للزيلعي (٣٩٧/٤).



الْبَابُ الثَّانِي:

من ليس للبزار فيهم إلا عبارة واحدة.



إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع الأنصاري أبو إسحاق المدني (من السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال الذهبي: استشهد به البخاري في صحيحه[١].

ونقل ابن مُفْلِحٍ المقدسي عن وكيع أنه قال: قال إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمِّع – وكان ثقةً –: كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به[٢].

وقال ابن معين –كما روى ابن محرز عنه – : إبراهيم بن إسماعيل بن المُجَمِّع ضعيف[٣].

وروى ابن أبي حاتم، عن الدوري، عن ابن معين قال: ضعيف[٤].

وفي المطبوع من رواية الدوري قال ابن معين: إبراهيم بن إسماعيل المكي ليس بشيء[٥].

وروى ابن عدي من طريق الدوري ومعاوية عن ابن معين قال: إبراهيم بن إسماعيل ليس بشيء[٦].

وحدَّث ابن أبي خيثمة عن ابن معين قال: إبراهيم بن إسماعيل المكي ليس بشيء[٧].

ونقل مُغُلْطَاي من كتاب الآجري قوله: سئل أبو داود عنه، فقال: ضعيف، متروك الحديث؛ سمعت يحيى يقوله[٨].

وذَكَرَ المِزِّيُّ عن الكَوْسج أنه روى عن ابن معين قال: لا شيء[٩].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١٩/١).

(٢) «الآداب الشرعية» لابن مُفْلِح المقدسي (١١٨/٢)

(٣) «معرفة الرجال» برواية ابن محرز عن ابن معين (٦٩/١).

(٤) «الجرح والتعديل» (٨٤/٢)؛ ولم أجده في المطبوع من «التاريخ» برواية الدوري عن ابن معين.

(٥) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٦٢/٣).

(٦) «الكامل» (٣٧٧/١– ٣٧٨).

(٧) «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٢٦٤/١).

(٨) «إكمال تهذيب الكمال» (١٨١/١).

(٩) «تهذيب الكمال» (١٠١/١).

وقال البخاري: يروى عنه، وهو كثير الوهم، يروي عن الزهري، وعمرو بن دينار، يكتب حديثه[١].

وروى الترمذي عنه أنه قال: وإبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع بن جارية: صدوق إلا أنه يَغْلِطُ[٢].

وقال أبو نعيم ابن دكَيْنٍ: لا يسوى حديثه. وسكت، ثم قال بعد ذلك: لا يسوى حديثه فِلْسَيْن[٣].

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو قريب من ابن أبي حَبِيْبَةَ، كثير الوهم، ليس بالقوي[٤].

وقال في ترجمة إبراهيم بن أبي حَبِيْبَةَ: شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به، منكر الحديث، دون إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمِّع، وأحب إليَّ من إبراهيم بن الفضل[٥].

وذكره أبو زرعة في جملة الضعفاء[٦]. وقال النسائي: ضعيف[٧].

ونقل مُغُلْطَاي عن السَّاجي أنه قال: ضعيف، وإسماعيل أبوه ضعيف، عنده مناكير، روى أبو نعيم عنه نسخة لا يتابع على بعضها[٨].

وأخرج له أبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم[٩].

وحكم أبو جعفر الطبري على إسناد هو أحد رجاله بالصِّحة[١٠].

وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل[١١].

---

(١) «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص: ٢٥).
(٢) «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٩٣).
(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨٤/٢).
(٤) المرجع السابق.
(٥) المرجع السابق (٨٣/٢).
(٦) «الضعفاء» لأبي زرعة الرازي (٥٩٧/٢).
(٧) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٣٩).
(٨) «إكمال تهذيب الكمال» (١٨١/١).
(٩) «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي عوانة (١٣٥٧/٣٧٥/١).
(١٠) «تهذيب الآثار» لأبي جعفر الطبري [مسند عمر بن الخطاب] (حديث رقم: ١٢٣٨)، وتصحيحه للإسناد جاء قبل ذكر الحديث مباشرة.
(١١) «المجروحين» (٩٩/١).

وقال ابن عدي: هو قريب من إبراهيم بن الفضل؛ ومع ضعفه يكتب حديثه[١].

وقد قال عن ابنِ الفضلِ: ومع ضعفه يكتب حديثه، وعندي أنه لا يجوز الاحتجاج بحديثه[٢].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم[٣].

وقال الدارقطني: متروك[٤]. وقال: يخطئ كثيراً ولا يرجع[٥]. وقال أيضاً: ليس بالقوي[٦].

وكذا أخرج له الحاكم في «المستدرك»، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه[٧].

وقال الذهبي: ضعفوه[٨]. وقال ابن حجر[٩]: ضعيف.

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

قبل الشروع في دراسة الأقوال أنبِّه إلى وجود راويَيْنِ يُعرفان بإبراهيم بن إسماعيل، أحدهما: مدني، والآخر: مكي، وقد جعلهما ابن حبان واحداً[١٠]، وفرق بينهما ابن عدي كما في «الكامل»، فأفرد لابن مجمِّعٍ المدني ترجمة[١١]، وللمكي ترجمة أخرى[١٢]، وكذا فرق بينهما ابن الجوزي[١٣]،

---

(١) «الكامل» (١/٣٧٩).

(٢) المصدر السابق (١/٣٧٧).

(٣) «إكمال تهذيب الكمال» (١/١٨١).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» للدَّارقطني (ص: ١١١).

(٥) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١١/٤٨).

(٦) «من تكَلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن» لابن زُريقٍ المقدسي (ص: ١٧٣).

(٧) «المستدرك» (٥/٦٣١-٦٣٢/٨٤١٧).

(٨) «الكاشف» (ترجمة رقم: ١١٦).

(٩) «التقريب» (ترجمة رقم: ١٤٨).

(١٠) «المجروحين» (١/٩٨)

(١١) «الكامل» (١/٣٧٧).

(١٢) المصدر السابق (١/٣٨٣).

(١٣) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/٢٣).

وفرَّق بينهما أيضاً الذهبي[١]، وكذا ابن حجر فترجم للأول في «التهذيب»[٢]، وللثاني في «اللسان»[٣].

على أنَّ ابن أبي خيثمة قد سبق ابن حبان في اعتبارهما واحداً، ويظهر ذلك من صنيعه عندما نقل من طريق جعفر بن عَوْن قال: (كان إبراهيم بن إسماعيل أصمًّا شديد الصمم، وكان يجلس إلى جنب الزهري فلا يكاد يسمع إلا بعد كَدٍّ)[٤] وقد نقل ابن أبي خيثمة هذه العبارة عقب روايته عن ابن معين قوله في إبراهيم بن إسماعيل المكي: (ليس بشيء) وابن مُجمِّع المدني هو الذي يروي عنه جعفر بن عَوْن، وهو مَن يروي عن الزهري، فيُفْهَمُ من ذلك أنَّ ابن أبي خيثمة يرى المدني والمكي واحداً؛ والله أعلم.

والراجح عندي أنَّ المكي غير المدني، وحجتي في ذلك أمران:

١ - مَنْ سَبَقَ النقل عنهم آنفاً من العلماء الذين يفرِّقون بين الرَّاوِيَيْن.

٢ - قد صرَّح جمهور مَن تكَلَّمَ في ابن مجمِّعٍ - كالبخاري[٥]، والنسائيِّ[٦]، وابن أبي حاتم[٧]- بأنه مدني، ولم أجد من نَسَبَه إلى أهل مكة إلا ابن حبان، وظاهر صنيع ابن أبي خيثمة كما سبق وأن أَشَرنَا، ولو كان يُعرفُ بأنَّه من أهل مكة لما تَغَافَلَ عن ذِكرِ هذا الأمر مَن سَبَقَ ذِكرُهم من الأئمة النُّقاد؛ والله أعلم.

---

[١] «المغني في الضعفاء» (١/١٧).

[٢] «تهذيب التهذيب» (١/١٢٩).

[٣] «لسان الميزان» (١/٢٤٢).

[٤] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (١/٢٦٤).

[٥] «التاريخ الكبير» للبخاري (١/٢٧١).

[٦] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٣٩).

[٧] «الجرح والتعديل» (٢/٨٤).

ثم أقول: اختلف النقاد في حال ابن مُـجمِّعٍ فمنهم من عده مقبول الرواية ومنهم من ردَّ حديثه، فابن معين قد اختلفت عباراته في وصف حال الراوي، والذي يظهر لي أن العبارات التي جاءت في ظاهرها دالة على الضعف الشديد هي في إبراهيم المكي، وليست في صاحب الترجمة، ويؤيد هذا عبارة لابن عدي عندما نقل من طريق الدوري عن ابن معين قال: (إبراهيم بن إسماعيل ليس بشيء) فعلق ابن عدي بقوله: (وهذا الذي قاله يحيى – فقال: إبراهيم بن إسماعيل ليس بشيء– أراد به المكيَّ، ولو أراد به غيره لَنَسَبَهُ)[1]، فالراجح عندي أنَّ ابن معين يرى ابن مجمِّع خفيف الضعف.

وأما أبو نعيم الفضل بن دكَيْن، ففيه تشدُّد في الكلام عن الرواة [2]، فقد قال علي بن المديني: أبو نعيم وعفان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه[3].

والراجح عندي أن البخاري يرى قبول حديث ابن مجمِّع، ولا يعارض ذلك قوله: (يكتب حديثه) فإن أهل العلم قد يطلقوا هذه العبارة ويعنون بها كتابة الحديث للاحتجاج به، ونحو منها عبارة أبي حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به)، فقد بينت في ترجمة: محمد بن عبدالله بن عُلَاثَةَ= أن أبا حاتم يستخدمها فيمن يقبل حديثه، إذ الاحتجاج عندهم مرتبة عليا لا يبلغها إلا أمثال شعبة والثوري.

وقول الدارقطني: (متروك) يظهر لي أنه أراد ترك الاحتجاج بحديثه، بدليل قوله: (ليس بالقوي)، و(يخطئ كثيراً ولا يرجع) فهتان العبارتان تدلان على خفة ضعف الراوي.

---

[1] «الكامل» (٣٨٤/١).

[2] قد استفدت هذه الفائدة من كتاب «منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل» للدكتور/ قاسم علي سعد (١٠٣٦/٣) [ترجمة: إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمّع].

[3] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٦/٢– ١٧).

وقد قبل حديث ابن مُجَمِّع كل من: وكيع، والبخاري، وأبو حاتم، والطبري، والحاكم، وردَّ حديثه باقي الأئمة، والراجح عندي أنه خفيف الضعف، لكثرة القائلين بهذا القول.

الخلاصة: إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع مختلف في أمره بين قبول حديثه وردِّه، لكنه لم يترك، والراجح أنه خفيف الضعف، فهو قول الجمهور.

قول البزار فيه:

قال البزار: لين[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ليس للبزار – فيما وقفت عليه – عبارة أخرى غير قوله: (لين)، ولأن الراوي ممن اختلف فيه النقاد، فيصعب الترجيح بمراد البزار هنا، وإن كان القول بخفة ضعفه هو الأشهر عند العلماء.

الخلاصة: لا يتبين لي مراد البزار بـ (لين) هنا، وربما أراد بها هنا خفة الضعف، لكني لا أجرؤ على الجزم بذلك، لوقوع خلاف بين أهل العلم في الراوي.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٤٨٦٥).

ت عس ق

ثابت بن أبي صفية الثُّمَالي أبو حمزة الكوفي (مات سنة ١٤٨هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال محمد بن المثنى: ما سمعت يحيى يحدث عن أبي حمزة الثُّمَالي شيئاً قط، وما سمعت عبدالرحمن يحدث عنه شيئاً قط[١].

وقال أبو داود السَّجِسْتَاني وذَكَرَ أبا حمزة الثُّمَالي: جاءه ابن المبارك، فدفع إليه صحيفة فيها حديث سوء في عثمان، فردَّ الصحيفة على الجارية، وقال: قولي له: قبَّحك الله، وقبَّح صحيفتك[٢].

وقال ابن معين – كما روى الدوري عنه –: ليس بشيء[٣].

وسأله الدوري – في موطن آخر – عن أبي حمزة ميمون القصَّاب (صاحب: إبراهيم النخعي) وأبي حمزة الثُّمَالي: أيهما أحب إليك؟ فقال يحيى: لا ذا ولا ذاك[٤].

وروى ابن محرز[٥] وابن طهمان[٦] وإبراهيم بن سعيد الجوهري[٧] عنه أنه قال: ضعيف.

وفي رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن ابن معين قال: ليس بذاك[٨].

وقال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث، ليس بشيء[٩].

واكتفى في موضع آخر بقوله: ضعيف الحديث[١٠].

---

[١] «الضعفاء» للعقيلي (١/١٩٠- ١٩١).

[٢] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/١٨٠).

[٣] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٢٧٩).

[٤] المرجع السابق (٣/٥٤٦).

[٥] «معرفة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين (١/٦٩).

[٦] «من كلام ابن معين» برواية ابن طهمان عنه ترجمة (رقم: ٢٢).

[٧] «الضعفاء» للعقيلي (١/١٩٠).

[٨] المرجع السابق.

[٩] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣/٩٦).

[١٠] المرجع السابق (٣/٨٠).

وقال البخاري: أحمد بن حنبل يتكلَّمُ فيه، وهو عندي مُقَارِبُ الحديث، ليس له كبير حديث[١].

وذُكِرَ لأبي نعيم ابن دُكَيْن (الفضلُ بنُ يزيدَ الثُّمَالي)، فقال: كان ابن عمٍّ لأبي حمزة الثُّمَالي، وكانا جميعاً ضعيفين[٢].

وقال يزيد بن هارون: سمعت أبا حمزة يؤمن بالرجعة[٣].

وقال عمر بن حفص بن غياث: تَرَكَ أبي حديث أبي حمزة الثُّمَالي[٤].

وذكر ابن عدي حديثاً رواه حفص بن غياث عن أبي حمزة الثُّمَالي، وقال: وهذا الحديث رواه عن أبي جعفر غير أبي حمزة، إلا أني أردت أنَّ حفص بن غياث حدَّث عنه[٥].

وقال ابن سعد[٦] ويعقوب الفسوي[٧]: ضعيف.

وقال أبو حاتم: لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به[٨].

وقال الجوزجاني[٩] وأبو زرعة[١٠]: واهي الحديث. وقال أبو زرعة أيضاً: لين[١١].

وقال علي بن الجنيد: متروك[١٢].

وذكره البَرْقي في: باب من ينسب إلى الضعف ممن حمل بعض أهل الحديث روايته، وتركها بعضهم[١٣].

---

(١) «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٠٥).

(٢) «مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه» (ص: ١١٧).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (١/١٩٠).

(٤) «الجرح والتعديل» (٢/٤٥١).

(٥) «الكامل» (٢/٢٩٥).

(٦) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٨/٤٨٤).

(٧) «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣/٥٦).

(٨) «الجرح والتعديل» (٢/٤٥١).

(٩) «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ١٠٤).

(١٠) «الضعفاء» لأبي زرعة الرازي (٢/٤٢٨).

(١١) «الجرح والتعديل» (٢/٤٥١).

(١٢) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/١٥٨).

(١٣) «إكمال تهذيب الكمال» (٣/٧٢).

وقال النسائي: ليس بالقوي[١]. وقال النسائي[٢] – في موطن آخر – والدولابي[٣] قال: ليس بثقة.

وصحح الطبري[٤] وأبو عبدالله الحاكم[٥] إسناداً فيه أبو حمزة الثُّمَالي.

ثم قال الطبري في موطن آخر: أبو حمزة الثُّمَالي عندهم ممن لا يُعتمد على نقله وروايته[٦].

وقال ابن حبان: كثير الوهم في الأخبار، حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، مع غلوه في تشيعه[٧].

وقال ابن عدي: ضعفه بين على رواياته، وهو إلى الضعف أقرب[٨].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٩].

وقال الدارقطني للبَرْقاني: متروك[١٠]. وقال مرة: ليس بالقوي[١١].

وقال ابن عبدالبر: ليس بالمتين عندهم، في حديثه لين[١٢].

وقال الذهبي: ضعفوه[١٣]. وقال ابن حجر: ضعيف رافضي[١٤].

---

(١) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٦٩).

(٢) «السنن الكبرى» للنسائي (٢/١٢٢/٢٦٧٧).

(٣) «إكمال تهذيب الكمال» (٣/٧٢).

(٤) «تهذيب الآثار» للطبري [مسند عمر بن الخطاب] (الحديث رقم: ٧٥٩).

(٥) «المستدرك» (٥/٣١٣- ٣١٤/٧٥٩٩).

(٦) «تهذيب الآثار» للطبري [مسند فيه جماعة من الصحابة] (ص: ١٦٢).

(٧) «المجروحين» (١/٢٣٨).

(٨) «الكامل» (٢/٢٩٥).

(٩) «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٤/٤٩).

(١٠) «سؤالات البَرْقاني للدارقطني» (ص: ٢٠).

(١١) «السنن» للدارقطني – طبعة الرسالة – (١/١٣٩/٢٦٥).

(١٢) «إكمال تهذيب الكمال» (٣/٧٢).

(١٣) «الكاشف» (١/٢٨٢).

(١٤) «التقريب» ترجمة (رقم: ٨١٨).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

بعد تأمل في عبارات النقاد وجدت أن ثابتاً الثُّماليَّ محل خلاف بين أهل النقد، فمنهم من جعله في أدنى مراتب القبول، ومنهم من عده في أول مراتب الضعف، ولا أظن أحداً ترك حديثه، إنما ترك البعض الاحتجاج بحديثه، وربما جاءت في حق ثابت عبارات شديدة، وذلك لما كان يحمله من اعتقاد ضال، كتنقصه من سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه.

الخلاصة: ثابت الثمالي متنازع في أمره بين آخر مراتب القبول وأول مراتب الضعف، والراجح عندي أنه ضعيف في أول مراتب الضعف، لكثرة القائلين بهذا القول.

أقوال البزار فيه:

نقل الهيثمي عن البزار أنه قال: لين الحديث[١].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ليس للبزار في الراوي سوى قوله: (لين الحديث)، فلا يتبين مراده إلا بمقارنة عبارته بعبارات بقية النقاد، ولأنَّ الراوي محل نزاع بين النقاد – على ما ذَكَرْنَا سابقاً – فالقطع بمراد البزار هنا صعب، والذي نستطيع القطع به أنه أطلق (لين الحديث) على راو يتردد بين أول مراتب الضعف وآخر مراتب القبول، ولأن القول بخفة ضعفه هو قول الغالب من النقاد، فربما كان هذا رأي البزار؛ والله أعلم.

الخلاصة: أطلق البزار (لين الحديث) هنا في راو متنازع في حاله بين أول مراتب الضعف وآخر مراتب القبول، وغالب الظن أنه عند البزار ضعيف، ولا أقطع بذلك.

---

[١] «كشف الأستار» للهيثمي (٢/١٩٩).

أحمد

جَسْر بن فَرْقَد القَصَّاب أبو جعفر البصري (يروي عن: الحسن وابن سيرين):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال أبو حاتم: حدَّث عنه: وكيع، وعبدالرحمن بن مهدي[١].

وقال السَّاجي: لم يحدِّث عنه يحيى، ولا عبدالرحمن[٢].

وقال يحيى بن المغيرة: قَدِمَ جسرٌ الرَّيَّ فنهاني جرير – يعني: ابن عبدالحميد – أن أكتب عنه[٣].

وقال ابن معين – كما روى عنه عبدالله بن أحمد[٤] وابن أبي مريم[٥] –: ليس بشيء.

زاد ابن أبي مريم في روايته: ولا يكتب حديثه. وروى الكَوْسَج عن ابن معين قال: لا شيء[٦].

وقال البخاري: ليس بالقوي[٧]. وقال في موطن آخر: ليس بذاك[٨].

وسأل أبو حاتم سعيد بن عامر عنه، فقال: الثقة الأمين، كان رجلاً صالحاً[٩].

قال أبو حاتم: ليس بالقوي، كان رجلاً صالحاً[١٠]. وذكره أبو زرعة في الضعفاء[١١].

وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[١٢].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٥٣٨/٢).
[٢] «نقولات من مختصر ضعفاء الساجي» (ص: ٦٦).
[٣] «الجرح والتعديل» (٥٣٩/٢).
[٤] «الضعفاء» للعقيلي (٢٢٠/١).
[٥] «الكامل» (٤٢١/٢).
[٦] «الجرح والتعديل» (٥٣٩/٢).
[٧] «التاريخ الأوسط» للبخاري (١٤٠/٢).
[٨] «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٤٦/٢).
[٩] «الجرح والتعديل» (٥٣٩/٢).
[١٠] المرجع السابق.
[١١] «الضعفاء» لأبي زرعة الرازي (٦٠٦/٢).
[١٢] «لسان الميزان» (٤٣٧/٢).

وقال أبو داود[١] والنسائي[٢] والدارقطني[٣]: ضعيف. وقال الساجي: صدوق ضعيف الحديث[٤].
وقال ابن حبان: كان ممن غلب عليه التَّقشُّفُ، حتى أغفى عن تعهُّدِ الحديث، يهم إذا روى، ويخطئ إذا حدَّث، حتى خرج عن حد العدالة [٥].
وقال ابن عدي: والبلاء من جعفر لا من جَسْر، لأن هذه الأحاديث التي أمليتها عن محمد بن زياد عن جعفر بن جسر عن أبيه= لا يرويها عن جِسْر غير ابنه جعفر، والأحاديث الأخرى التي أمليتها مما يرويه عنه غير ابنه فهي أحاديث صالحة مستقيمة، على أن جِسْر هو في الضعفاء، وابنه مثله، ولجَسْر بن فَرْقَد هذا غير ما ذكرت من الحديث، وليس بالكثير، وأحاديثه عامتها غير محفوظة[٦].
وقال الدارقطني مرة: ليس بالقوي[٧]. وقال أيضاً: متروك[٨].
وقال الذهبي: ضعفوه[٩].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اختلف النقاد في حال جسر بن فرقد، فروى عنه ابن مهدي وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده، وأثنى عليه سعيد بن عامر، ورأيها له قوة، لأنها تلميذا جسر وبلدياه، فمعرفتها به أقوى من غيرهما، وأقل ما يؤكده موقفها أن جسراً كان عدلاً غير متهم في عدالته، وإن كان من وَهْمٍ في حديثه فليس ذلك عن قصد منه.

---

[١] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٣٦٢/١).
[٢] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٧٤).
[٣] «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٤٥٢/١- ٤٥٣).
[٤] «لسان الميزان» (٤٣٧/٢).
[٥] «المجروحين» (٢٥٧/١- ٢٥٨).
[٦] «الكامل» (٤٢٥/٢).
[٧] «سؤالات السلمي للدارقطني» (ص: ١٥٠).
[٨] «سؤالات البَرْقاني للدارقطني» (ص: ٢٠).
[٩] «المغني في الضعفاء» (٢٠٥/١).

وأما ابن معين وجرير بن عبدالحميد والنسائي، فيبدو أنهم كانوا يرون شدة ضعف جسر، وأنت ترى بأن ابن معين لم يدرك جسراً، وليس هو من أهل بلده، فحكمه على جسر من خلال حديثه فقط، وأما جرير فهو كوفي أيضاً، فلم يكن من أهل بلد جسر وهي: البصرة، فمعرفته بالراوي إنما كانت من خلال ما عَرَفَ من حديثه، وعلى نفس المنوال جاء موقف النسائي.

إن مما لا شك فيه أن الحكم على الراوي من خلال حديثه هو نهج أئمة النقد، لكن من عاصر الراوي ورآه وروى عنه وجالسه تكون معرفته للراوي أكبر، وحكمه أدق وأصوب، وانظر إلى أبي حاتم وهو الإمام في الجرح والتعديل، يسأل سعيد بن عامر عن جسر، مع أن سعيداً لم يكن من أئمة النقد، لكن سعيداً في نظر أبي حاتم أعرف بذلك من غيره؛ وعلى هذا سار أئمة الجرح والتعديل، وهاهو السَّاجي ينقل عن يحيى بن معين جرحه لسالم بن نوح بن أبي عطاء، ثم يقول: (صدوق ثقة، وأهل البصرة أعلم به من ابن معين)[1] انتهى؛ قلت: فكيف إذا كان فيهم ابن مهدي؟

وقد كان لجِسْرٍ ابنٌ اسمه جعفر، قد أكثر من الرواية عن أبيه، وكانت تلك الأحاديث التي يرويها جعفر عن أبيه غاية في النكارة، ولم يرد في جعفر من الثناء كما ورد في ترجمة أبيه، فتلك النكارة في أحاديث جسر إنما جاءت من ابنه، لذا قال ابن عدي: (والأحاديث الأخرى التي أمليتها مما يرويه عنه غير ابنه فهي أحاديث صالحة مستقيمة) فليست البليَّة من جسر، وإنما من ابنه[2]، لكن لما كانت غالب رواياته من طريق ابنه، كان ذا سبباً في الحكم عليه بالضعف.

الخلاصة: جسر بن فرقد خفيف الضعف، وربما قُبِلَ حديثه إذا لم يقع من رواية ابنه عنه، وقد حكم بعض أئمة النقد عليه بشدة الضعف، والراجح ما ذكرنا، لما أوردناه من أدلة.

---

[1] «تهذيب التهذيب» (٢٥٤/٣).

[2] انظر ترجمة جعفر في «الضعفاء» للعقيلي (٢٠٣/١).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وقد روى عنه أهل العلم، وحدثوا عنه[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ليس في عبارة البزار ما يؤكد حقيقة موقفه، لكن قوله: (قد روى عنه أهل العلم..)، قرينة تدل على خفة ضعف جسر عنده، فإذا انضمت إليها قرينة كون البزار بلدي للراوي، فغالب الظن أنه على معرفة بحقيقة أمره، تقوى في النفس أن البزار قصد بـ (لين الحديث) هنا خفة الضعف.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو يغلب على الظنِّ أنه خفيف الضعف عنده.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٣٥٦٣).

حرام بن عثمان بن عمرو الأنصاري (قيل: أبو عبدالله) المدني (ت ١٤٩هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال مالك: ليس بثقة[١].

وقال يحيى القطان: قلت لحرام بن عثمان: عبد الرحمن بن جابر، ومحمد بن جابر، وأبو عتيق هم واحد؟ قال: إن شئت جعلتهم عشرة[٢].

وقال ابن معين -كما روى ابن الجنيد عنه-: ليس بشيء[٣].

وحدَّث ابن أبي مريم[٤] وابن الغَلابي[٥] ومعاوية بن صالح[٦] عن ابن معين قال: ليس بثقة.

وفي رواية إبراهيم بن يزيد الحافظ عن ابن معين قال: الحديث عن حرام حرام[٧].

وقال أحمد بن حنبل لأبي داود: هذا شيخ قد تَرَكَ الناس حديثه[٨].

وروى صالح بن أحمد عن أبيه قال: لا يروى حديثه[٩].

وقال عبدالله: سألت أبي عن حرام بن عثمان فضعفه جداً، وقال: صنف يحيى بن سعيد كتبه، فترك حديث حرام بن عثمان[١٠].

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (ص: ٣٧).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (١٠١/٣).

(٣) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٣٩).

(٤) «الكامل» (٣٨٠/٣).

(٥) «تاريخ بغداد» (٢٠٣/٩).

(٦) المرجع السابق.

(٧) «الكامل» (٣٨٠/٣).

(٨) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (ص: ٣٦٢).

(٩) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه صالح (ص: ٣١٠).

(١٠) «تاريخ بغداد» (٢٠٢/٩).

وقال مَعْمَر بن راشد: حدثني رجل ما أبالي ألا يحدثني رجل أعلم منه؛ حدثني حرام بن عثمان[١].

وقال الفلّاس[٢] وأحمد بن صالح[٣] ويعقوب الفسوي[٤] وعلي بن الجنيد[٥]: متروك الحديث.

وقال البخاري[٦] وأبو حاتم[٧]: منكر الحديث. زاد أبو حاتم: متروك الحديث.

وقال أنس بن عياض: كان عندي عن حرام بن عثمان شيء كثير فطرحته[٨].

وقال الشافعي[٩] وصالح جزرة[١٠]: الحديث عن حرام بن عثمان حرام.

زاد صالح: عامة حديثه منكر. وقال ابن سعد: وكان كثير الحديث ضعيفاً[١١].

وقال الجوزجاني: سمعت من يقول: الحديث عن حرام حرام، لأنه لم يقتصد[١٢].

وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: ضعيف الحديث؛ وأتى على حديث لحرام بن عثمان، فقال: اضربوا عليه، ولم يقرأه علينا[١٣].

وقال أبو زرعة: واه جداً[١٤]. وقال أبو داود: ليس بشيء[١٥]. وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون[١٦].

---

[١] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٣٢٣/٢).

[٢] «الكامل» (٣٨١/٣).

[٣] «تاريخ بغداد» (٢٠٤/٩).

[٤] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١٣٨/٣).

[٥] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٩٤/١).

[٦] «التاريخ الكبير» للبخاري (١٠١/٣).

[٧] «الجرح والتعديل» (٢٨٣/٣).

[٨] المرجع السابق (٢٨٢/٣).

[٩] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١٣٨/٣).

[١٠] «تاريخ بغداد» (٢٠٤/٩- ٢٠٥).

[١١] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥٥٧/٧).

[١٢] «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ٢١٥- ٢١٦).

[١٣] «الجرح والتعديل» (٢٨٣/٣).

[١٤] «الضعفاء» لأبي زرعة الرازي (٦١٠/٢).

[١٥] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢٩١/٢).

[١٦] «الكامل» (٣٨١/٣).

وقال ابن حبان: كان غالياً في التشيع، منكر الحديث فيما يرويه، يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل[١].

وقال ابن عدي بعد أن ذكر طائفة من مناكير أحاديثه: ولحرام بن عثمان أحاديث صالحة تشاكل ما قد ذكرته، وعامة حديثه مناكير[٢].

وقال الدارقطني: ضعيف الحديث[٣].

وقال الذهبي: متروك مبتدع[٤]. وقال ابن حجر: متروك[٥].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

لا خلاف بين النقاد في ترك حديث حرام، ولا يلتفت إلى كلام مَعْمَرٍ فيه، فإنه تفرد بذلك، وعبارات النُّقاد واضحة وصريحة في ترك حديث حرام بن عثمان.

أما قول ابن عدي: (ولحرام بن عثمان أحاديث صالحة)، فإن الصلاح هنا لا يفيد القبول، وإنما هو على معنى الكثرة، وباقي العبارة يدل على هذا، فلا تستقيم العبارة هنا لو حملناها على معنى القبول، وقد سبق في ترجمة: حسين بن قيس، بيان أن صالحة تأتي بمعنى: كثيرة.

الخلاصة: حرام بن عثمان متروك عند النقاد.

---

(١) «المجروحين» (٣٣٢/١).

(٢) «الكامل» (٣٨٥/٣).

(٣) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٥٧٣/٢).

(٤) «المغني في الضعفاء» (٢٣٩/١).

(٥) «الإصابة» لابن حجر (٥٦٧/٤).

أقوال البزار فيه:

قال البزار بعد ذكره لحديث من رواية حرام بن عثمان: وحرام بن عثمان لين الحديث، سكت أهل العلم بالنقل عن حديثه، لكثرة مناكير ما روى، وإنما ذكرنا هذا الحديث لأنا لم نعلم له مخرجاً[(١)].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

قول البزار: (سكت أهل العلم بالنقل عن حديثه) يؤكد أعظم تأكيد على أنَّ حراماً متروك الرواية عند البزار، فإن سكوت أهل العلم عن حديث حرام هو مقتضى الترك، فإنهم إذا تركوا حديث راو، سكتوا عنه فلم يروا عنه، وهذا هو الصحيح في معنى العبارة.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو لا يشك في أنه متروك عند البزار وسائر أئمة النقد.

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٢٨٩).

تق

حمّاد بن عيسى بن عبيدة الجهني الواسطي (غريق الجحفة) (ت سنة ٢٠٨هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين: شيخ صالح[١]. وقال أبو حاتم[٢] وأبو داود[٣] والدارقطني[٤]: ضعيف.

زاد أبو داود: روى أحاديث مناكير.

وقال الترمذي: قليل الحديث، وقد حدَّث عنه الناس[٥].

وقال ابن حبان: يروي عن ابن جريج، عن عبدالعزيز بن عمر بن عبد العزيز أشياء مقلوبة، يتخايل إلى من هذا الشأن صناعته أنها معمولة، لا يجوز الاحتجاج به[٦].

وقال الحاكم: دجال يروي أحاديث موضوعة[٧].

وقال أبو نعيم: روى عن ابن جريج وجعفر بن محمد بالمناكير؛ لاشيء[٨].

وقال ابن ماكولا: ضعفوا أحاديثه[٩]. وقال الذهبي: ضعفوه[١٠].

وقال الذهبي أيضاً: عن جعفر الصادق وابن جريج بطامات[١١]. وقال ابن حجر: ضعيف[١٢].

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٢/٤٣٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (٣/١٤٥).

(٣) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/١٢٦).

(٤) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ١٨٣).

(٥) «الجامع» عقب الحديث (رقم: ٣٣٨٦).

(٦) «المجروحين» (١/٣٠٩).

(٧) «المدخل إلى الصحيح» (١/١٧٨).

(٨) «المستخرج على صحيح مسلم» (١/٦٣).

(٩) «تهذيب التهذيب» (٢/٤٣٠).

(١٠) «المغني في الضعفاء» (١/٢٨٨).

(١١) «ميزان الاعتدال» (١/٥٩٨).

(١٢) «التقريب» ترجمة (رقم: ١٥٠٣).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق العلماء على ضعف حماد بن عيسى، واختلفوا في درجة ضعفه، فعده ابن حبان والحاكم وأبو نعيم شديد الضعف، وعده الباقون خفيف الضعف، والراجح عندي أنه شديد الضعف، ذلك لأن من ضعفه ضعفاً شديداً ذكر مأخذ الحكم، وهو أن الراوي قد أكثر من ذكر المناكير، ومن علم حجة على من لم يعلم، فوقوف ابن حبان والحاكم على ما لم يقف عليه غيرهما يجعل قولهما مقدم على قول غيرهما، وإن كانوا أعلم – من حيث الجملة – وأكثر، وقطعاً فلن يضعفا راو بغير حجة، حاشاهما أن يتكلما بغير دليل.

الخلاصة: حماد بن عيسى الجهني اختلف النقاد في حاله بين خفة الضعف، وهو قول الأكثر، وبين شدة الضعف وهو الراجح عندي، للعلة التي ذكرتها.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث وإنما ضَعُفَ حديثه بهذا الحديث[١]، ولم نجد بُدًّا من إخراجه، إذ كان لا يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، أو من وجه دونه[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

تشعر عبارة البزار أنه موافق لرأي جمهور النقاد، وهو الحكم على حماد بخفة الضعف، وذلك لقوله: (إنما ضعف حديثه بهذا الحديث)، فكأنه ليس ينكر عليه إلا هذا الحديث، وكذا قوله: (من وجه دونه)، يفهم منه أن البزار قد وقف على طريق آخر لكنه أخرج هذا الطريق إذ كان خيراً من غيره، وهذه قرائن وليست أدلة تزداد قوة إذا أضفنا لها بأن القول بخفة الضعف هو رأي الأعم الأغلب من النقاد – وإن كان خلافاً لما رجحته –.

الخلاصة: عبارة (لين الحديث) هنا أطلقت على راو يظهر من خلال القرائن أنه يضعفه ضعفاً خفيفاً.

---

[١] الحديث: يرويه حماد بن عيسى، عن حنظلة، عن سالم، عن أبيه، عن عمر: « أن رسول الله ﷺ كان إذا رفع يديه في الدعاء لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه ».

[٢] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٢٩).

حمَّاد بن الوليد الأَزْدي الكوفي (روى عن: سفيان الثوري، وعنه: الحسن بن عرفة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال أبو حاتم: هو شيخ [١].

وقال ابن حبان: يسرق الحديث، ويلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال[٢].

وقال ابن عدي: وحماد له أحاديث غرائب، وإفرادات عن الثقات، وعامة ما يرويه لا يتابعوه عليه[٣].

وقال الحاكم: من أهل الكوفة، حدث ببغداد أحاديث مناكير، ويقال: إنه يسرق الحديث [٤].

وقال الذهبي: متروك ساقط [٥].

وقال ابن حجر: ضعيف جداً[٦].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

ظاهر من أقوال النقاد شدة ضعف حماد، وإن ألان فيه العبارة أبو حاتم.

---

(١) «الجرح والتعديل» (١٥٠/٣).

(٢) «المجروحين» (٣١٠/١).

(٣) «الكامل» (١١/٣).

(٤) «مختصر الخلافيات للبيهقي» لابن فَرَح الإشبيلي (٩٩/٣).

(٥) «المغني في الضعفاء» (٢٨٩/١).

(٦) «تلخيص الحبير» (١٣٨/٢).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وإنما كتبنا من حديثه ما لم نسمعه من حديث غيره[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارة البزار تفيد شدة ضعف حماد بن الوليد، وذلك في قوله: (إنما كتبنا من حديثه..) إلى آخر العبارة، فإنها تطابق قول البزار: (إنما يكتب من حديثه ما ينفرد به)، وقد درست العبارة في ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزي، ورجحت هناك إفادتها لشدة الضعف.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو شديد الضعف عنده، وعند النقاد.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٥٧٤٤).

ت

خالد بن أبي بكر بن عبيدالله العُمَري العَدَوي المدني (ت سنة ١٦٢هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال البخاري: لخالد بن أبي بكر مناكير عن سالم بن عبد الله[١].

وسأل الترمذي البخاري عن حديث يرويه مَعْن بن عيسى عن خالد بن أبي بكر، فلم يعرف الحديثَ البخاريُّ وقال: خالد بن أبي بكر منكر الحديث، وروى عنه زيد بن حباب مناكير، فأما مَعْن بن عيسى فهو مقارِبُ الحديث عنه[٢].

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث والرِّواية[٣]. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه[٤].

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطئ[٥]. وقال الدارقطني: ليس بقوي[٦].

وأخرج له الحاكم في «المستدرك» حديثاً، وقال: هذا حديث صحيح مستقيم الإسناد[٧].

وقال ابن حجر: فيه لين[٨].

---

[١] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٢٥٤٨).

[٢] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٢٨٧).

[٣] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥٦٥/٧).

[٤] «الجرح والتعديل» (٣٢٣/٣).

[٥] «الثقات» لابن حبان (٢٥٤/٦).

[٦] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٢٢/٢).

[٧] «المستدرك» (٤٥٤٨/٣٧/٤).

[٨] «التقريب» ترجمة (رقم: ١٦١٨).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

بعد طول نظر في أقوال النقاد السابقة تبين لي أن خالد بن أبي بكر ممن يُحسَّنُ حديثه، وهو في أدنى درجات القبول.

ولا شك أن أقوال بعض النقاد لا تفيد في ظاهرها ما ترجَّح عندي، لكن ظهرت لي أدلة وقرائن تؤكد لي قبول حديث خالد، وأنه لم يكن من الضعفاء، نعم كان فيه ضعف، إلا أنه لم يخرج من دائرة القبول.

وأول الأدلة: ذكر ابن حبان له في الثقات، مع قوله: يخطئ، وهذا ولاشك دليل قويٌّ على أنه مقبول الرواية عند ابن حبان، وربَّ قائلٍ يقول: إن ابن حبان متساهل، فأقول: إن الذي حكي من تساهل ابن حبان هو توثيقه للمجهولين، وقول ابن حبان: (يخطئ) ينفي هذه التهمة، مع أني لا أسلم للقول بأن ابن حبان يوثق المجاهيل، غاية ما في الأمر أنه ذكر طائفة ممن لم يعلم فيهم جرحاً في «الثقات»، فكأنه رحمه الله كان يذكر من عرف فيهم الجرح في «المجروحين»، ومن لم يعلم فيهم جرحاً وضعهم في «الثقات».

وثاني هذه الأدلة: تصحيح الحاكم له، وهو دليل أقل قوة من الدليل السابق، لما حصل للحاكم من التوسع في كتابه «المستدرك» بذكره أحاديث من رواية الضعفاء والمتروكين، ولكن يبقى أن كثيراً مما صححه الحاكم موافق عليه، فحكمه على الإسناد بالصحة له اعتبار ولا شك.

وثالث هذه الأدلة: قول أبي حاتم: (يكتب حديثه) وهي تأتي مرات على معنى القبول عنده، أي: يكتب حديثه احتجاجاً به، وإليك أمثلة على هذا:

❖ ففي ترجمة عبدالرحمن بن ثابت بن الصَّامت، قال ابن أبي حاتم لأبيه: (أدخله البخاري في كتاب الضعفاء)، فقال أبو حاتم: (يكتب حديثه، ليس بحديثه بأس، ويحول من هناك)[1].

❖ وقال عن عبيدالله بن أبي زياد القدَّاح: (ليس بالقوي ولا بالمتين، وهو صالح الحديث، يكتب حديثه.. يحول اسمه من كتاب «الضعفاء» الذي صنفه البخاري)[2].

❖ وقال في كَهْمَس بن المِنْهَال: (يكتب حديثه، محله الصدق)، فقال ابن أبي حاتم: (أدخله البخاري في كتاب «الضعفاء»، فسمعت أبي يقول: يحول من كتاب «الضعفاء»)[3].

❖ وقال أيضاً: (يزيد بن كَيْسان يكتب حديثه، ومحله الستر، صالح الحديث)، فقال له ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: (لا، هو بابة فُضَيل بن غَزْوَان وذويه، بعض ما يأتي به صحيح، وبعض لا)؛ قال ابن أبي حاتم: (وكان البخاري قد أدخله في كتاب «الضعفاء»، فقال أبي: يحول منه)[4].

فهؤلاء رواة قد قال فيهم أبو حاتم: (يكتب حديثه)، ولو كانوا عنده ضعفاء لما أنكر على البخاري إدخاله لهم في كتابه «الضعفاء»، والأمثلة كثيرة في استخدام أبي حاتم لهذه العبارة في رواة مقبولين عنده[5].

أضف إلى الأدلة السابقة قرينة في غاية القوة، وهي: إن الذين صنفوا في ضعفاء الرجال لم يذكروه مع من ذكروهم من الضعفاء، وأول من رأيته أدخله في الضعفاء الذهبي، ولم يسبقه إلى ذلك أحد، حتى الدارقطني الذي قال عبارته في خالد بن أبي بكر لم يذكره في كتابه «الضعفاء والمتروكين»،

---

[1] «الجرح والتعديل» (٢١٩/٥).

[2] المرجع السابق (٣١٧/٥).

[3] المرجع السابق (١٧١/٧).

[4] المرجع السابق (٢٨٥/٩).

[5] فقال عن كِنَانة بن جَبَلة: محله الصدق، يكتب حديثه، حسن الحديث. «الجرح والتعديل» (١٧٠/٧)، وقال عن عمَّار بن محمد ابن أخت سفيان الثوري: ليس به بأس يكتب حديثه. «الجرح والتعديل» (٣٩٣/٦)، وقال عن عبدالقدوس بن الحجَّاج: صدوق.. يكتب حديثه.«الجرح والتعديل» (٥٦/٦).

وأقوى من ذلك ترك ابن عدي لذكره في كتابه «الكامل»، وهو أوسع كتاب في الجرح، استوعب فيه ابن عدي كل من عَرَفَ فيهم ضعفاً، حتى سمَّاه «الكامل في ضعفاء الرجال»، ليدلنا على أنه قد بذل الغاية في جهده ليجمع الضعفاء، ولم يكتف بذكر طائفة منهم كما صنع غيره ممن ألف في الضعفاء[1]، ولاحظ معي أن خالداً العدوي من الرواة المكثرين كما وصفه ابن سعد بذلك.

فإذا ضممت هذه الأدلة بعضها إلى بعض علمت بأن خالداً لا ينزل عن مرتبة القبول، نعم هو في أدنى مراتبها، وذلك لما وقع في أحاديثه من المناكير.

بقي دفع ما في عبارتي البخاري من إشكال، فأما قوله: له مناكير عن سالم، فلا تعارض بينه وبين ما رجحناه لأنه لو لم يكن في حديث خالد تلك المناكير لم ينزل إلى الدرجات الدنيا في القبول، وأما قوله: منكر الحديث، فتحتمل تأويلان، أولهما: أنه أراد الحديث الذي ذكره الترمذي له، فكأنه أنكر نفس الحديث، وثانيهما: أنه على نفس المعنى للعبارة الأولى، أي: يقع في حديثه منا كير، بدليل أنه فرق بين ما رواه زيد بن حُبَاب عنه، وبين ما رواه مَعْن بن عيسى عنه، بل إن قوله في مَعْن: مقارب الحديث عنه، دليل على القبول، فإن عبارة: (مُقارِب الحديث) تطلق على من يحسن حديثه، فتبين أنه لا تعارض بين أقوال البخاري وبين أقوال بقية النقاد.

الخلاصة: خالد بن أبي بكر في أدنى مراتب القبول، قد وقع في حديثه مناكير، غير أنها لم تبلغ الحد الذي يرد بها حديثه.

---

[1] قال حمزة السَّهمي: سألت أبا الحسن الدارقطني أن يصنف كتاباً في ضعفاء المحدثين، فقال لي: أليس عندك كتاب ابن عدي؟ فقلت: نعم. قال: فيه كفاية، لا يزاد عليه. «تاريخ جرجان» للسهمي (ص: ٢٦٧).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

إن حمل عبارة البزار على قول بقية النقاد هو الأولى، لأن الأصل في حكمه الصواب، فمقصوده بلين هنا وجود ضعف في حديثه، غير أن هذا الضعف ليس بمطلق، إذ الراوي في الإجمال مقبول الرواية، وقول البزار: (قد روى عنه غير واحد من أهل العلم) قد يؤكد ذلك.

الخلاصة: ليس في عبارة البزار ما يفسر (لين الحديث) هنا بشكل قطعي، لكن الراوي مقبول الرواية عند النقاد، فالأصل أن البزار موافق لهم؛ والله أعلم.

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٢٨).

زيد بن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم (روى عن: أبيه، وروى عنه: إسماعيل بن أبي أويس):

أقوالُ العلماءِ فيه:

وقال البخاري: عنده مناكير [١]. وقال أيضاً: منكر الحديث[٢].

وقال أبو حاتم: مجهول.. ليس بالقوي، ضعيف الحديث، روى عن أبيه، عن جده حكايات ورؤية، ويروي عن أبيه حديثاً منكراً، لا أدري منه أو من أبيه[٣].

وذكره أبو زرعة في «الضعفاء»[٤].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من أبيه، لأن أباه ليس بشيء في الحديث، وأكثر روايته عن أبيه، فمن هنا جَنَّبْنَا عن إطلاق الجرح عليه دون الاختبار، على أن الواجب تَنَكُّبُ حديثه لوجود المناكير فيه [٥].

وذكر ابن عدي له حديثاً [٦]، ثم قال: وزيد معروف بهذا الحديث، وما أظن أن لزيد غير هذا الحديث، حديثين أو ثلاثة، وهذا الحديث بهذا الإسناد الذي ذكرته منكر[٧].

وقال الدارقطني: منكر الحديث [٨].

---

[١] «التاريخ الأوسط» للبخاري (٢/٢٢٤).

[٢] «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص: ٩٨).

[٣] «الجرح والتعديل» (٣/٥٦٧- ٥٦٨).

[٤] «الضعفاء» لأبي زرعة (٢/٦١٨).

[٥] «المجروحين» (١/٣٨٩).

[٦] وهو من رواية زيد عن أبيه عن جده عن أسلم مولى عمر أنه قال: (خرجت في سفر..)، وفيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال له: أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « أخوك البَكْرِي فلا تَأْمَنْهُ ».

[٧] «الكامل» (٤/١٦٥).

[٨] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٢١٤).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق أهل العلم على ترك حديث زيد بن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، ولم يختلفوا في شدة ضعفه، وهو منكر الحديث على قلة أحاديثه، كما نبه إلى ذلك ابن عدي، وزيد عند ابن حبان في حكم المتروك، إذ قد تحرَّجَ ابن حبان من الحكم عليه بالترك، لكنه عاد فنبه إلى وجوب التنكب عن حديثه، فصار في حكم المتروك، وكذا توقف في أمره أبو حاتم ومع ذلك أطلق الضعف عليه، ومن كلام أبي حاتم أيضاً نلمس قلة رواياته.

الخلاصة: زيد بن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم لا يُختلف في شدة ضعفه.

أقوال البزار فيه:

قال البزار بعد أن ذكر الحديث المستنكر على زيد: وفيه رجلان لين حديثهما، أحدهما: زيد بن عبدالرحمن، والآخر: عبد الرحمن بن زيد، وهو منكر الحديث جداً[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

يتضح من عبارة البزار أن زيداً عند البزار شديد الضعف، فقد قرنه بأبيه، وأبوه عند البزار شديد الضعف، وارجع إلى ترجمة أبيه في هذا البحث، ويضاف إلى هذا أن الراوي شديد الضعف عند سائر النقاد، فيتأكد بذلك أنه متروك عند البزار.

الخلاصة: وصف البزار راويان متروكان هنا بأنهما قد (لين حديثهما).

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٢٩١).

ق

سلَّام بن سَلْم (أو سُلَيم، أو سليمان) الطويل أبو سليمان المدائني (مات سنة ١٧٧هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما روى عنه ابن أبي خيثمة[١] – : ليس حديثه بشيء.

وفي رواية الدوري[٢] وابن الجنيد[٣] والدَّوْرَقي[٤] عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء.

وقال – في رواية ابن طَهْمان عنه – : ليس بثقة [٥].

وروى ابن أبي شيبة عن ابن معين قال: كان ضعيفاً[٦].

وفي موضع آخر عند ابن أبي شيبة قال ابن معين: له أحاديث منكرة [٧].

وحدَّث ابن أبي مريم عن ابن معين أنه قال: ضعيف، لا يكتب حديثه[٨].

وقال أحمد بن حنبل – فيما رواه إسحاق بن إبراهيم بن هانئ – : ليس بذاك [٩].

وسأله محمد بن موسى بن مُشَيْش فقال: روى أحاديث منكرات، ولم يرضه [١٠].

وروى أحمد بن أبي يحيى[١١] عن الإمام أحمد أنه قال: منكر الحديث[١٢].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٤/٢٦٠).

[٢] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣٧٦/٤).

[٣] «سؤالات ابن الجنيد عن ابن معين» (ص: ٤٧٥).

[٤] «الكامل» (٣٠٦/٤).

[٥] «من كلام ابن معين» برواية ابن طهمان عنه ترجمة (رقم: ٣٧٨).

[٦] «الضعفاء» للعقيلي (٥٢٩/٢).

[٧] «تاريخ بغداد» (٢٧٢/١٠).

[٨] «الكامل» (٣٠٦/٤).

[٩] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابن هانئ النيسابوري (٢٣٠/٢).

[١٠] «تاريخ بغداد» (٢٧٣/١٠).

[١١] ضعيف، فانظر ما ذكرناه في ترجمة: (أشعث بن سعيد السمان).

[١٢] «الكامل» (٣٠٦/٤).

وقال علي بن المديني: كانت له أحاديث منكرة [١]. وسأله ابنه عبدالله عن سلَّامٍ فضعَّفه جداً [٢].

وضعَّفه أيضاً أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن [٣].

وقال البخاري: تركوه [٤]. وقال مرة: يتكلمون فيه [٥].

ونقل مُغُلْطاي عن البخاري في «التاريخ الكبير» قال: ذاهب الحديث يَضَعُه [٦].

وقال أبو حاتم [٧] وعلي بن الجنيد [٨] والنسائي [٩] وابن خِرَاش [١٠] والأزدي [١١] والدارقطني [١٢]: متروك الحديث.

وقال أبو حاتم أيضاً [١٣] وأبو زرعة [١٤] والعجلي [١٥] وابن الغَلابي [١٦] وابن حبان [١٧] والدارقطني [١٨]: ضعيف الحديث. زاد أبو حاتم: تركوه.

---

[١] «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص: ١٦٧).

[٢] «تاريخ بغداد» (٢٧٣/١٠).

[٣] «الضعفاء» للعقيلي (٥٢٩/٢).

[٤] «التاريخ الكبير» للبخاري (١٣٣/٤).

[٥] «التاريخ الأوسط» (١٥٤/٢).

[٦] «إكمال تهذيب الكمال» (١٧٦/٦)؛ وهذا الكلام غير موجود في التاريخ الذي بين أيدينا، فلعله من رواية أخرى، فإن «التاريخ الكبير» للبخاري له روايات، والمطبوع منه هو إحدى تلك الروايات؛ والله أعلم.

[٧] «العلل» لابن أبي حاتم (٢٥٢/١).

[٨] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٦/٢).

[٩] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١١٧).

[١٠] «تاريخ بغداد» (٢٧٤/١٠).

[١١] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٦/٢).

[١٢] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٢٣٣).

[١٣] «الجرح والتعديل» (٢٦٠/٤).

[١٤] المرجع السابق.

[١٥] «إكمال تهذيب الكمال» (١٧٦/٦).

[١٦] «تاريخ بغداد» (٢٧٣/١٠).

[١٧] «الثقات» لابن حبان (٤١٧/٦).

[١٨] «السنن» للدارقطني (٨٤١/٢٢٧/١).

وقال البَرْذعي: وذكرت لأبي زرعة في حديث جرى عنده= سلَّام الطويل؛ فحرَّك رأسه كالمتعجب من ذكري له، كأن سلَّاماً عنده في موضع لا يذكر، ومر بحديث في كتابنا عنه، عن قبيصة، عن سلَّام، فأمر أن نضرب عليه، وقال: سلَّام ما تصنع به؟! [١]

وقال الجوزجاني: غير ثقة [٢]. وقال محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي: ليس بحجة[٣].

وقال ابن الغَلابي أيضاً: سلَّام بن سَلْم مدائني مذموم[٤].

وقال النسائي مرة: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٥].

وقال أبو القاسم البغوي: ضعيف الحديث جداً[٦]. وقال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم[٧].

وقال الساجي: عنده مناكير[٨]. وقال ابن خِرَاش في موضع آخر: كذاب[٩].

وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمد لها[١٠].

وقال ابن عدي: ولسلَّامٍ أحاديث صالحة غير ما ذكرته، وعامة ما يرويه – عن الضعفاء والثقات – لا يتابعه أحد عليه [١١].

وقال الحاكم: روى عن حميد الطويل، وأبي عمرو بن العلاء، وثور بن يزيد= أحاديث موضوعة[١٢].

وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن أبي عمرو بن العلاء، وعن حميد الطويل بأحاديث منكرة [١٣].

---

[١] «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٥٦٧/٢).
[٢] «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ٣٣٣).
[٣] «تاريخ بغداد» (٢٧٣/١٠).
[٤] المرجع السابق.
[٥] «تهذيب التهذيب» (٥٦٨/٣).
[٦] المرجع السابق.
[٧] «الضعفاء» للعقيلي (٥٣٠/٢).
[٨] «تاريخ بغداد» (٢٧٤/١٠).
[٩] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٦/٢).
[١٠] «المجروحين» (٤٢٦/١).
[١١] «الكامل» (٣١٢/٤).
[١٢] «المدخل إلى الصحيح» للحاكم (١٩٠/١).
[١٣] «المستخرج على صحيح مسلم» (٦٧/١).

وقال أبو نعيم[١] والذهبي[٢] وابن حجر[٣]: متروك.

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

سلَّام الطويل متروك الحديث عند كل النقاد، وأما قول ابن عدي: (ولسلام أحاديث صالحة) فقد بينت في ترجمة: (حسين بن قيس) إفادتها مرات للكثرة، دون إرادة القبول.

---

[١] «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم الأصبهاني (٣٧١/٤).

[٢] «المغني في الضعفاء» (٤٢١/١).

[٣] «التقريب» ترجمة (رقم: ٢٧٠٢).

أقوال البزار فيه:

نقل الهيثمي عن البزار أنه قال: وسلَّامٌ هذا أحسِبُهُ سلَّام[١] المدائني، وهو لين الحديث[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

(لين الحديث) هنا أطلقها البزار على من هو شديد الضعف.

تَنْبِيهٌ:

في «لسان الميزان» ترجمة لراو آخر اسمه: سلَّام، وهو مدائني، لكنه قيل فيه: ابن صَبِيحٍ ولم أذكره لثلاثة أسباب:

١- أن سلَّاماً هذا لم يرو عنه إلا أبو معاوية الضرير[٣]، وأما الذي تكلم فيه البزار فقد روى عنه أبو معاوية الضرير، وبَيَان بن حمران.

٢- أن الذهبي قال في سلَّام بن صَبِيحٍ: وأنا أحسِبه سلَّاماً الطويل الواهي[٤].

٣- عبارة البزار مشعرة في أنه يتكلم في راو معروف، وليس أمر ابن صَبِيح – على افتراض أنه ليس الطويل – كذلك، فتعين أن المقصود عند البزار هو الطويل.

---

[١] كذا في المطبوع، وقد نبَّه المحقق بأنه في الأصل كذلك.

[٢] «كشف الأستار» للهيثمي (٦٧/٤).

[٣] انظر: «لسان الميزان» (٩٩/٤).

[٤] «ميزان الاعتدال» (١٨٠/٢)؛ لكن وقع في المطبوع: الواثقي، بدل: الواهي، والتصويب من «اللسان».

سَوَّار بن مصعب الهَمْداني أبو عبدالله الكوفي الأعمى المؤذن (مات سنة بضع وسبعين ومائة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – فيما رواه الدوري[1] وابن أبي شيبة[2] وجعفر بن أبان[3] وابن أبي مريم[4] عنه – : ضعيف.

وروى الدوري [5] – في موضع آخر – وابن الجنيد[6] عنه أنه قال: ليس بشيء.

زاد الدوري في روايته: كان يجيئنا إلى منزلنا.

وفي رواية ابن أبي مريم قال ابن معين: لم يكن بثقة، ولا يكتب حديثه[7].

وأخبر ابن الغَلابي عن ابن معين أنه قال: ليس بثقة[8].

وسأل أبو داود الإمام أحمد عنه، فأنكر الرواية عنه، وقال: قدم هاهنا، ومن يُحدِّث عنه؟! فقال أبو داود: سويد. فقال: سبحان الله!![9]

وروى المَرُّوذِي عن أحمد أنه قال: ليس بشيء[10].

---

[1] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٣٦٢).
[2] «الضعفاء» للعقيلي (٢/٥٤٠).
[3] «المجروحين» (١/٤٥٢- ٤٥٣).
[4] «تاريخ بغداد» (١٠/٢٨٩).
[5] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٤٢٢).
[6] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٣٥).
[7] «الكامل» (٤/٥٣١).
[8] «تاريخ بغداد» (١٠/٢٩٠).
[9] المرجع السابق (١٠/٢٨٩).
[10] «من كلام الإمام أحمد» برواية المَرُّوذِي عنه (ص: ٨٣).

وقال أحمد بن حنبل [١] – كما في رواية أبي طالب – وأبو حاتم[٢] والنسائي[٣] والدارقطني[٤]: متروك الحديث. وزاد أبو حاتم: لا يكتب حديثه، ذاهب الحديث.

وسأل عبدالله بن علي بن المديني أباه عن سَوَّار المؤذن، فضعَّفه [٥].

وقال البخاري: منكر الحديث [٦]. وذكره أبو زرعة في الضعفاء [٧]. وقال أبو داود: غير ثقة [٨].

وذكره الفسوي في : باب من يرغب عن الرواية عنهم[٩].

وقال النسائي مرة: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[١٠].

وقال العقيلي بعد ذكره لحديث منكر لسَوَّار: لا يتابع عليه، ولا على كثير من حديثه [١١].

وقال ابن حبان: كان ممن يأتي بالمناكير عن المشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها [١٢].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه ليس محفوظ، وهو ضعيف كما ذكروه[١٣].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[١٤]. وقال الدارقطني في موطن آخر: ضعيف [١٥].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٢٧٢/٤).

[٢] المرجع السابق.

[٣] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٢٤).

[٤] «السنن» للدارقطني (٥٦٤/١٦٢/١).

[٥] «تاريخ بغداد» (٢٩٠/١٠).

[٦] «التاريخ الكبير» للبخاري (١٦٩/٤).

[٧] «الضعفاء» لأبي زرعة (٦٢٤/٢).

[٨] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢٩٨/٢).

[٩] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣٨/٣).

[١٠] «لسان الميزان» (٢١٧/٤).

[١١] «الضعفاء» للعقيلي (٥٤١/٢).

[١٢] «المجروحين» (٤٥٢/١).

[١٣] «الكامل» (٥٣٥/٤).

[١٤] «لسان الميزان» (٢١٧/٤).

[١٥] «السنن» للدارقطني (٤٥٤/١٣٥/١).

وقال الحاكم: روى عن الأعمش، وإسماعيل بن خالد المناكير، عن عطية بن سعد الموضوعات، وروى عن كُليب بن وائل عن ابن عمر حديثاً موضوعاً، وسَوَّار متروك الحديث بمرة [١].

وذكر الحاكم حديثاً، فقال: وإنما يعرف هذا الحديث من حديث سَوَّار بن مصعب، عن عطية العَوْفي، عن أبي سعيد، وليس من شرط هذا الكتاب [٢].

وقال أبو نعيم الأصبهاني: متروك الحديث، حدث عن كليب بن وائل عن ابن عمر بالمناكير [٣].

وقال الذهبي: أحد الضعفاء [٤].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

سَوَّار بن مصعب الأعمى مجمع على ترك حديثه بلا خلاف.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث [٥].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

لم يختلف أهل العلم في شدة ضعف سَوَّار بن مصعب، فحمل عبارة (لين الحديث) هنا على الضعف الشديد هو المتجه، والله أعلم.

---

[١] «المدخل إلى الصحيح» للحاكم (١/١٩١- ١٩٢).

[٢] «المستدرك» (٢/٦٥٣/٣١٠٠).

[٣] «المستخرج على صحيح مسلم» (١/٦٨).

[٤] «تاريخ الإسلام» للذهبي [حوادث ووفيات: ١٧١- ١٨٠] (ص: ١٥٣).

[٥] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٥٧٣).

شيبة بن نَعَامة (يروي عن: أنس، وروى عنه: أبو معاوية الضرير):

أقوالُ العلماءِ فيه:

وقال ابن معين: أبو نَعَامة الكوفي: شيبة بن نَعَامة، روى عنه: هُشَيم، وجَرِير، وسفيان الثوري[١].

وقال في موطن آخر: شيبة بن نَعَامة – الذي روى عنه أبو معاوية الضَّرير – ضعيف الحديث[٢].

وقال أبو حاتم: شيبة بن نَعَامة أبو نَعَامة الضَّبِّي كوفي، روى عن: سعيد بن جُبَير، وموسى بن طلحة، وخالد، وفاطمة بنت حسين، روى عنه: الثوري، وشَرِيك، وهُشيم، وجَرِير[٣].

زاد ابن أبي حاتم: وروى عنه: إبراهيم بن المُخْتار.

وقال الفسوي: حدثنا سعيد بن منصور، عن أبي معاوية، عن شيبة بن نَعَامة، وهو ضعيف[٤].

وقال في موطن آخر: أبو نَعَامة الكوفي: شيبة بن نَعَامة، روى عنه: سفيان وجرير وهُشَيم[٥].

وقال ابن حبان: شيبة بن نَعَامة يروي عن: أنس، روى عنه: أبو معاوية الضَّرير؛ ممن يروي عن أنس ما لا يشبه حديثه، وعن غيره من الثقات ما يخالف حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به[٦].

وقال في «الثقات» في طبقة أتباع التابعين: شيبة بن نَعَامة أبو نَعَامة الضَّبِّي، من أهل الكوفة، يروي عن العراقيين، روى عنه: الثوري، وهُشَيم، وجَرِير بن عبدالحميد[٧].

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٤٢٩،٣٨٤،٣٦٦).

[٢] المرجع السابق (٤/٤٤).

[٣] «الجرح والتعديل» (٤/٣٣٥- ٣٣٦).

[٤] «المعرفة والتاريخ» ليعقوب الفسوي (٣/٥٩).

[٥] المرجع السابق (٣/٢٠٥).

[٦] «المجروحين» (١/٤٥٩).

[٧] «الثقات» لابن حبان (٦/٤٤٥).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

الذي يظهر لي أن ابن حبان يعتبر من ذكره في «الثقات» غير الذي تكلم فيه في «المجروحين»، وذلك لما يلي:

١ - أن الراوي الذي في المجروحين يُعَدُّ من التابعين، لأنه يروي عن أنس بن مالك رضي الله عنه، والذي ذكره ابن حبان في «الثقات» ذكره في طبقة أتباع التابعين.

٢ - أنه لم يَذْكُر في الرواة عمن ذَكَرَه في «الثقات» أبا معاوية الضرير، وكذا لم يَذْكُر هشيماً وجريراً والثوريَّ في الرواة عمن ذَكَرَه في «المجروحين»،و كذا صنع ابن معين كما هو ملاحظ، فاعتبر شيبة الضعيف، هو الذي يروي عنه أبو معاوية الضرير، وذكر شيبة آخر فلم يذكر في الرواة عنه أبا معاوية الضرير، مع أن عبارته الثانية تشعر بأن شيبة بن نعامة الضعيف، مشهور برواية أبي معاوية عنه.

٣ - أن أبا حاتم الرازي قد بين طائفة من الرواة الذين يروي عنهم شيبة بن نعامة الضبي المكنى بأبي نعامة، ولم يذكر فيهم أنس، والذي في «المجروحين» معروف بروايته عن أنس رضي الله عنه، فلو كان هو هو لما غفل أبو حاتم الرازي عن ذكر أنس بن مالك رضي الله عنه.

فتبين لك بأن ثمَّ راويان عند ابن حبان اسمهما: شيبة بن نعامة؛ أحدهما: يروي عن أنس رضي الله عنه وهو ضعيف، لا يجوز الاحتجاج به، والثاني: لم يعلم فيه ابن حبان جرحاً فذكره في «الثقات».

شيبة بن نعامة الذي يروي عن أنس ضعيف عند ابن معين والفسوي وابن حبان، وعباراتهم فيه خفيفة فلعله خفيف الضعف عندهم، والله أعلم.

أقوال البزار فيه:

نقل ابن حجر عن البزار أنه قال: كانت عنده أخبار، وهو لين الحديث[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ليس هناك ما يبين لنا إن كان البزار يتكلم عن شيبة بن نعامة الذي يروي عن أنس، أو أن عبارته هي في الراوي الآخر، فتفسير عبارته هنا غاية في الصعوبة، فإن العبارات فيه قليلة، وكذا هو مختلف فيه في مسألة الجمع والتفريق، كما فصلناه عند الكلام عن موقف ابن حبان.

الخلاصة: لا يتبين لي مراد البزار بـ (لين الحديث) هنا، لعدم وجود قرائن تعين على فهم العبارة عنده.

---

[1] «لسان الميزان» (٢٦٩/٤).

تق

الصَّلْت بن دينار الأَزْدي أبو شُعَيْب البصري الـمَجْنُون (من الطبقة السادسة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال البخاري: وكان شعبة يتكلم فيه[١].

وقيل لشعبة: أي شيء تستطيع أن تقول في سفيان الثوري؟ قال: قد روى عن أبي شُعَيْب المجنون[٢].

وقال مرة: إذا حدَّثكم سفيان عن رجل لا تعرفوه فلا تكتبوا، فإنَّما يحدثكم عن مثل أبي شُعَيْب المجنون[٣].

وقال عمرو الفلَّاس: كان يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن بن مهدي لا يحدثان عن الصَّلْت بن دينار[٤].

وقال يحيى بن سعيد: ذهبت أنا وعَوْفٌ نعود الصَّلت بن دينار، فذكر الصَّلْت علياً فنال منه، فقال له عَوْف: ما لك يا أبا شعيب، لا رفع الله صرعتك[٥].

وقال ابن معين – فيما رواه الدوري[٦] والدارمي[٧] وعبدالله ابن الإمام أحمد[٨] وابن طَهْمان[٩] وابن أبي مريم[١٠] عنه –: ليس بشيء.

---

[١] «التاريخ الأوسط» (٢/١٠٢).

[٢] «الجرح والتعديل» (٤/٤٣٧).

[٣] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/١٤٣).

[٤] «الجرح والتعديل» (٤/٤٣٨).

[٥] «الضعفاء» للعقيلي (٢/٥٩٤).

[٦] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤/٩٢).

[٧] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ١٣٤).

[٨] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣/٧).

[٩] «من كلام ابن معين» برواية ابن طَهْمان عنه ترجمة (رقم: ٩٧).

[١٠] «الكامل» (٥/١٢٥).

وروى ابن أبي خيثمة[١] ومعاوية بن صالح[٢] والمُفَضَّل الغَلابي[٣] عن يحيى أنه قال: ضعيف.

وقال أحمد لابنه عبدالله[٤] وأبي طالب[٥]: ترك الناس حديثه.

زاد عبدالله في روايته: متروك، ونهاني أن أكتب عن الصَّلت بن دينار شيئاً من الحديث.

وفي موضع آخر عند عبدالله قال أحمد: متروك الحديث[٦].

وعن حَرب الكِرْمَاني أن الإمام أحمد ذُكِرَ له الصَّلت بن دينار فكأنه ضعَّفه[٧].

وقال علي بن المديني: كان ذاك ضعيفاً عندنا[٨].

وقال البخاري: لا يُحتج بحديثه[٩].

وقال الفلَّاس[١٠] والسَّاجي[١١] وعلي بن الجنيد[١٢] وأبو أحمد الحاكم[١٣] والدارقطني[١٤]: متروك الحديث.

زاد عمرو الفلاس: يكثر الغلط.

---

[١] «تاريخ دمشق» (٢٠٢/٢٤).

[٢] «الكامل» (١٢٥/٥).

[٣] «تاريخ دمشق» (٢٠٢/٢٤).

[٤] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣١٠/٢).

[٥] «الجرح والتعديل» (٤٣٨/٤).

[٦] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٧/٣).

[٧] «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» رواية حَرب الكَرْمَاني عنهما (ص: ٤٨٠).

[٨] «سؤالات ابن شيبة لابن المديني» (ص: ٧٦).

[٩] «تهذيب التهذيب» (٦١/٤).

[١٠] «الجرح والتعديل» (٤٣٨/٤).

[١١] «نقولات من مختصر الضعفاء للساجي» (ص: ١٣٦).

[١٢] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٥٧/٢).

[١٣] «تاريخ دمشق» (١٩٨/٢٤).

[١٤] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٢٥٠).

وقال ابن سعد[١] والعجلي[٢] وأبو داود[٣] ويعقوب الفسوي[٤] والدولابي[٥]: ضعيف. زاد ابن سعد والفسوي: ليس بشيء.

وقال أبو حاتم: لين الحديث، إلى الضعف ما هو، مضطرب الحديث، يكتب حديثه[٦].

وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث[٧]. وقال أبو زرعة: لين[٨].

وقال الترمذي: قد تكلم بعض أهل العلم في الصَّلت بن دينار وضعَّفه، وتكلموا في صالح بن موسى من قبل حفظهما[٩].

وقال النسائي: ليس بثقة[١٠].

وقال ابن حبان: كان أبو شُعَيْب يشتم أصحاب رسول الله ﷺ ويبغض علي بن أبي طالب، وينال منه، ومن أهل بيته، على كثرة المناكير في روايته[١١].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه مما لا يتابعه الناس عليه[١٢].

وذكر الحاكم حديثاً في مستدركه، ثم قال: تفرَّد به الصَّلت بن دينار، وليس من شرط هذا الكتاب[١٣].

وقال الذهبي: ضعفوه، وبعضهم تركه[١٤].

---

[١] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٢٧٩/٩).

[٢] «إكمال تهذيب الكمال» (٣٩٣/٦).

[٣] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٣٦٨/١).

[٤] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١٢٣/٢).

[٥] «الكنى والأسماء» للدولابي (٦٤٠/٢).

[٦] «الجرح والتعديل» (٤٣٨/٤).

[٧] «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ٢٠٧).

[٨] «الجرح والتعديل» (٤٣٨/٤).

[٩] «الجامع» عقب الحديث (رقم: ٣٧٣٩).

[١٠] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٣٧).

[١١] «المجروحين» (٤٧٥/١).

[١٢] «الكامل» (١٢٨/٥).

[١٣] «المستدرك» (٥٦٦٥/٤٥٩/٤).

[١] «المغني في الضعفاء» (٤٩١/١).

وقال في موضع آخر: لين[٢]. وقال ابن حجر: متروك ناصبي[٣].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق أهل العلم على ضعف الصَّلت بن دينار، وهو صاحب ضلالة، فإنه كان يشتم أصحاب النبي ﷺ ، ويتنقص من سيدنا علي رضي الله عنه ، واختلف أهل العلم في درجة ضعفه، فعدته طائفة منهم خفيف الضعف، واعتبرته جماعة منهم شديد الضعف، ويرجع هذا الاختلاف إلى تفاوت تقديرهم لحجم المناكير التي في حديثه، فالذين عدوه شديد الضعف اعتبروا مناكيره كثيرة بالنسبة لرواياته، والذين اعتبروه خفيف الضعف رأوا بأن المناكير لم تكن في الدرجة التي يستحق بها الترك.

ومن أبرز العلماء الذين أطلقوا عبارات شديدة في الصَّلت: شعبة، وابن معين، وأحمد بن حنبل، والنسائي، وابن حبان، وابن عدي، وأبو أحمد الحاكم، والدارقطني، وغيرهم؛ ومن أبرز من أطلق عليه عبارات خفيفة من النقاد: أبو حاتم، والجوزجاني، وأبو زرعة، والترمذي، وأيضاً سهل عبارته كل من: علي بن المديني، والبخاري، والفلاَّس – وإن قال عنه متروك، فإن سياق عبارته يشعر بأنه أراد ترك الاحتجاج بحديثه – ، والعجلي، وأبو داود، وغيرهم.

إن الترجيح في حال الصَّلت صعب، لاختلاف النقاد في تقدير منكراته، لكن القلب يميل إلى القول بخفة ضعفه، وأن كثيراً من العبارات الشديدة التي أطلقت عليه إنما كانت لأجل بدعته وضلاله، فالراجح عندي أنه خفيف الضعف.

الخلاصة: الصلت بن دينار مختلف في درجة ضعفه، والراجح أنه خفيف الضعف.

---

[١] «ميزان الاعتدال» (٢/٣١٨).

[٢] «التقريب» ترجمة (رقم: ٢٩٤٧).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[١].

وكذا نقل مغلطاي من كتاب «السنن» للبزار ذات العبارة[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

لا شك في أن الصَّلْت بن دينار ضعيف عند البزار، فإن هذا أمر لا ينازع فيه أحد من أهل العلم، لكن تحديد مقصود البزار بلين الحديث هنا صعب، إذ لم أقف على عبارة أخرى للبزار تعينني على فهم مراده، كما أن الصَّلت ممن اختلف فيهم النقاد، فصَعُبَ مع ذلك تحديد معنى (لين الحديث) هنا، والله أعلم.

الخلاصة: لا يتبين لي مراد البزار بـ (لين الحديث) هنا.

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٢٣٣٨).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (٦/٣٩٣).

أحمد عخ د ت سي ق

عاصم بن عبيدالله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العَدَوي المدني (مات سنة ١٣٢هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

حدَّث عنه: مالك[١]، وشعبة[٢]، وسفيان بن عيينة[٣]، وغيرهم، وقد روى يحيى القطان وعبدالرحمن ابن مهدي عن الثوري عنه[٤].

قال ابن معين: بلغني عن مالك بن أنس أنه قال: عجباً من شعبة هذا الذي ينتقي الرجال، وهو يحدِّث عن عاصم بن عبيدالله![٥].

وقال الدارقطني في علله: ووهم مالك.. أو تعمد إسقاط عاصم بن عبيدالله، فإن له عادة بهذا أن يسقط اسم الضعيف عنده في الإسناد، مثل عكرمة ونحوه[٦].

وقال شعبة: عاصم بن عبيدالله لو قيل له: من بنى مسجد البصرة ؟ لقال: فلان، عن فلان، عن النبي ﷺ[٧].

وقال: كان عاصم بن عبيدالله لو قلت له: رَأَيْتَ رجلاً راكباً حماراً؟ لقال: حدثني أبي[٨].

وقال ابن عيينة لشعبة: قلَّ ما سألناه إلا قال: حدثني عبدالله بن عامر، قال: حدثني سالم[٩].

---

[١] «الموطأ» (١١٥٢/١٠٩/٣)، وهو حديث موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، رواه مالك، عن هشام، عن عاصم: « أن رجلاً أَحَدَّ شِفْرَةً، وقد أخذ شاة ليذبحها، فضربه عمر بالدُّرَّة..» الحديث.

[٢] «المسند» للإمام أحمد (١٩٦/٣٢٦/١).

[٣] «المسند» للحميدي (١٤١/٧٧/١).

[٤] «المسند» للإمام أحمد (٢٣٨٦٩/٢٩٧/٣٩).

[٥] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٧٠/٣).

[٦] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٩/٢).

[٧] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٧٧٨/٢).

[٨] «الضعفاء» للعقيلي (١٠٤١/٣).

[٩] المرجع السابق (١٠٤٢/٣).

وقال أبو مَعْمَرٍ القَطِيْعي: كان ابن عيينة لا يَحْمَدُ حفظ عاصم بن عبيدالله[١].

وقال أحمد بن حنبل: قال ابن عيينة: كان بعض المشايخ يتَّقُون حديث عاصم بن عبيدالله[٢].

وقال علي بن المديني: ذكرنا عند يحيى بنِ سعيدٍ عاصمَ بنَ عبيدالله، فقال: هو عندي نحو ابن عَقيل[٣].

وقال علي بن المديني أيضاً: سمعت عبدالرحمن بن مهدي يُنْكِرُ حديثَ عاصم بن عبيدالله أشد الإنكار[٤].

وقال ابن معين – كما روى الدوري[٥] والدارمي[٦] وابن الدَّوْرَقي[٧] ومعاوية بن صالح[٨] وابن محرز[٩] وابن أبي مريم[١٠] وإبراهيم بن سعيد الجوهري[١١] وعبدالله بن شعيب[١٢] عنه – : ضعيف.

وسأله الإمام مسلم: أيما أحب إليك عاصم بن عبيدالله أم عبدالله بن محمد بن عَقيل؟ فقال: لست أحبُّ واحداً منهما[١٣]. ونحو مما سبق أجاب ابن معين جعفر بن أبان[١٤].

وقال ابن معين للمُفَضَّل الغَلابي: عاصم بن عبيدالله وابن عَقيل متشابهان في الضعف[١٥].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٣٤٧/٦).

[٢] «سؤالات أبي داود لأحمد» (ص: ٢٠٦).

[٣] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٣٠٣/٢).

[٤] «الكامل» (٣٨٧/٦).

[٥] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٨٣/٣).

[٦] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ١٣٧).

[٧] «الكامل» (٣٨٨/٦).

[٨] المرجع السابق.

[٩] «معرفة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين (٧٤/١).

[١٠] «الكامل» (٣٨٨/٦).

[١١] «الضعفاء» للعقيلي (١٠٤٢/٣).

[١٢] «الكامل» (٣٨٨/٦).

[١٣] «المجروحين» (١١٠/٢).

[١٤] المرجع السابق (١٠٩/٢).

[١٥] «تاريخ دمشق» (٢٦٨/٢٥).

وقال ابن معين: علي بن زيد أحبُّ إلي من ابن عقيل، ومن عاصم بن عبيدالله[١].

وسئل ابن معين عن حديث سُهيل والعلاء وابن عَقيل وعاصم بن عبيدالله؛ فقال: عاصم وابن عَقيل أضعف الأربعة، والعلاء وسهيل حديثهم قريب من السَّواء، وليس حديثهم بالحجج[٢].

وروى ابن أبي خيثمة عن ابن معين[٣]، وعبدالله بن أحمد عن أبيه[٤] قالا: ليس بذاك.

وقال أحمد – كما روى أبو داود عنه – : علي بن زيد، وجعفر بن محمد، وعاصم بن عبيدالله، وعبدالله بن محمد بن عَقيل، ما أقربهم من السواء[٥].

وسئل أحمد عن حسين بن عبيد الله صاحب عكرمة: منكر الحديث؟ فقال برأسه؛ أي: نعم. فقيل له: هو أحب إليك أو عاصم بن عبيدالله؟ قال: ما أقربهما، وعبدالله بن محمد بن عَقيل[٦].

وقال عبدالله بن أحمد: سئل أبي عن عاصم بن عبيدالله، وعبدالله بن محمد بن عقيل، فقال: ما أقربهما [٧].

وقد قال البخاري عن ابن عَقيل: رأيت أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي يحتجون بحديثه، وهو مقارِبُ الحديث[٨].

وروى يعقوب بن شيبة عن أحمد أنه قال عن عاصم: حديثه وحديث ابن عقيل إلى الضعف ما هو[٩].

وفي رواية المَرُّوذِي قال أحمد: كان الشيوخ يهابون حديثه[١٠].

وقال البخاري: صدوق، روى عنه مالك بن أنس حديثين مرسلين، وروى عنه شعبة والثوري[١١].

---

(١) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٧٦/٣).

(٢) المرجع السابق (٢٣٠/٣).

(٣) «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة [السفر الثاني] (٨٩٢/٢- ٨٩٣).

(٤) «الجرح والتعديل» (٣٤٧/٦).

(٥) «سؤالات أبي داود لأحمد» (ص: ٢٠٦).

(٦) المرجع السابق (ص: ٣٦١- ٣٦٢).

(٧) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢١٠/٢).

(٨) «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٢٢).

(٩) «تاريخ دمشق» (٢٦٦/٢٥).

(١٠) «من كلام الإمام أحمد» برواية المروذي (ص: ٦٦).

(١١) «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٩١).

وقال البخاري أيضاً[١] وأبو حاتم[٢]: منكر الحديث.

زاد أبو حاتم، فقال: مضطرب الحديث ليس له حديث يعتمد عليه، ما أقربه من ابن عَقيل.

وقد قال عن ابن عقيل: لين الحديث، ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه، يكتب حديثه[٣].

وقال عبدالله بن نافع الأكبر لأخيه: إذا كنت متخذاً عُمرياً خليلاً فاجعله عاصمياً[٤].

وقال محمد بن يحيى الذُّهلي: ليس على عاصم بن عبيدالله قياس[٥].

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، لا يحتج به[٦].

وسئل أبو زرعة عن ابن عَقيل وعاصم، فقال: ابن عَقيل يُختلف عليه في الأسانيد، وعاصم منكر الحديث في الأصل، وهو مضطرب الحديث[٧].

وقال الجوزجاني[٨] والنسائي[٩] وابن خِرَاش[١٠] والدارقطني[١١]: ضعيف.

وقال العجلي: لا بأس به[١٢].

وقال يعقوب بن شيبة: قد حَمَلَ الناس عنه، وفي أحاديثه ضعف، وله أحاديث مناكير[١٣].

---

(١) «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص: ١٨٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (٦/٣٤٨).

(٣) المرجع السابق (٥/١٥٤).

(٤) «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٢/٣٠٣).

(٥) «المجروحين» (٢/١٠٩).

(٦) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/٤٥٩).

(٧) «الجرح والتعديل» (٦/٣٤٨).

(٨) «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ٢٣٧).

(٩) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٨١).

(١٠) «تاريخ دمشق» (٢٥/٢٧٠).

(١١) «من تكلم فيه الدارقطني في كتابه السنن» لابن زُرَيق (ص: ٢٠٦).

(١٢) «التاريخ» للعجلي (ص: ٢٤١).

(١٣) «تاريخ دمشق» (٢٥/٢٦٨).

وقال الآجري لأبي داود: قال ابن معين: عاصم، وفُليح، وابن عَقيل، لا يحتج بحديثهم. قال: صدق[١]. وفي موضع آخر قال أبو داود: عاصم بن عبيدالله لا يكتب حديثه[٢].

وأخرج الترمذي في «الجامع» حديثاً فيه عاصم بن عبيدالله، وقال: حديث حسن صحيح[٣].

وروي عن النسائي أنه قال: .. لأن مالكاً لا نعلمه روى عن إنسان ضعيف مشهور بضعف[٤] إلا عاصم بن عبيدالله، فإنه روى عنه حديثاً، وعن عمرو بن أبي عمرو – وهو أصلح من عاصم –، وعن شريك ابن أبي نَمِر – وهو أصلح من عمرو بن أبي عمرو في الحديث –، ولا نعلم مالكاً روى عن أحد يُتْرَكُ حديثه غير عبدالكريم بن أبي المُخَارِق أبي أمية البصري[٥].

وقال أيضاً: وليس أحد – بعد التابعين – أقلَّ روايةً عن الضعفاء من مالك بن أنس، ما علمناه حدَّث عن متروكٍ، إلا عن عبد الكريم أبي أمية حديثين.. وروى عن: عاصم بن عبيدالله، وعمر بن أبي عمر وليسا بذاك، ولم يرو عنهما من الأحكام شيئاً[٦].

وقال السَّاجي: مضطرب الحديث، روى عنه: شعبة، والثوري، ويحيى بن سعيد، ولم يحدِّث عنه مالك[٧]. قلت: تفرد الساجي بهذا النفي، ولم يوافقه أحد من أهل العلم.

وأخرج له ابن خزيمة في صحيحه، ثم قال: وأنا بريء من عُهدة عاصم.. ثم قال ابن خزيمة: كنت لا أخرِّج حديث عاصم بن عبيدالله في هذا الكتاب، ثم نظرتُ فإذا شعبة والثوري قد رويا عنه، ويحيى ابن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي – وهما إماما أهل زمانهما – قد رويا عن الثوري عنه، وقد روى عنه مالك خبراً في غير «الموطإ»[٨].

---

[١] «إكمال تهذيب الكمال» (١٠٨/٧).

[٢] المرجع السابق.

[٣] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٩٨٩).

[٤] في المطبوع: يضعف، والتصويب من المخطوط (ق: ١١).

[٥] «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص: ٢٨٨).

[٦] «التعديل والتجريح» لأبي الوليد الباجي (٧٠٠/٢).

[٧] «إكمال تهذيب الكمال» (١٠٨/٧).

[٨] «الصحيح» لابن خزيمة (٢٤٧/٣– ٢٠٠٧/٢٤٨).

وقال في موطن آخر: لست أحتجُّ بعاصم بن عبيدالله لسوء حفظه[١].

وقال ابن حبان: كان سيء الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطإ، فَتُرِكَ من أجل كثرة خطئه[٢].

وقال ابن عدي: قد روى عنه: سفيان الثوري، وابن عيينة، وشعبة، وغيرهم من ثقات الناس، وقد احتمله الناس، وهو مع ضعفه يكتب حديثه [٣].

وقال الدارقطني: غيره أثبت منه[٤]. وفي موطن آخر قال: كان سيء الحفظ[٥].

وقال أيضاً: لم يكن بالحافظ[٦]. وقال في موضع آخر: ليس بقوي[٧].

وقال للبرقاني: يترك، وهو مغفَّل[٨].

وصحح أبو عبدالله الحاكم إسناداً فيه عاصم بن عبيدالله [٩].

وأخرج له الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»[١٠].

وقال ابن حجر: ضعيف[١١].

---

[١] «تاريخ دمشق» (٢٥/٢٧٠).

[٢] «المجروحين» (٢/١٠٩).

[٣] «الكامل» (٦/٣٩٣).

[٤] «السنن» للدارقطني (٢/١٨٢/٢٣٤٢).

[٥] «العلل الواردة في ألأحاديث النبوية» (٢/٢٢).

[٦] المرجع السابق (٢/١٢٧).

[٧] «إتحاف المهرة» لابن حجر (٦/٣٩٣).

[٨] «سؤالات البَرْقاني للدارقطني» (ص: ٤٩).

[٩] «المستدرك» (٤/١٧٥/٤٨٨٠).

[١٠] «الأحاديث المختارة» (٨/١٨٢/٢٠٢).

[١١] «التقريب» ترجمة (رقم: ٣٠٦٥).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اختلفت عبارات النقاد في عاصم بن عبيدالله، فقد روى عنه أئمة كبار: كمالك، وشعبة، وابن عيينة، وروى ابن مهدي، والقطان عن الثوري عنه، لكن جميع هؤلاء قد تكلموا في عاصم وبينوا ضعفه عندهم، فاتضح أن عاصماً عندهم ليس بحجة، لكنه أيضاً ليس بمتروك الرواية.

وعبارات ابن معين دالة على خفة ضعف عاصم عنده، ولم يتردد ابن معين في رد حديثه، وموقف أحمد قريب من موقف ابن معين، لكنه قَرَنَ عاصماً بابن عَقيل، وقد ذكر البخاري أن أحمد احتج بابن عقيل، إلا أن عامة عبارات أحمد تدل على عدم قبوله لحديث عاصم، وأما ما جاء عنه وعن ابن عيينة من أن الشيوخ كانوا يهابون حديث عاصمٍ، فالمقصود به الهيبة من الاحتجاج بحديثه، لا من رواية حديثه، وإلا فقد روى عنه كبار الأئمة كما أسلفنا، فليس في العبارة دليل على شدة ضعفه.

وعبارتا البخاري تجريان بين القبول والرد، فموقفه قريب من موقف شيخه الإمام أحمد، وهو إلى ردِّ حديث عاصم أقرب، وأما موقف أبي حاتم فواضح في ردِّ حديث عاصم، دون تركه، بل هو ممن يُعْتَبَرُ بحديثهم عند أبي حاتم، وحجتي في هذا أنه سوَّى بينه وبين ابن عقيل، وعبارته في ابن عقيل واضحة الدلالة، لا غُبار عليها.

والعجلي بقوله: لا بأس به، ربما كان يعد عاصماً مقبول الحديث، وله في ذلك سلف، كما ذكرنا من موقف الإمام أحمد – وكذا البخاري – وتردد عباراتهما بين القبول والرد، ثم إن عبارة العجلي أيضاً تحتمل تأويلاً سائغاً – من وجهة نظري – وهو: أن العبارة في العدالة، لا في الضبط، أي أنه لا بأس به يوجب ترك حديثه، لكنه قد يكون عنده سيء الحفظ، فلا يحتج به، كما هو الأمر عند سائر النقاد، وإليك مثالاً على صحة هذا التأويل: تأمل قول العجلي في أشعث بن سَوَّار الكِنْدي،

إذ يقول: لا بأس به، وليس بالقوي[١]. ثم يقول في موطن آخر: ضعيف، يكتب حديثه[٢]. فهو يضعف أشعث بن سَوَّار، ومع ذلك يقول فيه: لا بأس به. فهذا مثال على أن عبارة (لا بأس به) قد تطلق على العدالة دون إرادة الضبط[٣].

وقول أبي داود: (لا يكتب حديثه) أي احتجاجاً به، والدليل أنه قد وافق ابن معين في موقفه، وقد بينا بأن رأي ابن معين في عاصم أنه خفيف الضعف، أضف إلى هذا أنه قد أخرج له في «السنن»، فلو كان عنده متروكاً لما صح له ذكره في كتابه، وفي أكثر من موطن[٤].

وكذا قول الدارقطني للبرقاني: (يترك، وهو مغفل) فتحمل العبارة على ترك الاحتجاج بحديثه، وانظر بقية عباراته الكثيرة لتعلم خفة ضعف عاصم عنده، فهو لم يطعن إلا في حفظ عاصم، كما أن تأويل الترك هنا بترك الاحتجاج له مسوِّغٌ، وهو أنَّ البَرْقاني كان يؤلف في الصحيح، وكان شيخه الدارقطني على علم بهذا التأليف، فربما قال له عن راو يُترك، وعنى بذلك ترك إدخاله في الصحيح، أي: ترك الاحتجاج به، وأما ما ذكره الدارقطني من غفلة عاصم، فإنها لم تكن بالشدة التي توجب ترك حديثه، إذ لو كانت كذلك لكان أول التاركين لحديثه الأئمة: مالك، وشعبة، والسفيانين.
وصحح حديث عاصم كل من: الترمذي، وابن خزيمة – في آخر قوليه – والحاكم.

الخلاصة: عاصم بن عبيدالله ضعيف يكتب حديثه للاعتبار، ولا يحتج بحديثه، وهذا رأي عامة أهل العلم، واحتج به بعض الأئمة، والراجح رأي الجمهور من أهل العلم؛ والله أعلم.

---

[١] «إكمال تهذيب الكمال» (٢/٢٣٤).
[٢] «التاريخ» للعجلي (ص: ٦٩).
[٣] قد تعمدت إيراد المثال من كلام العجلي ليكون أقوى حجة في تفسير كلامه، وإلا فإن الأمثلة من كلام النقاد أكثر من أن تحصى، وإليك مثالاً آخر أقوى في الدلالة، فقد قال ابن المبارك في المعلى بن هلال: (لا بأس به، ما لم يجيء الحديث فإنه يكذب في الحديث) «المعرفة والتاريخ» ليعقوب الفسوي (٣/١٣٧).
[٤] انظر على سبيل المثال لا الحصر (١/٣٤٤/٧٧٤)، (٢/١١٤/١٤٩٨)، (٣/٣٣٤/٣١٦٣)، (٤/٢٥٨/٤١٧٤).

أقوال البزار فيه:

قال مغلطاي: وقال البزار في سننه: في حديثه لين[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

قد قررنا فيما سبق أن النقاد على خفة ضعف عاصم بن عبيدالله، وهو عندهم في أول مراتب الضعف، وعليه فتفسير عبارة البزار هنا على أنه أراد خفة الضعف هو المتجه، وهو الصواب؛ والله أعلم.

الخلاصة: استعمل البزار عبارة (في حديثه لين) هنا في راو خفيف الضعف عند النقاد، مشهور بالضعف عندهم.

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال» (١٠٨/٧).

دق

عَبَّاد بن كثير الثقفي البصري (مات عقب سنة ١٤٠هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال عبدالله بن المبارك: انتهيت إلى شعبة فقال: هذا عبَّاد بن كثير فاحذروه[١].

وقيل: كان شعبة لا يستغفر لعبَّاد بن كثير[٢].

وروى الثوري عن عبَّاد بن كثير أنه قال: حدَّثني والله طبيب اليمامة، أنه رأى شيطاناً يحدِّث في المسجد الحرام[٣].

وقال أبو داود السجستاني: كان صديقاً لسفيان بن سعيد[٤].

قال عبد الله بن المبارك: قلت لسفيان الثوري: إن عبَّاد بن كثير – مَن تعرف حاله – ، وإذا حدَّث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا تأخذوا عنه؟ قال سفيان: بلى. قال عبدالله: فكنت – إذا كنت في مجلس ذُكِرَ فيه عبَّادٌ – أثنيت عليه في دينه، وأقول: لا تأخذوا عنه[٥].

وحدَّث رجلٌ سفيانَ بحديثٍ، عن عبَّاد بن كثير، فضرب سفيان يده على فخذه، وجعل يقول له: اسكت عن عبَّاد!! اسكت عن عبَّاد قال؟![٦]

وروى الحسن بن عثمان بن زياد التُّسْتَري بسنده عن مجيب بن موسى – خادم الثوري – أنه قال: كنت مع سفيان الثوري بمكة، فمات عبَّاد بن كثير، فلم يشهد جنازته[٧].

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (ص: ٣٠).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (٨٨٩/٣).

(٣) «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٣٢/٢).

(٤) المرجع السابق (٣٦٩/١).

(٥) «مقدمة صحيح مسلم» (ص: ٣٠).

(٦) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢٠٧/٢).

(٧) «المجروحين» (١٥٧/٢).

وقال الحاكم: كان الثوري يُكذِّبُه، ثم مات فلم يصل عليه الثوري[١].

قلت: الحسن بن عثمان التُّسْتَري قد كذبه ابن عدي وغيره[٢]، وأخشى أن يكون الحاكم قد اعتمد على روايته فيما حكاه عن الثوري.

وقال ابن عبدالبر: كان ابن عيينة يمنع من ذكره إلا بخير[٣].

وقال حَربٌ الكِرْماني: بلغني أنَّ ابن المبارك تَرَكَ حديث عبَّاد بن كثير.. وقال ابن المبارك: ما يستوي حديث عبَّاد بن كثير عندي كفاً من تراب[٤].

وقال ابن المبارك أيضاً: ما يسرني أنَّي حدَّثت عن عبَّاد بن كثير، ولي كذا وكذا من الدنيا[٥].

وقال في موطن آخر: ما أدري من رأيت رجلاً أفضل من عبَّاد بن كثير في ضروب من الخير، فإذا جاء الحديث فليس منها في شيء[٦].

وقال ابن المبارك: المعلَّى بن هلال لا بأس به، ما لم يجيء الحديث فإنه يكذب في الحديث، وعبَّاد بن كثير كذلك كان لا بأس به ما لم يحدِّث، فإذا حدَّث كان[٧].

قال ابن معين – كما روى الدوري[٨] والدارمي[٩] عنه –: ليس بشيء.

زاد الدارمي في روايته: في الحديث، وكان رجلاً صالحاً.

وروى الدوري[١٠] – في موطن آخر – وابن الدَّوْرَقي[١١] عن ابن معين أنه قال: ضعيف.

---

(١) «المدخل إلى الصحيح» (١/٢١٨).

(٢) انظر ترجمته في: «الكامل» (٣/٢٠٧- ٢٠٩).

(٣) «التمهيد» لابن عبدالبر (٢/٤٧٤).

(٤) «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» رواية حَرْب الكِرْماني عنهما (ص: ٤٩٣).

(٥) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/١٣٢).

(٦) «المجروحين» (٢/١٥٧).

(٧) «المعرفة والتاريخ» (٣/١٣٧).

(٨) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤/٩٠).

(٩) «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ١٤٦).

(١٠) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤/١٢٤).

(١١) «الكامل» (٥/٥٣٨).

وفي رواية أخرى للدوري قال ابن معين: في حديثه ضعف[١].

وحدَّث ابن أبي مريم عن ابن معين أنه قال: لا يكتب حديثه[٢].

وقال أحمد – في رواية ابن هانئ النيسابوري عنه –: لا يسوى حديث عبَّاد بن كثير شيئاً[٣].

وروى حَرْب الكِرْماني عن الإمام أحمد أنه قال: ضعيف في الحديث، روى عجائب منكرات، وذهب إلى أنه متروك[٤].

وقال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: عبَّاد بن كثير أسوأ حالاً من الحسن بن عمارة، وأبى شيبة إبراهيم بن عثمان، روى أحاديث كاذبة لم يسمعها، وكان من أهل مكة وكان صالحاً، قلت: فكيف كان يروى ما لم يسمع؟ قال: البلاء الغفلة[٥].

وقال علي بن المديني: لم يكن بشيء[٦].

وقال البخاري: تركوه[٧]. وفي موطن آخر قال: سكتوا عنه[٨].

وقال زهير بن معاوية: لقيني عبَّاد بن كثير، فقال: وجدت رُقْعَةً فيها أحاديث حسان، فخذها وحدِّث الناس إذا أتوك[٩].

وقال ابن نُمَيْرٍ: بلغني أنَّ عبَّاد بن كثير قال لوُهَيْب بن الوَرْد: عندي أحاديث في الرَّغائب، ليس يكتب عني أصحاب الحديث، ولا يسمعون مني، فخذها أنت وحدِّثهم ليعملوا بها وتؤجر. فقال له: قد فعلت بنفسك ما فعلت، وتريد أن تفضحني؟![١٠]

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٦٩/٤).

[٢] «الكامل» (٥٣٨/٥).

[٣] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابن هانئ النيسابوري (٢١٠/٢).

[٤] «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» رواية حَرْب الكِرْماني عنهما (ص: ٤٨٠).

[٥] «الجرح والتعديل» (٨٤/٦).

[٦] «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص: ١٢٥).

[٧] «التاريخ الكبير» للبخاري (٤٣/٦).

[٨] «التاريخ الأوسط» للبخاري (٨١/٢).

[٩] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٧٩٧/٢).

[١٠] المرجع السابق (٤٣٤/١).

وكان جرير بن عبدالحميد إذا حدَّث طلابه عن عباد بن كثير قالوا له: أعفنا عنه، فيقول: ويحكم!! كان شيخاً صالحاً، فيقولون: أعفنا عنه[١].

وقال أبو المُطيع: كان عبَّاد بن كثير عندنا ثقة؛ وأُخْرِجَ من قبره بعد ثلاثين سنة، فلم يُفْقد منه إلا شعيرات، فدلَّنا ذلك على فضله[٢]. وذكر نحوه عبدالصمد بن عبد الوارث[٣].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وفي حديثه عن الثقات إنكار[٤].

وذُكِرَ له حديثٌ منكرٌ، فقال: أسأل الله العافية، يجيء عبَّاد بن كثير البصري بمثل هذا[٥].

وقال الجوزجاني: لا ينبغي لحكيم أن يذكره في العلم، حسبُك عنه بحديث النهي[٦].

وسأل ابن أبي حاتم أبا زرعة: يكتب حديثه؟ فقال أبو زرعة: لا؛ ثم قال: كان شيخاً صالحاً، وكان لا يضبط الحديث. قال ابن أبي حاتم: وكان في كتاب أبي زرعة حديث عن أحمد بن يونس، عن زهير، عن عبَّاد بن كثير، فقال: اضربوا عليه، ولم يحدِّثنا به[٧].

وسأله البَرْذعي عن عبَّاد بن كثير الرَّملي، وعبَّاد بن كثير البصري، فقال: كلاهما واهيان في الحديث، وهما فاضلان متعبدان[٨]. وقال أيضاً: ياسين الزيات، وعبَّاد بن كثير، وجويبر لا يحتج بحديثهم[٩].

وقال العجلي[١٠] وابن عمَّار[١٠] والدارقطني[١١]: ضعيف.

---

[١] «الضعفاء» للعقيلي (٣/٨٨٨- ٨٨٩).

[٢] «التمهيد» لابن عبدالبر (٢/٤٧٤)، وأبو المطيع هو: الحكم بن عبدالله بن مسلمة البلخي. قال الذهبي: كان بصيراً بالرأي، علَّامة كبير الشأن، ولكنه واه في ضبط الأثر. انظر ترجمته في: «ميزان الاعتدال» (١/٥٧٤).

[٣] «إكمال تهذيب الكمال» (٧/١٨٠).

[٤] «الجرح والتعديل» (٦/٨٥).

[٥] «العلل» لابن أبي حاتم (٢/٣٩١).

[٦] «أحوال الرجال» (ص: ١٧٧).

[٧] «الجرح والتعديل» (٦/٨٥).

[٨] «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة» (٢/٣٨٥).

[٩] «الضعفاء» لأبي زرعة (٢/٧٢٨).

[١٠] «إكمال تهذيب الكمال» (٧/١٧٩).

[١١] «السنن» للدارقطني (١/١٦١/٥٦٠).

زاد العجلي: متروك الحديث، وكان رجلاً صالحاً.

وقال أبو داود[١] والنسائي[٢]: متروك الحديث.

وقال الفسوي: عبَّاد بن راشد، وعبَّاد بن منصور، وعبَّاد بن كثير في حديثهم ضعف[٣].

وقال البَرْقي: ليس بثقة[٤]. وقال في موطن آخر: يُذْكر بزهدٍ وتقشُّفٍ وعبادةٍ، وحديثه ليس بشيء[٥].

وقال السَّاجي: كان عبَّاد بن كثير من الزهاد، يحدث بالأباطيل والمناكير[٦].

وقال في موضع آخر: صدوق من أهل الزهد، كثير الوهم، منكر الحديث، لا يحفظ[٧].

وذكر الحاكم جماعة من الرواة الذين حدَّث عنهم عبَّادٌ، ثم قال: حدَّث عنه بالمعضلات[٨].

وقال ابن حجر: متروك[٩].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

أجمع أهل العلم على ترك حديثه، وكانوا يعدونه رجلاً صالحاً في دينه، غير أنه في الحديث متروك.

---

[١] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/٣٦٩).

[٢] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٧٢).

[٣] «المعرفة والتاريخ» (٢/١٢٦).

[٤] «إكمال تهذيب الكمال» (٧/١٧٩).

[٥] «المعرفة والتاريخ» (٣/١٤٠).

[٦] «نقولات من مختصر الضعفاء للساجي» (ص: ١٩٩).

[٧] «إكمال تهذيب الكمال» (٧/١٧٩).

[٨] «المدخل إلى الصحيح» (١/٢١٨).

[٩] «التقريب» ترجمة (رقم: ٣١٣٩).

أقوال البزار فيه:

نقل الهيثمي عن البزار أنه قال: لين الحديث[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

اشتهر عبَّاد بن كثير بشدة ضعفه في الحديث، وقد ترك حديثه أهل العلم، ولا خلاف يذكر في هذا الراوي، فأمره بيِّنٌ لأهل العلم لا يختلفون فيه، لذا فلا أشك في أن البزار كان يراه متروك الحديث، لشهرة أمره.

الخلاصة: أطلق البزار (لين الحديث) هنا في راو متروك الحديث عند النقاد.

---

[1] «كشف الأستار» للهيثمي (١/٢٩٠).

تم

عبدالرحمن بن قيس الضَّبِّي أبو معاوية الزَّعْفَرَاني (من الطبقة التاسعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال عبدالصمد بن عبدالوارث: كان عبدالرحمن بن مهدي يكذبه[1].

وقال أحمد لابنه عبدالله: رأيته بالبصرة، وقَدِمَ علينا إلى بغداد، وكان واسطياً، ولم يكن بشيء، حديثه حديث ضعيف، ثم خرج إلى نيسابور، ولم يكن بشيء، متروك الحديث[2].

وقال له في موطن آخر: لم يكن بشيء، ليس بشيء[3].

وقال البخاري[4] وأبو حاتم[5]: ذَهَبَ حديثه. وقال مسلم[6] وأبو أحمد الحاكم[7]: ذاهب الحديث.

وقال أبو زرعة: كان كذاباً[8].

وذاكره البَرْذعي بحديث عبدالرحمن بن قيس، فقال له أبو زرعة: عبدالرحمن لا يكتب حديثه، فقال له البَرْذعي: كان عندكم بالرَّي؟ فقال: كان بصرياً، ولكنه قَدِمَ الرَّي[9].

وقال صالح بن محمد جَزَرة: كان يضع الحديث[10]. وقال النسائي: متروك الحديث[11].

---

[1] «تاريخ بغداد» (٥٢٧/١١).

[2] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣٨٤/١).

[3] المرجع السابق (٣٧٥/٢).

[4] «التاريخ الكبير» للبخاري (٣٣٩/٥).

[5] «الجرح والتعديل» (٢٧٨/٥).

[6] «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ١٠١).

[7] «تهذيب التهذيب» (١٦٤/٥).

[8] «الجرح والتعديل» (٢٧٨/٥).

[9] «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة» (٥٠٧/٢).

[10] «تاريخ بغداد» (٥٢٨/١١).

[11] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٥٩).

وقال الساجي: ضعيف[١].

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، وينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات[٢].

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه[٣].

وقال في موطن آخر: أبو معاوية شرٌّ من الربيع، وأضعف[٤]. يعني: الربيع بن بدر.

وقد قال عن الربيع بن بدر: عامة حديثه، ورواياته عمن يروي عنهم= مما لا يتابعه أحد عليه[٥].

وقال الحاكم: روى عن محمد بن عمرو، وحماد بن سلمة، وغيرهما = أحاديث منكرة؛ ثم ذَكَرَ له حديثاً، وقال: وهذا عندي موضوع.. وليس الحمل فيه إلا على عبدالرحمن بن قيس[٦].

ورغم ذا أخرج له في «المستدرك» وقال عقب الحديث: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، إلا أنهما لم يخرجا أبا معاوية [٧].

وقال أبو نعيم: لاشيء[٨]. وقال الذهبي: مجمع على ضعفه[٩]. وقال ابن حجر: متروك[١٠].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

عبدالرحمن بن قيس الزعفراني قد أجمع أهل العلم على ترك حديثه.

---

[١] «تاريخ بغداد» (١١/٥٢٨).

[٢] «المجروحين» (٢/٢٥).

[٣] «الكامل» (٥/٤٧٧).

[٤] المرجع السابق (٤/٣٦).

[٥] المرجع السابق (٤/٣٧).

[٦] «المدخل إلى الصحيح» (١/١٩٩- ٢٠٠).

[٧] «المستدرك» (٢/١٨٦/١٩١٤).

[٨] «المستخرج على صحيح مسلم» (١/٧١).

[٩] «تاريخ الإسلام» [حوادث ووفيات: ٢٠١- ٢١٠] (ص: ٢٣٣).

[١٠] «التقريب» ترجمة (رقم: ٣٩٨٩).

أقوال البزار فيه:

نقل الهيثمي عن البزار أنه قال: في حديثه لين[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

قد عُلِمَ إجماع أهل العلم على تَرْك حديث الزَّعْفَرَاني، فحَمْلُ عبارة البزار على هذا المعنى هو الصحيح، والله أعلم.

الخلاصة: (في حديثه لين) وردت هنا في راو متروك الحديث عند النقاد.

[1] «كشف الأستار» للهيثمي (٣/٣٦٧).

عبدالرحمن بن أبي بكر بن عبيدالله بن أبي مُلَيْكَة التيمي المدني (من الطبقة السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما حدَّث عنه إسحاق بن منصور[١] ومعاوية بن صالح[٢] والدوري[٣] – : ضعيف.

وفي رواية ابن الجنيد قال ابن معين: ليس بشيء[٤].

وقال أحمد بن حنبل[٥] والبخاري[٦]: منكر الحديث.

وقال البخاري في موضع آخر: لايتابع في حديثه[٧]. وقال مرة: ضعيف، ذاهب الحديث[٨].

وقال ابن سعد: له أحاديث ضعيفة[٩].

وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث[١٠]. وذكره أبو زرعة[١١] والدارقطني[١٢] في الضعفاء.

وقال الترمذي: ضعيف في الحديث، وقد تكلَّم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه[١٣].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٥/٢١٨).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (٢/٧٣١).

(٣) «الكامل» (٥/٤٨١)؛ ولم أجده في المطبوع من رواية الدوري عن ابن معين.

(٤) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٨٠)

(٥) «الكامل» (٥/٤٨١).

(٦) «التاريخ الكبير» للبخاري (٥/٢٦٠).

(٧) «التاريخ الأوسط» (٢/٣٨)، وقد ذكر المحقق العبارة في الحاشية.

(٨) «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٩٤).

(٩) «الطبقات الكبرى» (٨/٥٧).

(١٠) «الجرح والتعديل» (٥/٢١٨).

(١١) «الضعفاء» لأبي زرعة (٢/٦٣١).

(١٢) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٢٧٦).

(١٣) «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٣٥٤٨).

وقال النسائي: متروك الحديث[١]. وقال في موضع آخر: ليس بثقة[٢].

وقال ابن خِرَاش: ضعيف الحديث، ليس بشيء[٣]. وقال الساجي: صدوق، فيه ضعف يحتمل[٤].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، فلا أدري كثرة الوهم في أخباره منه أو من ابنه، على أن أكثر روايته ومدار حديثه يدور على ابنه، وابنه فاحش الخطإ، فمن هاهنا اشتبه أمره ووجب تركه[٥].

وقال ابن عدي: هو في جملة من يكتب حديثه[٦]. وأخرج له الحاكم حديثاً، وصحح إسناده[٧].

وقال الذهبي[٨] وابن حجر[٩]: ضعيف.

---

[١] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٦١).

[٢] «تهذيب التهذيب» (٥/٥٩).

[٣] المرجع السابق.

[٤] المرجع السابق.

[٥] «المجروحين» (٢/١٧).

[٦] «الكامل» (٥/٤٨٣).

[٧] «المستدرك» (٤/١٢٨/٤٧٦٣).

[٨] «الكاشف» (١/٦٢٢).

[٩] «التقريب» ترجمة (رقم: ٣٨١٣).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق النقاد على ضعف عبدالرحمن المُلَيْكي، واختلف ظاهر عباراتهم في تحديد درجة ضعفه، والذي يترجح عندي خفة ضعفه، وذلك لأن عبارات من شدد تحتمل التأويل، ولأنه لم يذكر في الراوي مطعن يوجب ترك رواياته.

فابن معين قد اختلفت الروايات عنه، غير أن أكثر الروايات تشير إلى خفة ضعف عبدالرحمن عنده، وأما أحمد والبخاري فقد جاءت عباراتهما شديدة في حق عبدالرحمن، لكن الترمذي قد أشار بأن أهل العلم قد تكلموا في عبدالرحمن من قبل حفظه، وهذا يبين لك مراد البخاري وأحمد، فهو كالمفسر لعباراتهما، فإن فَهْمَ الترمذي مقدم على أخذ العبارات بظاهرها، ذلك لقربه منهما فهو تلميذ البخاري ومُجِّلٌ له، وهو أعرف وأعلم منا بمقصودهما، ثم هو مع ذلك أيضاً إمام عالم، ففهمه من القوة بمكان، وأما النسائي وابن خِرَاش فإنهما قد عرف عنهما قوة نفسهما في النقد، فلا غرابة في أن يستخدموا عبارات شديدة في عبدالرحمن المُلَيْكي.

وقد اعتبر طائفةٌ من النقاد المليكيَّ خفيف الضعف، فمنهم: أبو حاتم – المعروف بشدة عباراته –، وابن سعد، والترمذي، والساجي، وابن عدي، فهؤلاء رأوا بأن عبدالرحمن بن أبي بكر المليكي ليس بالمتروك، و إنما يكتب حديثه للاعتبار، وأما ابن حبان فقد توقف في أمر عبدالرحمن، ذلك لأنه نظر إلى أحاديثه فوجد عامتها لا تروى إلا من طريق ابنه، وابنه عند ابن حبان فاحش الغلط، فلم يدرِ ابن حبان من أين جاءت المناكير، فرأى ترك حديثهما، على أنه يحتمل أنه أراد الترك هنا ترك الاحتجاج بحديثهما، فقد اكتفى في ترجمة: محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر المليكي بقوله: (لا يحتج به) وهي عبارة تفيد في الأصل خفة الضعف[1].

الخلاصة: عبدالرحمن بن أبي بكر المليكي خفيف الضعف عند النقاد، بلا خلاف أعرفه.

---

[1] «المجروحين» (٢/٢٧٠- ٢٧١).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

إن أولى التأويلات لعبارة (لين الحديث) هنا هو حملها على ما يوافق قول النقاد، وذلك لأنهم لم يختلفوا في خفة ضعف عبدالرحمن بن أبي بكر، كما أسلفت.

الخلاصة: (لين الحديث) هنا أطلقها البزار على راو خفيف الضعف عند النقاد.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٠٩٧،١٢٣٥،٨٠٣٦).

س ق

عبدالرحمن بن يزيد بن تَميم السُّلَمي أبو عمرو الدمشقي (من السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال الهيثم بن خارجة: حدَّث الوليد، عن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، عن مكحول حديث الناخرة، فبلغ ذلك وكيع فقال: سوه؛ شيخ مثل ذلك يحدث بمثل هذا الحديث؟![١]

قال ابن معين: الذي روى عن الزهري يقال له: ابن نَمِر: ضعيف في الزهري، وابن تميم أيضاً هو ضعيف في الزهري وغيره[٢].

وروى عبدالله عن أبيه الإمام أحمد أنه قال: قَلَبَ أحاديث شَهْر بن حَوْشب، وصيَّرها حديث الزهري، قال عبدالله: وجعل يضعفه[٣].

وقال البخاري[٤] وأبو حاتم[٤]: عنده مناكير، ويقال: هو الذي روى عنه أهل الكوفة: أبو أسامة وحسين، فقالوا: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر.

وقال البخاري في موضع آخر: أهل الكوفة يروون عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر أحاديث مناكير، وإنما أرادوا عندي عن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، وهو منكر الحديث، وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبدالرحمن بن يزيد بن جابر[٥]. وقال البخاري أيضاً: منكر الحديث[٦].

وقال دُحَيْم: منكر الحديث عن الزهري، وكان عند ابنه كتاب عن أبيه عن الزهري، فلم ينظر فيه[٧].

---

[١] «الضعفاء» (٧٦٢/٢).

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٤٨/٣).

[١] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (١٠٢/٣).

[١] «التاريخ الكبير» للبخاري (٣٦٥/٥).

[١] «الجرح والتعديل» (٣٠٠/٥).

[١] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٩٢).

[١] «التاريخ الأوسط» (٩٢/٢).

[١] «المعرفة والتاريخ» (٥٣/٣).

وقال في موضع آخر: كان عبدالرحمن عنده كتاب كبير[١] للزهري، وكان عند ابنه، لم يقض لنا أن نكتب عنه ذلك الكتاب[٢]. ولما سأله أبو زرعة الدمشقي عنه، قال: له حديث معضل[٣].

وقال البخاري: قال أحمد[٤]: أُخْبِرْتُ عن مروانٍ، عن الوليد بن مسلم أنه قال: لا ترووا عنه فإنه كذَّاب[٥].

وقال الوليد مرةً: كان لعبدالرحمن كتاب سمعه، وكتاب آخر لم يسمعه[٦].

وقال الذُّهلي: شيخان تجيء عنهما أحاديث من أحاديث الزهري صحاح، وأحاديث مناكير: المُوَقَّرِيُّ، وعبدالرحمن بن يزيد بن تميم[٧].

وكان الذُّهلي يحدِّث بأحاديثه في كتابه علل حديث الزهري، ثم يقول: أُحَرِّجُ على من حدَّث عني بهذه الأحاديث مفردة[٨].

وقال أبو حاتم: سألت محمد بن عبدالرحمن ابن أخي حسين الجُعْفي عن عبدالرحمن بن يزيد، فقال: قدم الكوفة وعبدالرحمن بن يزيد بن تميم، ويزيد بن يزيد بن جابر، ثم قدم عبدالرحمن بن يزيد بن جابر بعد ذلك بدهر، فالذي يحدِّث عنه أبو أسامة ليس هو ابن جابر، هو عبدالرحمن بن يزيد بن تميم[٩].

وقال أبو حاتم أيضاً: عبدالرحمن بن يزيد بن جابر لا أعلم أحداً من أهل العراق يحدِّث عنه، والذي عندي أنَّ الذي يروي عنه أبو أسامة وحسين الجُعفي واحد، وهو عبدالرحمن بن يزيد بن تميم،

---

[١] في المطبوع: (كتاب كتبه الزهري)، والتصويب من «تاريخ دمشق» (٤٣/٣٦).
[٢] «المعرفة والتاريخ» (٣٩٥/٢).
[٣] «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (٣٩٥/١).
[٤] زيادة من المخطوط (ق: ٧ / أ)
[٥] «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص: ١٤٤).
[٦] «التاريخ الأوسط» (٩٢/٢).
[٧] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢٢٤/٢).
[٨] «تاريخ دمشق» (٤٤/٣٦).
[٩] «الجرح والتعديل» (٣٠٠/٥).

لأن أبا أسامة روى عن عبدالرحمن بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، خمسة أحاديث أو ستة أحاديث منكرة، لا يحتمل أن يحدَّث عبدالرحمن بن يزيد بن جابر مثله، ولا أعلم أحداً من أهل الشام روى عن ابن جابر من هذه الأحاديث شيئاً، وأما حسين الجعفي فإنه روى عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس، عن النبي ﷺ في يوم الجمعة أنه قال: « أفضل الأيام يوم الجمعة، فيه الصعقة، وفيه النفحة، وفيه كذا..» وهو حديث منكر؛ لا أعلم أحداً رواه غير حسين الجعفي، وأما عبدالرحمن بن يزيد بن تميم فهو: ضعيف الحديث، وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر: ثقة[١].

وقال أبو حاتم[٢] وأبو زرعة[٣] وعلي بن الجنيد[٤] والساجي[٥]: ضعيف الحديث.

زاد الساجي: يحدِّث عن مكحول أحاديث مناكير.

وقال أبو داود[٦] النسائي[٧]: متروك الحديث. وقال النسائي مرةً: ليس بثقة[٨].

وقد أخرج له النسائي في «السنن الكبرى»[٩].

وقال أبو بكر بن أبي داود: ابن جابر ثقة مأمون يُجمع حديثه، وابن تميم ضعيف روى عن الزهري أحاديث مناكير[١٠].

وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، من كثرة الوهم والخطإ[١١].

---

[١] «العلل» لابن أبي حاتم (٤٧٦/١- ٤٧٧).
[٢] «الجرح والتعديل» (٣٠٠/٥).
[٣] المرجع السابق (٣٠١/٥).
[٤] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٠٢/٢).
[٥] «إكمال تهذيب الكمال» (٢٥٠/٨).
[٦] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢٤٢/١).
[٧] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٥٨).
[٨] «تهذيب التهذيب» (١٩٨/٥).
[٩] «السنن الكبرى» للنسائي (٩١١٧/٣٤٩/٥).
[١٠] «تاريخ دمشق» (٤٤/٣٦).
[١١] «المجروحين» (٢٠/٢).

وقال ابن عدي: هو من جملة مَن يكتب حديثه من الضعفاء [١].

وقال الدارقطني: وابن جابر ثقة، وهذا ضعيف عن الزهري[٢].

وقال مغلطاي: وفي رواية البَرْقاني – يعني: عن الدارقطني –: متروك [٣].

وذكر الخطيب في ترجمة عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، ما صنعه أهل الكوفة من الوهم بأن رووا عن ابن تميم وسموه ابن جابر، فقال: ولم يكن ابن تميم ثقة.. وأما ابن جابر فليس في حديثه منكر[٤].

وقال ابن حجر: ضعيف [٥].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

لم يختلف النقاد في ضعف عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، لكن ظاهر عباراتهم يشعر باختلافهم في تحديد درجة ضعفه، ما بين الضعف الشديد والضعف الخفيف، ويلاحظ بأن كثير من النقاد قد ربط بين عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر، وهما في طبقة واحدة، لكن ابن جابر ثقة عند أهل العلم، ولا شك أن مقارنة الضعيف بالثقة جعلت النقاد يشدِّدون في عباراتهم في ابن تميم، وحتى من تكلم فيه من دون أن يوازن في عباراته بين ابن جابر وابن تميم= فإنه سيستحضر ذلك في عقله، ولهذا تأثير على عبارات النقاد.

وتجد أن البخاري وأبا حاتم و ابن أبي داود والدارقطني ومن بعدهم الخطيب، قد استعملوا عبارات شديدة في ابن تميم، لكنك تلحظ أن جميعهم قد ربط بينه وبين ابن جابر، فلذا شددوا

---

[١] «الكامل» (٤٧٩/٥).

[٢] «تاريخ دمشق» (٤٧/٣٦).

[٣] «إكمال تهذيب الكمال» (٢٥١/٨).

[٤] «تاريخ بغداد» (٤٧٣/١١).

[٥] «التقريب» ترجمة (رقم: ٤٠٤٠).

عباراتهم فيه، ذلك لأن الضعيف إذ ما قورن حديثه بالثقة، فإنه يعد منكر الحديث، وهو كذلك متروك، إذ الثقة يحتج به، وأما الضعيف فمتروك الاحتجاج بحديثه، والضعيف أيضاً ليس هو بثقة.

ومن قال عن ابن تميم بأنه متروك، فلعله أراد ترك الاحتجاج بحديثه، فإن النسائي – وهو ممن قال هذه العبارة – قد روى عنه في« السنن الكبرى»، وفي هذا دليل على أنه أراد بالترك هنا ترك الاحتجاج لا ترك الرواية، والله أعلم.

وأما ما رواه أحمد عن الوليد بن مسلم، ففي إسناده انقطاع، فقد قال الإمام أحمد: (أُخْبِرْتُ عن مروان)، وأيضاً لم ينسب لنا مروان، لكني أظنه ابن معاوية الفزاري، وحتى مع ثبوت الرواية عن الوليد، فلعله أراد بالكذب هنا الخطأ، وهو استخدام عربي صحيح[1]، وقع في كلام النقاد، وكانوا يستعملون الكذب على معنى الخطإ، والذي يحملني على هذه التأويلات أني وجدت العلماء قد تجاهلوا هذه العبارة من الوليد، فلم يلتفتوا إليها.

إن المتأمل في عبارات أهل العلم يترجح عنده خفة ضعف ابن تميم، فليس هو بمتروك الرواية عند العلماء، ولذا لم يتردد ابن عدي – وهو المطلع على أقوال أهل العلم – في القول بكتابة حديثه للاعتبار.

والذي أفهمه من عبارات كل من: ابن معين، وأحمد، ودحيم، والذهلي، وأبو زرعة، وابن الجنيد، والساجي، وابن حبان، وابن عدي أن ابن تميم خفيف الضعف، ولذا قال ابن حجر: ضعيف.

الخلاصة: عبدالرحمن بن يزيد بن تميم خفيف الضعف عند عامة النقاد، وربما عده بعضهم شديد الضعف.

---

[1] قال الخطابي: وقد يجري الكذب في كلامهم مجرى الخطإ، ويوضع موضع الخُلف، كقول القائل: كذب سمعي، وكذب بصري. «غريب الحديث» للخطابي (٢/٣٠٣).

أقوال البزار فيه:

أورد البزار حديثاً في مسنده، ثم قال عقيبه: ويقال: إن عبدالرحمن بن يزيد هذا هو عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، ولكن أخطأ فيه أهل الكوفة: أبو أسامة والحسين الجعفي، على أن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم لا نعلم روى عن أبي الأشعث، وإنما قالوا ذلك لأن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ثقة، وعبدالرحمن بن يزيد بن تميم لين الحديث، فكان هذا الحديث فيه كلام منكر عن النبي ﷺ، فقالوا: هو لعبدالرحمن بن تميم أشبه[1].

ونقل مغلطاي من كتاب «السنن» للبزار أنه قال: لين الحديث[2].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارة البزار الأولى ما أشبهها بكلام شيخه البخاري في ابن تميم، ولما كان قول الجمهور هو القول بخفة ضعف عبدالرحمن بن تميم فإن الأولى حمل كلام البزار على ما يوافق قولهم.

الخلاصة: (لين الحديث) أطلقها البزار هنا على من يظهر أنه خفيف الضعف عنده، وهو قول الجمهور.

---

[1] «المسند» عقب الحديث (رقم: ٣٤٨٥).

[2] «إكمال تهذيب الكمال» (٨/٢٥٠).

ق

عبدالسلام بن أبي الجَنُوب المدني الكوفي[١] (من الطبقة الثامنة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال علي بن المديني[٢] والدارقطني[٣]: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: شيخ مديني متروك الحديث[٤].

وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: ضعيف. ولم يقرأ علينا حديثه[٥].

وقال أحمد بن جَنَاب المِصِّيْصِي[٦] بعد روايته لحديث عن عيسى بن يونس عن عبدالسلام: هذا حديث منكر، لا يكتب حديث عبدالسلام[٧].

وقال ابن حبان: منكر الحديث، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره، لمخالفته الأثبات في الرواية[٨]. وقال ابن عدي: بعض ما يرويه لا يتابع عليه؛ منكر[٩].

وأخرج له الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»[١٠]. وقال الذهبي: واه[١١].

وقال ابن حجر: ضعيف[١٢]. وقال ابن حجر في موطن آخر: متروك[١٣].

---

[١] ذكر ابن عدي أنه بصري، لكني اعتمدت كلام ابن المديني فإنه أعرف وأعلم.

[٢] «الضعفاء» للعقيلي (٨٢١/٣).

[٣] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٠٦/٢).

[٤] «الجرح والتعديل» (٤٥/٦).

[٥] المرجع السابق.

[٦] ثقة من رجال مسلم.

[٧] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٢٥٧/٣).

[٨] «المجروحين» لابن حبان (١٣٤/٢).

[٩] «الكامل» لابن عدي (٢٦/٧).

[١٠] «الأحاديث المختارة» (٢٢٤/٣٣٠/١)، وقد جاء في المطبوع: عيسى بن عبدالسلام بن أبي الجَنُوب، والصواب: عيسى، عن عبدالسلام بن أبي الجَنُوب؛ انظر: «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٢٥٧/٣).

[١١] «الكاشف» (٦٥١/١).

[١٢] «التقريب» ترجمة (رقم: ٤٠٦٥).

[١٣] «تلخيص الحبير» لابن حجر (٩٣/٣).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

عبدالسلام بن أبي الجنوب شديد الضعف عند عامة النقاد، وقد أخطأ الضياء بإخراجه حديثاً له في كتابه، وهو عين الحديث الذي استنكره ابن جَنَاب.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

لما كان عامة النقاد على شدة ضعف عبدالسلام متفقين، كان حمل عبارة (لين الحديث) هنا على شدة الضعف هو الأصوب، والله أعلم.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو شديد الضعف عند عامة أهل العلم.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٣٤١٧).

أحمد ت ق

عبدالملك بن هارون بن عَنْتَرة الشيباني الكوفي (يروي عن أبيه؛ وأبوه من الطبقة السادسة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين: كذاب[١]. وقال أحمد بن حنبل[٢] والدارقطني[٣]: ضعيف الحديث.

وقال البخاري: منكر الحديث[٤]. وقال بَـهْز بن أسد: حُدِّثنا عنه نحو من عشرين منكرات؛ كذاب[٥].

وقال الجوزجاني: دجَّال كذاب[٦]. وقال صالح بن محمد جَزَرة: عامة حديثه كذب[٧].

وذكره أبو زرعة في «الضعفاء»[٨]. وقال إبراهيم الحربي: غيره أوثق منه[٩].

وقال الفسوي: ضعيف، ليس حديثه بشيء[١٠]. وقال في موضع آخر: ضعيف، ذاهب[١١].

وقال أبو حاتم[١٢] والنسائي[١٣]: متروك الحديث. زاد أبو حاتم: ذاهب الحديث.

وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث، لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار[١٤].

---

(١) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣١٨/٣).
(٢) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣٧١/٢).
(٣) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٥٣/٢).
(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (٤٣٦/٥).
(٥) «الضعفاء» للعقيلي (٧٩٦/٣).
(٦) «أحوال الرجال» (ص: ١٠١).
(٧) «لسان الميزان» (٢٧٨/٥).
(٨) «الضعفاء» لأبي زرعة (٦٣٤/٢).
(٩) «لسان الميزان» (٢٧٨/٥).
(١٠) «المعرفة والتاريخ» ليعقوب الفسوي (٥٦/٣).
(١١) المرجع السابق (١٠١/٣).
(١٢) «الجرح والتعديل» (٣٧٤/٥).
(١٣) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٦٦).
(١٤) «المجروحين» (١١٥/٢).

وقال ابن عدي: وعبدالملك بن هارون له أحاديث غرائب عن أبيه، عن جده، عن الصحابة= مما لا يتابعه عليه أحد [١]. وقال الدارقطني في موضع آخر: متروك يكذب [٢].

وقال الحاكم: روى عن أبيه أحاديث موضوعة [٣]. وقال أيضاً: ذاهب الحديث جداً [٤].

ورغم ذا صحح إسناداً فيه عبدالملك بن هارون بن عنترة [٥].

وقال أبو نعيم: روى عن أبيه المناكير [٦]. وقال الذهبي: تركوه [٧].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

أجمع أهل العلم على ترك حديث عبدالملك بن هارون بن عنترة، ورموه بالكذب.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث [٨].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

أطلق البزار (لين الحديث) هنا على راو لا يشك في شدة ضعف، وقد اشتهر تكذيب أهل العلم له.

---

[١] «الكامل» (٦/٥٢٩).

[٢] «سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص: ٤٠).

[٣] «المدخل إلى الصحيح» (١/٢١٢).

[٤] «سؤالات السّجْزي للحاكم» (ص: ٢٠٣).

[٥] «المستدرك» (٥/٥٢٩/٨١٧١).

[٦] «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم (١/٧٢).

[٧] «ديوان الضعفاء والمتروكين» للذهبي (٢/١٢٨).

[٨] «الجرح والتعديل للإمام البزار» لعبدالله اللحياني (ص: ١٦٨).

ق

عبيد بن القاسم الأسدي الكوفي (من الطبقة التاسعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما روى الدوري[١] وابن الجنيد[٢] والحسين بن حِبَّان[٣] عنه – : كذاب.

زاد ابن حِبَّان في روايته: خبيث.

وروى الدوري[٤] – في موطن آخر – وابن الغَلابي[٥] عن ابن معين قال: ليس بثقة.

وقال عبدالخالق بن منصور: سئل يحيى بن معين عن عبيد بن القاسم شيخ يحدث عنه القَوَارِيرِي؟ فقال: لا، ولا كرامة، وكان من أحسن الناس سَمْتاً[٦].

وقال البخاري: منكر الحديث ذاهب[٧]. وفي موطن آخر: ليس بشيء[٨].

وقال ابن أبي حاتم: قال أبي: ضعيف الحديث ذاهب الحديث. ولم يحدثني بحديثه[٩].

وقال أبو زرعة: حدَّث بأحاديث منكرة، لا ينبغي أن يُحدَّث عنه[١٠]. وقال أيضاً: واهي الحديث[١١].

وقال أبو داود: كان يضع الحديث[١٢].

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣٩٦/٤).

[٢] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٧٠).

[٣] «تاريخ بغداد» (٣٨٤/١٢).

[٤] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤٠٢/٣).

[٥] «تاريخ بغداد» (٣٨٤/١٢).

[٦] المرجع السابق.

[٧] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٩٣).

[٨] «تهذيب التهذيب» (٤٣٣/٥).

[٩] «الجرح والتعديل» (٤١٢/٥).

[١٠] المرجع السابق.

[١١] «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة» (٥٠٥/٢).

[١٢] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٣٠٣/٢).

وروى صالح جَزَرة حديثاً فيه عبيد بن القاسم، ثم قال: هذا كذب، وكان عبيد هو ابن أخت سفيان، كان يضع الحديث، وله أحاديث مناكير[١]. وفي موطن آخر قال: كذاب[٢].

وقال النسائي[٣] والدولابي[٤] وأبو بكر الجِعابيُّ[٥] والدارقطني[٦]: متروك الحديث.

وقال العقيلي: لا يكاد عبيد بن القاسم هذا يقيم من الحديث شيئاً[٧].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، روى عن: هشام بن عروة بنسخة موضوعة، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب[٨].

وقال الدارقطني – في موضع آخر –: ضعيف[٩].

وقال الحاكم: روى عن هشام بن عروة أحاديث موضوعة[١٠]. وقال أبو نعيم: لا شيء[١١].

وقال الذهبي: ليس بثقة[١٢]. وقال ابن حجر: متروك[١٣].

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٢/٣٨٥).

(٢) المرجع السابق.

(٣) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٧١).

(٤) «إكمال تهذيب الكمال» (٩/١٠٠).

(٥) «تاريخ بغداد» (١٢/٣٨٦)؛ والجِعابي هو محمد بن عمر، وله ترجمة في عدد من كتب التراجم، وقد ترجم له الذهبي في «ميزان الاعتدال»، وقال عنه: من أئمة هذا الشأن ببغداد على رأس الخمسين وثلاثمائة، إلا أنه فاسق رقيق الدين. «ميزان الاعتدال» (٣/٦٧٠).

(٦) «من تكلم فيه الدارقطني في كتابه السنن» لابن زريق (ص: ٢٢٢).

(٧) «الضعفاء» للعقيلي (٣/٨٦٧).

(٨) «المجروحين» (٢/١٦٦).

(٩) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٣٠٦).

(١٠) «المدخل إلى الصحيح» (١/٢١٩).

(١١) «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم (١/٧٧).

(١٢) «ميزان الاعتدال» (٣/٢١).

(١٣) «التقريب» ترجمة (رقم: ٤٣٨٩).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

أجمع النقاد على ترك حديث عبيد بن القاسم، ولم يخالف في ذلك أحد، وقد كذبته طائفة من أهل النقد.

أقوال البزار فيه:

ذكر البزار حديثاً من رواية عبيد بن القاسم، وقال عقبه: لا نعلم رواه هكذا إلا عبيد – وهو لين الحديث – ويَرْوِي هذا وهو منكر[١].

وذكر حديثاً آخر عن عبيد، ثم قال: لا نعلم رواه هكذا إلا عبيد – وهو لين الحديث – وهو منكر – يعني الحديث –[٢].

والمقصود من العبارتين استنكار الحديثين المذكورين.

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

يظهر من عبارتي البزار علمه بمناكير عبيد، ولا غرابة في ذلك فأمر عبيد مفضوح عند النقاد وأهل العلم، فلا شك عندي من أن عبيد بن القاسم متروك الحديث عند البزار.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو متروك الحديث، قد اتهم بالكذب والوضع.

---

[١] «كشف الأستار» (٢/٤٠٠).

[٢] المرجع السابق (٣/٣٧٧).

ت

عثمان بن عبدالرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وَقَّاص الزهري أبو عمرو المدني (من الطبقة السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما روى الدوري[١] وابن أبي خيثمة[٢] عنه – : ليس بشيء.

وقال ابن معين لابن الجنيد: لا تكتب حديثه، كان يكذب[٣].

وروى الدوري – في موضع آخر – عن ابن معين قال: ضعيف[٤].

وضعفه علي بن المديني جداً[٥].

وقال البخاري: تركوه[٦]. وقال أيضاً: سكتوا عنه[٧]. وقال الجوزجاني: ساقط[٨].

وقال أبو حاتم[٩] والنسائي[١٠] والأزدي[١١] وأبو أحمد الحاكم[١٢] والدارقطني[١٣]: متروك الحديث.

وزاد أبو حاتم: ذاهب الحديث، كذاب. وذكره أبو زرعة في «الضعفاء»[١٤].

---

(١) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٨٦/٣).
(٢) «المجروحين» (٧٢/٢).
(٣) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٣٤).
(٤) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣٦٢/٣).
(٥) «تاريخ بغداد» (١٥٦/١٣).
(٦) «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٣٨/٥).
(٧) «التاريخ الأوسط» (١١٩/٢).
(٨) «أحوال الرجال» (ص: ٢١٧).
(٩) «الجرح والتعديل» (١٥٧/٦).
(١٠) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٧٥).
(١١) «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٦٩/٢).
(١٢) «إكمال تهذيب الكمال» (١٦٥/٩).
(١٣) «السنن» للدارقطني (٣٣٠٦/١١٦/٣).
(١٤) «الضعفاء» لأبي زرعة (٦٣٩/٢).

وقال مسلم: ذاهب الحديث[١]. وقال أبو داود: ليس بشيء[٢].

وقال البَرْقي[٣] والنسائي[٤] في موضع آخر: ليس هو بثقة، ولا يكتب حديثه.

وقال يعقوب الفسوي: لا يكتب أهل العلم حديثه إلا للمعرفة، ولا يحتج بروايته[٥].

وقال الترمذي: ليس عند أهل الحديث بالقوي[٦]. وقال السَّاجي: يحدث بأحاديث بواطيل[٧].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات، لا يجوز الاحتجاج به[٨].

وقال ابن عدي: عامة حديثه مناكير، إما إسناده أو متنه منكراً[٩].

وقال الذهبي: تركوه[١٠]. وقال ابن حجر: متروك[١١].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

أجمع أهل العلم على ترك حديث عثمان الوَقَّاصي، حتى عبارة الترمذي لا تنافي ما ذكره أهل النقد، ولا أظن مثله غافلاً عن حال عثمان الوَقَّاصي، فأمره أشهر من أن يغفل عنه من مثل الترمذي في النقد والحفظ.

---

(١) «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٧٦).

(٢) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٣٠٥/٢).

(٣) «إكمال تهذيب الكمال» (١٦٥/٩).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٤٩٦/٥).

(٥) «المعرفة والتاريخ» (٥٠/٣).

(٦) «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٢٢٨٨).

(٧) «إكمال تهذيب الكمال» (١٦٥/٩).

(٨) «المجروحين» (٧٢/٢).

(٩) «الكامل» (٢٧٣/٦).

(١٠) «ديوان الضعفاء والمتروكين» للذهبي (١٤٧/٢).

(١١) «التقريب» ترجمة (رقم: ٤٤٩٣).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[1].

وقال مغلطاي: قال البزار في كتاب «السنن» تأليفه: لين الحديث[2].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ليس للبزار عبارة في الراوي غير (لين الحديث) فحملها على ما يوافق قول الجمهور هو المتجه هنا، خاصة وأنهم قد اتفقوا على ترك حديثه، من غير وجود مخالف فيهم.

الخلاصة: (لين الحديث) هنا أطلقها البزار على راو متروك باتفاق النقاد.

---

(١) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٢٥٧٢).

(٢) «إكمال تهذيب الكمال» (٩/١٦٤).

أحمد ت ق

عمر بن موسى بن وَجِيه الأنصاري الوَجِيهي أبو حفص الدمشقي (قال الذهبي: مات قريباً من الأوزاعي):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال عُفَير بن مَعْدان: قدم علينا عمر بن موسى حمصَ، فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر قلت: من شيخنا الصالح؟ سمِّه لنا حتى نعرفه قال: فقال: خالد بن مَعْدان. قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة. قال: قلت: وأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية. قال: قلت له: اتق الله يا شيخ ولا تكذب!! مات خالد بن مَعْدان سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين! وأزيدك أخرى: لم يغز أرمينية قط، كان يغزو الروم[١]. وقال إسماعيل بن عيَّاش نحو مما قال عُفَير[٢].

قال ابن معين –كما أخبر الدوري[٣] وابن الدَّوْرَقي[٤] عنه –: ليس بثقة.

وفي رواية ابن محرز عنه قال: لم يكن بثقة ولا مرضي[٥].

وفي موطن آخر عند الدوري قال ابن معين: ليس حديثه بشيء[٦].

وروى ابن الجنيد عن ابن معين قال: كذاب ليس بشيء[٧].

وقال البخاري: منكر الحديث[٨].

---

[١] «المعرفة والتاريخ» (١/٧٠٠- ٧٠١).

[٢] «الجرح والتعديل» (١٣٣/٦).

[٣] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤٢٣/٤).

[٤] «الكامل» (١٣/٦).

[٥] «معرفة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين (٥٣/١).

[٦] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤٤١/٤).

[٧] «سؤالات ابن الجنيد لأبي داود» (ص: ٤٠٠).

[٨] «التاريخ الكبير» للبخاري (١٩٧/٦).

وقال أبو حاتم [١] والنسائي[٢] والدارقطني[٣]: متروك الحديث.

زاد أبوحاتم: ذاهب الحديث، كان يضع الحديث. وقال الجوزجاني: سمعتهم يذمون حديثه[٤].

وقال أبو داود[٥] والفسوي[٦]: ليس بشيء. زاد أبو داود: يروي عن قتادة وسِمَاك مناكير.

وقال يعقوب الفسوي في موضع آخر: يعرف وينكر[٧].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، فلما كثر في روايته عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات= خرج عن حد العدالة، فاستحق الترك[٨].

وقال ابن عدي بعدما ذكر طائفة من مناكير الوَجِيهي: وكل ما أمليت لا يتابعه الثقات عليه، وما لم أذكره كذلك، وهو بَيِّنُ الأمر في الضعفاء، وهو في عِدَاد من يضع الحديث متناً وإسناداً[٩].

وقال الدارقطني مرة: ضعيف[١٠]. وقال الذهبي: متهم[١١]. وقال ابن حجر: ضعيف جداً[١٢].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

أجمع أهل العلم على ترك حديثه، ولا أعلم لهم مخالفاً.

---

(١) «الجرح والتعديل» (١٣٣/٦).

(٢) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٨٩).

(٣) «سؤالات البَرْقاني للدارقطني» (ص: ٥٠)، وانظر «إتحاف المهرة» لابن حجر (١٩٧٥٦/٤٩٤/١٥).

(٤) «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ٢٩٥).

(٥) «سؤالات الآجري لأبي داود» (٣٠٧/١).

(٦) «المعرفة والتاريخ» (٤٥٠/٢).

(٧) المرجع السابق (١٤٠/٣).

(٨) «المجروحين» (٥٨/٢).

(٩) «الكامل» (٢٣/٦).

(١٠) «السنن» للدارقطني (٢٣٢٠/١٧٧/٢).

(١١) «ميزان الاعتدال» (٣٤٤/٤).

(١٢) «تلخيص الحبير» (٢١٠/٢).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وإنما يكتب من حديثه ما يتفرد به[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

سبق وأن بينا في ترجمة (إبراهيم بن يزيد الخوزي) أن قول البزار: (إنما يكتب من حديثه ما يتفرد به) تفيد شدة الضعف عند البزار، وهذه الترجمة تؤكد صحة ما قررناه هناك؛ والله أعلم.

الخلاصة: (لين الحديث) هنا جاءت في راو متروك متهم بالكذب.

---

(1) «المسند» عقب الحديث (رقم: ٤٥٧٧).

عمرو بن جرير البَجَلي أبو سعيد الكوفي (روى عن إسماعيل بن أبي خالد):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال أبو حاتم: كان يكذب [(١)]. وقال العقيلي: عنده مناكير [(٢)].

وقال ابن عدي – بعد أن ذكر طائفة من أحاديثه المنكرة – : ولعمرو بن جرير البَجَلي غير ما ذكرت من الحديث مناكير الإسناد والمتن [(٣)].

وقال الدارقطني: كان ضعيفاً [(٤)]. ونقل ابن الجوزي عن الدارقطني أنه قال: متروك [(٥)].

وقال الذهبي: متهم واه [(٦)].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

لم يختلف أهل العلم – بحسب ما وقفت عليه من عباراتهم – في شدة ضعف عمرو بن جرير البَجَلي.

---

(١) «الجرح والتعديل» (٦/٢٢٤).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (٣/٩٨٤).

(٣) «الكامل» (٦/٢٥٦).

(٤) «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٦/٢٦٠).

(٥) «العلل المتناهية» (١/٤١١).

(٦) «المغني في الضعفاء» (٢/٢٠٣).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وقد احتمل حديثه وروي عنه[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

إن أولى الاحتمالات لمعنى (لين الحديث) هو حملها على ما يوافق قول النقاد، ولأن النقاد قد حكموا على عمرو البجلي بشدة ضعفه، فإن الراجح عندي أن البزار قد أراد بـ (لين الحديث) هنا شدة الضعف.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو شديد الضعف.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٣٣٣).

عمرو بن دينار الأعور الكندي أبو يحيى البصري (قَهْرَمان آل الزبير بن شُعَيب) (من الطبقة السادسة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين: لم يحدِّث عنه: يحيى، ولا عبدالرحمن بن مهدي، وحدَّث عنه: حماد بن سلمة، وحماد بن زيد[١].

وقال ابن معين – فيما رواه إسحاق الكوسج عنه – : لاشيء[٢].

وفي رواية الدارمي قال: ليس بشيء[٣].

وحدَّث يعقوب بن شيبة عن ابن معين قال: ذاهب[٤].

وقال أحمد بن حنبل: ضعيف، منكر الحديث[٥].

وقال البخاري: فيه نظر[٦]. وقال أيضاً: لا يتابع على أحاديثه[٧].

وقال إسماعيل ابن عُلَيَّة: لم يكن عندي ممن يحفظ الحديث[٨].

وقال الفلَّاس: ضعيف، روى عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أحاديث منكرة[٩].

---

[١] «إكمال تهذيب الكمال» (١٦٧/١٠).
[٢] «الجرح والتعديل» (٢٣٢/٦).
[٣] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ١٣٧).
[٤] «الكامل» (٢٣٥/٦).
[٥] «تهذيب التهذيب» (١٤٢/٦).
[٦] «التاريخ الكبير» للبخاري (٣٢٩/٦).
[٧] «التاريخ الأوسط» للبخاري (٤٤٧/١).
[٨] «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة» (٥١٠/٢).
[٩] «الكامل» (٢٣٥/٦).

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، روى عن سالم بن عبدالله عن أبيه غير حديث منكر، وعامة حديثه منكر[١].

وقال إسماعيل ابن عُلَيَّة أيضاً[٢] ومحمد بن عبدالله بن عمار الموصلي[٣] والنسائي[٤] وابن عدي[٥] والدارقطني[٦]: ضعيف. زاد الدارقطني: قليل الضبط.

وقال الجوزجاني: عند أهل العلم ضعيف الحديث[٧].

وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي[٨]. وقال أبو زرعة: واهي الحديث[٩].

وقال أبو داود: حدثني عمرو بن دينار (قَهْرَمان آل الزبير) – يعني: حديث سالم عن أبيه عن جده – ليسا بشيء[١٠].

وقال الترمذي: ليس هو بالقوي في الحديث[١١]. وقال علي بن الجنيد: هو شبه المتروك[١٢].

وقال النسائي في موطن آخر: ليس بثقة، روى عن سالم أحاديث منكرة[١٣].

وقال الساجي: ضعيف يحدث عن سالم مناكير[١٤].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٦/٢٣٢).

[٢] «مسائل الإمام أحمد وابن راهويه» برواية حَرْب الكِرْمَاني (ص: ٤٧٧).

[٣] «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/١٦٧).

[٤] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٨٦).

[٥] «الكامل» (٢/٢٠٥)؛ في ترجمة: بُكَير بن شهاب الدَّامَغَاني.

[٦] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (٢/٤٩).

[٧] «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ١٨٣).

[٨] «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/١٦٧).

[٩] «الجرح والتعديل» (٦/٢٣٢).

[١٠] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/٤٨– ٤٩)؛ ومقصوده بقوله: (ليسا بشيء): الحديثان اللذان يرويهما عمرو بهذا الإسناد.

[١١] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٣٤٣١).

[١٢] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/٢٢٦).

[١٣] «تهذيب التهذيب» (٦/١٤٣).

[١٤] «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/١٦٧).

وقال ابن حبان: ممن كان يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب[١].

وقال ابن عدي في موطن آخر: لين[٢].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٣]. وقال أبو الفضل الهَرَوي: تكلَّمُوا فيه[٤].

وقال الذهبي: ضعفوه[٥]. وقال ابن حجر: ضعيف[٦].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اختلف النقاد في عمرو بن دينار البصري، فمنهم من عده خفيف الضعف، ومنهم من اعتبره متروك، غير أن الجميع متفقون على ضعفه، وأنه قد روى مناكير – خاصة ما رواه عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما –.

فممن ترك حديثه: ابن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حبان، أما من صرح بأنه خفيف الضعف، فهم: العجلي، وعلي بن الجنيد، وباقي العلماء عباراتهم محتملة، إلا أن ظاهرها يفيد الضعف الخفيف، والراجح عندي القول بتركه، لأن القائلين بذلك أجل في علم الرجال من غيرهم؛ والله أعلم.

الخلاصة: عمرو بن دينار البصري الراجح فيه أنه متروك؛ ومن النقاد من اعتبره خفيف الضعف.

---

(١) «المجروحين» (٣٧/٢).

(٢) «الكامل» (٤٣٥/٧) ترجمة: محمد بن موسى السعدي.

(٣) «إكمال تهذيب الكمال» (١٦٧/١٠).

(٤) «المعجم في مشتبه أسامي المحدثين» للهروي (ص: ١٨٩).

(٥) «الكاشف» (٧٦/٢).

(٦) «التقريب» ترجمة (رقم: ٥٠٢٥).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وإن كان قد روى عنه جماعة، وأكثر أحاديثه لا يشاركه فيها غيره[١].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

قول البزار: (وأكثر أحاديثه..) يفيد الضعف الشديد، وقد بينت ذلك في ترجمة: إبراهيم بن الحكم بن أبان، عند قول البزار: (لم يتابع على أحاديثه)، وكلتا العبارتان لهما نفس المعنى.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو شديد الضعف عنده، وعند جمع من النقاد، منهم: ابن معين، وأحمد، والبخاري، وهو الراجح عندي.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٢٧).

ﻫ

عَنْبَسة بن سعيد القطَّان أبو سعيد الواسطي أو البصري (من الطبقة السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين: سمع منه يحيى بن سعيد القطان[١].

وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبدالرحمن بن مهدي يحدث عن عَنْبَسة القطَّان[٢].

وقال ابن معين للدوري: ضعيف[٣]. وسأله الدارمي عن عَنْبَسة بن سعيد، فقال: ثقة[٤].

وقال يزيد بن هارون: حدثنا عَنْبَسة بن سعيد ذاك المجنون.

فقال أبو داود السجستاني معلقاً: وكان عَنْبَسة بن سعيد أشدَّ الناس في السنة، وكان أحياناً عاقلاً، وأحياناً مجنوناً[٥].

وقال الفلَّاس: قد سمعت منه، وكان مختلطاً، لا يروى عنه، متروك الحديث، وكان صدوقاً لا يحفظ[٦].

وكان أبو حاتم يفرق بين الواسطي والبصري، فقال في الواسطي: ضعيف الحديث، يأتي بالطامات[٧]. وقال أبو حاتم وأبو زرعة في البصري: ضعيف الحديث[٨].

---

[١] «الكامل» (٤٦٦/٦).

[٢] «الضعفاء» للعقيلي (١٠٧٠/٣).

[٣] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٢٢/٤).

[٤] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ١٨٥)؛ ولا أدري هل قيلت هذه العبارة في صاحب الترجمة، أم هي في راو آخر؟ فإن جمعاً من الرواة اسمهم عَنْبَسة بن سعيد، لكن ابن عدي ذكر هذه العبارة في ترجمة القطَّان.

[٥] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٤٢٤/١).

[٦] «الكامل» (٤٦٥/٦).

[٧] «الجرح والتعديل» (٣٩٩/٦).

[٨] المرجع السابق.

وقال أبو داود: ضعيف [١]. وفي موطن آخر قال: عَنْبَسة القطَّان ثقة [٢].

وفرَّق بين الواسطي والبصري العقيلي في «الضعفاء»[٣]. وقال السَّاجي: ضعيف حدَّث بمناكير[٤].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات[٥].

وقال ابن عدي: وبعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها لا يتابع عليه[٦].

وقال الدارقطني: ضعيف[٧]. وقال للبَرْقاني: متروك[٨].

وقال الذهبي: ضعفوه[٩]. وقال ابن حجر: ضعيف[١٠].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

برغم الاختلاف الواقع بين العلماء في الجمع والتفريق حول هذا الراوي، فإنهم اتفقوا على كونه ضعيفاً، حتى من اعتبر عنبسة اثنين فقد جاءت عباراته في كلتا الحالتين دالة على الضعف، وعامة النقاد على خفة ضعف عنبسة، وأما عبارة الفلَّاس، وكذا عبارة أبي حاتم في الواسطي فتدلان على أنهما يضعفانه ضعفاً شديداً، ولا إشكال فيمن أطلق على الراوي ثقة، فإنه إنما أراد العدالة، بدليل أنه وصف الراوي بالضعف في عبارة أخرى، فهو ثقة في دينه، ضعيف في الحديث.

الخلاصة: الراجح في عنبسة خفة ضعفه، وحكم بعضهم عليه بشدة الضعف.

---

[١] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/١٥٩).

[٢] المرجع السابق (١/١٧٦).

[٣] «الضعفاء» للعقيلي (٣/١٠٦٩- ١٠٧١).

[٤] «تهذيب التهذيب» (٦/٢٦٩).

[٥] «المجروحين» (٢/١٦٩).

[٦] «الكامل» (٦/٤٦٨).

[٧] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٣١٨- ٣١٩).

[٨] «سؤالات البَرْقاني للدارقطني» (ص: ٤٩).

[٩] «الكاشف» (٢/١٠٠).

[١٠] «التقريب» ترجمة (رقم: ٥٢٠٤).

أقوال البزار فيه:

ذكر الهيثمي أن البزار قال عن عَنْبَسة القطَّان: حدث بأحاديث لم يتابع عليها، وهو لين الحديث[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ليس في العبارة ما يقطع بمراد البزار بـ (لين الحديث) هنا، واختلاف العلماء في الراوي يزيد الأمر صعوبة في تحديد مراده هنا بالعبارة، فأجد نفسي ملزماً بالتوقف.

[1] «كشف الأستار» للهيثمي (٤١٩/١).

تق

عَنْبَسة بن عبدالرحمن بن عَنْبَسة بن سعيد بن العاص القرشي (من الطبقة الثامنة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

سأل الدارمي ابنَ معين عنه، فقال: لا أعرفه[١]. زاد ابن حجر: أيضاً، منكر الحديث[٢].

ولما سأله الدوري عن جمع من الشيوخ فيهم عَنْبَسة بن عبدالرحمن، قال له: حديثهم ليس بشيء[٣].

وقال البخاري: قال ابن معين: متروك[٤].

وقال ابن معين – كما روى عنه ابن أبي خيثمة [٥] –: لا شيء.

وفي رواية ابن الجنيد قال ابن معين: ضعيف الحديث، ليس بشيء[٦].

وقال البخاري: ضعيف في الحديث، ذاهب[٧]. وقال أيضاً: تركوه[٨].

وروى ابن عدي بسنده عن البخاري قال: منكر الحديث، تركوه[٩].

وقال أبو بكر الأَعْين: سمعت عبدالصمد بن عبدالوارث يضعف عَنْبَسة صاحب عَلَّاق[١٠].

---

[١] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ١٨٥).

[٢] «تهذيب التهذيب» (٢٧١/٦).

[٣] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤١٤/٤).

[٤] «التاريخ الأوسط» للبخاري (١٨٧/٢)؛ وقد ذكر المحقق العبارة في الحاشية.

[٥] «الجرح والتعديل» (٤٠٣/٦).

[٦] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٨٧).

[٧] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٢٦٩٩).

[٨] «التاريخ الكبير» للبخاري (٣٩/٧).

[٩] «الكامل» (٤٥٩/٦).

[١٠] «الضعفاء» للعقيلي (١٠٧٠/٣).

وقال أبو حاتم: متروك الحديث، كان يضع الحديث، وكان عند أحمد بن يونس عنه شيء، فلم نكتب عنه على العمد[١].

وقال أبو حاتم أيضاً[٢] وأبو داود[٣] وابن البَرْقي[٤] والنسائي[٥] والدارقطني[٦]: ضعيف الحديث.

وقال البَرْذَعي: قال أبو زرعة: نسأل الله أن يرحمه، اضرب على حديثه. فلم يقرأه وكان في كتابي عنه، عن أبي قتيبة، عن مُفَضَّل بن فَضَالة، عن سالم بن عبيد الله بن سالم، عن أبي المَلِيح، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: « صوموا من وضح إلى وضح » فقال لي أبو زرعة: أخاف أن يكون أخذ هذا من الشَّاذَكُوني، لأنَّ هذا كان الشَّاذَكُوني يُعرَف به. يعني هذا الحديث[٧].

وقال الترمذي: يضعف في الحديث[٨].

وذكره الفسوي في جمع قال فيهم: لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء[٩].

وقال النسائي – في موطن آخر –: متروك الحديث[١٠]. وقال الأزدي: كذاب[١١].

وقال ابن حبان: صاحب أشياء موضوعة، وما لا أصل له مقلوبة، لا يحل الاحتجاج به[١٢].

وقال ابن عدي: منكر الحديث[١٣].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٦/٤٠٣).

[٢] «العلل» لابن أبي حاتم (٣/١٣٦).

[٣] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/١١٦- ١١٧).

[٤] «تهذيب التهذيب» (٦/٢٧١).

[٥] المرجع السابق.

[٦] «السنن» للدارقطني (٢/٢٧/١٦٧٢).

[٧] «الضعفاء» لأبي زرعة (٢/٧٠٤- ٧٠٥).

[٨] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ١٨٥٦).

[٩] «المعرفة والتاريخ» (٢/٤٤٨- ٤٤٩).

[١٠] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ١٧٨).

[١١] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢/٢٣٦).

[١٢] «المجروحين» (٢/١٧٠).

[١٣] «الكامل» (٦/٤٦٣).

وذكر الحاكم حديثاً في مستدركه، وقال: تفرد به عَلَّاق بن أبي مسلم، والرواة إليه كلهم ثقات. وكان الراوي عن علَّاق في هذا الحديث عَنْبَسة بن عبدالرحمن[١]. وقال ابن حجر: متروك[٢].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

ظاهر من كلام أهل العلم شدة ضعف عنبسة بن عبدالرحمن، ولا تعارض بين هذا القول وبين من اكتفى بالتضعيف دون تحديد درجة ضعف عبدالرحمن، وأيضاً لا تعارض بينه وبين من اكتفى بقوله: (ضعيف الحديث)، فحمل هذه العبارات على الصواب ممكن، والجمع أولى من الترجيح، والدليل على ذلك أن من النقاد من استخدم عبارة (ضعيف الحديث) ثم جاء في موطن آخر فبين شدة ضعف عنبسة، فانظر إلى عبارات أبي حاتم والنسائي.

الخلاصة: عَنْبسة القرشي شديد الضعف عند النقاد.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[٣].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

لما كان أمر عنبسة القرشي ظاهر لكل النقاد، وضعفه الشديد بَيِّنٌ لأهل المعرفة، بَعُدَ أن يغفل ناقد كبير كالبزار عن حاله، وبالتالي فإن الظاهر أن البزار أطلق (لين الحديث) هنا وأراد شدة الضعف.

---

[١] «المستدرك» (٧١٥٣/١٤١/٥).

[٢] «التقريب» ترجمة (رقم: ٥٢٠٦).

[٣] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٣٧٢).

ق

مُبَشِّر بن عبيد القرشي أبو حفص وأبو بِشْر الحمصي كوفي الأصل (من الطبقة السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين: ضعيف[(١)].

وقال أحمد بن حنبل – كما روى عنه أبو داود[(٢)] وابنه عبدالله[(٣)] و محمد بن عوف[(٤)] –: ليس بشيء.

زاد عبدالله في روايته: يضع الحديث.

وقال أحمد لابنه عبدالله – في موطن آخر – : أحاديثه أحاديث موضوعة كذب[(٥)].

وقال الجوزجاني: كان فيما سمعت من قرَّاء القرآن، سمعت من حدثنا عن أحمد أنه قال: مُبَشِّر شغله القرآن عن الحديث، أحاديثه عندي بواطيل[(٦)].

وقال البخاري[(٧)] وأبو حاتم[(٨)]: منكر الحديث. زاد أبو حاتم: جداً، ضعيف الحديث.

وقال أبو زرعة: هو عندي ممن يكذب[(٩)].

وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب[(١٠)].

---

(١) «إكمال تهذيب الكمال» (٦٣/١١).

(٢) «الضعفاء» للعقيلي (١٣٧٩/٤).

(٣) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣٨٠/٢).

(٤) «الكامل» (١٦٣/٨).

(٥) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣٦٩/٢).

(٦) «أحوال الرجال» (ص: ٢٩١).

(٧) «التاريخ الكبير» (١١/٨).

(٨) «الجرح والتعديل» (٣٤٣/٨).

(٩) «سؤالات البَرْذَعي لأبي زرعة» (٣٢٢/٢).

(١٠) «المجروحين» (٣٦٩/٢).

وقال ابن عدي – بعد أن أطال في ذكر طائفة من مناكيره – : بَيِّنُ الأمر في الضعف، وله غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه غير محفوظ، من حديث الكوفة عن شيوخهم وشيوخ البصرة وغيرهم[١].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٢]. وقال في موضع آخر: حديثه ليس بالقائم[٣].

وقال الدارقطني[٤] وأبو علي الحافظ[٥]: متروك الحديث. زاد الدارقطني: أحاديثه لا يتابع عليها.

وقال الدارقطني أيضاً: متروك الحديث، يضع الحديث[٦]. وقال في موضع آخر: يكذب[٧].

وصحح أبو عبدالله الحاكم إسناداً فيه مُبَشِّر بن عبيد[٨]. وقال أبو المغيرة: كان عارفاً بالنحو والعربية[٩].

وقال البيهقي: قد أجمعوا على تركه[١٠]. وقال الذهبي: تركوه[١١]. وقال ابن حجر: متروك[١٢].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

أجمع أهل العلم على ترك حديث مُبشِّر، وأمره في الضعف أشهر من أن يرد فيه خلاف، وأما تصحيح الحاكم له فهو من سهوه رحمه الله، وإلا لما حكى تلميذه البيهقي الإجماع على ترك حديث مُبَشِّر.

---

(١) «الكامل» (١٦٧/٨).
(٢) «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٢٢٥/٣).
(٣) المرجع السابق (٢٧٦/٢).
(٤) «السنن» للدارقطني (٣٥٥٩/١٧٣/٣).
(٥) «السنن الكبرى» للبيهقي (١٤٣٨٤/٣٩٢/٧).
(٦) «السنن» للدارقطني (٤٥٢٥/١٥٢/٤).
(٧) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٣٥٦).
(٨) «المستدرك» (٣٧٦٧/٢٦٠/٣).
(٩) «الكنى والأسماء» للدولابي (٢٣٣/١).
(١٠) «السنن الكبرى» للبيهقي (١٤٣٨٤/٣٩٢/٧).
(١١) «الكاشف» (٢٣٨/٢).
(١٢) «التقريب» ترجمة (رقم: ٦٤٦٧).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

استعمل البزار (لين الحديث) في راو شديد الضعف، متفق على ترك حديثه، قد كذبه جمع من أهل العلم.

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٧٧٩٠).

أحمد ق

محمد بن ذَكْوَان الجَهْضَمي الأَزْدي البصري (من الطبقة السابعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال شعبة: حدثني محمد بن ذَكْوَان، وكان كَخَيْرِ الرِّجال[(١)].

وقال ابن معين – فيما أَخْبَرَ به الكَوْسَجُ عنه –: الذي روى عنه شعبة ثقة[(٢)].

وذكر ابن الجنيد أن رجلاً قال لابن معين: زعم إبراهيم بن عَرْعَرَةَ أن محمد بن ذَكْوَان والحسين بن ذَكْوَان ليسا بشيء؛ فغضب يحيى وقال: .. وأما محمد بن ذَكْوَان، فليس به بأس، أي شيء كان عنده؟! روى عنه: حمَّاد بن زيد، وعبدالوارث، وعبدالصمد؛ لا بأس به. قل لابن عرعرة: اذهب ازرع [(٣)].

وقال البخاري[(٤)] وأبو حاتم[(٥)] والنسائي[(٦)]: منكر الحديث.

زاد أبو حاتم: ضعيف الحديث، كثير الخطإ. وذكره أبو زرعة في «الضعفاء»[(٧)].

وقال النسائي في موطن آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[(٨)]. وقال السَّاجي: عنده مناكير[(٩)].

ذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: يروي عن الثقات المناكير، والمعضلات عن المشاهير، على قلة روايته، حتى سقط الاحتجاج به[(١٠)]. لكنه عاد فذكره في «الثقات»[(١١)].

---

(١) «الجرح والتعديل» (٧/٢٥١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٢٨).

(٤) «التاريخ الكبير» للبخاري (١/٧٩).

(٥) «الجرح والتعديل» (٧/٢٥١).

(٦) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٢٢).

(٧) «الضعفاء» لأبي زرعة (٢/٦٥٣).

(٨) «تهذيب التهذيب» (٧/١٤٥).

(٩) المرجع السابق.

(١٠) «المجروحين» (٢/٢٧١).

(١١) «الثقات» لابن حبان (٧/٣٧٩).

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه إفرادات وغرائب، ومع ضعفه يكتب حديثه[١].

وقال الدارقطني: ضعيف[٢].

وقال ابن حجر: ضعيف[٣].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

يظهر من خلال الأقوال السابقة اختلاف العلماء في حال محمد بن ذَكْوَان، فقَبِلَ حديثه: شعبة، وابن معين، وردَّ حديثه بقية النقاد، وقد جاءت عبارات بعض النقاد شديدة في حق محمد بن ذَكْوَان، ولم يقصدوا بها جرحه جرحاً شديداً، وإنما أرادوا وصف ما في حديثه من مناكير، فعبروا عن ذلك بقولهم: منكر الحديث، وأكبر دليل على ذلك عبارة أبي حاتم، فإنه قال: (منكر الحديث، ضعيف الحديث، كثير الخطإ) فدلت عبارته على أن المأخذ على الراوي هو كثرة خطأه، ولا تهمة عند محمد بن ذَكْوَان توجب ترك حديثه، خاصة مع ثناء شعبة وابن معين عليه.

الخلاصة: اختلف النقاد في الحكم على الراوي بين قبول حديثه وردِّه دون ترك روايته، والراجح عندي القول بخفة ضعفه، لأنه قول الأكثرين، مع جلالة من قال بقبول حديثه.

---

[١] «الكامل» (٤١٨/٧).

[٢] «تهذيب التهذيب» (١٤٥/٧).

[٣] «التقريب» ترجمة (رقم: ٥٨٧١).

أقوال البزار فيه:

لين الحديث، قد حدث بأحاديث كثيرة لم يتابع عليها[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارة البزار لا تشير إلى القبول، بل هي دالة على الضعف، فالراجح أن البزار مؤيد لقول الأكثرين من النقاد في الحكم على محمد بن ذَكْوَان بخفة ضعفه.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو خفيف الضعف عنده، وعند جمهور أهل العلم.

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٤٨٢).

أحمد تاق

محمد بن سالم الهَمْداني أبو سَهْل الكوفي الأعمى (من الطبقة السادسة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال البخاري: كان الثوري يروي عنه، فيقول: أبو سَهْل، وربما قال: رجل عن الشعبي[١].

قال ابن حبان: كان هذا مذهباً للثوري، إذا حدَّث عن الضعفاء كنَّاهم، حتى لا يعرفوا[٢].

وقال ابن المبارك: محمد بن سالم، والسَّرِيُّ بن إسماعيل، وعبيدة تُرِكَ الحديث عنهم[٣].

وكان يقول لنُعَيْم بن حمَّاد: اطرح حديث محمد بن سالم[٤].

وقال نُعَيْم بن حمَّاد: كان ابن المبارك مُتَجوِّزاً في الحديث، فإذا مرَّ بحديث محمد بن سالم قال: اضربوا عليه، اضربوا عليه[٥].

وقال حسن بن عيسى: نهاني ابن المبارك أن أكتب عن جرير حديث محمد بن سالم[٦].

وقال عمرو الفلَّاس: كان يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي لا يحدثان عن محمد بن سالم[٧].

وقال يحيى القطان: ليس بشيء[٨].

وقال ابن معين – كما روى الدوري[٩] ومعاوية بن صالح[١٠] وابن محرز[١١] عنه –: ضعيف الحديث.

---

(١) «التاريخ الأوسط» (٤١/٢).

(٢) «المجروحين» (٢٧٢/٢).

(٣) «الضعفاء» للعقيلي (١٢٣٥/٤).

(٤) «الجرح والتعديل» (٢٧٢/٧).

(٥) «الكامل» (٣٤١/٧).

(٦) «التاريخ الأوسط» (٤٠/٢).

(٧) «الجرح والتعديل» (٢٧٢/٧).

(٨) «الكامل» (٣٤١/٧).

(٩) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤٤٩/٣).

(١٠) «الكامل» (٣٤١/٧).

(١١) «معرفة الرجال» برواية ابن محرز عن ابن معين (٦٨/١).

وحدَّث ابن أبي شيبة عن ابن معين أنه قال – لما ذكر له ابن أبي ليلى، ومحمد بن سالم –: كانا ضعيفين[١].

وروى الدوري عنه – في موضع آخر – قال: عبيدة، وجويبر، ومحمد بن سالم، وجابر الجُعفي قريب بعضهم من بعض. ويراهم يحيى ضعفاء[٢].

وقد قال عن كل من: عبيدة الضَّبِّي[٣]، وجويبر بن سعيد[٤]، وجابر الجُعفي[٥]: ليس بشيء.

وزاد في جابر الجعفي فقال فيه: كان جابر كذاباً[٦]. وقال في جابر أيضاً: لا يكتب حديثه، ولا كرامة[٧].

وروى ابن أبي حاتم عن ابن أبي خيثمة قال: رأيت يحيى بن معين يملي على قرابة له الفرائض، عن يزيد بن هارون، عن محمد بن سالم، فقلت له: يا أبا زكريا أخصصته بهذا؟ قال: دعه فإنه لا يدري.

قال ابن أبي حاتم: معناه عندي أنه في الفرائض أحسن حالاً، لأن محمد بن سالم كان فارضاً [٨].

وقال عبدالله ابن الإمام أحمد: كان أبي لا يحدثنا عن محمد بن سالم لضعفه عنده، وإنكاره لحديثه[٩].

وسأل عبدالله أباه عن عبيدة ومحمد بن سالم وجويبر، فقال: ما أقرب بعضهم من بعض – يعني: في الضعف –[١٠].

وحدَّث عبدالله أباه بحديث من رواية محمد بن سالم، فقال: قال أبي: هذا حديث أراه موضوعاً. أنكره من حديث محمد بن سالم[١١].

---

[١] «المجروحين» (٢/٢٧٢).
[٢] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/٥٦٣).
[٣] المرجع السابق (٣/٢٨٠).
[٤] المرجع السابق.
[٥] المرجع السابق (٣/٢٨٦).
[٦] المرجع السابق (٣/٢٩٦).
[٧] المرجع السابق (٣/٣٦٤).
[٨] «الجرح والتعديل» (٧/٢٧٢).
[٩] «المسند» للإمام أحمد (٢/٤٠٠/١٢٤٠).
[١٠] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (١/٤١٥).
[١١] المرجع السابق (١/٥٥٨).

وقال السَّاجي: أنكر أحمد أحاديث رواها، وقال: هي موضوعة[١].

وروى عبدالله عن أبيه أنه قال: هو شبه المتروك[٢].

وروى عبدالله عن الإمام أحمد أنه قال عن أبي مالك الجَنْبي: قدمنا الكوفة وهو حيٌّ، ومعنا له كتاب الفرائض عن محمد بن سالم، فلم نسمع منه، سمعناه من يزيد بن هارون. قال عبدالله: ثم ترك أبي حديث محمد بن سالم في الفرائض[٣].

وقال علي بن المديني: أنا لا أحدث عن محمد بن سالم[٤].

وقال البخاري: يتكلمون فيه[٥].

وقال حفص بن غِيَاث: لا تساوي أحاديث محمد بن سالم النِّقَل[٦].

وقال أحمد: كان حفص بن غِيَاث يضعِّف أبا سَهْلٍ محمد بن سالم، وكان يقول: هذه كتب أخيه[٧].

وقال عمر بن حفص بن غِيَاث: ترك أبي حديث محمد بن سالم[٨].

وقال الفلَّاس: ضعيف الحديث متروك. فقيل له: فكتاب الفرائض عن محمد بن سالم؟ قال: ليس يسوى شيئاً [٩].

وروى ابن أبي حاتم عن أبي بكر بن أبي خيثمة قال: سمعت أبي يقول: لم أدخل في الفرائض عن محمد بن سالم حرفاً واحداً. كأنه يضعفه؛ وقال: ابن أبي ليلى في الشعبي أحب إلي منه[١٠].

---

[١] «تهذيب التهذيب» (١٦٥/٧).

[٢] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٤١٥/١).

[٣] المرجع السابق (٥٦/٣)

[٤] «الضعفاء» للعقيلي (١٢٣٦/٤).

[٥] «التاريخ الكبير» (١٠٥/١).

[٦] «الجرح والتعديل» (٢٧٢/٧). والنِّقل: النَّعْل الخَلِق. ويقال: نِقل، ونَقل. «معجم تهذيب اللغة» للأزهري (٣٦٥٣/٤).

[٧] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢٩٢/١).

[٨] «الجرح والتعديل» (٢٧٢/٧).

[٩] المرجع السابق.

[١٠] المرجع السابق (٢٧٢/٧- ٢٧٣).

وقال ابن سعد: صاحب الفرائض، وكان ضعيفاً كثير الحديث[١].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، مثل: عبيدة الضبي وأضعف، شبه المتروك[٢].

وقال الجوزجاني: غير ثقة[٣]. وذكره أبو زرعة في «الضعفاء»[٤].

وقال مسلم[٥] والنسائي[٦] وعلي بن الجنيد[٧] والدارقطني[٨]: متروك الحديث.

وسئل أبو داود عن ضعفة شيوخ سفيان، فقال: جابر الجُعفي، وأبان بن أبي عيَّاش، وأبو هارون العَبْدي، ومحمد بن سالم، وعبيدة – يعني: ابن متعب –، وحبيب بن حسان[٩].

وقال الفسوي: ضعيف، لا يفرح بحديثه[١٠]. وقال في موطن آخر: لا يسوى حديثه شيئاً[١١].

وقال النسائي مرة: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[١٢].

وقال عبدالله ابن الإمام أحمد: تُرِكَ حديث محمد بن سالم في الفرائض وغيره، لضعفه[١٣].

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم[١٤].

وقال ابن عدي: الضعف على روايته بَيِّنٌ[١٥].

---

[١] «الطبقات الكبرى» (٤٨٠/٨).

[٢] «الجرح والتعديل» (٢٧٢/٧).

[٣] «أحوال الرجال» (ص: ٨١).

[٤] «الضعفاء» لأبي زرعة (٦٥٤/٢).

[٥] «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٥٠).

[٦] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢١٢).

[٧] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٦٢/٣).

[٨] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني (٢١/٤).

[٩] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٨٩/١– ١٩٠).

[١٠] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٦٥/٣).

[١١] المرجع السابق (١٤١/٣).

[١٢] «تهذيب التهذيب» (١٦٥/٧).

[١٣] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢٩٢/١).

[١٤] «المجروحين» (٢٧٢/٢).

[١٥] «الكامل» (٣٤٣/٧).

أخرج له الحاكم في «المستدرك»، ثم قال: محمد بن سالم فإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح[1].

وقال الذهبي: ضعفوه جداً[2]. وقال ابن حجر: ضعيف[3].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

إن الناظر إلى أقوال النقاد يتبادر إلى ذهنه من الوهلة الأولى أن النقاد قد اتفقوا على ترك حديث محمد بن سالم، لكن من أمعن في عباراتهم، ودقق النظر فيها= تبين له أن الترجيح في درجة ضعفه من الصعوبة بمكان، نعم أكثر عبارات النقاد تدل على شدة ضعفه، لكن عبارات أتت من أئمة نقاد تجعل المرء يحتار في الترجيح بينها، ولذا رأى الذهبي شدة ضعفه، واختار ابن حجر خفة ضعفه، وفي هذا ما يدلك على تضارب أقوال النقاد.

وأول ما نتوقف عنده من العبارات قول الإمام أحمد: شبه المتروك. وهي عبارة تدل على ضعف الراوي ولا شك، لكنها أيضاً تبين أنه لم يصل إلى حد الترك، بل أوشك على ذلك، قارن هذه العبارة بباقي ما نقل عن الإمام أحمد من تركه لحديث محمد بن سالم، بل وحتى في الفرائض التي كان محمد بن سالم أحسن حالاً فيها من الحديث، وكذلك وصفه لأحاديث لمحمد بن سالم بأنها موضوعة، ستقف بعد ذلك محتاراً أي القولين هو رأي الإمام أحمد، ترك حديث محمد بن سالم، أم الاعتبار به؟ وربما نرجِّح بأنه كان يرى عدم تركه، أو أنه تردد في بادئ الأمر، ثم ظهر له من أمر محمد بن سالم ما رجَّح عنده تَرْكَ حديثه، وحجَّتُنا في ذلك قول ابنه عبدالله: ثم ترك أبي حديث محمد بن سالم في الفرائض. إذ في العبارة ما يشعر بأنه تغير رأيه، فلعل الراجح أنه صار عنده متروك الحديث، إلا أن هذا دليل غير كاف للقطع بذلك، والله أعلم.

---

[1] «المستدرك» (٧٧١/٤٥٧/١).

[2] «المغني في الضعفاء» (٣٠٥/٢).

[3] «التقريب» ترجمة (رقم: ٥٨٩٨).

وأما أبو حاتم فقد استخدم عين عبارة أحمد (شبه المتروك) لكنه زاد (ضعيف الحديث، منكر الحديث، مثل: عبيدة الضبي وأضعف) ولم يذكر في عبيدة الضبي إلا قوله: (ضعيف الحديث)، وعبيدة الضبي يظهر من ترجمته أنه خفيف الضعف[1]، فكأنه أراد أن كلاهما خفيف الضعف، لكن عبيدة أمثل عنده من محمد بن سالم، وقد عُرِفَ عن أبي حاتم تشدده في عباراته، وهذا يعطي القول بخفة ضعف الراوي قوة ومتانة.

وعبارات البخاري، وابن سعد، وابن حبان يمكن حملها وتأويلها على كلا الوجهين: القول بخفة الضعف، والقول بشدة الضعف، فليس في عباراتهم ما يمنع من ذلك، وأما الحاكم فقد صرح بعدم معرفته بحال محمد بن سالم.

والذي أميل إليه – على تردد مني – بأن محمد بن سالم شديد الضعف، لكثرة القائلين بهذا القول، ولأن المخالفين يمكن حمل عباراتهم على ما يوافق قول الأغلب، والأعظم من ذلك قول حفص ابن غياث – وهو بلدي محمد بن سالم – : هذه كتب أخيه. وفي هذه العبارة تهمة بأن محمد بن سالم كان يروي أحاديث لم يسمعها، بل هي من سماع أخيه، لذا ترك حفص حديثه، وممن شدد عبارته في محمد بن سالم: ابن المبارك، ويحيى القطان، وعلي بن المديني، والفلَّاس، ومسلم، والنسائي، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم.

الخلاصة: اختلف أهل العلم في محمد بن سالم الهَمْدَاني بين قائل بخفة ضعفه، وقائل بشدة ضعفه، وربما كان الراجح شدة ضعفه، والله أعلم.

---

[1] «تهذيب التهذيب» (٥/٤٤٧- ٤٤٨).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

لم أقف على عبارة أخرى للبزار غير قوله: (لين الحديث)، وقد اخْتُلِفَ في درجة ضعف محمد ابن سالم، فتفسير العبارة هنا صعب، والله أعلم.

الخلاصة: استخدم البزار هنا (لين الحديث) في راو ضعيف مختلف في درجة ضعفه بين شدة الضعف وخفته، فلست أعلم أيهما هو مراد البزار بـ (لين الحديث) هنا.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٩٤٦).

محمد بن عبدالرحمن بن حارثة الأنصاري أبو عبدالرحمن المدني (ويعرف بـ: أبي الرِّجال) (من الطبقة الخامسة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

حدَّث عنه مالك في موطئه[١].

وأخرج له البخاري[٢] ومسلم[٣] وابن حبان[٤] في صحاحهم.

وقال ابن معين[٥] وابن سعد[٦] وأبو حاتم[٧] وأبو داود[٨] والنسائي[٩]: ثقة.

زاد ابن سعد: كثير الحديث.

وقال أحمد بن حنبل – كما روى عنه ابنه عبدالله[١٠] والكِرْمَاني[١١] وأبو طالب[١٢] – : ثقة.

وفي رواية المَيْموني قال أحمد: صالح الحديث[١٣].

وقال البخاري: ثبت[١٤].

---

(١) «الموطأ» (٦١٥/٢١٧/٢).

(٢) «الصحيح» للبخاري (٧٣٧٥/٢٠٨/٨).

(٣) «الصحيح» لمسلم (١٥٥٧/٩٦٥/٣).

(٤) «الصحيح» لابن حبان (٧٩٣/٧٣/٣).

(٥) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (١٩١/٣).

(٦) «الطبقات الكبرى» (٤٩٣/٧- ٤٩٤).

(٧) «الجرح والتعديل» (٣١٧/٧).

(٨) «تهذيب التهذيب» (٢٧٨/٧).

(٩) «الكامل» (٤٧١/٢) في ترجمة: حارثة بن أبي الرجال.

(١٠) «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٤٧٦/٢).

(١١) «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» رواية الكِرْمَاني عنهما (ص: ٤٧٤).

(١٢) «الجرح والتعديل» (٣١٧/٧).

(١٣) «من كلام الإمام أحمد» برواية المَيْمُوني عنه (ص: ١٦٧).

(١٤) «التاريخ الأوسط» (٧٨/٢)، وقد ذكرها المحقق في الحاشية (رقم: ٥).

وذكره ابن حبان في «الثقات»[١]. وذكره في «مشاهير علماء الأمصار»، وقال: يهم في الأحايين[٢].
وأخرج له الحاكم في «المستدرك»، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه[٣].
وأخرج له الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة»[٤].
وقال الذهبي: أحد الثقات[٥]. وقال ابن حجر: ثقة[٦].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق أهل العلم على أن أبا الرجال محمد بن عبدالرحمن ثقة، لكن ابن حبان بين أنه يهم في الأحايين، وكذا رواية الميموني عن الإمام أحمد فيها ما يشعر بأن أبا الرجال كان في حفظه وهم يسير، لكن يبقى في كل الأحوال في درجة الثقة، وأن هذه الأوهام التي وقع فيها يسيرة لا تكاد تذكر، لذا فما زال ثقة، يصحح حديثه.

الخلاصة: أبو الرجال محمد بن عبدالرحمن ثقة عند كافة النقاد، وإن وقع في أوهام يسيرة، فإن تلك الأوهام لا تصل للحد الذي ينزله عن درجة من يصحح حديثه.

---

(١) «الثقات» لابن حبان (٧/٣٦٦- ٣٦٧).
(٢) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ١٦٢).
(٣) «المستدرك» (٢/٣٧٥/٢٤٠٩).
(٤) «الأحاديث المختارة» (٦/١٣٤/٢١٣٣).
(٥) «تاريخ الإسلام» [حوادث ووفيات: ١٢١- ١٤٠] (ص: ٢٢٠).
(٦) «التقريب» ترجمة (رقم: ٦٠٧٠).

أقوال البزار فيه:

نقل الهيثمي عن البزار أنه قال: محمد بن عبدالرحمن لين الحديث[١].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

إن اتفاق أهل العلم على ثقة أبي الرجال يحتم علي أن أحمل عبارة البزار على ما يوافق قولهم، ولأن عبارة (لين الحديث) عند البزار فضفاضة، فإن حملها على ما يوافق رأي النقاد هو الأولى، وذلك لأن الأصل في كلام البزار هو الصواب، وإلا لما عُدَّ من أهل النقد، ولما وصفه أهل العلم بالإمامة، فإن العالم لا يعد عالماً إلا إذا كان صوابه أكثر من خطئه.

ولو اختلفت آراء النقاد في أبي الرجال، لتوقفت في تفسير عبارة البزار، لكنهم اتفقوا في حال أبي الرجال، فالأصل عندئذ أن البزار موافق لهم، ويبعد أن يُشذَّ عما اتفقوا عليه، لذا فلا أظن البزار قد عنى بـ: (لين الحديث) هنا إلا الأوهام اليسيرة التي ذكرها ابن حبان، وأشارت إليها رواية عن الإمام أحمد، فهي تعني أن في حديثه وهم يسير، لكن ذلك لا يمنع أنه ثقة عنده، فليس في حديث أبي الرجال ما يوجب ردَّه.

الخلاصة: أطلق البزار (لين الحديث) هنا على راو ثقة عند كل النقاد، بيد أن في حديثه وهم يسير، لا ينزله عن درجة الثقات.

---

[١] «كشف الأستار» للهيثمي (٤/٢٢١).

أحمد د س ق

محمد بن عبدالله بن عُلَاثَة العقيلي أبو اليَسير الحراني القاضي (ت ١٦٨هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما روى الدوري[١] والدارمي[٢] عنه – : ثقة.

وقال البخاري: في حفظه نظر[٣]. وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله[٤].

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به[٥]. وقال أبو زرعة: صالح[٦].

وقال ابن حبان في «الثقات» عن عثمان بن عبدالله بن عُلَاثة: روى عنه أخوه محمد بن عبدالله بن عُلَاثة؛ يعتبر حديثه من غير رواية أخيه عنه، لأنَّ أخاه لا شيء[٧].

وقال في «المجروحين»: كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي بالمعضلات عن الأثبات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب[٨].

وقال ابن عدي: هو حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به[٩].

وقال أبو الفتح الأزدي: واهي الحديث، ولا يحل كَتْبُ حديثه عن الأوزاعي، ثم ذكر قول البخاري فيه، وقال: ولسنا نقنع بهذا من البخاري، محمد بن عُلَاثة حديثه يدل على كذبه، وكان أحد العُضل في التزيد عن الأوزاعي[١٠].

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣/ ١٧٦).

[٢] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٢١٦).

[٣] «التاريخ الكبير» للبخاري (١/١٣٣).

[٤] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٩/٤٨٩،٣٢٥).

[٥] «الجرح والتعديل» (٧/٣٠٢).

[٦] المرجع السابق.

[٧] «الثقات» لابن حبان (٧/١٩٩).

[٨] «المجروحين» (٢/٢٩١).

[٩] «الكامل» (٧/٤٥٥).

[١٠] «تاريخ بغداد» (٣/٣٨١).

فعلق الخطيب على كلام أبي الفتح بقوله: قد أفرط أبو الفتح في الميل على ابن عُلَاثة، وأحسب وقعت إليه روايات لعمرو بن الحصين، فإنه كان كذاباً، وأما ابن عُلَاثة فقد وصفه يحيى بن معين بالثقة، ولم أحفظ لأحد من الأئمة فيه خلافَ ما وصفه به يحيى[(١)].

وقال الدارقطني: عمرو بن الحصين وابن عُلَاثة ضعيفان متروكان[(٢)].

وقال الحاكم: روى عن: الأوزاعي، وخصيف الجزري، والنضر بن عربي= أحاديث موضوعة، مدار حديثه على عمرو بن الحصين العقيلي[(٣)].

وذكر له حديثاً واحداً في مستدركه، إلا أنه قال عقبه: عمرو بن الحصين، ومحمد بن عُلَاثة ليسا من شرط الشيخين، وإنما ذكرت هذا الحديث شاهداً متعجباً[(٤)].

وسأله مسعود السِّجْزِيُّ، فقال: محمد بن عُلَاثة الشامي الذي يروي عنه عبدالكريم الجزري؟ فأجابه: هو محمد بن عبدالله بن عُلَاثة الشامي أبو اليَسِير القاضي، ذاهب الحديث بمرة، له مناكير عن الأوزاعي، وغيره من أئمة المسلمين[(٥)].

وقال عبدالغني بن سعيد المصري[(٦)] وابن ماكولا[(٧)] والصُّوري[(٨)]: ضعيف.

وقال أبو نعيم: عن الأوزاعي، وخصيف مناكير[(٩)].

وقال الذهبي: من كبار العلماء[(١٠)]. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[(١١)].

---

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٣/٣٨١).

(٢) «السنن» للدارقطني (١/٢٢٨/٨٤٧).

(٣) «المدخل إلى الصحيح» (١/٢٣٦- ٢٣٧).

(٤) «المستدرك» (١/٤٠٩/٦٤٤).

(٥) «سؤالات مسعود السّجزي للحاكم» (ص: ٢١٥- ٢١٦).

(٦) «المؤتلف والمختلف» لعبدالغني بن سعيد (ص: ٩) باب (بَشير وبُشير ويُسير ونُسير ويَسير).

(٧) «الإكمال» لابن ماكولا (١/٣٠٣).

(٨) «تاريخ دمشق» (٥٣/٣٩٥).

(٩) «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم الأصبهاني (١/٨٠).

(١٠) «تاريخ الإسلام» [حوادث ووفيات: ١٦١- ١٧٠] (ص: ٤٣١).

(١١) «التقريب» ترجمة (رقم: ٦٠٤٠).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اختلف أهل المعرفة بالحديث في حال محمد بن عُلَاثة، فقبلت روايته طائفة منهم، وعدته طائفة أخرى شديد الضعف متروك الحديث، وقد ذكر الخطيب سبب اختلافهم في الحكم، لَـمَّا علَّق على كلام أبي الفتح في ابن عُلَاثة، وبيَّنَ أنَّ السبب في ذلك يرجع إلى نظرهم فيما رواه عمرو بن الحصين عنه، ثم حكمهم على ابن عُلَاثة بذلك، وعمرو بن الحصين كذاب؛ فَمَا يَرْوِيهِ عن ابنِ عُلَاثة من بلايا إنما هي منه لا من ابن عُلَاثة.

وتأمَّل معي في كون ابن حبان هو أول من تكلَّم بكلام شديد في ابن عُلَاثة، أما مَن قبله من النقاد فكانوا يثنون على ابن عُلَاثة، وربما كانت الروايات عن ابن عُلَاثة من غير طريق عمرو بن الحصين= معروفة إلى قبل زمن ابن حبان، لكنها قلت وندرت تلك الروايات، ولم يبق معروفاً من حديثه إلا ما رواه ابن الحصين عنه، فجاء ابن حبان ومن بعده فسبروا روايات ابن عُلَاثة من طريق ابن الحصين –وهو كذاب– فرأوا مناكير وبلايا ظنُّوها من ابن عُلَاثة، وهو منها بريء.

إن ابن حبان لما أراد سرد طائفة مما استنكره من حديث ابن عُلَاثة لم يذكر إلا ما رواه عمرو بن الحصين عنه، وكأنه لا يعرف له رواية إلا من طريق عمرو بن الحصين، وكذا الحاكم قال: مدار حديثه على عمرو بن الحصين. فهو يصرِّح بأنه لا يعرف راوياً له غير عمرو بن الحصين، وإني لأتعجب من ذلك، فإن تلميذه مسعود السِّجْزي قد نبَّهَهُ إلى راو آخر عنه وهو عبدالكريم الجزري، وهكذا يتبين لك خطأ من عد ابن عُلَاثة متروك الحديث، وسبب ذلك الخطإ.

بقي أن أبيِّن بأنه لا تعارض بين عبارة البخاري وعبارة ابن معين، فإن قول البخاري: في (حفظه نظر) لا يعني بالضرورة أنه ضعيف الحديث عنده، إذ قد يكون الراوي في حفظه شيء لكنه لم يزل في دائرة القبول، وتعبير الحافظ ابن حجر بقوله: صدوق يخطئ. تعبير دقيق، فهو يجمع بين قول

البخاري وابن معين، وتأمل عبارة الخطيب إذ يقول: (ولم أحفظ لأحد من الأئمة فيه خلاف ما وصفه به يحيى)؛ وقد نَقَلَ الخطيب قول البخاري، فلم يكن غافلاً عن عبارته، لكنه لم يرَ تعارضاً بين العبارتين.

وكذا عبارة أبي حاتم لا يلزم منها أن يكون الراوي عنده ضعيف الحديث، فإن أبا حاتم يستخدم عبارة (يكتب حديثه ولا يحتج به) في رواة مقبولين عنده، وقد بيَّنْتُ في ترجمة خالد بن أبي بكر العَدَوي أن أبا حاتم يستخدم عبارة (يكتب حديثه) في رواة مقبولين عنده، ونذكر هنا أمثلة على استخدامه لعبارة (يكتب حديثه ولا يحتج به) في رواة مقبولين عنده أيضاً:

- قال أبو حاتم في معاوية بن صالح الحضرمي[١]، وشيبان بن عبدالرحمن النحوي[٢]: (حسن الحديث صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به) فهذه عبارة صريحة في قبوله لحديثهما.
- وقال أيضاً في أيوب بن أبي مسكين: (لا بأس به شيخ صالح يكتب حديثه ولا يحتج به)[٣]
- وقال في ريحان بن سعيد النَّاجي: (شيخ لا بأس به يكتب حديثه ولا يحتج به)[٤]
- وأعجب من ذلك كله أنه قال عن يحيى بن عبدالله بن بُكَير: (يكتب حديثه ولا يحتج به، كان يفهم هذا الشأن)[٥]
- وأقوى مثال يوضح معنى هذه العبارة عند أبي حاتم قوله عندما سئل عن مَحْبُوب بن مُحْرِز، فأجاب بقوله: (يكتب حديثه)، فقيل له: يحتج بحديثه؟ قال: (يحتج بحديث سفيان وشعبة)[٦].

---

[١] «الجرح والتعديل» (٨/٣٨٣).
[٢] المرجع السابق (٤/٣٥٦).
[٣] المرجع السابق (٢/٢٥٩).
[٤] المرجع السابق (٣/٥١٧).
[٥] المرجع السابق (٩/١٦٥).
[٦] المرجع السابق (٨/٣٨٨).

فتبين لك من العبارات السابقة أن أبا حاتم يطلق هذه العبارة على مقبولين عنده، وعلى من يحسن حديثهم، وليست بالضرورة تدل على الضعف عنده، بل ما أقربها من أن تكون عبارة دالة على مرتبة الصدوق ومن لا بأس به عنده.

الخلاصة: اختلف النقاد في حال ابن عُلَاثة، فالمتقدمين من النقاد عدوه مقبول الرواية، وابن حبان ومن جاء بعده – غير ابن عدي – رأوا أنه متروك الحديث، والصحيح هو قبول حديثه من غير رواية عمرو بن الحصين عنه.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

الذي أميل إليه وأرجحه أن البزار موافق لما رجحناه في حال ابن عُلَاثة، ذلك لأن القول بترك حديثه لم ينشأ إلا في زمن ابن حبان ومن بعده، والبزار متقدم، وما أقرب أن يكون رأيه موافق لرأي شيخه البخاري، والله أعلم.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو يظهر أنه مقبول الرواية عنده، وهو ممن يحسن حديثه في الراجح من أقوال أهل النقد، لكن في حديثه وهم وخطأ.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٢٣٢٣،١٠٣٤).

تق

محمد بن عبيدالله بن أبي سليمان العَرْزَمي أبو عبدالرحمن الكوفي (مات سنة بضع وخمسين ومائة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال أبو حاتم: روى عنه الثوري وشعبة على التعجب[١].

وقال يحيى القطان: سألت العَرْزَمي الأصغر فجعل لا يحفظ، فأتيته بكتاب فجعل لا يحسن يقرأ[٢].

وقال عمرو بن علي الفلَّاس: كان يحيى وعبدالرحمن لا يحدِّثان عن محمد بن عبيدالله العَرْزَمي[٣].

وقال وكيع: كان محمد بن عبيدالله العَرْزَمي رجلاً صالحاً، قد ذهبت كتبه، فكان يحدِّث حفظاً، فمن ذاك أتى[٤].

وقال ابن المبارك: والعَرْزَمي متروك الحديث لا نقربه[٥].

قال ابن معين – كما روى الدوري[٦] وابن طَهْمان[٧] عنه –: ليس بشيء.

وروى ابن الدَّوْرَقي[٨] والليث بن عَبدة[٩] والدوري[١٠] – في موطن آخر – عن ابن معين قال: لا يكتب حديثه.

---

[١] «الجرح والتعديل» (٢/٨).

[٢] المرجع السابق.

[٣] المرجع السابق.

[٤] «الضعفاء» للعقيلي (١٢٦٤/٤).

[٥] «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص: ٦٧).

[٦] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٢٨٥/٣).

[٧] «من كلام ابن معين» برواية ابن طَهْمان عنه ترجمة (رقم: ١٧٠).

[٨] «الكامل» (٢٤٦/٧).

[٩] المرجع السابق.

[١٠] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤٥٧/٣).

وفي رواية معاوية بن صالح قال ابن معين: ضعيف الحديث[١].

وقال أحمد بن حنبل: ترك الناس حديثه[٢]. وقال أيضاً: لا يساوي حديثه شيئاً[٣].

وقال ابن نُمَيْرٍ: رجل صدق، ولكن ذهبت كتبه، وكان رديء الحفظ، فمن ثَمَّ أنكرت أحاديثه[٤].

وقال ابن سعد: كان قد سمع سماعاً كثيراً، وكتب ودفن كتبه، فلما كان بعد حدَّث وقد ذهبت كتبه، فضعَّف الناس حديثه لهذا المعنى[٥].

وقال الفلَّاس[٦] ومسلم[٧] وعلي بن الجنيد[٨] والنسائي[٩] والأزدي[١٠] والدولابي[١١] والدارقطني[١٢] والحاكم[١٣]: متروك الحديث. زاد الحاكم: بلا خلاف أعرفه بين أئمة أهل النقل فيه.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جداً[١٤]. وقال الجوزجاني: ساقط[١٥].

وقال أبو زرعة: لا يكتب حديثه. وترك قراءة حديثه على طلابه[١٦].

وقال أبو داود: ليس بشيء[١٧].

---

[١] «الكامل» (٢٤٦/٧).

[٢] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٣١٣/١- ٣١٥).

[٣] «المسند» للإمام أحمد (٦٩٣٨/٥٣٠/١١).

[٤] «المجروحين» (٢٥٥/٢- ٢٥٦).

[٥] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٤٨٨/٨).

[٦] «الجرح والتعديل» (٢/٨).

[٧] «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٦٩).

[٨] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٨٣/٣).

[٩] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢١٣).

[١٠] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٨٣/٣).

[١١] «الكنى والأسماء» للدولابي (٨٥٧/٢).

[١٢] «سؤالات البرقاني للدارقطني» (ص: ٦٠).

[١٣] «المدخل إلى الصحيح» للحاكم (١٤٧/١- ١٤٨).

[١٤] «الجرح والتعديل» (٢/٨).

[١٥] «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ٧٧).

[١٦] «الجرح والتعديل» (٢/٨).

[١٧] «إكمال تهذيب الكمال» (٢٦٥/١٠).

وقال العجلي[١] وأبو زرعة[٢] والدارقطني[٣]: ضعيف الحديث.

وقال الترمذي: يضعف في الحديث من قبل حفظه ضعفه ابن المبارك وغيره[٤].

ووصفه الترمذي في موضع آخر بأنه دون أبي الزبير المكي، وعبدالملك بن أبي سليمان، وحكيم ابن جبير في الحفظ والعدالة[٥].

وقال النسائي مرة: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٦].

وقال الساجي: صدوق، منكر الحديث، أجمع أهل النقل على ترك حديثه، عنده مناكير[٧].

وقال ابن حبان: كان صدوقاً، إلا أن كتبه ذهبت، وكان رديء الحفظ، فجعل يحدِّث من حفظه ويهم، فكثر المناكير في روايته[٨].

وقال ابن عدي: وعامة رواياته غير محفوظة[٩].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس حديثه بالقائم[١٠].

وقال الذهبي: هو من شيوخ شعبة المُجْمَعِ على ضعفهم، ولكن كان من عباد الله الصالحين[١١].

وقال ابن حجر: متروك[١٢].

---

[١] «التاريخ» للعجلي (ص: ٤٠٩).

[٢] «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/٢٦٤).

[٣] «السنن» للدارقطني (٢/١٥٥/٢٢١٠).

[٤] «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ١٣٤١).

[٥] «العلل» للترمذي (ص: ٨٩٧- ٨٩٨).

[٦] «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/٢٦٤).

[٧] المرجع السابق (١٠/٢٦٥).

[٨] «المجروحين» (٢/٢٥٥).

[٩] «الكامل» (٧/٢٥٤).

[١٠] «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/٢٦٥).

[١١] «ميزان الاعتدال» (٣/٦٣٥).

[١٢] «التقريب» ترجمة (رقم: ٦١٠٨).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

لم يختلف أحد في ترك حديث العَرْزَمي، وحتى شعبة والثوري فإنما رووا عنه على وجه التعجب، وقد نقل الساجي والحاكم الإجماع على ترك حديث العرزمي.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: حدث عنه شعبة وغيره، وهو لين الحديث[١].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

قد يفهم من قول البزار: حدث عنه شعبة وغيره= أنه يوثق الراوي، وأن إيراده لهذا الكلام هو للاستدلال على أن الراوي مقبول الرواية، أو على أقل الأحوال أن العَرْزَمي خفيف الضعف، وليس ذلك هو مراد البزار، فإن العلماء من حول البزار قد أطبقوا على ترك العَرْزَمي، والبزار واحد منهم، لم يكن بمنأى عن أقوالهم، بل ويستحيل أنه لم يطلع على منكرات العَرْزَمي، فإن ضعفه بَيِّن على حديثه، وأمره بين الضعفاء أشهر من أن يغفل عنه ناقد من النقاد، إنما ذكر البزار هذا الكلام ليبرر للمطلع على مسنده ذكره لهذا الحديث الذي هو من رواية المتروك، فقال: قد حدث عنه شعبة وغيره.

إن تأويل العبارة على المعنى الذي ذكرته مقدم على أن نحملها على ظاهرها، فنجعل البزار غافلاً للدرجة التي لا يعرفه فيها حال راو كالعَرْزَمي، بَيِّن الضعف، قد أجمع العلماء من زمن يحيى القطان حتى عصرنا هذا على ترك حديثه، ولا يعلم مخالف لهذا القول، بل المُتَعيِّنُ علينا حمل العبارة على ما يوافق الصواب.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) في راو متروك الحديث بلا خلاف في ذلك.

---

[١] «كشف الأستار» (٢/٢٥١).

محمد بن الفضل بن عطية العَبْسي مولاهم الكوفي أبو عبدالله البخاري (ت سنة ١٨٠هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما روى الدوري[١] وابن أبي مريم[٢] عنه – : ليس بشيء.

زاد ابن أبي مريم في روايته: ولا يكتب حديثه.

وفي رواية ابن أبي شيبة[٣] وابن أبي خيثمة[٤] وابن طَهْمان[٥] والحسين بن الحسن[٦] قال ابن معين: كذاب. زاد ابن أبي خيثمة في روايته: لم يكن محمد ثقة.

وروى معاوية بن صالح[٧] والدوري[٨] – في موضع آخر – عن ابن معين أنه قال: ضعيف.

وقال أحمد لابنه عبدالله: ليس بشيء، حديثه حديث أهل الكذب[٩].

وقال الجوزجاني: سألت ابن حنبل عنه فقال: ذاك عجيب، يجيئك بالطامات[١٠].

وقال علي بن المديني: روى عجائب. وضعفه[١١].

---

[١] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣٥٥/٤).

[٢] «الكامل» (٣٥٣/٧).

[٣] «الضعفاء» للعقيلي (١٢٧٦/٤).

[٤] «المجروحين» (٢٩٠/٢).

[٥] «من كلام ابن معين» برواية ابن طَهْمان الدَّقَّاق عنه ترجمة (رقم: ٣٣٤).

[٦] «الجرح والتعديل» (٥٧/٨).

[٧] «الكامل» (٣٥٣/٧).

[٨] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٣٥٨/٤).

[٩] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٥٤٩/٢).

[١٠] «أحوال الرجال» (ص: ٣٤٢).

[١١] «تاريخ بغداد» (٢٥٠/٤).

وقال البخاري: سكتوا عنه [١]. وقال أيضاً: ذاهب الحديث [٢].

وقال إسحاق بن راهويه: قال لي يحيى بن يحيى: كتبت عن محمد بن الفضل كذا، ثم مزقته [٣].

حدث عمرو بن عيسى عن محمد بن الفضل، فقال له يحيى بن الضُّرَيْس: ألم أنهك عن هذا الكذاب[٤].

وسئل إسحاق بن سليمان عن حديث لمحمد بن الفضل، فقال: تسألوني عن حديث الكذابين؟[٥]

وقال البخاري: رماه ابن أبي شيبة [٦].

وقال الفلَّاس[٧] وابن سعد[٨] وأبو حاتم[٩] ومسلم[١٠] والنسائي[١١] وابن خِرَاش[١٢] والدارقطني[١٣]: متروك الحديث. زاد الفلَّاس: كذاب.

وقال المُفَضَّل الغَلابي: ليس بثقة[١٤]. وقال أبو حاتم أيضاً: ذاهب الحديث، ترك حديثه[١٥].

وقال الجوزجاني[١٦] وابن خِرَاش[١٧]: كذاب.

---

[١] «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص: ٢١٧).

[٢] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٨٩).

[٣] «تهذيب التهذيب» (٣٧٧/٧).

[٤] «الجرح والتعديل» (٥٧/٨).

[٥] المرجع السابق.

[٦] «التاريخ الكبير» (٢٠٨/١).

[٧] «الجرح والتعديل» (٥٧/٨).

[٨] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣٨٢/٩).

[٩] «العلل» لابن أبي حاتم (٢٢٦/٣).

[١٠] «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٦٥).

[١١] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٢٠).

[١٢] «تاريخ بغداد» (٢٥٤/٤).

[١٣] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني (١٤٠/٥).

[١٤] «تاريخ بغداد» (٢٥٣/٤).

[١٥] «الجرح والتعديل» (٥٧/٨).

[١٦] «أحوال الرجال» (ص: ٣٤٢).

[١٧] «تاريخ بغداد» (٢٥٤/٤).

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[١]. وقال صالح بن محمد جَزَرة: كان يضع الحديث[٢].

وقال أبو داود: ليس بشيء[٣]. وقال الترمذي: ضعيف ذاهب الحديث عند أصحابنا[٤].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا تحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار[٥].

وأطال ابن عدي في ترجمته، فذكر طائفة من منكراته، ثم قال: عامة حديثه ما لا يتابعه الثقات عليه[٦].

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث[٧]. وقال الدارقطني مرة: ضعيف[٨].

وقال أبو عبدالله الحاكم[٩] وأبو نعيم[١٠]: روى عن: زيد بن أسلم، ومنصور بن المعتمر، وأبي إسحاق، وداود بن أبي هند= أحاديث موضوعة.

وقال الخطيب: سكن بخارى، وحدَّث بها مناكير، وأحاديث معضلة[١١].

وقال الذهبي: تركوه[١٢]. وقال مرة: مناكير هذا الرجل كثيرة، لأنه صاحب حديث[١٣].

وقال ابن حجر: كذبوه[١٤].

---

(١) «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة» (٢/٣٩٨).
(٢) «تاريخ بغداد» (٤/٢٥٤).
(٣) «تهذيب التهذيب» (٧/٣٧٨).
(٤) «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٥٠٩).
(٥) «المجروحين» (٢/٢٩٠).
(٦) «الكامل» (٧/٣٦٠).
(٧) «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/٣١٠).
(٨) «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٣٤٩).
(٩) «المدخل إلى الصحيح» (١/٢٣٦).
(١٠) «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم الأصبهاني (١/٨١).
(١١) «تاريخ بغداد» (٤/٢٤٨).
(١٢) «الكاشف» للذهبي (٢/٢١٠).
(١٣) «ميزان الاعتدال» (٤/٧).
(١٤) «التقريب» ترجمة (رقم: ٦٢٢٥).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

اتفق النقاد على ترك حديث محمد بن الفضل بن عطية، ولم يختلفوا في ذلك، وقد جاءت عباراتهم دالَّة على شدة ضعفه، سوى عبارة أبي زرعة: (ضعيف الحديث)، فإنها مجملة في الضعف، لم تحدد درجة ضعف ابن عطية عنده، ولا تعارض بينها وبين عبارات بقية النقاد، لذا فحملها على مراد بقية النقاد هو الصواب، فإن الجمع بين الأقوال – متى ما أمكن – أولى من الترجيح بينها.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

لا شك في شدة ضعف محمد بن الفضل بن عطية، لذا فإن البزار أطلق (لين الحديث) هنا في راو شديد الضعف، قد كذبته طائفة من النقاد.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ١٤٨١).

ق

مَسْلَمَة بن عُلَيٍّ[١] الخُشَنيُّ أبو سعيد الدمشقي نزيل مصر (مات قبل سنة ١٩٠هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما روى الدوري[٢] والدارمي[٣] ومعاوية بن صالح[٤] وابن الجنيد[٥] عنه – : ليس بشيء. زاد ابن الجنيد في روايته: ضعيف.

ونقل مغلطاي عن السَّاجي أنه قال: قال ابن معين: صالح، ولم يجعله حجة [٦].

وقال البخاري[٧] وأبو زرعة[٨]: منكر الحديث. وقال دُحَيْم: ليس بشيء[٩].

وقال نُعَيْم بن حمَّاد: صحبت مَسْلَمَة بن عُلَيَ من دمشق، فلم أسمعه يحدِّثُ بحديث يوافق حديث الناس[١٠].

وقال عبدالله بن عبدالحكم: كنَّا في مجلس الليث بن سعد، ونحن نقابل بكتاب البيوع لمالك بن أنس، ومَسْلَمَة بن عُلَيَ حاضر، فقال: ليس عندكم في هذا شيء إلا عن مالك؟ فقلت له: نعم. فقال: أنا أروي هذا كله عن النبي ﷺ[١١].

---

[١] قال الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (١٥٦١/٣): كان يكره أن ينسب إلى عُلي، وغلب عليه ذلك.

[٢] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤٥٠/٤).

[٣] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٢٠٥).

[٤] «الضعفاء» للعقيلي (١٣٥٧/٤).

[٥] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٥٩).

[٦] «إكمال تهذيب الكمال» (١٩٢/١١).

[٧] «التاريخ الكبير» (٣٨٩/٧).

[٨] «الجرح والتعديل» (٢٦٨/٨).

[٩] المرجع السابق.

[١٠] «الضعفاء» للعقيلي (١٣٥٧/٤).

[١١] المرجع السابق (١٣٥٦/٤).

وقال أحمد بن صالح المصري – وقد ذكر مَسْلَمَة بن عُلَيَ – : لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه، قد يقال: فلان ضعيف، فأما أن نقول: فلان متروك فلا، إلا أن يجتمع الجميع على ترك حديثه[١].

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، لا يشتغل به. فسأله ابنه: هو متروك الحديث؟ فقال: هو في حد الترك، منكر الحديث[٢].

وذكر ابن أبي حاتم لأبيه حديثاً من رواية مَسْلَمَة بن عُلَيَ، فقال أبو حاتم: هذا حديث باطل موضوع. فقال له ابنه: ممن هو؟ قال: مَسْلَمَة ضعيف الحديث [٣].

وقال الجوزجاني: ضعيف، حديثه متروك [٤]. وقال أبو داود: غير ثقة، ولا مأمون [٥].

وقال الفسوي[٦] وأبو علي الحافظ[٧]: ضعيف الحديث.

وذكره الفسوي – في موضع آخر – مع جماعة من الرواة قال فيهم: لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء [٨].

وقال النسائي[٩] والأزدي[١٠] والدارقطني[١١]: متروك. وزاد الدارقطني: ضعيف.

وقال السَّاجي: ضعيف جداً[١٢]. وقال ابن يونس: لم يكن عندهم بذلك في الحديث[١٣].

---

[١] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١٩١/٢).
[٢] «الجرح والتعديل» (٢٦٨/٨).
[٣] «العلل» لابن أبي حاتم (١٣٠/٣).
[٤] «أحوال الرجال» (ص: ٢٨٢).
[٥] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٩٤/٢).
[٦] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣٠٩/٢).
[٧] «تاريخ دمشق» (٥٢/٥٨).
[٨] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٤٤٩/٢).
[٩] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٢٨).
[١٠] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١٢٠/٣).
[١١] «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» (١٢٦/٨).
[١٢] «إكمال تهذيب الكمال» (١٩٢/١١).
[١٣] «تاريخ دمشق» (٤٩/٥٨).

وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم توهماً، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به[١].

وقال ابن عدي: كل أحاديثه – ما ذكرته وما لم أذكره – كلها أو عامتها غير محفوظة [٢].

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث[٣].

وقال عن حديث رواه مَسْلَمَة بن عُلَيَ: هذا حديث منكر.. ولمَسْلَمَة من هذا الضرب أحاديث رواها عن الأوزاعي، والزبيدي[٤].

وقال أبو عبدالله الحاكم[٥] وأبو نعيم[٦]: روى عن: ابن جريج، والزبيدي، والأوزاعي= المناكير.

زاد الحاكم: بل الموضوعات.

وأخرج له الحاكم في مستدركه، ثم قال: ومَسْلَمَة أيضاً ممن لا تقوم الحجة به[٧].

وقال الذهبي: تركوه [٩]. وقال ابن حجر: متروك [١٠].

---

[١] «المجروحين» (٢/٣٧٢).

[٢] «الكامل» (٨/٢١).

[٣] «تاريخ دمشق» (٥٨/٤٩).

[٤] المرجع السابق.

[٥] «المدخل إلى الصحيح» (١/٢٤٨).

[٦] «المستخرج على صحيح مسلم» (١/٨٣).

[٧] «المستدرك» (٥/٧٢٤/٨٦٢٧).

[٨] «الكاشف» (٢/٢٦٣).

[٩] «التقريب» ترجمة (رقم: ٦٦٦٢).

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

بالنظر إلى عبارات النقاد نجد أن عامتهم قد حكم بترك مَسْلَمَة بن عُلَيٍّ، وأنه شديد الضعف، فابن معين قال عنه: (ليس بشيء)، وهي عبارة تفيد في الأصل الضعف الشديد، وقد ذُكِرَ عن السَّاجي أن ابن معين قال: (صالح)، ولا شك أن هذه العبارة مخالفة لباقي الروايات عن ابن معين، وتقديم ما رواه الدوري والدارمي وابن الجنيد أولى، فهم أكثر عدداً، وأطول ملازمة – خاصة الدوري –.

ولم أجد أحداً من أهل العلم حكم على مَسْلَمَة بخفة ضعفه إلا أحمد بن صالح المصري، وابن حبان، فإن أحمد بن صالح ذكر كلاماً يفهم منه أنه لا يؤيد قول النقاد في أمر مَسْلَمَة، فكأنه كان يراه خفيف الضعف، وكلامه في مَسْلَمَة له وزن كبير، فهو مع كونه من كبار أئمة النقد، فكذلك هو بلدي لمَسْلَمَة، وقد عاصره، ولا يبعد عندي أن يكون قد لقيه، وسمع منه، فإنَّ أحمد بن صالح ولد في سنة ١٧٠ هـ ، ومسلمة توفي قبل سنة ١٩٠هـ ، فعُمْرُ أحمد بن صالح آنذاك كان نحو العشرين سنة، وقد سبق الكلام على أهمية كلام الناقد البلدي للراوي الذي يتكلم فيه، وأننا قد نقدمه على كلام كبار الأئمة كابن معين، فانظر ترجمة: (جسر بن فرقد القصَّاب)، إلا أن نُعَيْم بن حمَّاد قد صَحِبَ مَسْلَمَة من دمشق إلى مصر – كما يبدو لي – فلم يسمعه يحدِّث بحديث يوافق حديث الناس، وهذا أمر يدل على شدة ضعفه، فرحلة طويلة كهذه لا يروي فيها حديثاً مستقيماً، هذا يدل على شدة ضعفه، فإذا انضاف إلى ذلك باقي عبارات النقاد تقوى في النفس القول بشدة ضعف مَسْلَمَة؛ والله أعلم.

الخلاصة: مَسْلَمَة الخُشَنيُّ متفق على ضعفه، وقد عده بعض النقاد خفيف الضعف، وعدته طائفة كبيرة منهم شديد الضعف متروكاً، فالراجح قول الجمهور، وأن مَسْلَمَة شديد الضعف.

أقوال البزار فيه:

قال البزار – كما نقل الهيثمي عنه – : لين الحديث[١].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ليس للبزار في مَسْلَمَة الخشني إلا قوله: (لين الحديث)، وبالنظر إلى أقوال النقاد، نجد أنَّ الراوي قد كان مشهوراً بشدة ضعفه عند أهل العلم، وبالتالي فالأقرب –في ظني– أنه شديد الضعف عند البزار، فهو قول عامة أهل العلم.

الخلاصة: استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو شديد الضعف عند غالب النقاد.

---

[١] «كشف الأستار» للهيثمي (٢٣٩/١).

ق

نصر بن حمَّاد بن عجلان البَجَلي أبو الحارث البصري (من صغار التاسعة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال سفيان بن عيينة: قال أبو الحارث الورَّاق: والله إني لأخاف أن يحملني على الكذب[١].

وروى العقيلي عن عبدالله بن أحمد عن ابن معين قال: كذاب[٢].

وقال البخاري: يتكلمون فيه[٣]. وقال يعقوب بن شيبة: ليس بشيء[٤].

وقال أبو حاتم[٥] والعقيلي[٦] وأبو الفتح الأزدي[٧]: متروك الحديث.

واتهمه الأزدي بأنه وضع حديثاً يرويه عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة مرفوعاً: « إن الله تعالى ليس بتارك يوم الجمعة أحداً إلا غفر له »

وقال أبو زرعة [٨] وصالح جزرة [٩]: لا يكتب حديثه. وقال مسلم: ذاهب الحديث[١٠].

وقال النسائي: ليس بثقة [١١].

وقال الساجي: يعد من الضعفاء [١٢].

---

[١] «الكامل» (٢٨٧/٨)، ولم يتضح لي معنى العبارة.

[٢] «الضعفاء» للعقيلي (١٤٢٦/٤).

[٣] «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص: ٢٣٦).

[٤] «تاريخ بغداد» (٣٨١/١٥).

[٥] «الجرح والتعديل» (٤٧٠/٨).

[٦] «الضعفاء» للعقيلي (١٤٢٦/٤).

[٧] «تاريخ بغداد» (٣٨١/١٥).

[٨] «الجرح والتعديل» (٤٧٠/٨).

[٩] «تاريخ بغداد» (٣٨١/١٥).

[١٠] «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٢٦).

[١١] «تاريخ بغداد» (٣٨١/١٥).

[١٢] المرجع السابق.

وقال ابن حبان: كان من الحفاظ، ولكنه كان يخطئ كثيراً، ويهم في الأسانيد، حتى يأتي بالأشياء كأنه مقلوبة، فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به إذا انفرد[١].

وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه[٢].

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٣]. وقال الدارقطني: ليس بالقوي في الحديث[٤].

وقال الذهبي: حافظ متهم[٥]. وقال ابن حجر: ضعيف، أفرط الأزدي فزعم أنه يضع[٦].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

أطلق بعض النقاد عبارات شديدة في نصر بن حمَّاد، يوحي ظاهرها بأنه متروك عندهم، وفي المقابل جاءت عبارات أخرى صريحة في بيان خفة ضعف نصر بن حمَّاد، وهذا أمر يستدعي النظر والتأمل في عبارات النقاد، للخروج بالراجح من الأقوال، واختلاف الذهبي وابن حجر في الراوي يعكس لك حقيقة الاختلاف بين عبارات النقاد.

قبل الترجيح بين الأقوال أنبه إلى أمر مهم جاء في عبارة ابن حبان وهو كون نصر حافظاً من الحفاظ، ولقد كان نصر من تلامذة شعبة المعروفين، فخطؤه ولا شك مستعظم، وأوهامه تستنكر أشد الاستنكار، لذا فلا تستغرب أن ترد فيه أشد العبارات، فإن المفترض بمثله أن يكون أبعد ما يكون عن الخطإ والوهم.

---

(١) «المجروحين» (٢/٣٩٦).

(٢) «الكامل» (٨/٢٩١).

(٣) «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٣/٤١٧).

(٤) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٤/٢٢٠٤).

(٥) «الكاشف» (٢/٣١٨).

(٦) «التقريب» ترجمة (رقم: ٧١٠٩).

ولقد جاءت عن ابن معين عبارة غريبة، لم أجد من نقلها من العلماء إلا العقيلي، ثم تتابعت كتب الجرح والتعديل بالنقل عنه، وليست العبارة في المطبوع من «العلل ومعرفة الرجال» لعبدالله بن أحمد، فأخشى أن يكون قد أخطأ العقيلي في جعل هذه العبارة في نصر بن حمَّاد، فلعلها في غيره، ولا أجزم بخطئه، والعبارة أيضاً تحتمل معنى آخر وهو الخطأ، فإن الكذب قد يأتي بمعنى الخطإ[١].

وأما باقي عبارات النقاد الشديدة الأخرى فقد أشرنا إلى أنهم إنما أطلقوها على نصر لأنه كان من الحفاظ، فخطؤه ليس كخطإ غيره، فهو بالنظر لكونه حافظاً فإنه ليس بشيء، وهو ذاهب الحديث، وهو أيضاً ليس بثقة يقبل حديثه، بل هو ضعيف الحديث.

وأما قولهم: (متروك الحديث) و(لا يكتب حديثه) فهاتان العبارتان قد تأتيان على معنى الاحتجاج أي: متروك الاحتجاج بحديثه، ولا يكتب حديثه احتجاجاً، وقد ذكرت في ترجمة خالد ابن أبي بكر العدوي أن (يكتب حديثه) تأتي على معنى الاحتجاج، وأما استخدام النقاد لمتروك الحديث بمعنى ترك الاحتجاج فهاك مثالاً على ذلك:

❖ قال أبو حاتم عن عبدالعزيز بن عمران الزهري: متروك الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، فسأله ابنه: يكتب حديثه؟ فقال: على الاعتبار. فدل ذلك أنه أراد ترك الاحتجاج، وإلا فمتروك الرواية لا يعتبر بحديثه[٢].

إن ما يدفعني إلى هذه التأويلات هو إصرار ابن حبان وابن عدي على خفة ضعف نصر بن حمَّاد، برغم اطلاعهم على أقوال من سبقهم، فلن يخالفوا غيرهم إلا بحجة ودليل، وقد وافقهم الدارقطني

---

[١] قال الخطابي: (وقد يجري الكذب في كلامهم مجرى الخطإ، ويوضع موضع الخُلف، كقول القائل: كذب سمعي، وكذب بصري). «غريب الحديث» للخطابي (٣٠٣/٢).

[٢] «الجرح والتعديل» (٣٩١/٥).

وأبو أحمد الحاكم، فعبارتهما خفيفة في نصر، ومن قبلهم جميعاً البخاري، فإنه استخدم عبارة تدل في أصلها على خفة الضعف، كما هو مشهور، ولعل هذا كله هو ما دفع الحافظ ابن حجر ليقول: ضعيف.

الخلاصة: نصر بن حمَّاد خفيف الضعف، وقد وردت فيه عبارات شديدة تحتمل التأويل، فلا أظن أحد قد تَـرَكَ حديثه غير أبي الفتح الأزدي.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

لما رجحت في أن نصر بن حمَّاد خفيف الضعف، وحيث أني لا أعلم مخالفاً لهذا القول إلا أبا الفتح الأزدي، فإن غالب ظني أن نصراً البَجَلي خفيف الضعف عند البزار، والله أعلم.

الخلاصة: يغلب على ظني أن (لين الحديث) هنا أطلقها البزار على راو خفيف الضعف.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٧٣١٣).

نُعَيْم بن مُوَرِّع بن توبة العَنْبَري أبو توبة أو أبو سعيد البصري (يروي عن: الأعمش، وابن جريج، وغيرهما):

أقوالُ العلماءِ فيه:

وقال البخاري: منكر الحديث[1]. وقال أبو حاتم: ليس بقوي[2]. وقال النسائي: ليس بثقة [3].

وقال العقيلي: حديثه غير محفوظ إلا عن أبي مسعد السدي، وفيه نظر[4].

وقال ابن حبان: شيخ يروي عن الثقات العجائب، لا يجوز الاحتجاج به بحال[5].

ويبدو أن ابن حبان لم يتنبه إلى ذكره له في «المجروحين»، فذكره في «الثقات»[6].

وقال ابن عدي: ضعيف يسرق الحديث.. ثم ذكر حديثين من مناكيره، وقال: ولنُعَيْم غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه غير محفوظ[7].

وذكر ابن عدي حديثاً في ترجمة أبي الربيع السمَّان، ثم قال: وهذا الحديث قد سَرَقَه من أبي الربيع السمَّان جماعة من الضعفاء منهم: نُعَيْم بن مُوَرِّع.. ثم ذكر طائفة أخرى[8].

وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين»[9].

وقال الحاكم: روى عن هشام بن عروة أحاديث موضوعة[10].

---

[1] «الضعفاء» للعقيلي (١٤٢٠/٤).

[2] «الجرح والتعديل» (٤٦٤/٨).

[3] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٣٤).

[4] «الضعفاء» للعقيلي (١٤٢٠/٤).

[5] «المجروحين» (٤٠٠/٢).

[6] «الثقات» لابن حبان (٢١٨/٩).

[7] «الكامل» (٢٥٠/٨).

[8] المرجع السابق (٤٩/٢)؛ ترجمة: أشعث بن سعيد السمان.

[9] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٣٨٢).

[10] «المدخل إلى الصحيح» (٢٥١/١).

وقال أبو نعيم: روى عن هشام مناكير[١].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

يظهر من عبارات النقاد شدة ضعف نُعَيْم بن مُوَرِّع، وإن ألان عبارته أبو حاتم، فحملها على ما يوافق قول الجمهور ممكن.

أقوال البزار فيه:

نقل الهيثمي عن البزار أنه قال عقب حديث يرويه أشعث السمَّان، ونُعَيْم بن مُوَرِّع: لا نعلم أحداً رواه وأسنده إلا أشعث، وهو أبو الربيع السمَّان، ونُعَيْم؛ لا نعلم رواه غيرهما، إلا ألين منهما، وهما لينا الحديث[٢].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

يظهر أن البزار استعمل (لين الحديث) في راو شديد الضعف، فالعلماء قد حكموا بشدة ضعف نُعَيْم بن مُوَرِّع، ولا أعلم مخالفاً لهذا، فالراجح أنه موافق لهم، فهذا هو الأصل.

---

[١] «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم (٨٤/١).
[٢] «كشف الأستار» للهيثمي (٣٩٢/٣).

أحمد ت ق

واصل بن السائب الرَّقَاشي أبو يحيى البصري (مات سنة ١٤٤هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – فيما رواه عنه أبو داود[١] وابن محرز[٢] – : ليس بشيء.

زاد ابن محرز في روايته: فقيل له: أيهما أحب إليك هو أو طلحة – يعني: ابن عمرو – فقال: طلحة لا بأس به، ليس بينهما أحد أحبه.

وفي موطن آخر عند ابن محرز أنه قال بدل (لا بأس به): أيضاً ؟[٣]

وروى ابن طَهْمان عن ابن معين قال: ليس بثقة [٤]. وفي موطن آخر قال: ضعيف الحديث[٥].

وقال البخاري [٦] وأبو حاتم[٧] والفسوي[٨] والساجي[٩]: منكر الحديث.

وزاد يعقوب الفسوي: ضعيف.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة [١٠] والدارقطني[١١]: ضعيف.

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، مثل: أشعث بن سَوَّار، وليث بن أبي سليم، وأشباههم[١٢].

---

[١] «سؤالات الآجري لأبي داود» (١/٣٦٦).

[٢] «معرفة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين (١/١١٤).

[٣] المرجع السابق (١/٥٤).

[٤] «من كلام ابن معين» برواية ابن طَهْمان عنه ترجمة (رقم: ٢٣).

[٥] المرجع السابق (رقم: ٢٤٩).

[٦] «التاريخ الكبير» (٨/١٧٣).

[٧] «الجرح والتعديل» (٩/٣١).

[٨] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣/١٤١).

[٩] «إكمال تهذيب الكمال» (١٢/٢٠٠).

[١٠] «الجرح والتعديل» (٩/٣١).

[١١] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣/١٨١).

[١٢] «الجرح والتعديل» (٩/٣١).

وقال النسائي[١] والأزدي[٢]: متروك الحديث.

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن عطاء ما ليس من حديثه، وعن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فسقط الاحتجاج به لما ظهر منه ذلك[٣].

وقال ابن عدي: أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات[٤]. وأخرج له الحاكم في «المستدرك»[٥].

وقال الذهبي: واه[٦]. وقال ابن حجر: ضعيف[٧].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

الذي يظهر من عبارات النقاد أن واصلاً الرَّقَاشِي خفيف الضعف، وأما من استعمل عبارة (منكر الحديث) فإنها وإن كانت في الأصل تدل على الضعف الشديد، إلا أنها جاءت هنا لوصف ما وقع في حديث الراوي فقط، فقد وقعت في رواياته مناكير، إلا أن ذلك لم يجعله في الدرجة التي يترك فيها حديثه، وأما النسائي والأزدي فقد عهدا منهما قوة نفسهما في الجرح، وأكثر العبارات وضوحاً في حال واصل عبارة أبي زرعة، وابن حبان، وابن عدي، وكلهم قد بيَّنوا بأن الراوي خفيف الضعف، وانظر قول أبي زرعة في ترجمة ليث بن أبي سليم، ستعلم بأنه يراه خفيف الضعف.

الخلاصة: واصل بن عطاء خفيف الضعف، وقد وردت في حقه عبارات شديدة يمكن توجيهها.

---

[١] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٣٩).

[٢] «تهذيب التهذيب» (١١٦/٩).

[٣] «المجروحين» (٤٢٩/٢).

[٤] «الكامل» (٣٧٢/٨).

[٥] «المستدرك» (٤٢٧/١- ٦٩٩/٤٢٨).

[٦] «الكاشف» (٣٤٦/٢).

[٧] «التقريب» ترجمة (رقم: ٧٣٨٣).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: طرأ عليهم إلى الكوفة، وحدَّث عن عطاء، وعن أبي سورة ابن أخي أبي أيوب= بأحاديث لم يتابع عليها، وهو لين[١].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ليس في عبارة البزار ما يشير إلى مقصوده بـ (لين) هنا، فإن قوله: (حدَّث.. بأحاديث لم يتابع عليها) يمكن أن تطلق على خفيف الضعف، وعلى شديد الضعف أيضاً، وبما أن الراوي خفيف الضعف عند النقاد فإن حمل عبارة البزار هنا على الصواب أولى، خاصة وأن واصلاً لم يذكر عنه ما يوجب ترك حديثه.

الخلاصة: (لين) هنا أُطْلِقَت في راو خفيف الضعف.

---

[١] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٢٨٩٩).

تق

الوليد بن محمد الـمُوَقَّري أبو بشر البَلْقَاوي (مات سنة ١٨٢هـ):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال ابن معين – كما روى عنه الدوري[١] الدارمي[٢] والدورقي[٣] وابن محرز[٤] وابن الجنيد[٥] – : ليس بشيء. وروى علي بن الحسن الـهِسَنْجَاني عن ابن معين قال: كذاب[٦].

وفي رواية المُفَضَّل الغَلابي قال: ضعيف[٧].

وقال أحمد بن حنبل – كما أخبر حنبل بن إسحاق عنه – : ما رأيت أحداً يحدث عنه. فقال له حنبل: كيف حديثه؟ قال: لا أدري؛ إلا أن رجلاً قدم عليه فغير كتبه وهو لا يعلم، فمن ذاك[٨].

وروى الأثرم عن أبي عبدالله أنه قال: ما أخبره؛ إلا أنهم زعموا أنَّ العسكر لمَّا دخل الشام أتاه قوم فأفسدوا حديثه، فهو يروي أحاديث. قال الأثرم: كأنه يريد مناكير، قلت لأبي عبدالله: المُوَقَّري يكتب حديثه؟ فقال: ما أدري ما أخبرك، إلا أن له أحاديث مناكير، وما أخبره[٩].

وسأل عبدالله أباه عن أصحاب الزهري، ثم قال له: المُوَقَّري يروي عن الزهري بالعجائب؟ فقال أحمد: آه.. ليس ذلك بشيء[١٠].

---

(١) «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٤/٤١٤).

(٢) «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٢٢٢).

(٣) «الكامل» (٨/٣٤٨).

(٤) «معرفة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين (١/٥٢).

(٥) «سؤالات ابن الجنيد عن ابن معين» (ص: ٣٨٥).

(٦) «الجرح والتعديل» (٩/١٥).

(٧) «تاريخ دمشق» (٦٣/٢٦٢).

(٨) المرجع السابق (٦٣/٢٦١).

(٩) المرجع السابق (٦٣/٢٦١- ٢٦٢).

(١٠) «الجرح والتعديل» (٩/١٥)؛ وهو في «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢/٣٤٩)، لكن بدون: آه.

وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: ما أظنه – أي: بثقة – . ولم أره يحمده[١].

وقال علي بن المديني: ضعيف ليس بشيء، وكان قد روى عن الزهري، ولا نروي عنه شيئاً[٢].

وقال مرة: أرى أن كتبه من نسخ الزهري من الديوان[٣]. وقال أيضاً: ضعيف لا يكتب حديثه[٤].

وقال البخاري: في حديثه مناكير[٥].

وقال الذُّهلي: شيخان تجيء عنهما أحاديث من أحاديث الزهري صحاح، وأحاديث مناكير: المُوَقَّري، وعبدالرحمن بن يزيد بن تميم[٦].

وقال سليمان بن عبدالرحمن: استحثت الوليد بن محمد المُوَقَّري في كتب الزهري، فقال: أنت تريد أن تأخذ في مجلس ما قد أقمت أنا فيه مع الزهري عشر سنين؟![٧]

وقال علي بن حُجْر[٨] وأبو حاتم[٩]: كان لا يقرأ من كتاب، فإذا دفع إليه كتاب قرأه.

زاد ابن حُجْر: كثير الغلط. انتهى قلت: وعلي بن حُجْر مِـمَن روى عن المُوَقَّري.

وقال الجوزجاني: غير ثقة، يروي عن الزهري عدة أحاديث ليس لها أصول[١٠].

وقال أبو حاتم[١١] أيضاً أبو داود[١٢] والدارقطني[١٣]: ضعيف. وقال أبو زرعة: لين الحديث[١٤].

---

[١] «مسائل الإمام أحمد» برواية ابنه عبدالله (٢/٤٨٦).

[٢] «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص: ١٢٣).

[٣] «الجرح والتعديل» (٩/١٥).

[٤] «الكامل» (٨/٣٤٨).

[٥] «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص: ٢٤٣).

[٦] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/٢٢٤).

[٧] «تاريخ دمشق» (٦٣/٢٥٩).

[٨] «الضعفاء الصغير» للبخاري (ص: ٢٤٣).

[٩] «الجرح والتعديل» (٩/١٥).

[١٠] «أحوال الرجال» للجوزجاني (ص: ٢٧٧- ٢٧٨).

[١١] «تاريخ دمشق» (٦٣/٢٦٤).

[١٢] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/٢٢٤).

[١٣] «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (ص: ٣٨٤).

[١٤] «الجرح والتعديل» (٩/١٥).

وقال ابن عساكر: بلغني عن محمد بن عوف الحِمْصِيِّ قال: الوليد المُوَقَّري ضعيف، كذاب[١].

وقال أبو زرعة الدمشقي: لم يزل حديث المُوَقَّري – يعني: مقارباً – حدثنا عنه أبو مِسْهَر، وقد حدَّث عنه: الوليد بن مسلم، حتى ظهر أبو طاهر المقدسي، لا جزي خيراً. وقال أبو زرعة: قال له سليمان بن عبد الرحمن وأنا حاضر: ويحك يا أبا طاهر!! أهلكت علينا الوليد بن محمد. قال أبو زرعة: ثم ظهرت عنه أحاديث بحمص أنكرت أيضاً، وهي في الشناعة دون حديث أبي طاهر، ثم ظهرت أحاديث بمرو يستوحش منها[٢].

وذكره الفسوي في طائفة من الرواة قال عنهم: لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء[٣].

وقال الترمذي: يضعف في الحديث[٤]. وقال ابن خزيمة: لا أحتج بالمُوَقَّري[٥].

وقال النسائي[٦] والدارقطني مرة[٧]: متروك الحديث.

وقال النسائي أيضاً: ليس بثقة، منكر الحديث[٨]. وقال ابن الجارود: ليس بشيء[٩].

وقال ابن حبان: كان ممن لا يبالي، ما دفع إليه قرأه، روى عن الزهري أشياء موضوعة، لم يحدث بها الزهري قط كما روى عنه، وكان يرفع المراسيل، ويسند الموقوف، لا يجوز الاحتجاج به بحال[١٠].

وقال ابن عدي: كل أحاديثه غير محفوظة[١١].

---

(١) «تاريخ دمشق» (٦٣/٢٦٣).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٩/١٦٦).

(٣) «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٢/٤٤٩).

(٤) «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٣٦٦٥).

(٥) «تاريخ دمشق» (٦٣/٢٦٤).

(٦) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٤٠).

(٧) «السنن» للدارقطني (٢/٧/١٥٧٧).

(٨) «تاريخ دمشق» (٦٣/٢٦٠).

(٩) «إكمال تهذيب الكمال» (١٢/٢٤٩).

(١٠) «المجروحين» (٢/٤١٨).

(١١) «الكامل» (٨/٣٥٢).

وقال في موطن آخر: هو شرٌّ من خالد بن إسماعيل[١].

وقد قال في خالد بن إسماعيل: يضع الحديث على ثقات المسلمين[٢].

وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض[٣] المناكير، كتبنا له كتاباً بالشام عن المسيب بن واضح= أحاديث مستقيمة، لكن حاجب بن الوليد وعلي بن حُجْر حدَّثا عنه بأحاديث معضلة[٤].

وقال أبو نعيم الأصبهاني: منكر الحديث[٥].

وقال الذهبي: تركوه[٦]. وقال ابن حجر: متروك[٧].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

الوليد بن محمد متروك عند عامة النقاد، وربما عَدَّه الذُّهلي وأبو داود خفيف الضعف، فإن أبا دواد لما سأل عنه قال: (ضعيف)، ثم ذكر كلام الذُّهلي، وكلام الذُّهلي يدل على أنه كان يحسن الظنَّ بالوليد، لكن عامة النقاد جزموا بترك حديثه، وحتى عبارة الذُّهلي فإنها غير قاطعة في كونه يعد الوليد خفيف الضعف، بل تحتمل التأويل، وفي كل الأحوال فقد تبيَّن من كلام النقاد أن الوليد لم يصن حديثه، فأُدْخِلَ عليه أحاديث، فصار يرويها وهو لا يدري أنها ليست من أحاديثه.

الخلاصة: المُوَقَّري متروك الحديث عند عامة النقاد.

---

(١) «الكامل» (٤٧٧/٣)؛ في ترجمة خالد بن إسماعيل.

(٢) «الكامل» (٤٧٥/٣).

(٣) في المطبوع: يعني؛ ولا يستقيم بها الكلام، والتصويب من «تاريخ دمشق» (٢٦٠/٦٣).

(٤) «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٢٩١/٢).

(٥) «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم (٨٥/١).

(٦) «الكاشف» (٣٥٤/٢).

(٧) «التقريب» ترجمة (رقم: ٧٤٥٣).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، يقال له : المُوَقَّري، حدَّث عن الزهري بأحاديث لم يتابع على بعضها [1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ليس في عبارة البزار ما يجعلنا نجزم بمراده، فنحمل مراده بـ (لين الحديث) هنا على ما يوافق قول الجمهور، لأن موافقة البزار لقول الجمهور هو الأصل.

استعمل البزار (لين الحديث) هنا في راو متروك الحديث.

---

[1] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٦٣٥٥).

يحيى بن أبي عطاء الأزدي (روى عن: عمير بن يزيد أبي جعفر الخطمي، وعكرمة بن عمار؛ روى عنه: عبيد بن واقد القيسي، وكثير بن يحيى العنبري):

أقوالُ العلماءِ فيه:

وقال أبو حاتم: مجهول [١]. ولذا قال الذهبي [٢] وابن حجر [٣]: مجهول.

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث، وإنما يكتب من حديثه ما يتفرد به، ونبين العلة التي من أجله كتب [٤].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

عبارة البزار تدل على شدة ضعف يحيى بن أبي عطاء عنده، فانظر ترجمة (إبراهيم بن يزيد)، فقد بينت ما يفيده قول البزار (إنما يكتب من حديثه ما يتفرد به) هناك.

الخلاصة: (لين الحديث) جاءت هنا في راو شديد الضعف عند البزار، ولم أقف على من تكلم فيه سوى البزار.

---

[١] «الجرح والتعديل» (١٧٩/٩).
[٢] «ميزان الاعتدال» (٣٩٦/٤).
[٣] «لسان الميزان» (٤٦٤/٨).
[٤] «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٦٠٩٧).

أحمد ق ت

يزيد بن عياض بن جُعْدُبَةَ الليثي أبو الحكم المدني نزيل البصرة (من الطبقة السادسة):

أقوالُ العلماءِ فيه:

قال عبدالرحمن بن القاسم: سألت مالكاً عن ابن سَمْعان، قال: كذاب. قلت: فيزيد بن عياض؟ قال: أكذب وأكذب[١]. وروى ابن وهب عن مالك أنه قال: هو أكذب أهل المدينة[٢].

وقال أبو داود: ابن عيينة تكلَّم فيه[٣].

وقال ابن معين – كما روى الدوري[٤] والدارمي[٥] وابن أبي خيثمة[٦] وأبو يعلى الموصلي[٧] وابن الجنيد[٨] وأحمد بن سعد بن أبي مريم[٩] وابن محرز[١٠] عنه – : ليس بشيء.

زاد ابن أبي مريم في روايته: ولا يكتب حديثه. ولما سأله ابن الجنيد عنه ضعفه[١١].

وفي رواية معاوية بن صالح قال ابن معين: ليس بثقة[١٢].

وحدَّث يزيد بن الهيثم بن طَهْمان عن ابن معين أنه قال: كان يكذب[١٣].

---

[١] «المعرفة والتاريخ» (٦٩٩/١).

[٢] «نقولات من مختصر الضعفاء للساجي» (ص: ٢٨٥).

[٣] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٣١٤/٢).

[٤] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٨٧/٤).

[٥] «التاريخ» رواية الدارمي عن ابن معين (ص: ٢٢٧).

[٦] «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة (٣٥١/٢).

[٧] «المجروحين» (٤٦٠/٢).

[٨] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٤٦٤).

[٩] «الكامل» (١٤١/٩).

[١٠] «معرفة الرجال» رواية ابن محرز عن ابن معين (٦١/١).

[١١] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٦٢).

[١٢] «الضعفاء» للعقيلي (١٥٠١/٤).

[١٣] «تاريخ بغداد» (٤٨٤/١٦).

وقال الحسين بن حبان: سئل أبو زكريا عن يزيد بن عياض، فقال: ليس حديثه بشيء. قلت له: يا أبا زكريا ما كان قصته؟ قال: أفسدوه هاهنا ببغداد، جعلوا يُدْخِلون له الأحاديث، فيقرأها، فأفسدوه بهذا، كان لا يعقل ما سمع مما لم يسمع، فكيف يُكتب عن مثل هذا؟[١]

وروى ابن الجنيد أن رجلاً سأل ابن معين: أيما خير أبو العَطُوف أو يزيد بن عياض بن جُعْدُبَةَ؟ فقال: ابن جُعْدُبَة أمثل، وكلاهما ضعيفان ليسا بشيء[٢].

وروى الدوري في موطن آخر عن ابن معين أنه قال: ضعيف[٣].

وقال عبدالله بن علي بن المديني: سألت أبي عن يزيد بن عياض بن جُعْدُبَـةَ، فضعفه[٤].

وروى ابن أبي شيبة عن علي بن المديني أنه قال: ضعيف ضعيف، ليس بشيء[٥].

وفي «تاريخ بغداد» أن ابن أبي شيبة روى عنه أنه قال: ضعيف، وليس بالقوي[٦].

وقال البخاري[٧] ومسلم[٨] والساجي[٩]: منكر الحديث.

وقال البخاري[١٠] وأحمد بن صالح المصري[١١] والنسائي[١٢] والأزدي[١٣] وأبو أحمد الحاكم[١٤]: متروك الحديث.

---

[١] «تاريخ بغداد» (٤٨٤/١٦).
[٢] «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (ص: ٣٧١).
[٣] «التاريخ» رواية الدوري عن ابن معين (٧٥/٣).
[٤] «تاريخ بغداد» (٤٨٥/١٦).
[٥] «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص: ١٢٨).
[٦] «تاريخ بغداد» (٤٨٤/١٦).
[٧] «التاريخ الكبير» للبخاري (٣٥٢/٨).
[٨] «الكنى والأسماء» لمسلم (ص: ٢٧).
[٩] «تاريخ بغداد» (٤٨٦/١٦).
[١٠] «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٩٠).
[١١] «تاريخ بغداد» (٤٨٥/١٦).
[١٢] «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (ص: ٢٥٥).
[١٣] «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٢١٢/٣).
[١٤] «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم (٢٤/٤).

وقال عبدالحكم بن أعين: يزيد بن عياض من أكذب أهل المدينة [١].

وقال الفلَّاس: ضعيف الحديث جداً [٢].

وقال أحمد بن صالح المصري مرةً: أظن يزيد بن عياض كان يضع للناس – يعني: الحديث – [٣].

وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، يستضعف [٤].

وقال أبو حاتم [٥] والعجلي [٦] وأبو زرعة [٧]: ضعيف الحديث. زاد أبو حاتم: منكر الحديث.

وقال أبو حاتم عن محمد بن أبي حميد: منكر الحديث ضعيف الحديث، مثل ابن أبي سَبْرَة، ويزيد ابن عياض، يروي عن الثقات بالمناكير [٨].

وقال الجوزجاني: ذهب حديثه، سكت الناس عنه [٩].

وأخبر ابن أبي حاتم عن أبي زرعة أنه قال: اضربوا على حديثه. قال ابن أبي حاتم: ولم يقرأ علينا [١٠].

وقال أبو داود: ترك حديثه [١١]. وذكره الفسوي في باب: من يرغب عن الرواية عنهم [١٢].

ووضع الفسوي عنواناً في كتابه، قال فيه: خبر ابن سَمْعان، ويزيد بن عياض، وغيرهم من الكذابين [١٣].

---

[١] «سؤالات البَرْذعي لأبي زرعة» (٢/٤١٢).

[٢] «تاريخ بغداد» (١٦/٤٨٥).

[٣] «الجرح والتعديل» (٩/٢٨٣).

[٤] «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧/٥٩١).

[٥] «الجرح والتعديل» (٩/٢٨٣).

[٦] «تهذيب التهذيب» (٩/٣٦٨).

[٧] «الجرح والتعديل» (٩/٢٨٣).

[٨] المرجع السابق (٧/٢٣٤).

[٩] «أحوال الرجال» (ص: ٢١٩).

[١٠] «الجرح والتعديل» (٩/٢٨٣).

[١١] «سؤالات الآجري لأبي داود» (٢/٣١٤).

[١٢] «المعرفة والتاريخ» للفسوي (٣/٣٧).

[١٣] المرجع السابق (١/٦٩٩).

وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث[١].

وقال النسائي مرةً: كذاب[٢]. وفي موضع آخر قال: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه[٣].

وقال ابن خزيمة: عمرو أجلُّ وأكبر من أن يروي عن يزيد بن عياض[٤]. يقصد عمرو بن دينار.

وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، والمعلولات عن الثقات، فلما كثر ذلك في روايته صار ساقط الاحتجاج به[٥].

وأطال ابن عدي في ترجمته بذكر طائفة من مناكيره، ثم قال: وليزيد بن عياض غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه غير محفوظ[٦].

وقال الدارقطني: ضعيف متروك[٧]. وغَفَلَ أبو عبدالله الحاكم فصحح إسناداً فيه يزيد بن عياض[٨].

وقال الذهبي: ترك[٩]. وقال ابن حجر: متروك[١٠].

دراسةُ أقوالِ العلماءِ:

بالنظر إلى أقوال النقاد لا ريب في شدة ضعف يزيد بن عياض، ولا يُختلف في أمره إذ هو مشهور عند أهل العلم، معروف بشدة ضعفه.

---

(١) «الجامع» للترمذي عقب الحديث (رقم: ٦٤٥).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٣٦٨/٩).

(٣) المرجع السابق (٣٦٨/٩).

(٤) المرجع السابق.

(٥) «المجروحين» (٤٥٩/٢).

(٦) «الكامل» (١٤٧/٩).

(٧) «السنن» للدارقطني (٣٠٩٩/٧٣/٣).

(٨) «المستدرك» (٣٩٣٧/٣٤٤/٣).

(٩) «الكاشف» (٣٨٨/٢).

(١٠) «تلخيص الحبير» (٢١١/٣).

أقوال البزار فيه:

قال البزار: لين الحديث[1].

بيان الراجح هنا لمقصوده بلين:

ظاهر بأن البزار قد استعمل (لين الحديث) هنا في راو متروك الحديث، شديد الضعف.

---

(1) «المسند» للبزار عقب الحديث (رقم: ٢٧٣٦).

الخاتمة

من خلال الدراسة التطبيقية يمكن الخروج بالإحصائيات التالية:

١- عدد الرواة الذين يمكن معرفة درجتهم عند البزار من خلال عباراته فيهم:

٤٧ راوٍ، وينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

أ- من دلت عباراته فيهم على شدة ضعفهم، وعددهم: ٣١ راوٍ:

- بلغ من قال فيهم: (لين الحديث) أو (لين) ٢٦ راوٍ.
- ومن قال فيهم: (لين الحديث جداً) راويان.
- ومن قال فيهم: (لُيِّن حديثه) أو (لان حديثه) ٣ رواة.
- ومن قال فيهم: (حديثه فيه لين) أو (فيه لين) ٣ رواة.

ب- من دلت عباراته فيهم على خفة ضعفهم، وعددهم: ١١ راوٍ:

- وصف جميعهم بـ : (لين الحديث).

ج- من دلت عباراته فيهم على قبول حديثهم، وعددهم: ٥ رواة:

- بلغ من قال فيهم: (لين الحديث) أو (لين) راويان.
- ومن قال فيهم: (فيه لين) أو (في حديثه لين) راويان.
- ومن قال فيه: (لان حديثه) راو واحد فقط.

٢- عدد الرواة الذين يمكن معرفة درجتهم عند البزار من خلال أقوال النقاد فيهم:

٤٠ راوٍ، وينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

أ- من دلت عبارات النقاد فيهم على شدة ضعفهم، وعددهم: ٢٥ راوٍ:

- بلغ من قال فيهم: (لين الحديث) ٢٣ راو.
- ومن قال فيه: (لُيِّن) راو واحد فقط.
- ومن قال فيه: (في حديثه لين) راو واحد فقط.

ب- من دلت عبارات النقاد فيهم على خفة ضعفهم، وعددهم: ١٢ راوٍ:

- بلغ من قال فيهم: (لين الحديث) أو (لَيِّن) ١١ راوٍ.
- ومن قال فيه: (في حديثه لين) راو واحد فقط.

ج- من دلت عبارات النقاد فيهم على قبول حديثهم، وعددهم: ٣ رواة:

- قال عن جميعهم: (لين الحديث).

٣- عدد الرواة الذين لم أستطع أن أتعرف على رأي البزار فيهم: ١٤ راوٍ:

منهم: راو مقبول الرواية عند النقاد، واثنان منهم مترددين بين القبول وخفة الضعف، والبقية مترددين بين خفة الضعف وشدته.

ويضاف لهم قاسم بن الغصن، والذي أشرنا في ترجمته إلى سبب عدم إدخاله في نتيجة البحث.

وقبل ذكر النتائج أنبه إلى أمر مهم، وهو: إن من استطعنا أن نعرف حكم البزار فيهم من خلال عباراته، هم أقوى في الدلالة على مرتبة (لين) عند البزار، ممن لم نعرف حكم البزار فيهم، إلا من خلال أقوال النقاد فيهم، فتفسير (لين) عنده بعباراته أولى من تفسيرها بعبارات بقية النقاد.

ثم إنه من خلال الإحصائيات السابقة يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- لا يفرق البزار بين استخدام (لين الحديث) أو (لين) أو (فيه لين) أو (في حديثه لِيْنٌ) أو (لُيِّنَ حديثه) ونحوها من العبارات، فقد يستخدمها على شديد الضعف، وخفيف الضعف، ومقبول الرواية أيضاً.

٢- **غالب الرواة الذين يصفهم البزار بأحد الأوصاف السالف ذكرها هم من اشتد ضعفهم،** وهذا يؤكد ما أشار إليه الأساتذة الفضلاء الذين نقلت عنهم مراتب الجرح والتعديل عند البزار، فإنهم قد توصلوا إلى نحو هذه النتيجة، واعتبروها عند البزار مفيدة لشدة الضعف.

٣- يطلق البزار (لين الحديث) ونحوها من العبارات على خفيفي الضعف عنده، ويطلقها أيضاً على من قبل حديثهم، لكن غالب استعمالاته لها هي فيمن اشتد ضعفه، والحكم للغالب، ولا شك.

٤- البزار سهل في عباراته، فهو يستخدم عبارة خفيفة ليصف بها ضعف من هم شديدي الضعف عنده، على خلاف ما بيناه من استخدام بقية النقاد لها، فهي عندهم تدل على الضعف الخفيف.

أما أهم التوصيات المستخرجة من خلال البحث هي ما يلي:

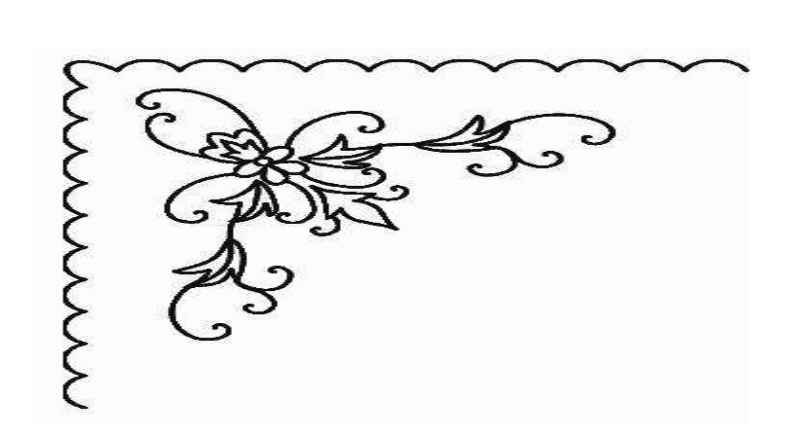
١- ضرورة النظر في عبارات النقاد المتقدمين بتأمل وتدبر، ودون عجلة في الحكم، فإن لهم استخدامات واسعة لعبارات الجرح والتعديل، ولا يعني ذلك أن نلغي دلالات العبارات، وإنما أقصد بذلك أن تراعى القرائن والأحوال لعبارات العلماء.

٢- من المهم دراسة مصطلح (ليس بالقوي) و (ليس بالحافظ) عند البزار، فاستخدامه لهما – كما يبدو لي – قريب من استخدامه لـ : (لين)، فينظر إن كان ذلك صحيحاً أم لا.

٣- دراسة مصطلحات العلماء التي تدور حولها إشكالات في استخدام أصحابها لها، كعبارة: (يكتب حديثه ولا يحتج به) عند أبي حاتم، ونحو ذلك.

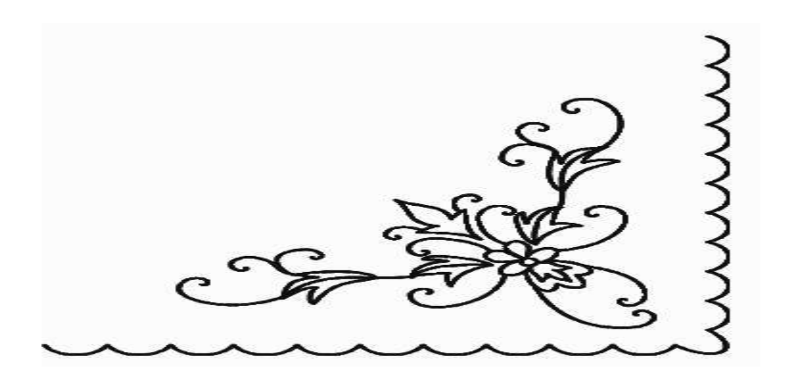
٤- حمل عبارات العلماء على المعاني التي قصدوها، فلا يصح – مثلاً – أن نفهم (لين) عند البزار بالمعنى المعروف عند أهل العلم، بل لها دلالة خاصة عنده، فينبغي أن يتعامل مع العبارة على النحو الذي أراده الناقد الذي أطلقها

والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلاة وسلاماً على خير الخليقة نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين.



الفهارس:

١- فهرس الأحاديث والآثار
٢- فهرس الأعلام
٣- المصادر والمراجع
٤- فهرس الموضوعات



فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأعلام (*)

(*) قد رتبت الرواة الذين شملتهم الدراسة التطبيقية في هذا الفهرس على حروف المعجم ليسهل الوقوف على تراجمهم، وأهملت (أبو) و (ابن) و (أل) التعريف في ترتيب الأعلام.

المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل الجامعية:

- **الاستغنا في أسماء المشهورين بالكنى من حملة الحديث ونقلة العلم** لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله ابن محمد بن عبدالبر النمري، نسخة المكتبة الزاهدية بباكستان.
- **تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين**، نسخة مكتبة الشيخ سليمان بن صالح بن حمد بن بسام الخاصة بعنيزة.
- **سد الأرب من علوم الإسناد والأدب** للأمير الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالقادر الأزهري، نسخة المكتبة الأزهرية، برقم: (٣٣٣٦١٦).
- **سؤالات الحاكم للدارقطني**، نسخة مكتبة سراي أحمد الثالث بتركيا، وهي ضمن مجموع برقم: (٦٢٤/ ٢٣).
- **الضعفاء الصغير** للبخاري محمد بن إسماعيل، نسخة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، برقم: (١٥١).
- **الضعفاء والمتروكين** للنسائي أحمد بن شعيب، نسخة مكتبة سراي أحمد الثالث.
- **الكامل في ضعفاء الرجال** لابن عدي أحمد بن عبدالله بن عدي الجرجاني، نسخة دار الكتب المصرية، برقم: (١٥٦ تاريخ).
- **الكنى والأسماء** لمسلم بن الحجاج النيسابوري، قدم له: مطاع الطرابيشي، صورة من نسخة المكتبة الظاهرية، نشر: دار الفكر: دمشق.
- **المجروحين** لابن حبان محمد بن حبان البستي، نسخة مكتبة أياصوفيا بتركيا، برقم: (٤٩٦).
- **مسند البزار (جزء من مسند ابن عباس) دراسة وتحقيق الدكتور/ فيصل بن عابد اللحياني**، وهو رسالة ماجستير مقدمة لقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى.

- **مسند البزار (بقية مسند أنس وبداية مسند أبي هريرة) دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور/ عبدالله ابن سعاف اللحياني**، وهو رسالة دكتوراة مقدمة لقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى.
- **مسند البزار (مسانيد الخلفاء الأربعة) دراسة وتحقيق الدكتور/ وليد بن حسن العاني**، وهو رسالة دكتوراة مقدمة لقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى.
- **مسند البزار (بقية مسند ابن مسعود إلى نهاية مسند أبي أسيد) دراسة وتحقيق الدكتور/ إبراهيم ابن بكر العروسي**، وهو رسالة دكتوراة مقدمة لقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى.
- **مسند البزار (قسم من مسند أنس) دراسة وتحقيق الدكتورة/ حسناء بكري أحمد النجار**، وهو رسالة ماجستير مقدمة لقسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى.

ثانياً: المطبوعات:

- **الآحاد والمثاني** لابن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الراية: الرياض.
- **الآداب الشرعية** لمحمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة** لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق مجموع من المحققين، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة المنورة.
- **الأحاديث المختارة** للضياء محمد بن عبدالواحد بن أحمد المقدسي، دراسة وتحقيق: أ.د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، الطبعة الرابعة ١٤٢١هـ، دار خضر: بيروت.

♦ **الأحكام الشرعية الوسطى** لعبدالحق بن عبدالرحمن الإشبيلي المعروف بابن الخراط، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، مكتبة الرشد: الرياض.

♦ **أحوال الرجال** للجوزجاني إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق، وهو ضمن كتاب: الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل مع تحقيق كتابه الشجرة في أحوال الرجال وأمارات النبوة، دراسة وتحقيق: د. عبدالعليم بن عبدالعظيم البستوي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مكتبة دار الطحاوي: الرياض.

♦ **أخبار القضاة** لوكيع القاضي محمد بن خلف بن حيان، مراجعة: سعيد محمد اللحام، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، عالم الكتب: بيروت.

♦ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** للخليلي الخليل بن عبدالله بن أحمد، دراسة وتحقيق وتخريج: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد: الرياض.

♦ **الأسامي والكنى** لأبي أحمد الحاكم محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري، دراسة وتحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، مكتبة الغرباء الأثرية: المدينة المنورة.

♦ **الاستذكار** لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار الوعي: حلب.

♦ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار الجيل: بيروت.

♦ **أسد الغابة في معرفة الصحابة** لابن الأثير علي بن محمد الجزري، طبع بإشراف: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار الفكر: بيروت.

♦ **الإصابة في تمييز الصحابة** لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار الجيل: بيروت.

♦ **إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية** للشيخ الدكتور الشريف/ حاتم بن عارف العوني، اعتنى به: هاني بن منير السويهري، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، دار الصميعي: الرياض.

♦ **الإكمال** لابن ماكولا علي بن هبة الله بن علي الأمير، طبعة دار إحياء التراث العربي.
♦ **إكمال تهذيب الكمال** لمغلطاي بن قليج، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار الفاروق الحديثة: القاهرة.
♦ **إكمال تهذيب الكمال** لمغلطاي بن قليج، وطبع تحت اسم: التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي بن قليج، تحقيق: مجموعة من طلبة مرحلة الماجستير بجامعة الملك سعود، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار المحدث: الرياض.
♦ **الأنساب** للسمعاني عبدالكريم بن محمد التميمي، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الفكر: بيروت.
♦ **الأوسط في السنن والإجماع والخلاف** لابن المنذر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: د. صغير أحمد بن محمد حنيف، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ، دار طيبة: الرياض.
♦ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير** للشيخ أحمد محمد شاكر، عني به: د. بديع السيد اللحام، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ، مكتبة دار الفيحاء: دمشق، ومكتبة دار السلام: الرياض.
♦ **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم** لابن عبدالهادي يوسف بن حسن بن عبدالهادي الصالحي، تحقيق وتعليق: د. وصي الله بن محمد بن عباس، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار الراية: الرياض.
♦ **البداية والنهاية** لابن كثير إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار هجر: الجيزة.
♦ **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير** لابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، تحقيق مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، دار الهجرة: الرياض.
♦ **بيان الوهم والإيهام** لابن القطان علي بن محمد بن عبدالملك الفاسي، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار طيبة: الرياض.
♦ **تاج العروس من جواهر القاموس** لمحمد مرتضى الزبيدي، طبعة دار الفكر: بيروت.

♦ **التاريخ** رواية الدوري عن ابن معين، طبع ضمن كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق: أ.د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث في جامعة الملك عبدالعزيز (سابقاً)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية: مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

♦ **التاريخ** رواية الدارمي عن ابن معين، تحقيق: أ.د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث في جامعة الملك عبدالعزيز (سابقاً)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية: مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

♦ **التاريخ** رواية هاشم بن مرثد الطبراني عن ابن معين، حققه وقدم له: نظر محمد الفاريابي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

♦ **التاريخ** للعجلي أحمد بن عبدالله بن صالح، بترتيب الهيثمي، وقد طبع باسم: تاريخ الثقات، وثق أصوله: د. عبدالمعطي قلعجي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

♦ **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية: دمشق.

♦ **تاريخ الإسلام** للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: د. عمر عبدالسلام تدمري، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ، دار الكتاب العربي: بيروت.

♦ **تاريخ أسماء الثقات** لابن شاهين عمر بن أحمد بن عثمان، تحقيق: صبحي السامرائي، الطبعة ١٤٠٤، الدار السلفية: الكويت.

♦ **التاريخ الأوسط** للبخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الصميعي: الرياض.

♦ **تاريخ بغداد** للخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، وطبع تحت عنوان: تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار الغرب الإسلامي: بيروت.

♦ **تاريخ التراث العربي** للدكتور/ فؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، طبع من قبل جامعة الإمام محمد بن سعود، عام ١٤١١هـ.

♦ **تاريخ جرجان** للسهمي حمزة بن يوسف بن إبراهيم، تحقيق: دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ، عالم الكتب: بيروت.

♦ **تاريخ دمشق** لابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، تحقيق ودراسة: عمر بن غرامة العمروي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار الفكر: بيروت.

♦ **التاريخ الكبير** للبخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، دار المعارف العثمانية: الهند، تصوير: دار الكتب العلمية: بيروت.

♦ **التاريخ الكبير** لابن أبي خيثمة أحمد بن زهير بن حرب، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، الفاروق الحديثة: القاهرة.

♦ **التاريخ الكبير** لابن أبي خيثمة [السفر الثاني]، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، الفاروق الحديثة: القاهرة.

♦ **التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم** لمحمد بن أحمد بن محمد المقدمي، دراسة وتحقيق: محمد ابن إبراهيم اللحيدان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار الكتاب والسنة: باكستان.

♦ **تاريخ اليعقوبي** لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر الكاتب، طبعة دار صادر: بيروت.

♦ **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه** لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، المكتبة العلمية: بيروت.

♦ **التبيين لأسماء المدلسين** لسبط ابن العجمي إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي، طبع بعنوان: التعليق الأمين على كتاب التبيين لأسماء المدلسين، علق عليه وحققه: محمد إبراهيم داود الموصلي، الطبعة ١٤١٤هـ، مؤسسة الريان: بيروت.

♦ **التتبع** للدارقطني علي بن عمر، وقد طبع مع الإلزامات، دراسة وتحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

♦ **تحرير علوم الحديث** لعبدالله بن يوسف الجديع، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ، مؤسسة الريان: بيروت.

♦ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** للمزي يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، دار الغرب الإسلامي: بيروت.

♦ **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في كتاب الكشاف** للزيلعي عبدالله بن يوسف، تحقيق: عبدالله بن عبدالرحمن السعد، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن خزيمة: الرياض.

♦ **تذكرة الحفاظ** للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، وضع حواشيه: زكريا عميرات، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

♦ **تعجيل المنفعة** لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق ودراسة: د. إكرام الله إمداد الحق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.

♦ **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح** لأبي الوليد الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، الطبعة الأولى ١٤٠٦، دار اللواء: الرياض.

♦ **تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان**، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، الفاروق الحديثة: القاهرة، ودار الكتاب الإسلامي: القاهرة.

♦ **تفسير القرآن العظيم** لابن كثير إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ، دار طيبة: الرياض.

♦ **تقريب التهذيب** لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، بعناية: عادل مرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

♦ **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح** للعراقي عبدالرحيم بن الحسين، دراسة وتحقيق وشرح: د. أسامة بن عبدالله الخياط، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.

♦ **تكملة الإكمال** لابن نقطة محمد بن عبدالغني البغدادي، تحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى: مكة المكرمة.

- **تلخيص الحبير** لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، بعناية: السيد عبدالله هاشم اليماني، طبع عام ١٣٨٤هـ.
- **تلخيص المستدرك** للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، وهو مطبوع مع المستدرك للحاكم، تحقيق: عبدالسلام بن محمد علوش، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار المعرفة: بيروت.
- **التمهيد لما في الموطإ من المعاني والمسانيد** لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري، حققه: محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.
- **التمييز** لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤٠٢، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة: الرياض.
- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق** لابن عبدالهادي محمد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية: بيروت.
- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق** للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الوعي العربي: حلب، ومكتبة ابن عبدالبر: حلب.
- **تهذيب الآثار** لأبي جعفر الطبري [مسند عمر بن الخطاب]، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني: القاهرة.
- **تهذيب الآثار** لأبي جعفر الطبري [مسند فيه جماعة من الصحابة]، وهو الذي وصفه محققه بـ: الجزء المفقود، دراسة وتحقيق: علي رضا بن عبدالله بن علي رضا، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار المأمون للتراث: دمشق.
- **تهذيب التهذيب** لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، ضبط ومراجعة: صدقي جميل العطار، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار الفكر: بيروت.
- **تهذيب الكمال** للمزي يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

♦ **التوحيد** لابن خزيمة محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار المغني: الرياض.

♦ **الثقات** لابن حبان محمد بن حبان البستي، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ، تصوير: مؤسسة الكتب الثقافية.

♦ **الجامع** للترمذي محمد بن عيسى بن سورة، طبع بإشراف ومراجعة: د. صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار السلام: الرياض.

♦ **جامع بيان العلم وفضله** لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري، قدم له وعلق عليه: محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت.

♦ **الجامع في الجرح والتعديل** جمع وترتيب: مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، عالم الكتب بيروت.

♦ **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي محمد بن أحمد بن أبي بكر، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

♦ **الجامع لشعب الإيمان** للبيهقي أحمد بن الحسين، تحقيق: د. عبدالعلي عبدالحميد حامد، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، مكتبة الرشد: الرياض.

♦ **الجرح والتعديل** لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: عبدالرحمن ابن يحيى المعلمي، مطبوعات مجلس دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ، تصوير: دار الكتاب الإسلامي: القاهرة.

♦ **الجرح والتعديل للبزار** جمع وترتيب الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن سعاف اللحياني، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، وقد صورتها من مكتبة الشيخ الفاضل/ حاتم بن عارف الشريف – جزاه الله خيراً – .

♦ **جمهرة أنساب العرب** لابن حزم علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق وتعليق: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف: القاهرة.

- **حصر الشارد** لمحمد عابد السندي، تحقيق: خليل بن عثمان السبيعي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، مكتبة الرشد: الرياض.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.
- **دراسات في الجرح والتعديل** لمحمد ضياء الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، عالم الكتب: بيروت.
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور** للسيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.
- **دلائل النبوة** للبيهقي أحمد بن الحسين، توثيق: د. عبدالمعطي قلعجي، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.
- **ديوان الضعفاء والمتروكين** للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: لجنة من الباحثين عند الناشر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار القلم: بيروت.
- **ذكر أخبار أصبهان** لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، طبع في مدينة ليدن، بمطبعة بريل، عام ١٩٣٤م.
- **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم** للدارقطني علي ابن عمر، دراسة وتحقيق: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت.
- **ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه** لابن شاهين عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، اعتنى بإخراج نصه: حماد بن محمد الأنصاري، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، أضواء السلف: الرياض؛ والإحالة إليها بدون لفظة: ذكر.

- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، ضمن كتاب: أربع رسائل في علوم الحديث، اعتنى بها: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة السادسة ١٤١٩هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.
- **الرفع والتكميل** للكنوي محمد عبدالحي، حققه: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.
- **السنن** لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار ابن حزم: بيروت.
- **السنن** للدارقطني علي بن عمر، علق عليه وخرج أحاديثه: مجدي بن منصور الشوري، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية: بيروت؛ وإليها الإحالة عادة.
- **السنن** للدارقطني علي بن عمر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت؛ والإحالة إليها مقيدة بذكر الناشر.
- **السنن الصغير** للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي وأحمد قباني، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.
- **السنن الكبرى** للبيهقي أحمد بن الحسين بن علي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.
- **السنن الكبرى** للنسائي أحمد بن شعيب، تحقيق: د. عبدالغفار البنداري وسيد كسروي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية: بيروت؛ وإليها الإحالة عادة.
- **السنن الكبرى** للنسائي أحمد بن شعيب، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي وجماعة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت؛ والإحالة إليها مقيدة بذكر الناشر.
- **سؤالات الآجري لأبي داود** ، دراسة وتحقيق: د. عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة دار الاستقامة: مكة المكرمة، ومؤسسة الريان: بيروت.

- **سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني**، تحقيق: أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف: الرياض.
- **سؤالات ابن الجنيد لابن معين**، تحقيق: أ.د. أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، مكتبة الدار: المدينة المنورة.
- **سؤالات أبي داود للإمام أحمد**، دراسة وتحقيق: د. زياد محمد منصور، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة.
- **سؤالات البَرْذَعِي لأبي زرعة**، ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، دراسة وتحقيق: أ.د. سعدي الهاشمي، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ، دار الوفاء: القاهرة، ومكتبة ابن القيم: المدينة المنورة.
- **سؤالات البرقاني للدارقطني**، تحقيق: د. عبدالرحيم بن محمد القشقري، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، كتب خانه جميلي: باكستان.
- **سؤالات البرقاني للدارقطني**، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن: القاهرة.
- **سؤالات الحاكم للدارقطني** ، دراسة وتحقيق: أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف: الرياض.
- **سؤالات حمزة السهمي للدارقطني**، دراسة وتحقيق: أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف: الرياض.
- **سؤالات السجزي للحاكم**، دراسة وتحقيق: أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار الغرب الإسلامي: بيروت.
- **سؤالات السلمي للدارقطني**، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، الجريسي: الرياض.
- **سير أعلام النبلاء** للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، حققها: د. بشار معروف وشعيب الأرنؤوط وجماعة، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

♦ **شرح السنة** للبغوي الحسين بن مسعود، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي: بيروت.

♦ **شرح علل الترمذي** لابن رجب عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن الحنبلي، تحقيق وتعليق: د. نور الدين عتر، الطبعة الرابعة ١٤٢١هـ، دار العطاء: الرياض.

♦ **شرح معاني الآثار** للطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة، خرج أحاديثه ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

♦ **شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل** لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مكتبة ابن تيمية: القاهرة، ومكتبة العلم: جدة.

♦ **الصحاح** للجوهري إسماعيل بن حماد، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب ود. محمد نبيل طريفي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

♦ **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ، المكتب الإسلامي: بيروت.

♦ **صحيح ابن حبان** وهو بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

♦ **صحيح البخاري**، إخراج: مكتب البحوث والدراسات والتوثيق في دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الفكر: بيروت.

♦ **صحيح مسلم**، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، دار ابن حزم: بيروت.

♦ **الضعفاء** لأبي زرعة عبيدالله بن عبدالكريم الرازي، ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، دراسة وتحقيق: أ.د. سعدي الهاشمي، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ، دار الوفاء: القاهرة، ومكتبة ابن القيم: المدينة المنورة.

♦ **الضعفاء** للعقيلي محمد بن عمرو بن موسى، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الصميعي: الرياض.

- **الضعفاء الصغير** للبخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق: بوران الضناوي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، عالم الكتب: بيروت.
- **الضعفاء والمتروكين** لابن الجوزي عبدالرحمن بن علي بن محمد، حققه: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية: بيروت.
- **الضعفاء والمتروكين** للدارقطني علي بن عمر، دراسة وتحقيق: أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف: الرياض.
- **الضعفاء والمتروكين** للنسائي أحمد بن شعيب، تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، مؤسسة الكتب الثقافية: بيروت، ودار الفكر: بيروت.
- **طبقات الحفاظ** للسيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.
- **طبقات علماء الحديث** لابن عبدالهادي محمد بن أحمد بن عبدالهادي الصالحي، تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- **الطبقات الكبرى** لابن سعد محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: د. علي محمد عمر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، مكتبة الخانجي: القاهرة.
- **طبقات المحدثين بأصبهان** لأبي الشيخ الأصبهاني عبدالله بن محمد بن جعفر الأصبهاني، دراسة وتحقيق: عبدالغفور عبدالحق البلوشي، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- **طرح التثريب** للعراقي عبدالرحيم بن الحسين، طبعة دار التراث العربي: القاهرة.
- **العبر في خبر من غبر** للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية: بيروت.
- **العجاب في بيان الأسباب** لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار ابن حزم: بيروت.

♦ **العلل** للترمذي محمد بن عيسى بن سورة، وهو العلل الصغير، وهو يلي كتابه الجامع، طبع بإشراف ومراجعة: د. صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار السلام: الرياض.

♦ **العلل** لعلي بن المديني، تحقيق وتخريج: حسام محمد بو قريص، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار غراس: الكويت.

♦ **علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم** لابن عمار الشهيد، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، دار الهجرة: الرياض.

♦ **علل الترمذي الكبير** بترتيب أبو طالب القاضي، حققه جماعة من المحققين، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، عالم الكتب: بيروت.

♦ **علل الحديث** لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، مكتبة الرشد: الرياض؛ وإليها الإحالة عادة.

♦ **علل الحديث** لابن أبي حاتم عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، طبعة تحت إشراف د. سعد آل حميد ود. خالد الجريسي، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ؛ والعزو إليها يكون مقيداً.

♦ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** للدارقطني علي بن عمر، تحقيق وتخريج: د. محفوظ الرحمن السلفي، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ، دار طيبة: الرياض.

♦ **العلو للعلي العظيم** للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، دراسة وتحقيق وتعليق: د. عبدالله بن صالح البراك، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الوطن: الرياض.

♦ **الغاية في شرح الهداية** للسخاوي محمد بن عبدالرحمن، تحقيق ودراسة: محمد سيدي محمد محمد الأمين، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة.

♦ **غريب الحديث** للخطابي حمد بن محمد بن إبراهيم، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى: مكة المكرمة.

♦ **فتح الباري شرح صحيح البخاري** لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة دار السلام: الرياض، ومكتبة دار الفيحاء: دمشق.

♦ **فتح المغيث** للسخاوي محمد بن عبدالرحمن، دراسة وتحقيق: د. عبدالكريم بن عبدالله الخضير ود. محمد بن عبدالله آل فهيد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار المنهاج: الرياض.

♦ **فهرسة ابن خير الإشبيلي** محمد بن خير بن عمر الأموي، وضع حواشيه: محمد فؤاد منصور، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

♦ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار القبلة للثقافة الإسلامية: جدة ومؤسسة علوم القرآن: جدة.

♦ **الكامل في ضعفاء الرجال** لابن عدي عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

♦ **كشف الأستار عن زوائد البزار** للهيثمي علي بن أبي بكر، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

♦ **الكنى والأسماء** للدولابي محمد بن أحمد بن حماد، حققه وقدم له: نظر محمد الفاريابي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار ابن حزم: بيروت.

♦ **الكنى والألقاب** لابن منده محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني، وطبع تحت عنوان: فتح الباب في الكنى والألقاب، حققه: نظر محمد الفاريابي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، مكتبة الكوثر: الرياض.

♦ **لسان العرب** لابن منظور محمد بن مكرم بن علي الأنصاري، تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

♦ **لسان الميزان** لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.

- **المتكلمون في الرجال** للسخاوي محمد بن عبدالرحمن، ضمن كتاب: أربع رسائل في علوم الحديث، اعتنى بها: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة السادسة ١٤١٩هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.
- **المجروحين** لابن حبان محمد بن حبان البستي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الصميعي: الرياض.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** للهيثمي علي بن أبي بكر، تحقيق: عبدالله محمد الدرويش، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار الفكر: بيروت.
- **مجموعة الفتاوى** لابن تيمية أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحراني، اعتنى به وخرج أحاديثه: عامر الجزار وأنور الباز، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة العبيكان: الرياض.
- **مختصر خلافيات البيهقي** لأحمد بن فرح الإشبيلي، تحقيق: د. ذياب عبدالكريم ذياب عقل، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، مكتبة الرشد: الرياض، وشركة الرياض: الرياض.
- **المدخل إلى الصحيح** للحاكم محمد بن عبدالله بن حمدويه النيسابوري، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي وجماعة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، مكتبة الفرقان: عجمان.
- **مسائل الإمام أحمد** برواية ابنه صالح، بإشراف: طارق بن عوض الله بن محمد، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الوطن: الرياض.
- **مسائل الإمام أحمد** برواية ابنه عبدالله، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ، دار الخاني: الرياض.
- **مسائل الإمام أحمد** برواية ابن هانئ النيسابوري، تحقيق: زهير الشاويش، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ - ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي: بيروت.
- **مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه** برواية حرب الكرماني عنهما، اعتنى به: د. ناصر بن سعود السلامة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، مكتبة الرشد: الرياض.

♦ **مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن شيوخه**، ضمن كتاب: ثلاث رسائل في علم الجرح والتعديل، تقديم وتحقيق: د. عامر حسن صبري، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.

♦ **المستخرج على صحيح مسلم** لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، وهو مطبوع تحت عنوان: مسند أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار المعرفة: بيروت.

♦ **المستخرج على صحيح مسلم** لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

♦ **المستدرك على الصحيحين** للحاكم محمد بن عبدالله النيسابوري، تحقيق: عبدالسلام بن محمد علوش، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار المعرفة: بيروت.

♦ **المسند** للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق وتخريج: مجموعة من الباحثين، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

♦ **المسند** للبزار أحمد بن عمر بن عبدالخالق، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله (إلى المجلد التاسع) وتحقيق: عادل سعد (من العاشر حتى المجلد الخامس عشر)، مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة.

♦ **المسند** للحميدي عبدالله بن الزبير، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

♦ **مشاهير علماء الأمصار** لابن حبان محمد بن أحمد بن حبان البستي، تحقيق: مجدي بن منصور الشورى، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

♦ **مشتبه النسبة** لعبدالغني بن سعيد الأزدي المصري، اعتنى بطبعه محمد محي الدين الجعفري الزينبي، الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ، وهو مطبوع مع المؤتلف والمختلف للمؤلف.

♦ **مشيخة ابن الحطاب** بانتقاء أبي طاهر السلفي، تحقيق الشريف د. حاتم بن عارف العوني، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار الهجرة: الثقبة.

♦ **المصنف في الأحاديث والآثار** لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عبدالسلام شاهين، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

♦ **معجم تهذيب اللغة** للأزهري محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تحقيق: د. رياض زكي قاسم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار المعرفة: بيروت.

♦ **المعجم الصغير** للطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب، طبعة دار الكتب العلمية.

♦ **المعجم في مشتبه أسامي المحدثين** لأبي الفضل عبيدالله بن عبدالله بن أحمد الهروي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مكتبة الرشد: الرياض.

♦ **المعجم المفهرس** لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني ، تحقيق: محمد شكور الميادينى، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

♦ **معجم مقاييس اللغة** لابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

♦ **معجم المؤلفين** لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

♦ **معرفة أنواع علم الحديث** لابن الصلاح عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري، وطبع الكتاب تحت عنوان: علوم الحديث، تحقيق وشرح: د. نور الدين عتر، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ، دار الفكر المعاصر: بيروت، ودار الفكر: دمشق.

♦ **المعرفة والتاريخ** ليعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، مكتبة الدار: المدينة المنورة.

♦ **معرفة الرجال** رواية ابن محرز عن ابن معين، تحقيق:محمد كامل القصار، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، مطبوعات مجمع اللغة العربية: دمشق.

♦ **معرفة السنن والآثار** للبيهقي أحمد بن الحسين، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، جامعة الدراسات الإسلامية: كراتشي، ودار الوعي: حلب.

♦ **معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه** للحاكم محمد بن عبدالله النيسابوري، شرح وتعليق: أحمد ابن فارس السلوم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، دار ابن حزم: بيروت.

♦ **المغني في الضعفاء** للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: حازم القاضي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين = انظر: ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه.

♦ **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم** لابن الجوزي عبدالرحمن بن علي بن محمد، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر ومصطفى عبدالقادر، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

♦ **المنتقى** لابن الجارود عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري، حققه: لجنة من دار النشر، دار القلم: بيروت.

♦ **من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن** لابن زريق محمد بن عبدالرحمن بن محمد المقدسي، ضمن كتاب: ثلاث رسائل في علم الجرح والتعديل، تقديم وتحقيق: د. عامر حسن صبري، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.

♦ **من تكلم فيه وهو موثق** للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، واسمه: ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق وتعليق: محمد شكور بن محمود الحاجي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، مكتبة المنار: الزرقاء.

♦ **من سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل**، ضمن كتاب: ثلاث رسائل في علم الجرح والتعديل، تقديم وتحقيق: د. عامر حسن صبري، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.

♦ **من كلام ابن معين** برواية ابن طهمان عنه، تحقيق: عبدالله أحمد حسن، دار القلم: بيروت، وهو مطبوع مع تاريخ ابن معين برواية الدوري.

♦ **من كلام الإمام أحمد** برواية المروذي عنه، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة المعارف: الرياض، وهو مجموع فيه من كلام الإمام أحمد برواية ابنه صالح والمروذي والميموني.

♦ **من كلام الإمام أحمد** برواية الميموني عنه، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة المعارف: الرياض، وهو مجموع فيه من كلام الإمام أحمد برواية ابنه صالح والمروذي والميموني.

♦ **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** للنووي يحيى بن شرف، تحقيق: خليل مأمون شيحا، الطبعة السابعة ١٤٢١هـ، دار المعرفة: بيروت.

♦ **منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل** للدكتور/ قاسم علي سعد، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث: دبي.

♦ **المؤتلف والمختلف** للدارقطني علي بن عمر، تحقيق: أ.د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الغرب الإسلامي: بيروت.

♦ **المؤتلف والمختلف** لعبدالغني بن سعيد الأزدي المصري، اعتنى بطبعه محمد محي الدين الجعفري الزينبي، الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ.

♦ **موضح أوهام الجمع والتفريق** للخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، الطبعة الأولى ١٣٧٨هـ، مطبوعات دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد.

♦ **الموضوعات** لابن الجوزي عبدالرحمن بن علي بن محمد، حققه: د. نور الدين بن شكري بوياجيلار، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، أضواء السلف: الرياض.

♦ **الموطأ** للإمام مالك بن أنس الأصبحي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، مكتبة الفرقان: دبي.

♦ **الموقظة** للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، اعتنى به: عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ، دار البشائر الإسلامية: بيروت.

♦ **ميزان الاعتدال** للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة: بيروت.

♦ **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر** لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق: د. نور الدين عتر، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ، دار الخير: بيروت.

♦ **نسب قريش** لمصعب بن عبدالله الزبيري، تصحيح وتعليق: إ. ليفي بروفنسال، الطبعة الثالثة، دار المعارف: القاهرة.

♦ **نصب الراية لأحاديث الهداية** للزيلعي عبدالله بن يوسف، بعناية: محمد عوامة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مؤسسة الريان: بيروت، ودار القبلة: جدة.

♦ **نقولات من مختصر الضعفاء للساجي من رواية ابن شاقلا عن الإيادي عنه**، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، الفاروق الحديثة: القاهرة؛ وهو مطبوع مع تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان.

♦ **النكت على ابن الصلاح** لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، تحقيق ودراسة: د. ربيع بن هادي المدخلي، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ، مكتبة الفرقان: عجمان.

♦ **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري** لابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة دار السلام: الرياض، ومكتبة دار الفيحاء: دمشق.

♦ **الوافي بالوفيات** لخليل بن أيبك الصفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة